







291

ASTIM B

RULU

人非草木



عدد اوراق  
۱۴۴







٤٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من لا قول شارح الحليات اجناس نعمه ولا حد جامع الخيرات انواع كرمه ونصلي  
 على نبيك المبعوث بساطع الحق الهادي الى الملة السمحة البيضاء الواضحة المحيية وعلى اهل بيته  
 الذين هموا برهمن شريفة وعصموا قوانين طريفة عن الخطا والغلط حتى وصلت اليها على ذلك  
 النمط **قوله** فيقول الفقير الى عناية ربه القدير عبد الله بن محمد المدعو يوسف افندي زاده  
 كتب لهم الحسين وزياده لما كان الحواشي الاودية متداولة بين ايدي الطلاب ولذا تقرر لمحتشها  
 بعض المعاصرين من اولى الابواب وانفق في ايضاد اذكرها مع بعض تخلافي من فخلص اخواني  
 وكان يظهر في ثناء المطالعة خواطر وسواها لذهني الفاتر الفاضل محبتها مع كل ما يرضي  
 الافاضل في غلة من الاوراق متضرعا الى الملك الخلاق ان يستفح به الطلاب المشغولون بذلك  
 الكتاب اخواني المصنفين بصفة الانصاف والمتسمين بسم الله الاجتناب عن الاعتساف ان  
 هذه خواطر من قلب كسير وسواي من ذهن كبري مع تشتت الحال وتخرب الابل فليقدر  
 مني اذا وجد فيه ما فيه والحمد لله على كل حال والصلوة على نبيه النبيلة **قوله** ان قيل ان الضمير  
 لا يخلو اما ان يرجع الى المحسن او الى المحدث او الى المحشي وكل واحد ليس على ما ينبغي اما الاول فلا  
 والثاني فلان الضمائر الباقية راجعة الى المحشي فلو لم يرجع هذا الضمير ايضا اليه لزم ان لا يكون الضمائر  
 على وشية واحدة مع ان الثاني شريك الثالث في محذورة واما الثالث فلان هذا القول ليس قول المحشي  
 بل قول المحسن قلنا انه يرجع الى المحشي باعتبار انه قوله من حيث تلفظه به وان كان على طرفي الخيام  
**قوله** اعلم المحسن في الاشارة الى سند منه يرد على كبرى دليل دعوى ضمنية توهمت من تفسير  
 الشارح كانه قبل مراده من هذا التفسير بيان مرجع الضمير بصدره وكل من هو بصدره فمراده ذلك  
 فمراد الشارح ذلك اوله الضمير اذ اربعة القريب والبعيد فهو القريب فيقول لانهم اكبرى لم يجوز  
 ان يكون مراده بيان مرجع المحشي بناء على ان الكتاب والرسالة ذات اول وانما جعلت مناهل العيون  
 فانهم اكنتم من اهل التمهيد وهو وجه الظهور رجوعه الى الكتاب من غير احتياج الى  
 التاويل واما رجوعه الى الرسالة فليس فيه مندوحة عن التاويل **قوله** او غير ذلك يقال مثلا ان

قوله فانهم ان كتبنا اهل التمهيد اشارة الى ان كان  
 حاصل المعنى ان يكون معيدا ان كان في نفس قسيسين  
 المعنى خفاء ولا بعد ان يقال ان مراد الشارح من  
 التفسير النبيلة على الماضي فمراد على الكلام على معنى  
 المعنى لا الفعل الواقعة في التمهيدات ويدفع هذا ما يرد  
 على امثاله من ان الترتيب لم يقع بل يقع ما انما لا  
 فما كتبت الى جوابه تارة بان الاختيار عن الترتيب  
 في الحيات لا في الخارج وتارة بان الخطبة الحاقية  
 على ان الاختيار في منه قوله اما المقدمة التي لا تفصل  
 في الخطبة

الرسالة ليست بالوقفة الثانية بل كتاب الفقرة والوحدة فان الرسالة بمعنى الكلام المشتمل على القواعد  
 العلمية على سبيل الاختصار والايجاز لا يطلق على هذا المعنى بدونه التاء فيجوز تكريره باعتبار  
 تاء ليست الثانية وثانيتها ايضا باعتبار وجود علامة الثانية في اللفظ **قوله** والترتيب في  
 اللغة التي تمهيدا لما ذكره بعنوان قوله ولا يخفى قوله جعل كل شيء الى اوابر دشي عقيب شيء اخر  
 كما يفهم من قولهم رتبته لينة على لينة على ما ذكره بعض الافاضل فعلى هذا المعنى يعلق  
 على الترتيب من غير حاجة الى معنى الاشتمال لا شبهة في صحته لكنه لا ريب في فساده من حيث  
 المعنى لانه يستلزم ان يكون الرسالة مودة عقيب المقدمة والمقالات والائمة مع انها عيسها  
 فلهذا لم يقرر هذا المعنى **قوله** جعل الاشياء المقودة انما وصف الاشياء بالمقودة تشبها على ان  
 المذلل لم يجرى التقيد **قوله** اسم الواحد الظاهر في الاضافة ان تكون بانية لوجود شرطها نحو  
 وظهورها معنى وقد فسره الشارح فيما بعد بقوله اسم هو الواحد وفي شرح المطالب يعلق  
 عليه الواحد بدونه ذكر الاسم وكذا عرف الشيخ في الاشارات والظاهر انها اراد بالواحد اللفظ  
 بقرينة الاطلاق وانما اراد الاسم ههنا بصرعا بالمقصود على ما سيجي تفصيله ولا ان يجعله  
 لامية مع تكلف قبال **قوله** بالتقدم والتاخر الا فيد معنى ان يكون الاء السبعة لكن يرد عليه  
 ان مقتضى الاء السبعة كون ما بعدها سببا لما قبلها وههنا الامر بالعكس ويدفع عما يكون  
 النسبة للبعض الى البعض على ظهور كونها لا يجر كونها حتى يرد هذا السؤال ويمكن ان يقال  
 معنى قوله ويكون بعضها نسبة به ان يشار اليه بالتقدم والتاخر اما حسنا او عقلا لكن  
 لا يذهب عليه انه ليس فيه كثير فائدة وان فسره في ما بعد بذلك وسيجي ما فيه من الكلام  
 ان شاء الله تعالى اعلم ان النسبة التي تقتضي التقديم والتاخير في اجزاء هذه الرسالة  
 ان المقدمة موقوفة عليه وباقيها موقوف والمقالة الاولى هي النصوص والمقالة الثانية  
 هي التصديقات والتصور مقدم على التصديق فان المفرد مقدم على المركب والمقالة الثانية جزء  
 من المقالة الثالثة والجزء من المقالة الثالثة فاما المقدمة فقدمت على الخاتمة لانها  
 في بيان القياس وهو اصل الصناعات التي هي مواد الاقيسة فافهم **قوله** ولا يخفى ان التعلق  
 الخ الفرض منه الاشارة الى المعارضة الواردة على دعوى ضمنية ادعت من طرف المحسن وهي اما صحة  
 تعلق على الترتيب او صحة هذه المقالة ودفعها بالمعنى كانه قبل لا يصح تعلق على الترتيب  
 لانه الترتيب لا يتقوى على كل ما لا يتقوى على لا يصح تعلق على به فالترتيب لا يصح تعلق على به

قوله يجوز تكريره اه كافي قول زياد الاعم  
 ان السماع والمدة صفتا قبل ايراد  
 على الطريق الواضح وهذا البيت من جملة  
 تصديده يوجبها بافرا من الغيرة بن التلب  
 مسكه

الامر بالتشليل اشارة الى وجه التكلف وهو ان يكون  
 المراد بالواحد المفهوم الذي يطلق عليه اسم لينة  
 المفهوم وهو ههنا لفظ الرسالة مسكه



واجب بمنع الصغرى والكبرى او كليهما على التبيين او الالهام وتقريره على احد الوجوه  
ان لانهم عدم تعدى الترتيب على لم لا يجوز ان يضمن معنى الاشتمال فينتقد به باعتبار  
تضمنه معنى الاشتمال وعليه بتصوير البحث على الشق الثاني من الترتيب الذي في تعيين  
الدعوى الضمنية ولا ان تجعل الترتيب مجازا في الاشتمال بعلاقة الزوم بينهم فيكون من  
قبيل ذكر المعلوم وارادة الا لازم وقد ادعى تبادر هذا الوجه بعض الافاضل فلا يوافقنا  
نرى قوله يكون نظرا مستقرا هذا انما يتم على مذهب من يكتفي في الظرف المستقر بكونه عاملا  
محدودا مفهوما من الظرف فقط او منه مع القرينة سواء كان من الافعال العامة او لا كما  
هو مختار السيد السند قد سره صرح به في حواشي الكشاف **قوله** والمعنى اي على كمال التقديرين  
سواء اعتبر التضمن فيكون ظرا فالقوله اولم يعتبر فيكون ظرا مستقرا **قوله** اشتمال الكل  
على الاجزاء اي لا اشتمال الكل على اجزائها ولا للزوم صحة اطلاق الرسالة على كل واحد من  
المقدمة والمقالات والائمة وليس كذلك فان الرسالة هو المجموع من حيث هو مجموع  
وفيه ايضا اشارة الى جواب سؤال وهو ان الرسالة ليست الا المقدمة والمقالات والائمة  
فليس ان يشتمل الشئ على نفسه وتقرير الجواب ان المشتمل هو المجموع من حيث هو المجموع  
عليه كل واحد من اجزائه فلم يلزم اشتمال الشئ على نفسه وذلك ان تقول ان المشتمل هو الرسالة  
الى هي عبارة عن المقدمة والمقالات والائمة المصوغة على هيئة مخصوصة من التقدم  
والناحر والمشمول عليه هي الامور المذكورة من غير اعتبار صوغه على هيئة مخصوصة فلم يلزم  
اشتمال المشتمل والمشمول عليه فافهم **قوله** او جعلت الكتاب مشتملا على هذه الامور  
مرتبا اشارة الى طريق اخر للتضمن في تصوير المعنى فان للتضمنين طريقين احدهما  
ان يبقى اصل الفعل على حاله ويجعل الفعل المضمن حالا والثاني ان يجعل المضمن في مقام  
اصل الفعل ويذكر اصل الفعل حالا نحو قوله تعالى وتكبروا لله حامدين على ما هديكم  
ولتحمدا لله على ما هداكم تكبرين ولا غلب في هذا الباب هو الطريق الثاني كما ذكره صاحب  
الكشاف الكشاف فان التضمن ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي ويدل على معنى اخر يتلوه  
بذكر شئ من متعلقاته وفائدة افادة المعنيين بفعل واحد فالمعنيان مقصودان قصدا  
وتبعافا فاعمل الاصل حالا والمضمن مقام الاصل وقارة بالعكس فليزمن من ذلك  
المجموعين الحقيقة والمجاز لما عرفت ان احد المعنيين مقصود قصدا والا كلاهما حتى يلزم ذلك

حيث قال وتحقيقه ان هذا التفسير للفظ  
انما سمي مستقرا لانه استقر فيه علمه ومنه  
منه فان لم يفرق بين سوي الانواع العامة كانت  
المقدرة منها وان لم يفرق بين سوي الانواع العامة كانت  
كان المقدرة بحسب المعنى فعلا خاصا وذلك  
لا يخرجها عن كونها ظرا مستقرا لانه معنى  
ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا انتهى

فافهم

فافهم **قوله** في كثير من نسخ المحص فيه اعاء الى ان بعض النسخ ليس كذلك ولعله وقع في بعض النسخ على  
مقدمة ومقالات وعامة بدون ذكر لفظة ثلث اعلم انه وجود لفظة ثلث في كثير من النسخ وان كان  
موصولا لوقوعها من المحص كذا كان الصواب بخلافه على ما سيجي **قوله** الا انه مقابل شخص  
والا يلزم قيام عرض واحد بالشخص محال مختلفة والثاني باطل فالمقدم مثله فثبت انه مغاير  
بالشخص فصحت المماثلة والتشبيه وذلك ان تجعل التشبيه بين الوجود وقول ان ارجح لا بين  
المنقول والموجود كانه قال كما قال وجدنا عبارة المتن كما في قوله عليه السلام كما تكونون  
يولى عليكم شبه الوجود بالقول في كونه متعلقهما مشتملا على خلاف الصواب فافهم وقيل  
يمكن ان يكون الكاف كاف القراءة لا كاف التشبيه اي هذه العبارة الموجودة بعينها مقولة وفيه  
تأمل قوله فلا يرد عليه ما قيل اي ما عورض به على دعوى ضمنية للسيد شريف وهي صحة هذا  
التشبيه كانه قيل لا يصح هذا التشبيه لانه يقتضي المغايرة وكل ما يقتضي المغايرة لا يصح بدونها  
فهذا التشبيه لا يصح وتقرير الجواب بمنع الصغرى والكبرى بان يقال ان كان المراد ان يقتضي  
المغايرة الذاتية فلا يلزم لا يجوز ان يكون المغايرة الاعبارية كافية في صحة التشبيه وان كان المراد  
في الجملة فتلك المغايرة حاصلة فيما نحن فيه كما لا يخفى **قوله** سهو في ذكر السهو دون الخطأ  
رعاية للادب اذ لا عيب في السهو لانسان والسهو ما يتنبه صاحبه بآدب تشبيه والخطأ ما لا يتنبه  
صاحبه او يشبه ولكن بعد ان قال صاحب الفتح **قوله** اشارة الى ان قبل هذا السهو والورع  
كمال الادب ايضا فافهم قيل ان السهو انما يقع لذوى العقول لا لجاهل فليكن تشبيه السهو الى  
العلم فالجواب انه لا يجوز على طريقة الاستفارة التحيلية والمكينة حيث شبه العلم بذوى العقول  
تشبيها مضمرا باتيان ما هو من ملائمة المشبه به اعني السهولة والمعنى انه لا يقد من  
زلات الناس اذ قلما تخلو الكتابة عن الزيادة والنقصان فلا يعد ان من قال الانسان ثم  
اعلم ان الظاهر من الحكم بانها سهو من قلم الناسخ ان هذه اللفظة غير واقعة من المحص بل هي بعضها  
الناسخين وهو ليس المقصود منها مع وقوعها في الموضوعين من المحص لانه مستقفي عنها اذا ساعده  
العبارة كما لا يخفى على من له بصيرة فلا يرد ما قاله بعض الافاضل ان هذه اللفظة ليست بزيادة ههنا  
بل واقعة موقعها وما لم يوجد في بعض النسخ فمروا من قلم الناسخ على سبيل السهو وعلى سبيل التشبيه  
عند النظر الى الموضوع الثاني لان المحص ههنا بصدور بيان ان هذا الكتاب مرتب على هذه الامور الخمسة  
ليعلم ما فيه اجمالا او لا وتفصيلا ثانيا فعليه ان يبين كمية المقالات بتلك اللفظة كما بين



والخاتمة بتكثيرها واما التي فيما بعد فان جواز كونها للاختلاف في ذلك والا فهي زيادة لان ما قاله  
يتفرع على وقوعها في الموضوعين والمقصود انه ليس بواقعي في الموضوع الاول فنقطن **قوله**  
فضلا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدى بتوسط بين ادنى واعلى للتبعية بنفي الادنى واستعاده  
على نفي الاعلى واستحالة فيقع بعد نفي صريح كما فيما نحن فيه او ضمنى كما في قوله تفاصرت  
الهم عن ظواهر العلوم فضلا عما دقائيقها وهو من قولك فضلا عن المال اذا ذهب اكثره وبقي  
اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القوة والكثرة ظهر هناك توجيهان فان نظر  
الى المعنى الاول قيل تقدير الكلام ههنا فضل اي بقي عدم صدور مثل هذا السهو عن ذي عقل واختيار  
عن صدوره عن عالمه فاضل اي صدوره مستغف بالكلية والباقي هو ذلك العدم وحسب مقتضى  
شيان معتبره في اصل الاستعمال كونه الباقي من جنس الذهاب وكونه اقل منه وان نظر الى المعنى  
الثاني قيل تقديره فضل عدم صدور مثل هذا السهو عن ذي عقل واختيار عن عدم صدوره عن عالمه  
فاضل على معنى ان العدم الاول لكونه انتفاء ممكن مستبعد قليل بالنسبة الى العدم الثاني لانه انتفاء  
ممتنع وج يفوت من اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا  
والى تلك في تعلق كلمة عن بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى القوة فكان القليل متباعد  
في قلته عن الكثير في كثرته او باعتبار الاستعمال الاصلي دون المعنى المراد ولا توجيه ثالث  
مبنى على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى لانه قيل بصدور مثل هذا  
السهو عن ذي عقل واختيار فضلا عن صدوره عن عالمه فاضل على معنى فضل اي بقي الصدور الاول  
الذي هو من جنس الثاني وذهب الثاني ثم ورد النفي على البقية واذا انتفى بقية الشيء كانه ما عداها  
اقدم منها في الانتفاء وكان حاصل المعنى بقية البقية في الانتفاء ما عداها فينظم المبالغة  
المقصودة فاحفظه فانه لم يحرى بالحفظ **قوله** لزوم التكرار بلا فائدة فانه لو كانت واقعة ههنا  
لم يبق للاخبار بعد بان المقالات تلك معنى اصلا ولم يوجد لتقدير ذلك الاخبار بما اوردته  
على تفصيلها اجمل وجه فقام **قوله** الوجهين وقد اجيب عنه بوجوه اخرى ايضا الاول انه لو كانت تلك  
في الموضوع الاول غير الزم ان يقال بعد ذكر المقدمة واما المقالات الثلاث فاولها في  
المعزات لان الشيء المعلوم بثبوت الشيء يكون صفة له لا خبر عنه فلما لم يجعل صفة بل خبر علم لم يعلم  
ولا بثبوت فثبت انه ان كان هو الاول ولا يذهب عليه ان هذا الوجه ايضا لا يستدعي ان يكون الصواب  
هو الحكم بزيادة الاول اذ غاية ما في الباب ان يكون خبر لا يحصى نفعنا بقولنا السما فوقنا

والظاهر

وبه التام اشارة الى ان كل حصول  
معنى للاخبار بعد بان المقالات تلك  
وهو دلل وجه وجه لتقدير ذلك الخبر  
بما ناهيهم

والظاهر ان الخبر المجرد ليس بخطأ غاية ما في الباب كونه غير صواب او في قضايل فاعلم ان شدد  
والثلاثة الاول وقوة فضله والثاني حدة والحكم بزيادة الفضلة اسهل والثالث ان الحكم بزيادة  
الاول حكم بالسهو من وجه واحد وزيادة الثاني حكم بالسهو من وجهين زيادة الثلث وحلقة  
الثالث من كلمة فاولها الى لفظة تلك لان وجوه ثلثة ثلثها العدم من الظاهر فانه الظاهر انه  
يقال واما المقالات فاولها على ما اشرنا اليه لكن ما لم يكن هذه الوجوه من يد قوة ماله للاختلاف وجودها  
في بعض النسخ دون بعض في الاول وتحققه في الثاني لانه لم يلتفت اليها المحققين واكتفى بالوجهين  
على الوجهين ايضا ليس فسوقين على وجه يستدعي المدعى كما سيرد عليك فترقب قولنا ان وقع  
في النفوس حيث يتمكن فيها فضل ممكن وهذا كما يقال المحصور بعد الطلب اعز من المنساق لا يتصور هذا  
علة كونه الترتي لا انما مقام التعلم كما هو الظاهر وليس علة للمجموع كما توهمه فافهم قولنا ان  
قلته حاصله ان التقرب ليس تمام فان ما ذكرته ليس على وجه يستلزم المدعى كما لا يخفى **قوله** لان  
الذهب من الفاضل الى المفضل الى كونه هذا الوجه الذهاب خطا نظر بل مقتضاه ايضا ان يكون  
غير صواب الا ان يدعى ان ذلك خطأ عند رباب هذا الفن ودونه خطا او يقال ان الصواب  
ههنا ليس بما يقابل الخطا بل بمعنى الاصوب بعينه مبالغة في الاصوبية ويحكم ان يقال ان المدعى  
مركب من ان الحكم بزيادة اجدها واجب ووقوعها في موقعها خطأ ومن ان الحكم بزيادة  
الاولى اولى فليتام **قوله** فهو وقوع باه هو ايرادها اه لكن يريد عليه ان المناسب ان يقال  
واما المقالات الثلاث بطريق الوصف لا بطريق الاخبار لما لا يخفى ولما في ان يقول ان هذا السؤال  
انما يريد ان لو كان مقصود السيد السادة لفظة الثلث مع وقوعها في الموضوعين من المصنوع لكانت  
مستغنى عنها وليس كذلك فانه لا تارة هذه العبارة كما مر فنقطن **قوله** فانه بعد غير الغفلة  
تكلف الى العمل وجه البعدان المناسب للذوق والملاية للسوق ان لا يرتبط احدهما بالآخر  
حيث ترك العطف في المقالة الثانية والثالثة ووجه التكلف تقدير ضمير نصيح الارتباط مع عدم  
الاحتياج اليه بما ذكره في الرفع من الوجهين **قوله** الكتاب عبارة عن النقوش الالفاظ اي الالفاظ  
المعينة الدالة على المعاني المخصوصة كما هو الظاهر ويمكن ان يكون عبارة عن النفوس الدالة على  
عليها بتوسط تلك الالفاظ وعن المعاني المخصوصة من حيث انها مدلولات لتلك العبارات والنقوش  
ومن المركب عن الثلثة او الاثنين منها فاذا كانت عبارة عن الالفاظ فنقول ان راجع اما المقدمة  
ففيها هية المنطق معناه هذه العبارات في بيان المعاني المذكورة فيكون بيان مدلولات الالفاظ

اي لفظ ثلاث علم

قوة فليتام وجه التام ان الزيادة في احد الموضوعين  
مطابقة للواقع دون الاخر فالمدعى فييدظن الزيادة  
بالاول فافادظن كون الزيادة فيه صوابا بالمدعى  
اي السؤال المصور ببوله  
ولما في ان يقول  
وجه النقش ان تفصيل الاخبار ان يكون عين الحق  
سماوية الخالب زاهلا لا حجة في هذا  
لا يبار بجملة اما ان الوجه هو الثاني فانهم



لها وهذا توسع شائع يقال هذه الآية في تحريم الخمر وتلك القصيدة في مدح فلانة اي في بيانها  
وتشابهها ولا ينافيه ما اشتهر فيما بينهم ان الالفاظ قوالب للمعاني بناء على ان المعاني ما حوزة  
من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظهر من الظرف وتزيد زيادة الالفاظ وتنقص  
بنقصها فكان الالفاظ قوالب تصب فيها المعاني بقدرها لان ظرف الالفاظ هو بيان  
المعاني بناء على ان الالفاظ مسوقة لبيان البيان الذي قد يحصل بغيرها ايضا فكما البيان يحيط  
بالالفاظ فظرف الالفاظ نفس المعاني فلا منافاة اصلا وكل من هذين الوجهين وجه  
كلا قال السيد السند في شرح المفتاح وحاشيته على شرح التلخيص ولا يخفى عليك ان بين اللفظ والمعنى  
ملازمة من وجهين احدهما ان اللفظ وعاء وقالب للمعنى والاخر انه محصور فيه لا يخرج طرفه  
عن طرفه والا ولجعل اللفظ بمنزلة الظرف والمعنى بمنزلة المظهر والظرف بالالفكس ليس  
المرد الظرفية والمظهرية الحقيقية حتى يعمى ذلك قال التفتازاني في شرح المفتاح شبه  
ظرفية اللام للمعنى ظاهر حتى شاع ان الالفاظ او غير قوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس  
وكذا ظرفية المعنى للفظ من جهة كونه حاصرا له اخذ الجواب بحيث لا يخرج طرف من اللفظ من  
طرف من المعنى حتى شاع ان اللام في معنى كذا والكتاب في علمه كذا فاستعمل كلمة في علمه  
ملازمة ما بين اللفظ والمعنى بالظرفية اذ امرت هذا فلا حاجة الى جعل ظرف الالفاظ بيان  
المعاني كما ذكره قدس سره وان كان السبب بالمقصود والبعو عن الاستبعاد مع ان جعل بيان  
المعاني ظرفا للالفاظ لا يحتاج الى ملاحظة انه قد يحصل بغيره ايضا بل محذور الالفاظ  
محصور فيه لا يخرج شئ منها كافي في جعله ظرفا لها فظهر عليك وجه التوفيق بين كون  
المقدمة مظهر في قول الشيخ وظرف في قول المحقق وان لا حاجة الى ما ذكره المحقق من  
التشبيه بين النسبتين ولا حاجة ايضا الى جعل المقدمة التي هي عبارة عن الالفاظ ظرفا لكل  
جزء من اجزاها التي هي الالفاظ ايضا بناء على اشتغالها على كل جزء من اجزاها كما يشتمل  
الظرف على المظهر فان قلت كيف لا يحتاج الى جعل المقدمة ظرفا لكل جزء من اجزاها التي هي  
الالفاظ ايضا وقد قال المحقق البحث الاول في ماهية المنطق فلا يحرم كونه البحث الذي  
هو جزء من المقدمة من الالفاظ قلت لم يجوز ان يوجه بان معنى البحث ما يتجنى عنه وهذا  
مفهوم كل يوجب في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه فكان قيل هذا الكلام في هذا الجزء اي  
مندرج فيه هذا وكذا الحق ان السؤال قوي والجواب لا يخلو عن كلف فالاولى ان يجعل المقدمة

ههنا

ههنا ظرفا لكل جزء من اجزاها كما جعله المحقق **قوله** نعم في بيان منشأ الالفاظ لانه لما  
راى ان كونه الشئ ظرفا ومظروفا بالنسبة الى شئ واحد غير جائز توهم انه وقوع الشئ الواحد  
ظرفا ومظروفا في كل موضوع غير جائز اعلم ان يكون بالنسبة الى شئ واحد او شيئين **قوله**  
مشبهة في كونه احد متبسيهما مأخوذا او محصورا والاخر مأخوذا منه وحاصرا **قوله** وكلمة  
في مقولة فيها في النسبة المشبهة مجازا ولما لم يكن استعمالها في نفس النسبة استعملت  
في احد متبسيها اذ في كل منهما يوجد العلاقة ويمكن ان يقال ان كلمة في امثال هذا الموضع  
يمكن ارجاع معناها الى معنى اللام كما نبه عليه صاحب المفتاح حيث قال فضلا لضبط  
مواقفهما ثم قال الفصل الاول في ضبط مواضع علم المعاني **قوله** للتحقق متعلق بقوله  
قد راجعنا تضمنه معنى الترتيب ولا يبعد ان يقال انه متعلق بمقدور وهو ترتيب ذكر البيان  
بقدرته قوله فلم يمتد الى بيان فافهم **قوله** وفي الثاني بمعنى الحجته والدليل اي بمعنى الاظهار  
بالدليل والا فليكون البيان بمعنى نفس الحجته والدليل من الخفاء وما فيه **قوله** في بيان احوال  
المفردات وانما اتهم الاحوال بناء على ما اشتهر من انه اذا قيل الباب في كذا فانه كان الباب  
مقتصرا على التوقيات والمقصود ان كان المعنى انه في بيان كذا وان كان متملا على المسائل  
فالمشهور في تفسيره في بيان احوال كذا بمعنى ان موضوعها الحقيقي كذا الموضوع الذي  
وقال بعض الافاضل ولا ان تفسره بما هو اعلم وتقول المعنى انه في بيان كذا اسواء كان بيان  
احوالها او انفسها بالتوقيات في كونه معنى قوله فاوليها في المفردات في بيان ما يصدق  
عليه المفرد من حيث هو كذلك سواء كان بيانا بالتوقيف او ببيان الاحكام وانما قلنا من حيث هو  
كذلك اذ ما من مركب الا وهو مظهر باعتبار دلالة لفظ مظهر عليه واقوله هذا او ذاك او هو او هي  
ومن لم يشبه لهذا الشكل عليه الامر بان المسائل كلها باخنة عن احوال ما يصدق عليه المفرد اذا ما  
من مسألة او موضوعه الذي من مصادق على موضوعه الحقيقي واجاب بان صدق العنوان  
لا يوجب صدق المفرد بل صدق ما يصدق عليه المفرد اذ رب شئ يصدق عليه شئ ولا يصدق  
عليه الصادق على ذلك الشئ ونوره يصدق الانسان على زيد وعدم صدق النوع الصادق  
على الانسان عليه قوله مقصورة عليها فانه يقصد بمثل قولهم الباب في كذا احصاء وان  
خلا عن ادائه احوالها ان الباب ليس فيه الا كذا او يا بينهما ان كذا ليس في الباب وقد يقصود ان  
المقصود بالاداة من الباب ليس كذا وليس كذا مقصود بالاداة الا في الباب وذلك لان المقصود

بمعنى واحد  
الابيد  
ص



به يتميز الباب عن اخواته ولا يتميز الابرية الحصرية بالسؤال بالنسبة الى الحصر **قوله**  
او ذهل عنه الضمير الى المواني باعتبار المذكور لان جار مجرى اسم الإشارة ومن المحجج  
المسموع من افواه العرب ما روي عن روية انه قيل له في قوله فيها خطوط مما سواد  
ولبق كانه في الجملد تولد السحق فقال اردت كانه ذلك قيل كنه في تحيته نظر اذ يجوز ان  
يكون تذكير الضمير فيه باعتبار الخبر فافهم **قوله** بان الماد لم تحصر على ان يكون  
مواظبة نشات من اشتراك لفظ المفرد كاشتراك لفظ العين بينا موافقه ويحتمل ان يكون  
لفظ المفرد حقيقة في بعض موافقه ومجازا في البعض الاخر وفي قوله قد سره قد يطلق اشوار  
بعدم حصر اطلاقه على المواني الاربعة فيجوز ان يطلق ويراد به معنى خامس سادس الى غير  
ذلك كما يقال هذا لفظ اي ليس بمشترك بل موضوع لمعنى واحد ويقال هذا مفرد اي ليس  
بمركب بمعنى ما له جزء اعني البسيط فظهر ان المقصود ليس الحصر على الاربعة بل التنبية على عدم  
الاشتراك فالانسان ان يقتصر على بيان معينين ما يقابل المركب وما يقابل الجملة لكن لما  
كانت المواني الاربعة قد اشتهرت بشهر بظن ان ليس له معنى اخر تنبيهها لثمة الفائدة  
فليتام **قوله** الاول ما يقابل المثنى والمجموع التقابل اشياء اجتماع اثنين في ذات واحدة  
من جهة واحدة في رفاة واحد وانواع اربعة لان المتقابلين ان يكونا وجوديين بمعنى  
ان لا يكون العدم والسلب داخل في مفهوم واحد منهما او لا فالاول اما ان يكونا تعقل كل  
منهما بالقياس الى الاتم فتقابل التضاد كالابوة والبنوة او لا فتقابل التضاد كالألوان  
والبرودة والثاني ان اعتبر موضوع قابل للامر الوجودي اما بحسب شخصه او نوعه  
او جنسه كالبحر والسمي فبما عرض له الهم والاكلة والعقر فتقابل الوجود والملك  
الحقيقي او بحسب الوقت الذي يمكن حصوله فيه فتقابل الوجود والملكة المشهورة  
وان لم يقتصر فتقابل الاجاب والسلب فيقسم المتقابلين في هذا الاطلاق هو الاسم لان  
التثنية والجمع من خواصه كما انضوا عليه في موضوع والوحدة تقابلها تقابل العدم  
والملكة فمعنى الوحدة عدم التثنية والجمع عما من شأنه ان يكونا متني ومجموعا اما بحسب  
الشخص كوحدة زيد او النوع كوحدة اسم لا يثنى ولا يجمع فيكون الوحدة ايضا من خواص  
الاسم اللهم الا ان يؤخذ بحسب الجنس اعني الكلمة فتكون من خواصها وعلى هذا يحتمل  
ان يكون المقسم الكلمة او الاسم اذا انقسم الى اقسام الخاص واحواله ولا ينقسم

وجه الفهم ان جهة بقوله  
في قوله فقطن منهم

الاضافة وعندها هو الاسم ومقسم المتقابلين في الاطلاق الاخير هو اللفظ الاول بالوضع  
المفردين الاولين مجموع من وجه التضاد فلهما في اسم غير متني ومجموع ومضاف كزيد وصدق الاول  
لاون الثاني في الاسم المضاف الغير المتني والمجموع كغلام زيد وصدق الثاني برونه الاول والمثنى  
والمجموع الغير المضامين كالزيدين وكل من المفردين الاخيرين اعم من مطلقا مما كان قبل وذلك  
ظاهرا ولهذا قال قد سره في الاطلاق الاول وهو بهذا المعنى يتناول المركبات التقييدية  
ايضا اي كما انه يتناول المفرد بالمواني الثلاثة كما صرح به المحقق **قوله** اعني الواحد انما يقال  
ذلك دفعا لما يتخلل في النظر من ان مفاد ما يقابلها موافقة واحدة والمثنى فقط مفرد  
والمجموع فقط مفرد وان كانا لا يجوز الازدواج المستقيم **قوله** ما يقابل المضاف اي ما ليس  
بمضاف ومن شأنه الاضافة اذ لا يقال للجملة مفرد بهذا المعنى **قوله** وغيرها اما لتوسيع  
الدائرة على جميع المركبات التقييدية الى التوصيفية والاضافية وغيرها واما لادخال المركبات  
الغير التوصيفية على تخصيص المركبات التقييدية بالتوصيفية فافهم فان قلت لم يشر  
لتناولها من المفردين الاولين للمركبات التقييدية بل للجملة ايضا قلت ان الفائدة في  
التعرض للمركبات التقييدية بيان انها مندرجة تحت المفرد المذكور وهذا واما المفرد  
بالمعنيين الاولين فلا يمكن ان اردته ههنا لان مقابله اعني المثنى والمجموع والمضاف دخوله  
فيه ظاهر لتناولها على اية الاضافة والتثنية والجمع من خواص الاسم كما مر فيكون  
ما يقابلها ايضا من خواصه لان التقابل بل بينهما تقابل العدم والملكة على ما مر فلا يجوز ان يكون  
المفرد بالمعنيين الاولين متنا ولا للمركب التقييدى الذي ليس من خواص الاسم على انه لو تناول  
انما يتناول المركب التقييدى الذي ليس بمثنى ولا بمجموع ولا مضاف فتأمل واما الجملة فليست  
بالاحلة قطعا فلان الفائدة في الشرح لتناولها ايضا **قوله** والاول على ذلك قيل عليه ان مقابلة  
الشيء بالخاص لا تستلزم مقابلة بالعام واجيب بتخصيص الجملة بالخير وفيه ان هذا التخصيص  
انما يتم ان لو كان اطلاق المفرد في مقابلة الجملة الحرة والنقضية بخصوصها بحيث لا يدخل  
في المفرد الا انما كانت مصطلح اعلم اذ هو بصدق بيان موافق المفرد بحسب العرف والاصطلاح  
وهو ممنوع كما لا يخفى على من تصحى الكتب واستقصى العرف ولعل الجواب الشافي  
ان يقال انه لم يحل مقابلة بالخاص لانه لا يكون المفرد المذكور ههنا مقابلا للجملة حتى يلزم ما  
ذكر بل جعل تلك المقابلة قيرته مؤيدة لكونه هذا المفرد بمعنى ما يقابل الجملة فافهم يقال يجوز

والثاني صحيح



انه يجعل ذلك في قوله **واللعل على ذلك** انارة الى اندراج المركبات التقييدية في المفردات  
ولا يخفى في دلالة جعل القضية في مقابلة المفردات على ذلك لاننا نقول ان اندراج المركبات  
التقييدية فيها اندراج الجزئي في الكل وهو يبين لا يحتاج الى دليل بخلاف كون المفرد بمعنى  
ما يقابل الجملة كما لا يخفى وقبل ان المقابلة بالقضايا توجب ارادة ما يقابل القضية حتى يبرز  
فيه المركبات النامة الانشائية فانها تصورات يليق ادراجها في هذا القسم **الامثلة** لا تقابل  
الجملة فيخرج تلك المركبات عن قسم المنطق واجب بانه لا يعدل عن الحقيقة في غير مقابلة  
موصولة وليس ما يقابل القضية معنى حقيقيا للمفرد فلا يقول اليه بلاموجب ومقابلته  
بالقضايا لا يبرح من معانيه الحقيقية الا ما يقابل الجملة او المركب الذي هو اعم من  
الجملة وتعيينه ما يقابل الجملة اقوى لان القضية اقرب من الجملة واما خروج  
المركبات الانشائية فليس بتدريج اذ البحث عما دخل في الاصل ولا دخل لها فيه  
ونوجب بانه في نظر الان المفرد بمعنى ما يقابل الجملة ليس من اصطلاح الفن بل اصطلاح  
على ما يقابل المركب فاستعملوا في كتب الفن بمعنى ما يقابل الجملة استعمال مجازي لا اقرب  
ارادة ما يقابل القضية قنابل ويخرج على ما ذكره من القرينة ان المفردات ليست في مقابلة  
القضايا لان المقابلة الاولى في مقابلة باقي اقسام الكتاب لا في مقابلة قسم دون قسم الا ترى انه  
لوقوعه في المقابلة الثانية التعريفات لكان المراد بقوله في المفردات ما يقابل المركب فالقرينة  
ليست مجرد المقابلة بالقضايا بل اقرب القران جعل الفصل الثاني في المعاني المفردة المقابلة  
لمطلق المركب ولو كان المقابلة كلها في المفرد المقابل للمركب لم يكن لجل الفصل الثاني فيها  
معنى فم ذكر باب التعريفات فيها فافهم **قوله** باعتبار انه فرد منها فاذا قول المفرد  
بما هو اخص من مقابله فكله قول بمقابلته هكذا قيل وفيه ما في اصطلاح الصواب ما ذكرناه  
انما والله اعلم **قوله** ما يقابل ذلك انما يجمع الخصوصيات وذلك الشيء هوها القضية وها  
خصوصيات من كونها قضية وجملة ومركبة وغيرها **قوله** الاما دل الاليل الى استثناء من  
الخصوصيات اي الاخصوصية التي دل الاليل على عدم اعتبارها في المقابل لا لكون المراد بالمفرد  
ما يقابل ذلك الشيء باعتبار تلك الخصوصية **قوله** قضية فيه اي في المقابل الذي ذكر في مقابلة  
المفرد ههنا **قوله** ولا دليل يدل على عدم اعتبار خصوصية كون جملة الى وما قيل من ان كمالا  
دليل يدل على عدم اعتبار تلك الخصوصية لادليل ايضا على عدم اعتبار خصوصية كونها مفرد

والظاهر ان قوله يجمع الخصوصيات بمعنى المجموع  
من حيث المجموع فالمراد بالمقابلة استثناء المجموع  
من حيث هو لا استثناء كل واحد من اقسامه  
كونها قضية لا يكفي في المقابلة لم يتبدد بها  
استثناء كونها جملة فيصح ان يكتفى في المقابلة  
كالا يخفى

بان كون المقابل فردا من الجملة بلا واسطة يبرح بان يبين اعتبار الخصوصية الاولى دون  
الثانية كما مر على انه لو اعتبرت يكون المفرد في مقابلة المركب فينفرد الاعتراض المورد على المقابل لا يخفى على المنصف  
**قوله** فقط الاولى حذره لكونه موهما بخلاف المراد **قوله** ولا يشبهه في ان الظاهر من كلامه هو  
وهو المحقق التفت الى ويمكن الجواب عنه بوجهين واجب ايضا بانه لم يبحث فيها عنها  
لانه البحث عن الشيء حمل الفرض الذاتي عليه ولم يحمل على شيء من المركبات النامة في المقابلة الاولى  
بشيء من اعماضه الانية بل اقتصر على بيان مفهومها فافهم **قوله** ولا يشبهه في ان الظاهر ما ذكره  
المورد وهو المحقق التفت الى لعل وجه الظهور انه اذا قيل الباب في كذا فالمتبادر ان  
مقصودنا عليه لا يبحث فيه عن غيره وكونه هذا المعنى متبادرا في حيز المنع فافهم ودور ايضا  
انه المصطلح المقصود بالان وغيره من المركبات مقابلات ومن المفرد مقابلة واحدة واجب بان  
كل واحد من قسمي المركبات مباحث يليق ان يجعل لكل منهما مقابلة على حدة بخلاف المفردات  
فانها لو جمعت جميع مباحثها لا يكون بمقدار مباحث المركبات الغير المقصودة بالان ولا  
عليك ضعف هذا الجواب والله اعلم بالصواب **قال الشارح** والثانية في القضايا او احكامها  
من العكس والقيض ولوازم الشرطيات فانها يحكم على القضايا باحكامها باعتبارها كما كان  
يقال القضية الكلية الموجبة تنعكس موجبة جزئية وانما تنعكس بذكر القضية باجمع ثمراتها  
لا احكام للتبعية على انهم كانوا يجعلون احكام القضايا في باب غير باب القضايا والمقصود  
جميعها في باب المناسبة بينهما **قال الشارح** والثالثة في القياس اي في بيانه احوال القياس  
من حيث الصورة فظهر تعالى ان القاعدة التي هي في القياس من حيث المادة وانما ترك القيد  
تنبيه على كثرة احوال القياس من حيث الصورة كانها احوال القياس كلها كذا قيل ولما ان  
نقول ترك القيد يجوز ان يكون لذكر المواد في مقابلة حيث قال ولما الخاتمة في المواد  
الاقية فلو قيد للقييد **قوله** منتفية ظاهر اي استفاء ظاهر باستفاء القرينة ظاهرا  
في مجرد كلامه في حيز وجه الحصر لا كلام فيه واما في مطلق كلامه ففيه بحث لانه يجوز ان يوجد  
القرينة ظاهر في ملاحظة ما قبل وجه الحصر حيث جعل فيه القضايا في مقابلة المفردات فعلم ان  
المركبات المذكورة في وجه الحصر قائمة مقام القضايا وانما اقامتها مقامها تنبيه على عدم اعتبار  
خصوصية كونها قضية كما مر وجود القرينة للخواص فافهم **قوله** وهو ظاهر اي هذه  
الارادة ظاهرة باعتبار مقابله الذي هو المفرد المراد به ما يقابل الجملة فحين قولت هذه المركبات



بذلك المرفوع فلا جرم نراؤها المركبات النامة والالام يصح المقابلة فلا بد ما سبق الى بعض  
 الالافان التي ضرورة من انه لم يذكر المراد بالمركب بل ذكر المراد بالمفرد فكيف يصح قوله على ما  
 ما ذكرنا قبل الاوجه ان يقيد المركبات بالجمعية ايضا لانه لا يخلو عن الاشياء ايضا  
 مع انه من قبيل التصورات السادسة فينبغي ان يدعى في المفردات هذا ولا يذهب عليه ان  
 مراده قدس سره ببيان هذه الازادة دفع الاشكال المذكور والتقييد بالنامة كاف فيه على ان  
 الاشياء خارجة عن المقسم وهو ما يجب ان يعلم في المنطق لانها محمول على الاصل فلا حاجة  
 في اخراجها الى قيد قوله اورده ههنا يعني هي باء الانفصال بين المتناسبتين قبل ولا بعد  
 ان يقال انه ليس ابتداء كلام بل هو من تمة الكلام السابق ويؤيده عدم رسمه كالاقوال  
 الباقية في بعض النسخ حيث وقع هكذا وقوله او عن المركبات اراد بها في قوله ما مل **قوله**  
 اعلم ان الاستاذ روح الله رحمه الله جعل في حيث قال ووجه ضبطه ان المذكور فيه ان كان خارجا  
 عن ابواب المنطق ومقاصده في المقدمة والافان والنجذ عن المفردات فهي المقالة الاولى  
 والافان كان عن المركبات الغير المقصودة بالذات في المقالة الثانية والافان كان عن المركبات  
 المقصودة بالذات باعتبار الصورة فهي المقالة الثالثة والافان في التامة وما قبله في النجذ  
 عن المركبات المقصودة ان كان باعتبار الصورة فهي المقالة الرابعة وان كان باعتبار المادة  
 فهي الخامسة مشروطة الى اتمه مقصودة على مواد الاقيسة وليس كذلك بل يشتمل على اخرها العلوم  
 ايضا على انه جعل مورد القسمة ما يجب ان يعلم في المنطق وكون المقدمة من هذا القبيل  
 محمل نظر النجذ وقوله في وجه ضبط الكتاب الظاهر ان من اراد ان يشتمل من قوله في وجه ضبط  
 ومعه ظر فاستقر حاله من فاعل جعل لا يخلو عن خلف فافهم وقوله المذكور في مفعول  
 اول جعل وانما فسر بقوله اعني الى لان مورد القسمة ههنا لا يصح ان يكون لفظ المذكور  
 كما ينبغي ان قد دل في توجيه النظر في قوله لا يجب ان يعلم المقدمة في المنطق بل يمكن  
 ان يعلم وجهه كونه معلوما في شيء فغنى عن ان يكون معلوما في المنطق وانما يكون معلوما  
 فيه لو كان المعلوم المراد مشتملا عليها وفيه لا يخص المقدمة بل مشترك بينهما وبقي  
 الاقسام ودفع بالمراد ما يجب على من يعلم المنطق ان يعلم فيه ولا ينفذ بان المراد ما يجب  
 ان يعلم في كتب المنطق وقيل في وجه النظر ايضا ان المقدمة التي رتب كتاب عليها لفظ  
 وعبارت لا في هذا امر انه وهو اللفظ والعبارات فلا يكون مما يجب ان يعلم في المنطق وفيه

ايضا

ايضا ما فيه كما لا يخفى على ان وصفها بكونها معلوما في المنطق وصف لها بحال الملوك كما في  
 الاقسام ولا ضرورة فيه قبل فيه ايضا ان المقدمة هي الادراكات على ما ينطبق به بيانه حيث قال  
 ووجه توقفه شروع اما على تصور العلم لا فلا يكون مما يعلم فضلا عن ان يكون مما يعلم في  
 المنطق ورد بان المعترض جعل المقسم المذكور في الكتاب وليس الادراكات مما يذكر فيه ويدفع  
 بان قوله الاول المقدمة مسامحة والتقدير الاول معلوم المقدمة فاعلم ان ما يجب  
 ان يعلم في المنطق اعلم ان خلاصة النظر نقض اجري على دليل الحصر قبل دليله بجميع مقدماته  
 غير صحيحة كونه مستلزما للفساد فان المقدمة على هذا ما يجب ان يعلم في المنطق وكل ما  
 يجب ان يعلم في المنطق يكون جزءا منه فيلزم ان المقدمة جزء منه ففرض دليل المعترض مطوية  
 وكبراه ما ذكره بقوله ان ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزءا منه ولما كانت هذه المقدمة  
 مما يشترط عليه المنع عليها بقوله لان ما هو خارج الى هو صغرى الاول مستلزم دليل  
 المعترض وكبراه مطوية وهو ما عبر عنه المحتش بقوله واذ لم يعلم فيه قطعا فلا يجب ان يعلم  
 فيه فاستنتج من هذا ما لا يكون جزءا منه لا يجب ان يعلم فيه وانعكس انعكس النقيض الى قولنا ما  
 يجب ان يعلم فيه يكون جزءا منه **هذا قوله** وهذه المقدمة وهي كبرى القياس مرادة فينتج ما  
 لا يكون جزءا منه لا يجب ان يعلم فيه وانعكس انعكس النقيض الى قولنا ما يجب ان يعلم فيه يكون  
 جزءا منه كما مر ان قبل هذه المقدمة كونها شرطية في قوة الجزئية فلا يصح ان تكون كبرى  
 للشكل الاول والجواب ان هذه الشرطية ليست كبرى بل الكبرى هي الجمالية المعبر عنها بهذه الشرطية  
 وهي قولنا وكل ما لا يعلم فيه اصلا لا يجب ان يعلم فيه وانما عبر عنها بقاء تنبها على انها لازمة  
 ومترعة على الصغرى ولان ان تحرر بان تقول ما يجب ان يعلم في المنطق جزءا من المنطق  
 لان ما يجب ان يعلم فيه يعلم فيه وما هو خارج عنه لا يعلم فيه فينتج من الشكل الثاني ما يجب  
 ان يعلم فيه ليس بخارج عنه اي جزء منه فاعلم ان يكون المقدمة المطوية هي الصغرى ولعل هذا  
 التحري اظهر مما قبله **قوله** فالملام ان يقول لان ما لا يكون جزءا منه لا يجب ان يعلم فيه قطعا  
 حتى ينتج ان ما يجب ان يعلم فيه جزء منه فيكون نظم الدليل هكذا الذي ما يجب ان يعلم في المنطق  
 يجب ان يعلم فيه وكل ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه فقولنا ما يجب ان يعلم فيه يجب ان يعلم  
 فيه وان كان صادقا لكنه عبث بخلاف ما يجب ان يعلم فيه يعلم فيه هذا اعني تقدير الانتاج من الشكل  
 الثاني واما على تقدير الانتاج من الشكل الاول فيقال لان ما لا يكون جزءا منه لا يجب ان يعلم فيه

وانما جعل قوله لان ما هو خارج الى هو صغرى الاول مستلزم دليل  
 بانما يجب ان يعلم فيه يعلم فيه وما هو خارج عنه لا يعلم فيه فينتج من الشكل الثاني ما يجب  
 ان يعلم فيه ليس بخارج عنه اي جزء منه فاعلم ان يكون المقدمة المطوية هي الصغرى ولعل هذا  
 التحري اظهر مما قبله



ولا ما لا يجب ان يعلم فيه لا يجب ان يعلم فيه فينتج ما لا يكون جزء منه لا يجب ان يعلم فيه وتكسر  
 التقيض الى قولنا ما يجب ان يعلم فيه يكون جزء منه ولا يجب ان يعلم فيه ما فيه مما في التقدير الاول  
 النتيجة عين الصغرى ولهذا عدل قدس سره عنه الى ما قال والله اعلم بحقيقة الحال قول قيد  
 للمنفى من قبل قوله ولا تترك الضرب بها بحجج وطرقه ان يلاحظ الشيء مع قيده ثم ليس يجب  
 حرف النفي عليه كما حقق في موضعه واذا كان قيدا للمنفى يكون معناه انتفى العلم القطعي الواجب  
 فيلايه المدعى فافهم قوله وايضا الظاهر انه لا يترك النفي لما وصي به الشيخ عبد القاهر انه اذا  
 كان في الكلام المشتب او المنفي قيدا لظاير الفاعل وجوزوا توجه النفي الى مجموع المقيد  
 والقيد او الى المقيد فقط لكن الرجح رجوعه الى القيد فقط قوله ثم بين فساد كونه جزءا  
 بوجهين ويمكن ان يكون وجه الفساد ان المنطق يلحق عن الامور التصورية والتقديرية  
 من حيث الابصار والمقدمة ليست من هذا القبيل وان العلم عبارة عن المسالك والمبادئ  
 وليس شيء من المقدمة شيئا منها اما بيان الحاجة والموضوع فلانها ليسا قضيتين للمبتدئين  
 حتى يكونا مسئلتين وليس من المبادئ التصديرية واما تعريف المنطق فلانه ليس المبادئ  
 التصورية جزءا قدس سره اذ لا معنى للشرع فيه الا الشرع في جزء من اجزائه يعني لا معنى  
 للشرع في شيء من اجزائه واما الشرع في البسيط فبالعلم نفسه واللا متنع الشرع  
 مطلقا قوله وهذه هي المقدمة المحذوفة وانما احتيج الى تلك المقدمة لان المفروض هو  
 ان الشرع في المنطق موقوف على المقدمة نفسها ولا يلزم من ذلك محذور وانما المحذور  
 في توقف الشرع في المقدمة على الشرع فيها فافهم ولا ان تقول انه يمكن ابطال كون  
 المقدمة جزءا دون توقف الشرع في المنطق على الشرع فيها اذ يكفي فيه توقف الشرع  
 في المنطق على المقدمة نفسها بان يقال الشرع في المقدمة شرع في المنطق والشرع  
 في المنطق يتوقف على المقدمة وهو محال لان الشرع في المقدمة مع حصولها يستلزم تحصيل  
 الحاصل وهذا التقدير مع اشتماله على قصر المسافة مستغن عن التمسك بقياس  
 المساواة بخلاف ما ذكره قدس سره فانه لا يلزم من التمسك بان الشرع في المنطق موقوف  
 على المقدمة والمقدمة موقوفة على الشرع فيها حتى يحصل ان الشرع في المنطق يتوقف  
 على الشرع في المقدمة فنقول ويمكن ان يقال الشرع في المنطق موقوف على  
 الشرع في مقدمة الشرع في المقدمة شرع في المنطق فينتج ان الشرع في المنطق

وهذا العلم ان يتبادر من عندنا ان الامور قد لا يكون  
 لا يكون ان يتبادر من عندنا ان الامور قد لا يكون  
 الامر كذلك فان مفهومه اذا كان قيدا للنفي انما  
 هو خارج عنه لا يعلم فيه بوجه من الوجوه واذا لم يعلم  
 فيه فلا يلزم ان لا يجب ان يعلم فيه بغيره الا ان  
 يعلم ان ليس له في احد الامور كذا في قوله  
 منهم

موقوف على الشرع في المنطق وهو باطل ولما قررنا ان يتبادر بان الشرع في الجزء انما يكون شرعا في  
 الكل انما قصد بالشرع في الجزء تحصيل الكل اما لو قصد تحصيل ذلك الجزء نفسه فليس الشرع فيه  
 شرعا في الكل فيقول لا محذور في توقف الشرع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق على الشرع  
 فيها لقصد تحصيلها نفسها والاستحالة فيه ويمكن ان يجاب عنه بان المقدمة ما يتوقف عليه  
 الشرع في العلم بمعنى ما يتوقف على حصوله التمسك تحصيل كل جزء من اجزاء العلوم مع قصد  
 تحصيل الكل على ان يتوقف حصول ذلك الجزء على ان يتوقف جعله مقارنا لقصد تحصيل الكل عليه  
 وذلك بين على من يتأمل في المقدمة لا يرتبه فلو توقف الشرع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل  
 على الشرع في العلم لم يتوقف حصول المقدمة على حصولها لا تسلك امة تقدم الشيء على نفسه  
 وحصوله قبل حصوله واستحالة بدية فان قلت قد سمي قدس سره ذلك دورا حاشية وان في حاشية  
 المطالع والشرع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه ولا الدور على ما هو خارج عنه والدور  
 توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء لا توقف الشيء على نفسه فكيف يصح تلك التسمية وهل  
 يكون توقف الشيء على نفسه دورا في الحقيقة قلت لو سلم ان الدور توقف الشيء على ما  
 يتوقف عليه ذلك الشيء فقط فلكونه تلك التسمية تعبيراً عن لازم الشيء بالشيء فان توقف  
 الشيء على نفسه لازم له وذلك ان توجه الدور باعانة قوله قدس سره والمفروض ان الشرع في المنطق  
 موقوف على المقدمة فيكون الشرع في المنطق موقوفا على الشرع في المقدمة فتدبر  
 لا بقوله يجب موهم لعدم الاحتياج الى حذف المضاف حين التعلق بقوله يجب على ما ذهب اليه  
 بعض حيث قال ويمكن ان يجاب عنه بتقدير المضاف ايضا بان يتعلق في المنطق بقوله يجب لا بقوله  
 يعلم انتهى ويكون تقدير الكلام ح لان ما يجب في المنطق علمه اما من جهة الشعور واما من  
 جهة الشرع والفرق بين ان يتعلق بقوله يعلم وان يتعلق بقوله يجب ظاهر لانه ما لا الاول بالنسبة  
 الى المقدمة ان المقدمة علمها في المنطق واجب وما لا الثاني ان المقدمة واجب في المنطق علمها  
 والثاني مسلم لا محذور فيه لانه من جهة المسمى للعلوم ولا من جهة لزوم توقف الشيء على نفسه لانه  
 لا يلزم من ان يجب في المنطق علمها ان يكون جزءا منه والاول في حيز المنطق كما لا يخفى وهذا الجواب  
 منقول عن المولى الشهير بكان ايضا وقال بعض الفضلاء محذور لزوم كونها جزءا من  
 المنطق وارادوا تعلق بالوجوب او بالعلم فان كلمة في تقتضي ذلك اما اذا تعلق بالوجوب  
 فلما ذكره السراج فيما بعد ان قول المصنف قصد لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه الحكم

وتوجه ان يقال الشرع في العلم يتوقف على العلم بذات  
 الجزء الذي هو المقدمة والعلم بذات ذلك الجزء يتوقف على  
 الشرع في ذلك الجزء لان المفروض ان الشرع في العلم  
 يتوقف على حصول العلم بالمقدمة التي تصير جزءا على هذا  
 التقدير والشرع في ذلك الجزء هو عين الشرع في العلم  
 اذ الشرع في جزء العلم شرع في العلم انما معنى الشرع  
 في شيء والا الشرع في جزء من اجزائه الذي هو عين  
 الشرع في العلم فيتوقف الشرع في العلم على ما يتوقف على الشرع

في العلم  
 على ما يتوقف

عصام



يوجب كون الحكم جزاء من التصديق لا اقتضاء الكلمة في ذلك ولما اذا تعلقت بالعلم فلما ذكره  
 السيد السند هذا ولا يذهب علينا ان استفادة الجزئية من كلمة في النظر الى الظاهر المتبادر  
 ولذا العدول عن الظاهر بان نقول يجوز ان يكون ما يجب في المنطق علمه من جهة الشرع فيه  
 خارجا لا جزءا ولكن يرد ان يكون بعض ما يجب داخلا وبعضه خارجا فلا يكون الاقسام على منوال  
 واحد فليتنا ما قلناه بالاساس حقيقا ارجو من الله التوفيق على التحقيق قوله من غير اعتبار الى اي  
 تعلقا ناشئا من غير اعتبار حذف او كوننا ناشئا الى حواء اجاب قدس سره بان الكلام مضافا محذورا  
 حاصله مع الصغرى كانه قال لا نسلم ان الشرع على المقدم شرع في المنطق وانما يكون كذلك  
 لو كانت المقدمة جزاء من المنطق وليس كذلك بل جزء من كتابه وانهم لم يتفقوا على عدم كون المقدمة  
 جزءا من كتابه قال الامراء في دفعه استلزام دليل الحصر الفساد الذي بناه المعترض تقضي على دليل  
 الحصر فافهم وجه القرينة عليه ان المقصود بيان حصر الرسالة في الاجزاء الخمسة وذلك  
 لا يحصل بحصر ما يجب ان يعلم في الفن اذ لا يقتصر اجزاء كتب الفنون على اجزائها بل من اجزائها  
 فلا نفوذ في الفنون بل يحصل بحصر ما يجب ان يعلم في الكتب ولا يخفى عليك ان ما نصيبه من  
 القرينة عدم صحة دليل الحصر بدون تقدير الكتب فلما ان جعل القرينة على تقدير الكتب عدم  
 صحته توهى المقدمة جزم من العلم وصحة كونها جزاء من الكتب كما قيل ولا يذهب علينا ان هذا العمل  
 من قبيل جعل ورود السؤال قرينة على ما يندفع به ذلك السؤال وضعفه لا يخفى على من هو بصير  
 التحصيل فاعتمد على ما يليق عليه القول واجيب ايضا بان قوله ما يجب ان يعلم في المنطق تقليبا  
 لشرط ما اشتد حاجته العلم اليه منزلة الجزء وعملنا في الاقسام بضبط المنطق وتكميل مقدماتها  
 وحفظ المقسمين ان يدخل فيه اجزاء العلوم وديباجة الكتاب ونظائرهما مما يذكر في الكتاب المصلحة  
 وليس بمنزلة اجزاء الفن وقيل في الجواب ايضا ان المراد من لفظة المنطق كتاب بناء على انه  
 قد يطلق على جميع ما يذكر في كتبه كما يطلق على المعنى المتعارف فاريده بلفظ المنطق جميع ما  
 يذكر في كتبه وتخصيره المعنى المتعارف له على ما هو وظيفة الاستدلال بالمقدمة جزء منه المعنى  
 الاول خارج عنه المعنى الثاني فلا محذور وهذا الظاهر في الجواب هو الجواب الشرعي في  
 المدعى وان كان غير في ظاهر الحال من جهة تقدير المضام في قولنا ان ذلك الفاضل لا يرضى  
 بتقدير المضام كيف ولو قدره يلزم ان يكون ما يجب في تحصيل المنطق علمه جليلا لا يخرج عنه  
 هذا ولا يخفى عليك ما فيه فتفطن قدس سره فان دفع المحذور ان يندى المعنى المتعارف ما اتفق عليه

ومن ممل وجه السامع انه على تقدير تعلق قوله  
 في المنطق بالوجوب يجوز ان يكون ما عند المقدمة  
 ايضا خارجا ويلزم ان يكون المنطق شيئا  
 غير هذه الاقسام فافهم مستحب

من ممل

الوجه

القوم

القوم ولزم توقف الشيء على نفسه وان جاز ان يكون المحذور الثاني منشأ للمحذور الاول  
 لكن لما صرح ان يكون الوجه الاول بدون ملاحظة منشأ محذور وجعل محذورا مستقلا قوله في  
 امكان المناقشة لعل المناقشة ما ذكره بقوله واعترض على جوابه الى لا ينفع فانه اعراض  
 المحقق التفات الى على ظاهر عبارته لا على مراده هذه العبارة قوله وهو ليس بصدد ذلك بل بصدد  
 الجواب حيث عنون بقوله واجيب ولذا كما بصدد الاصلاح فالانسيب ان يقول ويمكن اصلاح  
 عبارة الشرح بان في الكلام مضافا محذورا فاعلم ان قوله بصدد ذلك بمعنى مقابلته تعالى داره  
 صدد داره اي قبانته وقربه بالنسبة على النظر في ما في القاموس **عنه** واغترض على جوابه الى  
 وقيل ايضا كون المقدمة جزاء من كتب الفن باطل ايضا لانه المقدمة من اقسام ما يجب ان يعلم  
 وهو من قبيل المواي والكتب عبارة عن الانفاظ والعبارة كما هو الظاهر ولم يقل احد يكون  
 المواي جزءا من الانفاظ ويجاب عنه بان الكتاب كما يحيل عبارة عن الانفاظ المخصوصة من حيث  
 انها دالة على المواي المخصوصة كذلك يحيل عبارة عن المواي المخصوصة من حيث انها دالة على الانفاظ  
 فيجوز ان يحيل الكتب في قوله ما يجب ان يعلم في كتب الفن عبارة عن المواي المخصوصة فلا يلزم المحذور  
 فتفطن **قوله** بالنسبة الى ما يعلم الخمسة من الكتاب اي بالنسبة الى ما اراد ان يعلم المنطق مع  
 متعلقاته من الكتاب اذ المقصود من الترتيب هو هذا فن لو ان يعلم كتابا في فن المنطق وان  
 يعلم ذلك الفن مع متعلقاته من كتب اي ينبغي ويليقي ان يعلم هذه الاشياء في هذا الكتاب **قوله**  
 لا الوجوب العقلي ليس المقصود ان ذلك لا يمكن ان يعلم بنوع اخر وقوله مطلقا اي بالنسبة الى  
 احد سواء كان ممن يريد ان يعلم ذلك من كتب الفن او لا **قوله** قلت هذا الكلام على تقدير التسليم  
 يعني ان الجواب بتقدير المضام تسليمي وجد لي لا تحقيق الجواب التحقيق حمل الوجوب على  
 الوجوب العرفي في جميع الكلام لا بتقدير مضام فافهم **قوله** او عن المركبات التي هي  
 المقاصد بالذات فائدة هذا القيد ظاهرة فان القضاء ايضا مقاصد في الفن وكيف لا وما يبحث  
 عنه في الفن لا يكون غير مقصود فيه لكن يجوز ان يكون غير مقصود بالذات فان المنطق يقصد فيه  
 بالذات الموصول ومن جهة القياس من حيث الصورة فلما ادعى البحث عنه الى معرفة ما يتوقف  
 عليه الموصول بحث عنه بالعرض فلا يرد ما قيل ان كان المراد من المقصود بالذات المقصود بالذات في هذا  
 الفن يلزم ان يكون الموصولة الثانية باجته من المقصود بالذات فيه والا لما ذكرت فيه كالمقوله الثانية  
 فقد بعض ما يبحث عنه من المقصود بالذات وبعضه من غير المقصود بالذات مع اشتراكهما في البحث

قوله احمد



واللذكريه حكمه وان كان المراد منه المقصود بالذات من الفن يلزم ان يكون المقالة الثالثة  
 باختره عن غير المقصود بالذات منه كالمقالة الثانية فانه لا شئ من المركبات المذكورة مقصود  
 بالذات وانما المقصود بالذات هو الاصل فانما تختار الشئ الاول وتغني الملازمة مستندا  
 بان لا يلزم من ان يذكر شئ في فن ان يكون مقصود بالذات فيه بل يجوز ان يكون مقصود بالعرض  
 لتوقف المقصود بالذات عليه على ان الاصل الذي اراد به المطالب بكونه مقصود بالذات  
 من الفن وفي مقام التحصيل مقصود بالتبع في الفن لما عرفت ان المقصود بالذات في الفن  
 هو الموصوف فلا حاجة في دفعه الى ان يقال ان المراد منه المقصود بالذات هو المقصود بالذات  
 من هذا الفن الا ان اطلاق المقصود بالذات منه على القياس محال لكونه موقوفا عليه  
 قريبا للمقصود بالذات منه بخلاف المقالة الثانية فانها بعيدة فاعلم ان كنت مناهل النام  
 السليلا واجب عن هذا الايراد ايضا بانه يجوز ان يكون المراد المقصود بالذات المستدل لان  
 حصول الاول مقصود بالذات المستدل بالنسبة الى اجزائه وان كان مقصودا بالتبع بالنسبة  
 الى حصول النتيجة ولا يذهب عليه بوجه عن الفهم بل عن الصور فتنطق **قال الخارج**  
 من حيث الصورة اي احوالها كاجاب الصوري وكلمة الكبرى قيل ان الاحوال المذكورة  
 في المقالة الثالثة كاجاب والكلمة المذكورة احوال القضية وهي مادة القياس فينبغي ان  
 تذكر تلك الاحوال في الحاشية واجب بان تلك الاحوال انما تعرض القضية من حيث كونها جزءا  
 من القياس لا من حيث ذاتها الا ترى ان الكبرى انما تعرض القضية بالقياس الى جعلها في  
 المرتبة الثانية من القياس وكذلك الصغرى بالقياس الى جعلها في المرتبة الاولى ومنه وكذلك  
 المقدمة والمؤخرية من قبيل الصورة بخلاف ما ذكر في الحاشية الا ترى ان مادة البرهان تكون  
 يقينية سواء جعلت صغرى او كبرى بخلاف الاجاب والكلمة فافهم **واشار** الى ما  
 ذكره الاستاذ وحاصله نفس اجمالي كانه قيل ان يمكنه كونه مقدما غير صحيح لا سلبا منه  
 كونه بعض التقرينات المستفادة من التقسيم فيه غير جامع لان تعريف الحاشية على ما استفاد  
 منه ما يكون البحث فيه عن المركبات المقصود بالذات من حيث المادة واجزاء العلوم من  
 الحاشية مع انه لا يصدق هذا التعريف عليها فمطل الحصر يخرج اجزاء العلوم عنه ولا يذهب عليها  
 ان النظام مما ذكره هو ما قرنا به ويرشدا اليه قوله قدس سره في الجواب فلا محذور في  
 خروجها عن الحصر غير التفرع الذي اتفقوا عليه وان كان يلزم ذلك ايضا وجب كونه ملحقا به

قدس ان المقصود من الحصر ما له دخل في الاصل الذي هو المقصود الاصل وما لم يكن  
 لاجزاء العلوم دخل فيه لم يلزم من اجزاء بطلانها الى هذا واذا حملت ما ذكره الاستاذ  
 على ما ذكر في وجه الحصر فان ما ذكر في العنوان حيث قال ولما الحاشية في مواد الحاشية  
 واجزاء العلوم وان الحاشية لما اشتملت على اجزاء العلوم كان الواجب ان يتعرض لها في  
 وجه الحصر ايضا فالجواب ما ذكره المحقق من الجواب فتعطين كذا لا يخفى عليك ان ظاهر  
 كلامه قدس سره بان عن ذلك الجموع اياها بقى شئ وهو انه يقتضي ان لا يكون شئ مما ذكر  
 في المقدمة مقصودا اصليا اذ لا مدخل لشئ مما ذكر فيها في الاصل واجب عنه بان المقصود  
 عن باب جمع فيه ما هو من الفن وما هو خارج عنه ما هو من الفن بخلاف ما اقتضيه على  
 الخارج من الفن وبعبارة اخرى ليس المقصود بوجه الشروع في الفن الا الاصل فيه قال السيد  
 السند قدس سره في حواشي المطالع ان ذكر غير المقصود بالذات في العنوان مستلزم فلي هذا  
 ينبغي ان لا يكرر عنوان الحاشية اجزاء العلوم لكونها غير مقصودة بالذات قبل ويمكن ذلك  
 ان تقول ان الشارح تبو في ذكر العنوان كلام المصنف وذكره موافقا لما ذكره غير مصنف  
 فيه ونبه في وجه الحصر على ما ليس مقصودا بالذات مما ذكره المصنف في العنوان ايماء الى انه ذكره  
 فيه ليس على ما ينبغي وفيه ما فيه لا يقال ان سلم كونه الخارج عن الفن غير مقصود في باب  
 ذكر فيه شئ من الفن لانه لما جاز ان يكون ما ليس من الفن مقصودا في كتابه لم لا يجوز ان  
 يكون مقصودا في باب منه ذكر فيه شئ من الفن لانه من المقصود به بالكلية المقصود  
 بالذات على ان المراد المقصود به في الفن لا في الكتاب فافهم **ان** وان كانت المقالة  
 الثالثة ايضا في مواد الحاشية التي هي القضايا لكن البحث عنها في المقالة الثانية  
 عن ذات المواد وفي الحاشية عنها لكن لا من حيث ذاتها بل من حيث كونها مواد الحاشية  
 فلا يرد ان اذا كان البحث عن مواد الحاشية بحثا عن المركبات المقصودة بالذات كان  
 المقالة الثانية ايضا في المركبات المقصودة بالذات لانها مواد الحاشية فلي هذا ان  
 البحث بيان لما في قوله عما قاله الشارح وقوله من ان ما ذكره بيان لما في ما ذكره الاستاذ  
 اذا التفت في يجب ان يكون جامعا واذا وجب ان يكون التعريف جامعا لم يلزم ان لا يكون  
 ما لا يبحث فيه من هذه الحاشية من الحاشية مع انه منها فليكن التعريف المستفاد جامعا  
 ففسد التعريف فظهر ما قرنا به لا انما فاعلم ان اي المقصود الاصل للمنطق والعمال

فقد ذكره في الحاشية ان المراد بالاجزاء  
 اجزاء العلوم من حيث هي  
 اجزاء العلوم من حيث هي  
 اجزاء العلوم من حيث هي



عن ان يقول المقصود الاصل للفظ او الكتاب الى قوله المنطقي استوارا بان على الاول يرد انه  
بصدد حصر الكتاب في اجزائه ولا يلزم من كونه اجزاء العلوم غير المقصود الاصل للفظ ان يكون غير  
المقصود الاصل للكتاب وعلى الثاني ان لا نسلم كونه المادة مقصودا اصليا للكتاب دون  
اجزاء العلوم وان امكن دفعه هذين الايرادين قوله اي المباحث المتعلقة بها اي من حيث  
كونها مادة القياس لا من حيث ذاتها كما عرفت قوله اذ ليس لغيرها من المذكورات في الحاشية  
مدخل فيه وهو ظاهر اذ البحث عن الموضوع بان يكون شيئا واحدا مطلقا او مقيدا او يكون  
اشياء متعددة متباينة ذاتي او عرضي وعن المبادئ بانها تكون حدودا في التصورات  
واصولا متعارفة ومصادرات واصولا موضوعية في التصديقات وعن المسائل بانها  
تتكرر مع المبادئ في الموضوع وتفرق وظهر ان لا دخل لهذه الابعاد في الايضال  
يقال لاننا ان اجزاء العلوم لا مدخل لها في الايضال اذ منها المبادئ والايضال القريب انما  
يكوه بها لاننا نقول ليس المراد من اجزاء العلوم المورد في الحاشية الا المفهومات الناشئة  
لها وتلك المفهومات وان كانت موصولة الى المفردات الا ان هذا الايضال غير مقصود  
بل المقصود الايضال الكلي الغير المخصوص بمادة دون مادة تمام قوله اي بيان انها  
ثلاثة فائدة هذا التفسير ظاهرة مما ذكرنا اننا قد ذكرنا فائدة هذا البيان التمييز بينها حتى يتفه  
في تحصيل العلوم فان قلت فينبغي ان يذكر قبل الشروع في المنطق ليعرف في تحصيله  
ايضا قلت نعم الا ان المنطق مقصود لغيره اعني الحكمة فانه مقدمتها والحاجة الى تلك  
الاجزاء ايت في الحكمة منها في المنطق فجميع مع المنطق ما ينفق في تحصيل الحكمة وذكر  
بعد الفراغ عنه لانه كالتمة له وليكمل ما هو الفرض منه ومن لم يرق هذه التكمة قال في  
وجه ذكر بحث اجزاء العلوم ما قال تمام قوله من حيث ان كل واحدة منهما بحث عن  
الاجزاء قبل ان لا اشتراك في مطلق الجزئية قد وجد بين تلك الاجزاء وصور قسمة ايضا فلم  
تذكر في المقالة الثالثة واجيب بان نفع الصور في الايضال ازديادها من نفع المواد فيه ولهذا  
قدم البحث من حيث الصورة على البحث من حيث المادة وما يقع اقل انبعاثا في هذا  
وقدمت مما سبق انه لا حاجة الى اعتبار هذه الحقيقة في ذكر بحث اجزاء العلوم حتى يرد  
السؤال ويحتاج الى دفعه فتفطن ثم راجع الى ما في الاظهر ان لا يتوهم لتناق في بل  
لبطلان الحصر ما عرفت فيما قيل من ان الظاهر من كلام السيد قدس سره انه مراد الاستاذ

الاصول متعارفة هي التي تقع مبارات على الايضال  
والمصادرات ما يكون في علم مسائل في علم اخر يكون  
يلزم تسميتها بالمتقدم في العلم الاول مع التكرار  
ويشك والاصول الموضوعية ما يكون كذا  
يلزم تسميتها في العلم الاول على سبيل حسن  
اللفظ وصلاحه

السؤال بطلان الحصر وان تضمن السؤال باتساق ايضا فكن من المتبصر **قوله** واجاب  
واجاب البعض الآخر ايضا بان يقول لا نسلم ان اجزاء العلوم خارج عن دليل الحصر بل في  
المسند في قوله ففي الحاشية لقصر المسند اليه على المسند لا لقصر المسند على المسند اليه  
ولا يذهب عليك ما فيه فانه المحقق التفتازاني قال في شرح التلخيص ما ملخصه ان المعرف  
بالام الجبري جعل مبتدأ وهو مقصود على الجبر سواء كان الجبر معروفا بالام او لا نحو الكلام  
التقوي اي غيرها والامير الشجاع اي الاجابة والامير هو الذي لا يرد الى غير ذلك وان جعل  
خبره فهو مقصود على المبتدأ نحو زيد الامير هذا **قوله** ينادي كلام ان رجع عليه على صوت  
لا يخفى عليك ما فيه من التمثيل وعاد هذا القول ايضا المادة على تقدير التسليم نفس  
المسائل والمبادئ والموضوعات لا بيان انها ثلثة **قوله** يحتمل وجوها ثلثة بل خمسة  
بل اكثر رابعها ان المراد بها هذا اي في عرف ارباب التدوين تنبيهها على ان لها في اللغة  
معنى اخر وهو مقدمة الجبر في خامسها ان المراد بها هذا اي في اول الكتاب تنبيهها  
على ان لها في غير هذا المقام من الكتاب معنى اخر باعتبارها يطلق على اجزاء الكتاب وهو ما  
يتوقف عليه المباحث الاليتية فيكم وقعت بهذا المعنى في المقالة الثانية قبل وهو احسن  
وجوه فزت بها هذا فافهم وفي هذه الوجهين ايضا يحتاج الى تقدير مخاض او يجوز  
الى غير ذلك مما ذكره المحقق في الوجهين الاخيرين في الوجوه الثلثة التي ذكرها **قوله** على ما  
سبق اليه الى ما متعلق بما يتعلق به قوله من جملة ما اشترطه في قوله حيث قال  
في جواب السؤال بطلان الحصر في نفسه قلت الكتاب عبارة عن الاقوال فكل اكل جزء منه  
فيكون المقدمة التي هي جزء من الكتاب طائفة من الاقوال **قوله** ولا يرد على هذا ما  
اورد في الكفة يدعيه حيث انه لم يتم التعريف في دليل الحصر فانه المراد بالمقدمة التي ذكرت في  
حصر الرسالة هي الاقوال والعبارة وبالي ذكرت في دليل الحصر هي المعاني فيحتاج الى تعلق  
في تطبيق الدليل على المدعى فليسا **قوله** لا ارتباط له به الضمير الاول للموصول والثاني  
للمقصود ويمكن العكس كذا الانسب لقوله فيما بعد مما يرتبط بالمطلوب هو الاول  
**قوله** على ما ذكره الاستاذ اي في شرح الرسالة وفي شرح التلخيص **قوله** او ما يعين في  
الظاهر هذه السليم عن الكدر المحل بالعلم ان بين المفهومين اعني مفهوم ما قد صاغ  
المقصود اليه ومفهوم ما يعين الى تساوي يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر وما قيل

بعبارة اخرى



من ان المعنى الاول اعني ما قدمت اليه اعم مطلقا من الثاني اعني ما يعين الى ان الارتباط  
المذكور اعني من ان يكون بطريق اللعانة او لا ويحتمل العموم من وجه على ما يعين اعم من ان  
يقع امام المقصود او اثنائه محتمل تحت قيد قوله وله فائدة اي ولهذا المفهوم  
المعبر عنه بارة بما قدمت امام المقصود الى طرارة بما يعين في تحصيل القول هو الاول  
اي ما يتوقف عليه الشرع اي جنس الشرع لا بجمته انما الشرع فينبذ فيه ما  
يتوقف عليه الشرع على وجه البصيرة او على وجه زيادة البصيرة والمعنى ان المقدمة ما  
يتوقف عليه شرع ما فلا ورود لما قيل انه ان سلم كونه ماهية المنطق وبيان الحاجة مما  
يتوقف عليه الشرع بناء على ان المراد بهما التصور بوجه ما والتصديق بزيادة ما وما  
ذكر في هذا الكتاب من التصور المخصوص والتصديق بالفائدة المخصوصة فانما هو استلزامها  
المقصود لا خصوصها لكونه لا نسلم ان التصديق بالموضوع مما يتوقف عليه الشرع  
هذا وقد اغرب من قال ان معنى ما سباني من المحتمل في بيان قول ان ارجح لاي من العلم  
برسمه كذا في تفسيره الى ان تفسيره بما يتوقف عليه الشرع يرجع الى تفسيرها بما  
يعين في تحصيل الى وجه اغربها على ما لا يخفى على من تفطن لفائدة تفسيرنا قوله هو الاول  
بما فسره قدامي ولا تكمن في ابطنه فاما سبب الى وجه المناسبة ان الابهام في  
هذا المعنى بخلاف المعنى الاعني فانه يوهم اول وهلة ان هذا شيئا لا يتوقف عليه  
الشرع وليس الامر كذلك وفيه **قوله** وان جاز ان يراد المعنى الاعني على هذه الارادة فينب  
المقدمة المستند من وجه المحصر على هذه الارادة يلزم ان لا يكون جامعا فافهم **قوله** انه  
قد يذكر غيره فيه مع ما حتم فان حق الكلام ان يقال وفائدة قوله ههنا احراز عن سائر  
الكتب فانه قد يترتب في اقيم العلم مقام المعلول وهذا توسع في **قوله** جباة الانفاط  
فانها مما يتوقف عليه الشرع ايضا وان لم تذكر المقدمة في هذا الكتاب بل في المقالة الاولى  
فجعلها محتملا لا يخلو من شوب كذا في **قوله** او بيان مشر في زوار سعي الطالب  
في تحصيل وشراف العلم من حيث الموضوع حيث يقال اشرف العلوم علم الكلام لان موضوعه  
الان والصفات الالهية وشراف المنطق من حيث انه يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتدقيقية  
الموصل الى المجهول التصوري والتصديق في تحصيل ما به يختار صحيح الفكر عن فاسده  
والظاهر ان الانفاط ههنا المنع الى **قوله** او بيان مرتبة بعلم على اي علم يجب تقديمه

وجه التأمل ان يقال في تفسير قوله وله فائدة ان ما  
يتوقف عليه وما لا يتوقف عليه المذكور في هذا الكتاب  
عموم قوله ان مراد ههنا ان يتبين ان هذا  
العلم حقيقة باقية

فيقدم

فيقدم عليه في البحث وما اي علم يجب تأخير فيلزم عندئذ تنظيم التعليم والتعلم  
فرتبة المنطق ان يستقل به بعد تدبير الاخلاق وتقوية الفكر بعض العلوم الرياضية  
من الهندسة والحساب وذكر العلامة الدولية في بعض تعليقاته انه ينبغي تأخيرها  
عن تعلم قدر صالح من العلوم الادبية لما شاع من كونه التواوين بالعلوم العربية وما قيل في بيان  
المرتبة ان مرتبة العلم من حيث برهانية فابرا هينة قطعية كعلم الهندسة اعلى رتبة مما برهانية  
ظنية فقد ابررنا فافهم **قوله** او بيان وجه تسمية الى ليكون عند الناظر فيه اجمال ما يفصله  
العلوم من المقاصد ويسمي **قوله** او بيان واضحه او مصنفه اي بيان اسم هذه الفنون او  
مدون الكتاب يسكن قلب المتعلم اليه اذ الشان في مبادئ الحال معرفة حال الاقوال من  
مراتب الرجال وان كان المراد معرفة من حضيض التقليد الى ذروة الكمال يعرفون  
الرجال بالحق لا الحق بالرجال فيرون المنطق ارسطو دونه بامر ذي القرنين ولهذا  
لقب بالمعلم الاول ومن هنا قيل للفن انه ميراث ذي القرنين وقد بدل ذو القرنين لارسطو  
لاجل تدوينه تسميته الف دينار وقرر له كل سنة مائة وعشرين الف دينار ثم بعد ما نقل  
الفلسفة من لغة يونان الى لغة العرب دونه ورتبه واحكمه واتقنه ثانيا ابو نصر الفارابي  
ولذا لقب بالمعلم الثاني ويسمي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى في محله ومدون الكتاب  
اغنت شهرته عن ذكره **قوله** او غير ذلك مما يرتبط بالمقصود كما انه من اي علم هو  
امن جنس العلوم العقلية او العقلية الاصلية او الشرعية ليطالب منه ما يليق به والمنطق  
اختلف انه من العلوم الحكمية ام لا فمن تركه قيد الاعيان في تعريف الحكمية جعله منها  
ومن اخذه فيه لم يجعله منها وكما قسمت اي قسمه الفن والكتاب الى ابواب ليطالب  
المتعلم في كل باب ما يليق به فلا يضل ولا يبطئ وابواب المنطق على ما ذكره القوام شعبة  
وبعضهم علمها تحت الانفاط فصار ابواب المنطق عشرة واما ابواب الكتاب فتدور على اراء  
المصنفين **قوله** الى تقدير مضاف فيكون مجازا في حذف ويجوز ان يقدر المضاف في قوله عليه  
فيكون المتوصل عبارة عن اللفظ اي ما يتوقف على معناه الشرع ومن جملة الوجوه المصححة  
ان يجعل الكتاب عبارة عن الموان المخصوصة وان كان وجهها غير مختار او يجوز ان يكون  
الظاهر انه جعله مجازا من سلا من قيل تسمية الملل باسم الدال ولا ان جعله مجازا  
في الاسناد يظهر عند التأمل **قوله** او تهيئ للتوقف فانه التوقف على ثلثة اقسام الاول التوقف

وتأمل الفلسفة من لغة يونان الى لغة العرب هو ابو نصر  
بن زارة المعروف بابن القرية احد فصحاء العرب والعلماء  
العارفين في اللغة العربية المشتهر في النسخ الحفظ من  
ابن القرية قتله الحجاج ولما اريد قتله قال كل جواد كبره  
ولكن شجاع بمودة لكل عالم هفوة فصارت امثالا  
اعني عند قوله تدور  
وتدور مجازا في حذف  
بيان مرتبة



الشرع كتوقف الصلوة على الوضوء والثاني العقل كتوقف الكل على الجزء والثالث عادي كتوقف الزرق  
 على السبب **قوله** هو الوجه الثالث أي دون الأولين أما الثاني فظاهر من تقريره وأما الأول فلأنه  
 من قول الشارح والمراد أن يكون بياض المراد للمص لا بياض مرادة لنفسه كما لا يخفى **قوله** أي الغاطلة  
 فإن المقدمة المذكورة في أوائل الكتب هي الغاطلة كما عرفت غير مرة **قوله** والاول غير مراد فيه  
 لطافة لا تخفى قومه وفيه أيضا أي في الثاني نظر كما كان في الاول أما في الاول فقد ذكرنا في الثاني  
 فلابد المناسب أن يقال إلى قبل المناسب أن يقول الوجهين وما يورث مؤداه والآلاف الجواب  
 لا يلائمه إلا أن يقال إنما قال كذلك رعاية للادب وإنما له كثيرة فاعلم **قوله** فأنقلت إلى الغاطلة  
 أن معنى هذا السؤال على المراد بالمقدمة في وجه الحصر وقول التوفيق واحد ومعنى الجواب  
 على تقدير التسليم فتسليم **قوله** إذا المقصود الأصلي هنا لا أي في وجه الحصر لتقليل لقوله لا قصدا  
 وإصالة **قوله** فللفقلة والاهول عن أي عن هذا التام البیان فيه أي في مقام وجه الحصر محال  
 فيه أن كلامه الأمور الخمسة شرط لما عداه في هذا الوجه فلم يشره في نقاشها في  
 مواضعها لا يقال أن الثلاثة هي مجموع الأمور الثلاثة من التبيين والوسطية لما يورده من وجه  
 وذكر قوله ههنا لا لا نقول أنه لا نسب حيث لا وادونه أو لا يقال ما يمكن أن يقال فاعلم  
 قوله وذكر ههنا المفيد أنه في ذكر قوله ههنا لا يتوقف على ذكر تعريف المقدمة بخصوصه  
 واد قوله ههنا وإن سلم أنه مفيد للعلم بأن لها معنى آخر لكن لا نسلم أنه مفيد للعلم بأنها  
 معينين آخرين فضلا عن أكثر كذا ذكر المحقق في حواشيه الحاشية المطالب للسيد حيث قال قد سره  
 في تلك الحاشية وقوله ههنا إشارة إلى أن المقدمة يطلق على معينين آخرين ثم أجاب بأن تلك  
 اللفظة بالنسبة إلى العارف لا بالنسبة إلى كل أحد كذا زيف هذا الجواب المطول مسعود الشيرازي  
 ووجه تزييفه لا يخفى على العظمى ويمكن الجواب بوجه آخر الأول أنها علم صريحاً من وجه  
 الحصر ما يتوقف عليه الشرع مقدمة لأن المقدمة ما يتوقف عليه الشرع فيجوز أن يظن في  
 بادي الرأي أن حمل المقدمة على ما يتوقف عليه الشرع من قبيل حمل العلم على الاختصاص وأن كان المقصود  
 من هذا الحمل في وجه الحصر تحصيل موقف جامع ما هو المحمول الثاني أن ما علم من وجه الحصر أن  
 المقدمة ما يتوقف عليه الشرع في المنطق لا أنه ما يتوقف عليه الشرع في العلم فبين المراد بها  
 تبينها على إطلاقها على ما يتوقف عليه الشرع في المنطق لا خصوصه بل كونه علماً من العلوم  
 الثالثة أن بيان كبرى مطوية في وجه الحصر فإن الشارح لما أراد أن يثبت كونه الأمور الثلاثة مقدمة

وجه التام بأنه يمكن الجواب عن الاعتراض  
 المعنوي بقوله فيم بانه كذا في النسبة  
 في تعريف المقدمة على تعريف ما عداها  
 لا في كونه في نسبة تعريف مسبق

احتاج إلى مقدمتين أحدهما أن الأمور الثلاثة ما يتوقف عليه الشرع في المنطق وأخرى أن كل ما  
 يتوقف عليه الشرع فهو مقدمة أما الأولى ففي الصوري فينبغي بقوله ووجه توقف الشرع على  
 وأما الأخرى ففي الكبرى فاشارة إلى بيانها بقوله والمقدم ما يتوقف عليه الشرع أي لا يرد  
 بالمقدمة إلا ما كان هكذا ووجه تقديم بيان الكبرى ظهوره واختصاره وقلة وجوه أخرى للجواب  
 تركها خوفاً من الالتباس **قوله** وإنما قال هكذا ابتداءً على الكلام الشيخ الجواب عن سؤال وهو أنه  
 لا فائدة في ذكر القياس فإن الحجته (عمدته) لأنها شتملة والاستقرار والتمثيل فإذا علم أن كل  
 قضية جعلت جزءاً أي قسمه الأقسام الثلاثة للحجة شتمية مقدمة علم بالضرورة أن القضية الواقعة  
 جزء القياس شتمية مقدمة وهي قبل في الجواب أيضاً أن المص ذهب إلى أن المقدمة تطلق على قضية  
 جعلت جزء قياس كما صرح به في متن الكتاب وذهب بعضهم إلى أنها تطلق على قضية جعلت جزء حجة  
 فاشارة قد سره بقوله (وحجة) أي معنى آخر وأورد عليه أنه يحصل حيث لا المقدمة سوى المعنى المذكور  
 في الشرح معناه ثلثة وهو قد سره صرح في شرح المطالب بالمعنيين وذكر هذه العبارة فينبغي  
 وهذا قريبة على أنه لم يقصد ذلك فاعلم **قوله** ولعل الشيخ إلى نقل عنه في الحاشية وكلا الوجهين  
 حسن الوجه الثاني مما فيه مناقشة لطيفة لا لا المحقق الرضي قال في شرحه الحاشية وكحي أو  
 للاضرار بمعنى بل ولا يكون بعد هذا الجملي هذا ويمكن أن يقول الكلام هكذا أو جعلت جزء  
 حجة فيندفع المناقشة وقوله ارد بالقياس ههنا ما يتناول الأقسام الثلاثة بطريق عموم  
 المحال فإن معناه الحقيقي ما يقابل القسمين أعني الاستقرار والتمثيل ولا يذهب عليك  
 أن حمل اللفظة الواقعة في الفقرات على معانيها الحقيقية ههنا أمكن وأجيب وإنما يصار  
 إلى المحال عند تقدير الحقيقة وقام القرينة وهذا قد سره ليس بمسلم بل نقابله بالحجة يؤيد  
 جانب الحقيقة بأن يكون المراد من الحجته التي تتناول الأقسام الثلاثة بحسب الوضع ما عدا القياس  
 فإن العام إذا قبل بالخاص يرد به ما عدا الخاص والقرينة على خلافه قائمة على ما قد سرنا  
 بقى أن في كل وجه من الوجهين اللذين ذكرهما المحقق من البور ما لا يخفى على ما يظهر بالأمم ولعل  
 الاظهر أن المراد بالقياس ما عدا القسمين والمراد بالحجة ما عدا القياس باعتبار مقابلتها  
 بالقياس الذي هو الخاص كما مر وتخصيص القياس بالآخر مع إمكانه درجة في الحجته لشدة  
 الاعتناء بشأنه كونه الهبة في باب الاستدلال وقيل أنه ترديد في الاصطلاح بمعنى أن الشيخ  
 قد رتباً على بقوله الاصطلاح لانه شك في الاصطلاح هل هو هذا أو ذلك فإن سألته فذكر الشيخ

وتعامل هو موز ميز جان  
 شتمية شجاع

وجه التام أن ما جعل جزء قياس  
 وما جعل جزء حجة معنى واحد منه

فاقه لتساوياً يكون أو بمفاد ولا يمكن للاضرب  
 ولا لتعدد والتخفيف العبارة وكذا الظاهر أن  
 يكون المراد من القياس معناه الذي هو ما يقابل  
 القسمين فافهم



برية عن مثل هذا الشك بل لا ريب ولا يد المناقشة بأنه خلاف الواقع لأن الموضع مانع  
يكفي في الاحتمال على انه قد سار في تناول المقدمة القضا بالمستعملة في الاستدلال التمثيل  
وحيث تناولها حيث قال في حاشية مختصر الحاجب عند قوله ان ربح اي اذ جعل جزء قياسا  
يعني اطلق البرهان وادار القياس اطلاقا لخاص على العام وعلى هذا القسم لا تناول القضا  
المستعملة في الاستدلال التمثيل وان حمل البرهان على الدليل مطلقا تناولها ايضا هذا وقال  
في حواشيه على كلام الرئيس في الشفايدل على الاول حيث حكم بان ذكر المقدمات في تقرير  
القياس دور ولو كانت عبارة عما جعله جزء حجة لم يلزم دور فالظاهر مما نقلنا ان كل واحد  
اصطلاح فلامحال المناقشة فافهم **قوله** ترد في العبارة وتخير في التفسير بخلافه  
بالنظر الى المتكلم والتخير بالنظر الى المخاطب **قوله** لا لعمدة في باب الاستدلال ولهذا قالوا  
العمدة في الايمان التصديق هو القياس واما الاستدلال والتمثيل فمن تراجم وتواليه  
افادة لما هو الاصطلاح وقد عرفت ما فيه فذكر **قوله** ولان المقصود في فائدة تقرير المقدمة  
يكون مكررا بالنظر الى الخاص الذي هو القياس وهذا الوقوف في النفوس من غير المكرر يكون الاول  
**قوله** بالثاني **قوله** متى سلمت لزم عنها كل المراد بالزوم اعم من ان يكون بينا وغيره وعلى وجه يحتمل  
اولا فيدرج فيه الاشكال الاربعة واقسام الحجة فليتناول **قوله** والدليل هو المعنى فيه انما الى ان  
الدليل معنى اخر وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر **قوله** على مناسبة تلك المقدمات المطلوب  
نقل عنه والمراد بالمنااسبة ان يكون المذكور في مقام المعنى قضية مشتملة على موضوع المطلوب  
والمذكور في مقام الكسرى قضية مشتملة على محموله **قوله** والال يلزم منه المطلوب هذا في  
الدليل الخاص بالسبب في المطلوب الخاص اما في الدليل المطلق فمنااسبة بمطلوبها مطلوبة ما كانت  
وهي ملازمة في الشرط لا قبل فامل **قوله** انما احسن الاحسنية ان لو فرض هذا المستوفى  
اقسامها ولكن يمكن ان يقال ان مراده قدس سره اثبات اعمية المعنى الثاني وهو يحصل عما ذكره  
**قوله** فافهم اما للنظر او للتشبيه **قوله** على ما قال بعض النجاة منهم الزجاج من ان كان التشبيه  
اذ كان احسن مما هو كذا زيد الاسد ونسب له اذا كان مشتقا فذاك قائم لان الخبر في المعنى  
هو تشبيه الشئ لا يصح تشبيهه بنفسه كما لا يخفى وحمل ابن البارى عليه كانه تخيل قائم  
حتى يتعارف اسم الخبر حقيقة فيصير تشبيه اعمى بالآخر لان ما قام الوصف مقام الموضوع  
لقد جعل اسم التشبيه كانه الخبر عينه صار الخبر يعود الى الاسم لا الى الموضوع

قوله متى سلمت لزم عنها كل المراد بالزوم اعم من ان يكون بينا وغيره وعلى وجه يحتمل  
اولا فيدرج فيه الاشكال الاربعة واقسام الحجة فليتناول قوله والدليل هو المعنى فيه انما الى ان  
الدليل معنى اخر وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر قوله على مناسبة تلك المقدمات المطلوب  
نقل عنه والمراد بالمنااسبة ان يكون المذكور في مقام المعنى قضية مشتملة على موضوع المطلوب  
والمذكور في مقام الكسرى قضية مشتملة على محموله قوله والال يلزم منه المطلوب هذا في  
الدليل الخاص بالسبب في المطلوب الخاص اما في الدليل المطلق فمنااسبة بمطلوبها مطلوبة ما كانت  
وهي ملازمة في الشرط لا قبل فامل قوله انما احسن الاحسنية ان لو فرض هذا المستوفى  
اقسامها ولكن يمكن ان يقال ان مراده قدس سره اثبات اعمية المعنى الثاني وهو يحصل عما ذكره  
قوله فافهم اما للنظر او للتشبيه قوله على ما قال بعض النجاة منهم الزجاج من ان كان التشبيه  
اذ كان احسن مما هو كذا زيد الاسد ونسب له اذا كان مشتقا فذاك قائم لان الخبر في المعنى  
هو تشبيه الشئ لا يصح تشبيهه بنفسه كما لا يخفى وحمل ابن البارى عليه كانه تخيل قائم  
حتى يتعارف اسم الخبر حقيقة فيصير تشبيه اعمى بالآخر لان ما قام الوصف مقام الموضوع  
لقد جعل اسم التشبيه كانه الخبر عينه صار الخبر يعود الى الاسم لا الى الموضوع

قوله متى سلمت لزم عنها كل المراد بالزوم اعم من ان يكون بينا وغيره وعلى وجه يحتمل  
اولا فيدرج فيه الاشكال الاربعة واقسام الحجة فليتناول قوله والدليل هو المعنى فيه انما الى ان  
الدليل معنى اخر وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر قوله على مناسبة تلك المقدمات المطلوب  
نقل عنه والمراد بالمنااسبة ان يكون المذكور في مقام المعنى قضية مشتملة على موضوع المطلوب  
والمذكور في مقام الكسرى قضية مشتملة على محموله قوله والال يلزم منه المطلوب هذا في  
الدليل الخاص بالسبب في المطلوب الخاص اما في الدليل المطلق فمنااسبة بمطلوبها مطلوبة ما كانت  
وهي ملازمة في الشرط لا قبل فامل قوله انما احسن الاحسنية ان لو فرض هذا المستوفى  
اقسامها ولكن يمكن ان يقال ان مراده قدس سره اثبات اعمية المعنى الثاني وهو يحصل عما ذكره  
قوله فافهم اما للنظر او للتشبيه قوله على ما قال بعض النجاة منهم الزجاج من ان كان التشبيه  
اذ كان احسن مما هو كذا زيد الاسد ونسب له اذا كان مشتقا فذاك قائم لان الخبر في المعنى  
هو تشبيه الشئ لا يصح تشبيهه بنفسه كما لا يخفى وحمل ابن البارى عليه كانه تخيل قائم  
حتى يتعارف اسم الخبر حقيقة فيصير تشبيه اعمى بالآخر لان ما قام الوصف مقام الموضوع  
لقد جعل اسم التشبيه كانه الخبر عينه صار الخبر يعود الى الاسم لا الى الموضوع

المقدور فلذلك تقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل كانه رجل يمشي وكانك رجل امشي  
اي عدم توقف الصحة من حيث الصورة على صدق المقدمات ومناسبتها للمطلوب ظاهر  
لان الصدق والمناسبة من متعلقات المادة دون الصورة **قوله** فيكون الثاني اعم مطلقا لشماعها  
في جزء القياس وافتراق الاول من الثاني في الشرط مثلا لانه يصدق عليها ما يتوقف عليه  
صحة الدليل ولا يصدق قضية جعلت جزء قياسا وهو ظاهر **قوله** هو الصحة من حيث الصورة  
والمادة جميعا وهو كون الدليل بحيث يستلزم ما اعتبره هو القياس اليه دليلا من حيث الصورة  
والمادة جميعا كما نقل عنه **قوله** التي جعلت جزء الدليل اي الدليل الكاذبة المقدمات والغير المناسبة  
ولا يلزم من استفاء صدق المقدمات ومناسبتها للمطلوب استفاء الدليل كما ظهر من قوله  
قول مؤلف من اقوال من سلمت **قوله** اي عن تقرير المقدمة الثاني بخلاف المضاف  
او باعتبار انشأ المضاف اليه فافهم ويمكن الرجوع الى المقدمة من غير اعتبار ما ذكرنا **قوله** بل  
من وجه لاجتماعهما في الصادقة المقدمات والمناسبة وافتراق الاول من الثاني في الشرط  
وافتراق الثاني من الاول في المقدمات الكاذبة مناسبتها كات اول الصادقة الغير المناسبة **قوله**  
لانهم لم يتوضوا للمساكن في فقه نظر لان شارح المطالع قال ان الطرق والشرائط تسمى في جانب  
المادة والصورة جميعا وقال السيد السند وكيف لا وقد عرفت ان حقيقة الفكر انما يتبين  
الحركة الاولى لتحصيل المادة اي ما هو بمنزلة المادة اعني جيلدي المطلوب التي معها الفكر القوة  
والثانية لتحصيل الصورة اي ما هو بمنزلة الصورة اعني الترتيب الذي يوجد معه الفكر بالفعل  
فكما ان الحركة الثانية محتاجة الى قواعد يقدر بها على تحصيل صورة مخصوصة للمطلوب كذلك  
الحركة الاولى محتاجة الى قواعد يتوصل بها الى تحصيل عادة مناسبة لكل مطلوب فافهم **قوله** فالظاهر  
من حاله ويؤيده ظاهر تشبيهه بالحجاب الصغرى وكلمة الكسرى وقد عرفت معنى هذا الظاهر **قوله** ولما كان  
بناء اعمية الثاني الخ ولذا نقول ان استوفان المقدمة في القضية المذكورة ليس مرجا في انها  
تكون بمعنى قضية جعلت جزء قياسا وحجة بل يجوز ان يكون معناه ما يتوقف عليه الدليل ويكون  
اطلاقها على القضية المذكورة بناء على انها من افراده فيجوز ان يكون قوله قدس سره في حاشية  
المطالع وكما الثاني اعم لاثارة الى هذا الردد فامل **قوله** ايضا اي كما يصدق على الشرط والمقدمات  
الصادقة ووجهها قولنا لا يتناول المقدمات الاشكال اي لا يصدق على الشرط ولا على  
الصدق والمناسبة **قوله** الا انه اكثر افرادا فان مادة الافتراق لهذا المعنى ثلثة الصدق والمناسبة

المقدور



وهو الذي لا يثبت في موضوعات  
والجملات مقدمات تفكر معهما

والشرائط الكثيرة على انه ان يرد بالتوقف التوقف مطلقا بعيدا كان او قريباً يصدق على  
الموضوعات والمجملات ايضا فافهم علا في المعنى الاول فان مادة الافتراق له اثنتان  
المقدمات الغير الصائقة والغير المناسبة **قوله** كما هو شأن الاعمال من اي من الاخص مطلقا  
بقدرته لفظ الاسم لان المراد كما هو شأن الاعمال من المعنى الاول مطلقا ويجوز ان يقال  
معناه كما هو شأن المعنى الثاني اذا كان اعم مطلقا من الاول لكن قوله في الاغلب ياتي عنده  
فافهم وانما قال في الاغلب لانه يجوز للاعمال ان يكون للاعمال فردان ولا خص فرد واحد فلا يكون  
لا اعم حينئذ اكثر افرادا وذلك لان اكثر يستلزم كثرة ما يقابلها واكثر لا يطلق الا على  
ما فوق الواحد الا ان يرد بالكثر الزيادة المطلقة فافهم **قوله** للتشبيه تشبيه هذا الاعمال  
منه من وجه بالاعمال منه مطلقا في كثرة الافراد **قوله** فالاول ان كونها للتشبيه اذا كان خبرها  
جامدا كما مر وهذا الخبر ليس بجامدا الا ان يؤول بالجامد واظهر قيل لان الظن لكونه من افراد  
العلم اولى من التشبيه وفيه ما فيه ولعل الاظهر ان التوجيه الاول بناء على الاستعمال والثاني بناء على  
حال الفن ودلالة الاستعمال اولى من لالة الفن كما لا يخفى فتعطني **قوله** في احد العبارات قصور  
فانه على ما في هذه الحاشية لزم ان يكون لفظ الصيغة زائدة في حاشيته قدس سره شرح المطالب وعلى ذلك  
الحاشية لزم ان يكون لفظ الصيغة مقدرا في هذه الحاشية بل اقيام قرينة هذا وكونها في تلك الحاشية  
قرينة على تقديرها في هذه الحاشية لا يخفى ضعفها على من هو بصدد التحصيل **قوله** فلا نسب ان  
لا يقتصر الى بالانساب ان يقتصر على ذكر معنى واحد غير ما ذكره الشارح لانه بصدد بيان فائدة  
قوله ههنا المفيد للعلم بتعدد معاني المقدمات وهو يحصل بذكر معنى واحد غير ما ذكره الشارح  
ولما ذكر الثاني فالانساب ان يستوفي جميع المعاني الاخر ولكن الامر في ذلك سهل فالمراد قدس  
سر هو ذكر المعنى الاول لكن لما كان المعنى الثاني اشد مناسبة للمعنى الاول ذكره ايضا فافهم  
**قوله** في العبارة خلل وهو ان المعنى المستفاد من الاسم هي العلة ومعنى الوجه كذلك العلة فيلزم  
التكرار بل كون العلة خبرا للعلة فيكون قوله فلان في علمه العلة وقيل في بيان الخلل  
وهو ان الوجه مبتدأ بمعنى العلة وقوله فلان واقع في خبره وهو علة وعلة الشيء مغاير  
له في اللفظ والخارج وما هو ذلك لا يصح حمل عليه فافهم هذا ولا يذهب عليك سخافة هذا البيان بل هو  
نوع من الهداية فافهم **قوله** والحق ان يقال فهو ان الشارح يدور في الاسم الظاهر من هذا الكلام  
انما لا بد من تقدير مبتدأ مع ترك الاسم لكن لزم تقدير ذلك ممنوع فانه يصح الكلام بدونه لان ما بعد

القاء

القاء يصلح ان يكون خبر القول ووجه هكذا قيل وفيه نظر لانه انما تضمنها معنى الشرط لزم بعدها  
الجملية كما لا يخفى على من يعرف مواقيع استعمالها فتقدير المبتدأ التحصيل الجملية فالمنع خبر موجه  
فافهم قوله والجواب عنه واجب بوجوده امر ايضا منها ان التركيب من قبيل ويبقى وجه ريبك  
اي يبقى ريبك فوجه توقف الشرع معناه توقف الشرع ولا يخفى على الفطن العارف ان هذا الجواب مستبعد  
جدا على انه الظاهر من هذا التقدير كون الوجه معقيا وهو خلاف ما عليه اجلة المفسرين حيث قالوا في  
تفسير الوجه في الآية الكريمة اي ذاته والوجه يقرب من الجملة والذات اما يجوز الاستعمال الا لا بد في  
الانفس والما كناية وحسبنا لكون الوجه بمعنى الجهة والاحتصاص فليسا من ذلك وان الام في قوله  
فلان مفتوحة وفيه جعل خبرا فلان من مدخولات الاسم وما احسن قال لا ينبغي ان يوجه مثل  
هذا لا ينبغي ان يلام من تعرض له كيف يلتفت باعمال هذا الكلام ومنها ان قوله ووجه توقف  
الشرع من قبيل حذف المبتدأ القول المرفوعات اي هذا وجه توقف الشرع اما توقفه على تصور  
العلم فلان لا ولا يخفى بعده ايضا **قوله** على ان يكون طرف مستقر خبرا ويحتمل ان يكون طرفا لقوا  
متعلقا بالمبنى وخبر ان محذوف والظاهر هو الاول **قوله** على صرف الكلام متعلق بقوله فلا بد  
فيما بعد قوله وجعل الاسم زائدة اي في المواضع الثلاثة ولما الاجتياح الى جعل ان مع ما في خبرها  
تقدير مبتدأ محذوف كما سبق هل هو ام لا فمفوض الى ذهاب الوقاد فتدبر قد سبيل  
الرشاد قوله خبر المحذوف اي على ان يكون المحذوف مراداً قيل وفيه تعريض للقائل حيث لم  
يتعرض في السؤال الوجود الاسم مع لزوم التعرض للمحذوف ايضا هذا ولا يذهب عليك  
سخافته وكان نسخته هكذا وجعل قوله فلان خبر المحذوف بالاول دون او فتوهم ان  
جعل الاسم زائدة وجعل قوله فلان خبر المحذوف وجه واحد وهذا وهم لا يصدر عن عاقل فضلا  
عن فاضل فافهم **قوله** اي ووجه توقف الشرع اما على تصور العلم فتعريف قبل عليه لزم منه  
تقليل تحقق الوجه بنفسه لان ما ذكره علة تحقق التوقف ووجه له لعله ليحقق الوجه ويمكن  
ان يجاب عنه بان ما حصل الكلام حينئذ ان مطلق الوجه متحقق ليحقق هذا الوجه الى تحقيق  
الخاص مستلزم لتحقيق العام فلا يلزم تقليل تحقق الوجه بنفسه وما قيل من انه لا يصح  
تقدير الخبر لانه يصير التقدير هكذا ووجه توقف الشرع اما على تصور العلم محقق فلان  
ولامعنى اكثر النبا بين المتعلق والمتعلق فلم يعرف قائله موضوع التقدير ونسب غيره الى  
التقصير لكن يفي ان الاول في التقدير ان يقال فظا هي بدل لم تحقق لان اكثر الاستعمال



في اثنان هذا المقام تقديره **قوله** انه خلاف الظاهر اما على الوجه الاول فلا ان الفاعل اذا انزل في  
عبارة فلا ظاهرا يكون مفيدا للقول او اما على الوجه الثاني والثالث فلا ان الظاهر ان لا يكون في الكلام  
مقدر كمن قبل ذلك كثير شايع ذائع كمالا يخفى على من تتبع كلمات القوم بل واقع في النظم القديم  
حيث قيل في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الانية تقديره حكم الزانية والزاني فيما يلي عليكم  
قوله اما توجه النفس اشارة الى القياس الا قتراني وتقريره ان طلب المجهول المطلق  
محال لانه توجه النفس نحو المجهول المطلق وكل توجه النفس نحوه محال فطلب المجهول المطلق  
محال وقوله او مستلزم لتوجهها نحوه اشارة الى القياس لا يقتضي الاستشائي وتقريره ان  
اشارته اذا كان طالبا للمجهول كان نفسه متوجهة نحو المجهول المطلق واللازم باطل  
والملزوم مثله وانما كانا باللازم باطلا لانه المطلوب لا بد ان يكون معلوما وجه ومجهول لا من  
وجه اخر اما الاول فليكن الطلب واما الثاني فلان لا يلزم تحصيل الحاصل لا يقال ان طلب الشيء  
لا يخلو اما ان يكون من جهة كونه معلوما او من جهة كونه مجهولا فان كان الاول يلزم تحصيل  
الحاصل وانه كان الثاني لا يمكن الطلب لا ناقول ان طلبه من جهة كونه معلوما من وجه ومجهول  
ما وجه اخر فلا يلزم ما ذكرنا فيه **قوله** فانه قلت انه حاصله نقص اجمالي كانه قيل ان ليكنه بجميع  
مقدار غير صحيح لانه يستلزم الفساد **قوله** وهو جعل المدعي جزءا من الدليل بتكثير الضمير  
باعتبار الخبر واعتبار ان المصادرة مصدر من المصدر يعني من الرجوع فيسوق فيه التكثير  
والثاني والمقضي والمصادرة اللازمة ههنا جعل المدعي جزءا من الدليل والافاق المصادرة على  
اربعة اضرب الاول ما ذكرنا الثاني ان يكون المدعي عين الدليل والثالث ان يكون موقفا على صحة  
الدليل والرابع ان يكون موقفا على صحة جزء الدليل والكل باطل لا شتماله على الدور الباطل وكون  
المدعي ههنا جزءا من الدليل لانه عين الكثير عما قرنا **قوله** وهو فاسد اي وجعل المدعي جزءا من  
الدليل فاسد قيل لانه لو كان الدليل معلوما اليه بجميع اجزائه كما هو شأن الدليل يلزم منه كونه المدعي  
ايضا معلوما كونه جزءا من المعلوم فيكون الاستدلال عبثا وانه كان المدعي مجهولا لانه كما هو شأن  
المدعي يلزم منه ان يكون الدليل غير معلوم لك بعض اجزائه فلا يصح الاستدلال به **قوله** فافهم  
قلت المذلة ممنوعة اي حاصله ان يكفي رد فيه المصادرة اللازمة التعاوت بالاحمال والتفصيل  
ولا يذهب عليه انه وان لم تكن اشارة فيما سبق جعل مثله مصادرة فمفعول ههنا مكتفيا  
بهذا التعاوت فريته بلا مزية وما قيل ان التوجه اعم من الطلب لانه بما يتوجه النفس الى الاستد

والجدة وهما ليسا بمطلوبين بل مهربين باعتهما ففهم ان المهرب عن ملاءمتها لا معنى ففهم وتوجه  
النفس اليهما لم يفتهم فافهم بل الجواب اللائق ان يقال ان لزوم المصادرة ههنا بناء على توجه  
النفس عن الطلب وهو ممنوع بل الطلب ملزوم التوجه فتأمل فلو كان تنبيه لما فيه من السؤال  
والجواب والله اعلم بالصواب **قوله** اذ يجوز عدم لزوم المصادرة فان المقضي ليس المدعي  
والجزء من الدليل ههنا معينا بعبارة واحدة فلا يلزم المصادرة اذ يجوز ان وما عدا الشكل الاول  
سواء كان اقتراانيا او استثنائيا يحتاج في اناجته الى الدليل كونه غير بدعي اناجته على الشكل  
الاول وما في صورة الدليل عند اناجته في بعض الطول فهو تنبيه لا دليل فتنبه حتى تكون متنبه  
**قوله** فان قلت على سبيل المعارضة مع بدعية العقل اعلم ان المعارضة على قسمين احدهما  
اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الدليل الخصم والثاني اقامته على خلاف ما ادعاه سواء كان  
اصل المطلوب او ما ادعاه في اثباته من المقدمات كما نحن فيه فيكون مناقضة على سبيل  
المعارضة والمصطلح عليه في الفن هو الاول فظهر فائدة اتمام السبيل **قوله** مع بدعية العقل  
يعني لو ادعي المحال توجه النفس نحو المجهول المطلق وقيل لو كان توجه النفس الى كل معارضة  
لبدعية العقل لانه استحال توجه النفس نحو المجهول المطلق بدعية كما سبق حيث قال  
وذلك التوجه محال مع بدعية فيكون قوله مع بدعية العقل اشارة الى جواب اخر غير الجواب  
المعنون بقوله قلت وذلك فيه احتمال اخر لعلنا نقف عليه بالتأمل **قوله** وذلك دور محال  
قيل فيه انه لا فساد في استلزام المحال محالا وانما الفساد في استلزام الممكن محالا هذا  
ولا يذهب عليه ان معنى هذا الكلام على عدم التامل في المراء فان كونه توجه النفس نحو المجهول  
المطلق محالا هو محال النزاع بعينه فتأمل **قوله** قلت انه حاصله منه لبطلان الثاني فان تقرير  
السؤال هكذا لو كان توجه النفس نحو المجهول المطلق محالا لتوقف توجه النفس نحو شيء على  
معقتها كذلك لانه الشيء كذا الثاني بطلا لانه يستلزم الدور الفاسد والمقدم مثله وتقرير  
الجواب يكون هكذا الاستدلال الثاني وانما يبطل ان لو كان توجه النفس نحو المجهول المطلق  
لاجل تحصيله وهو ممنوع لم يجوز ان لا يكون كذلك كما صورته المحشي بقوله لانه اذا استمع الى خبره  
فيكون الموقوف عليه غير الموقوف فلا يلزم الدور المستلزم لبطلان الثاني ولا ان يفتقر  
معرفة الشيء على سبق التوجه اليه بان الامور السالفة رقيقة تعرف بلا سبق توجه اليه فقولنا  
يكون بلا مزية انما هو في معنى موقوفة على سبق التوجه اليه ممنوعة فالحاصل ان العلم بالشيء اذا كان



ما يحصل والكسب يستلزم التوجه اليه واما اذا كان بطريق الاستدلال فاعلام غيره كما  
اذا كان شخص لا يعلم العنقا مثلا بوجه ولم يسمع هذا الاسم فسموه من اجل علمه ان العنقا  
شيء ويحصل له العلم به بوجه من غير سبق توجه اليه فلا ونوقش بان التوجه فيها ذكر حاصل ايضا  
وسابق على العلم بها وانما وان لم يسبق عليه استلزامنا ويجاب بان هذا الكلام على الاستدلال هو  
ليس بمفيد ههنا فافهم **قوله** اعني قوله الشرع في العلم يتوقف على تصور هذه القول  
وان لم يكن مذكورا في كلامه بعينه لكن يتضمنه كلامه ويدل عليه **قوله** فمفهومه **قوله** اصله  
بما ذكره من الدليل اشارة الى دفعه سؤال **قوله** يجوز من ان المنع والتسليم يجب ان  
يرجع كل منهما الى مقدمات الدليل والادعاء المخرج عن قانون التوجيه واما المانع فانه  
وان كانت في الظاهر منع المدلول لكن في الحقيقة منع الدليل فانه قد يقال ان المانع في قوة  
النقض لا يماثل في كماله في كتب الآداب وتقرير وجه الادعاء ان المراد تسليم المدعى تسليم مقدمات  
دليله يجوز ان تسليم الدليل يستلزم تسليم المدعى فذكر الكلام واريده المعلوم قد تبر  
**قوله** لما قال المراد قيل الظاهر ان يقول لما كان المراد بدل قوله لما قال المعلوم لانه لم يستوجب  
ضمير قال **قوله** انه وان لم يسبق لفظا لكنه سابق حكما فانه لما سبق المقول فكانه سبق  
قال ايضا وذلك القائل هو ان راجع الاستدلال **قوله** اذ هو المذكور في المقدمة لا يقال هذا  
المحضر لا يستقيم لانه يفيد ان المذكور في المقدمة ليس الا ذلك التصور وليس كذلك **قوله** فانما في الحقيقة  
وبان الموضوع ايضا في المقدمة المذكورة لا نقول هذا المحضر بالاضافة الى التصور يعني ان  
المذكور في المقدمة من انواع التصور ليس الا ذلك النوع **قوله** على ذلك التقدير اي على تقرير علم  
التصور برسمه **قوله** وهو معنى الخ فان التصور برسمه اخص من التصور بوجه ما اعلم ولا  
يلزم ما عدم الاخص عدم الاعم **قوله** فانه مما يشبهه على كثير من الاقوام حيث جعلوا ذلك النوع  
شوا عدم تصور وجهه وهو معزل عن المقصود فاصري الافادة فان المقصود ههنا لا تحقق  
الملازمة الاولى وهي انه لو لم يتصور الشارح في العلم ذلك العلم برسمه يلزم ان يكون طابعا  
للمعنى **قوله** مستقيمة على الملازمة الثانية وهي انه لو لم يكن العلم مقصودا برسمه يلزم ان يكون  
مقصودا بوجهه **قوله** المستقيمة على الملازمة الثانية وهي انه لو لم يكن العلم مقصودا بوجهه يلزم ان يكون  
مقصودا على الاستدلال وليس بمفيد فافهم **قوله** وانما ان يقال ان فيه ان الشارح المذكور في مقام  
دعوى وجوب التصور برسمه وليس وجوب التصور بوجهه ما مقصود بالنظر في المقام متى يكون

الدليل

الدليل بالنسبة اليه موصوفا بالتقريب وانما المقصود وجوب التصور فاذا لم يستلزم  
الدليل لم يستلزم شيئا من الدعوى وانما استلزم وجوب التصور بوجهه لانه ليس الدعوى ولا يكون  
استلزام الدليل له تقريبا هكذا قال بعض الفضلاء ويمكن دفعه بالغاية فليتنا مل **قوله**  
بعض الافاضل وهو احمد البيهقي **قوله** فامل وجهه ان تحقق مفهومه الشيء لازم لتحقيق  
ما صدق عليه **قوله** الشيء وانما اللازم يستلزم انتفاء المعلوم فلا تحقق لما صدق عليه  
كما لا تحقق للمفهوم **قوله** يمكن ان يقال في وجهه ان مفهومه التقريب مجموع الاجزاء مع بعض  
الهيئة فاذا انتفى الجزء انتفى المفهوم لان انتفاء الجزء مينا انتفاء الكل واستلزمه فلا  
يقال في مثله ان المفهوم حاصل لكن لا تمامه ولا لصدق ان يقال في كل مادة تحقق جنسي  
ان مفهومه متحقق لا تمامه وذلك مما يحتمل سماع العقل **قوله** قد سمره وبعبارة اخرى  
الظاهر من هذه العبارة ان التقاير بين المعنيين في العبارة فقط والمعنى واحد قيل عليه  
ان سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب لا يوصف بالاستقرار والتمثيل بالتقريب بهذا  
المعنى وعدمه واما تطبيق الدليل على المدعى فهو اعم من الاول ويجري في اقسام الدليل  
كلها فجعل التفاوت بين القولين بحسب العبارة دون المعنى محلي نظر ويمكن ان يقال ان المراد من  
تطبيق الدليل على المدعى سوجه على وجه يستلزمه فحينئذ لا تقاير بينهما الا في العبارة وذلك  
ان تجعل المعنى الاول اعم با في غاياته فامل **قوله** قد سمره ارادته برسم المنطق بناء على ان  
اللام في العلم في قول ان يح رسم العلم عهدية لا جنسية وانما عمله عليه ايضا ما المقصود ودفعه  
لاشبهه الذي يلازم يقع اول وهلة بان رسم مطلق العلم قصد ذكره في المقدمة ههنا  
فيستوهم انه لا يتم التقريب فافهم **قوله** فان قيل حاصله دفعه اراد على قوله اذ المقصود  
بيان سبب ايراد رسم العلم في مقدمات الكلام وانما النظر على حاله كما ان حاصل قوله فنقول  
منه بالنسبة الى ايراد رسم العلم ورفع للنظر فكانه قال عدم تمام التقريب مبني على تلك  
المقومة وهي ممنوعة وهي على ما قرره المحقق فاحفظه ولا تلتفت الى ما قيل في هذا المقام  
اذا كنت من اولي الافهام بقى انه نقائل ان يقول اذ كان سبب ايراد الرسم استلزامه ما هو  
المقصود وهو التصور بوجه ما يلزم الاستدلال لانه حاصل بيان الحاجة والموضع ضرور  
تامل فان هذا المقام بالتامل حقيق ومنه الله التوفيق **قوله** فنقول يعني فيسقط هذا  
الايراد الذي قد تم التقريب وكذا ان نقول في الجواب عن عدم التقريب لانه المقصود

عطف على قوله دفع  
سببه







من كلامه فان الظاهر ان يكون ذكر الرسم مقصودا لانه لا يحصل التصور بوجه ما ذكر بعض  
 الفضلاء وان من وجوه الاوجه لونه كونها جميعا ذكر في المقدمة على وتيرة واحدة في افا  
 الزيادة على اصل الشروع ومنها ان مقدار الوجه الاول ان ذكر الرسم لتفصيل التصور بوجه ما  
 وجعله مقدمة باعتباره ومقدار الوجه الثاني ان ذكره لا يميز كل مسألة من العلم المختص  
 عن غيره وهو الظاهر المطابق للواقع لا ترى انه ان لم يكن جامعا وما نفا يعترض عليه ولو  
 كان المقصود منه ذلك التصور لم يكن للاعتراض عليه مجال ومنها ان المتعلق في الوجه الاول  
 يقنع من الرسم بمجرد تصور العلم به في مقام الشروع يعني لا يصرف ذهنه حينئذ في مسألة  
 انما من العلم المقصود له ولا واما في الوجه الثاني فيميز كل مسألة ترد عليه فشتاه ما بين  
 الخشب والكتان عورض بانه كما فات في الوجه الاول كون الرسم بخصوصه من المقدمة فات  
 في الوجه الثاني كون الرسم بما يستلزمه من التصور بوجه ما من المقدمة فلا يكون اولى  
 ويرفع بان يكون الشيء مقصودا بما يستلزمه لا بذاته نادرا قليل بالنسبة الى كونه مقصودا بذاته  
 فافهم وقال ايضا ان الاولى ان يقال لا بد من تصور العلم بوجه ما والا لا متبع الشروع  
 وان يكون ذلك التصور برسمه ليحصل البصيرة فيعلم كونه الرسم من مقدمات الشروع  
 من وجهين **قوله** فان قلت يرد على هذا الوجه الى متناه هذا السؤال ذكره في قوله لا بد  
 فانه يدل على ان اولوية سلاسة عن هذا النظر **قوله** قلت عدم التفاوت الى ويمكن  
 ان يجاب ايضا بانه لا يباين ان يقول ما يفيد تصور العلم بوجه ما من مقدمة العلم المختص  
 فان المناسب لا يقول منها رسم ذلك العلم الذي به يقتدر على ان يميز مسائله عن مسائل ما  
 عداه فلما كان الوجه الاول مقبولا لئلا المناسبة والوجه الثاني محصلا لها كما اولى من  
 الاول فالأصل انما يختار الشق الاول ونقول ان المراد هو التصور برسم ما والتعريب  
 تام فانه لما وجب تصور برسم ما ولا يمكن تفصيله الا في ضمن تصور برسم مخصوص  
 اذ لا وجود للعام الا في ضمن الخاص اختار المص تصور هذا الرسم لاستلزامه ما هو  
 الواجب اعني التصور برسم ما لا بخصوصه وعدم التفاوت ممنوع كيف لا وانما خلاف  
 الظاهر لا الثاني اقل على ما ذكره المحشي والوجه الثاني محصيل المناسبة والوجه الاول مقبوت  
 له على ما ذكرنا فان هذا عن ذلك والله الموفق المسائل بوجه ما ان المصنف ورد الى  
 حاصلة ان المدعى على الوجه الاول هو التصور بوجه ما والال يتم التعريب في بقية اعتبار

كون

كون ما ذكره المصنف رسما فضلا عن اعتباره بخصوصه واما على الوجه الثاني فالمدعى هو  
 التصور برسم ما في وان فات اعتبار كون ما ذكره المصنف رسما بخصوصه لكنه لم يفت اعتبار  
 كونه رسما ما فظهر التفاوت بين الوجهين فثبت الاولوية وهو المدعى وبما يؤيد كون  
 المدعى على الوجه الثاني هو التصور برسم ما ان بعضهم ذكر في المقدمة رسمين وبعضهم اكتفى  
 بأحدهما كما لا يخفى على من تتبع كتبهم **قوله** لتحقيق المقام يعني ان مراده قدس سره من هذا  
 الكلام المسمى كماله بين الشارح وبين الشرح الا مشقيا اما بان ما ذكره ان رج ليس اولى بما ذكره  
 المشق لان مقتضى تفسير المقدمة ما بان ما يتوهم من المسمى لغة بين ما ذكره ان رج بين  
 تفسير المقدمة متذوق بالقرينة لانه على المراد من تعريف المقدمة على ما قرره فالاولوية ثابتة فلا  
 يرد ما يتوهم من ان تحقيق المقام لا يجتمع مع الايراد على الكلام فان حاصل قوله لكنه ايراد  
 عليه ولا يحتاج في الجواب عنه الى جعل الواو العاطفة بمعنى او الفاصلة او الى تقدير الكلام  
 بان يقال تقديره هذا تحقيق المقام وتوطئة لا اعتراض يرد على ان رج كانه اشارة الى ما  
 قررنا يكون قوله وكانه اشارة الى طريق التحقيق وانما الى كلمة كانا المفيدة للظن الاحتمال  
 الثاني على ما اشارنا اليه ولورود السؤال ان عليه وهو الذي عنونه بقوله ونقول ان يقول بلفظ  
**قوله** فيجب ان يغير التفسير بان يقال ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة حتى يثبت الاولوية  
 وفي بعض النسخ اوجب والمراد الترتيبين عدم الاولوية وذلك الواجب وقيل ان ارف  
 بمعنى بل وقيل انه مصحف اذ فافهم **قوله** فلا يكون اولى منه بل يكون الوجهان سواء  
 او يكون الوجه السابق اولى لموافقة ما ذكرنا سابقا وسلاسته عن وجوب ذلك التفسير فانه  
 على هذا الوجه يكون ما تضمنه التصور بالرسم وهو التصور بوجه ما من المقدمة المفسرة بما يتوقف  
 عليه الشروع هو ما يظهر به وجه ايراد رسم العلم في المقدمة بخلاف ذلك الوجه فان المقصود  
 منه هو التصور برسم العلم وهو ليس من المقدمة المفسرة بما يتوقف عليه الشروع حتى يظهر  
 بيان وجه ايراد رسم العلم في المقدمة فتذكر **قوله** ونقول ان يقول حاصله منه لوجوب تفسير  
 التفسير وتقريره لانه ذلك الوجوب وانما يجب لو لم يكن قرينة على ان المراد منه المعنى الاعلى من التوقف  
 على الاطلاق او على وجه البصيرة او على وجه زيادة البصيرة او على لا يفتخر حده ويروم شوقه  
 الى ان يحصل العلم والقرينة موجودة وهي قوله فالاولى ان يقال الى اخر وجوه التوقف والتوقف  
 على الاطلاق بالنسبة الى تصور بوجه ما الذي استلزمه واستبعد التصور بالرسم وان كان

والله اعلم  
 منهم

قوله في التوقف اي توقف  
 الشروع منهم



المقصود بالان على الوجه الاول هو التصور بالرسم لكن باعتبار مستبعد يتوقف اصل الشروع  
عليه والتوقف على وجه البصيرة بالنسبة الى التصور بالرسم والتوقف على وجه زيادة البصيرة  
بالنسبة الى بيان الموضوع والتوقف على ان لا يفترجه بالنسبة الى بيان الحاجة فلم يلزم  
وجوب التفسير المتناهي للاولوية قيل هذا التقسيم انما يستفاد لوضوح ذلك وقال سموا  
كان موقفا عليه لاصل الشروع او للشروع على وجه البصيرة او على وجه زيادة البصيرة  
انتهى وفيه ان المراد ليس هذا التقسيم بعينه وانما المراد ان المراد من الشروع في التوقف  
هو شروع ما ليتناول انواع الشروع فان كلامها يطلق عليه شروع ما فينطبق وجوه  
التوقف كلها على التفرع المذكور قائل ومما ينبغي ان ينبت عليه ان المراد من الشروع المطلق  
هو اصل الشروع لا ما يشمله والشروع على وجه البصيرة وعلى وجه زيادة البصيرة  
كما هو اعتبارا والا يصح التقابل فليكن باننا ما ينبغي ان ينبت عليه ايضا ان وجه  
الاولوية على ما قرر كون المذكور مقصودا بالذات والمتضمن المستبعد مقصودا بالشيء  
كما هو لا ينفك الا نسب وانما على الوجه السابق فالامر بخلافه كما لا يخفى فكذلك ينبغي  
ان تفهم المقام فلا تفتت الى احاديث خرافة الا وهما **قوله** او على غير ذلك  
المذكور من كونه على الاطلاق وعلى وجه البصيرة فيكون ما في هذا القول وعلى وجه زيادة  
البصيرة وعلى ان لا يفترجه كما اشار اليه **قوله** على ما يستفاد من ناظر الى قوله  
او على غير ذلك فان البصيرة لما حصلت بتصوره بالرسم يكون بيان الحاجة مفضيا الى  
زيادة **قوله** قد ذكر المجموع الى معنى ان هذا الكلام مطويع في كلامه قد سره وتوضيح انه قد  
علم من الوجهين ان كلامه من التصور بوجهها والتصور بالرسم موقوف عليه للشروع اما الاول  
فلا اصل للشروع وانما ان في الشروع على وجه البصيرة لكن لما كان الوجه السابق مودعا  
الى عدم اعتبار المذكور الذي هو التصور بالرسم مقصودا بالذات بل الى كونه المقصود بالذات  
هو ما يقتضيه ويستبعد من التصور بوجهها وذلك خلاف الظاهر الغير الابق والاسباب  
كان ذلك الوجه مرجوحا بالنسبة الى الوجه الثاني فان المقصود بالذات على ذلك الوجه هو  
التصور بالرسم المذكور في الكتاب وانما كان ما يقتضيه ويستبعد وهو التصور بوجهها ايضا  
مقصودا بجهة التقريب كما لا يخفى على السبب ومما ينبغي ان ينبت عليه ان المذكور على  
بالمجموع هو كونه المراد بالشروع شروعا ما وكونه من قبيل السوف في قوله ادخل السوف

فيشمل

فيشمل الشروع على وجه البصيرة وعلى وجه زيادة البصيرة وعلى ان لا يفترجه والسوف فان كلامها  
يطلق عليه شروع كما سبق فتذكر فخره وكن من المتصورات المتشبهة هكذا فهمنا هذا المقام  
وان كنت تفهم اقرب مما فهمنا فلا ملام وفوق كل ذي علم **قوله** فيكون الشارع على بصيرة  
الى قيل البصيرة للقلب بمنزلة البصيرة للعين كما ان البصيرة قوة للعين لا ردها المحسوسات كذا البصيرة  
قوة للقلب لا ردها المعقولات والبصيرة في الطلب ان يكون الشارع في العلم الطالب على ان  
لا يفتت عنه ما هو من ذلك العلم اذا لم يفتت ولا يشتغل بما ليس اشتغاله بتحصيل ما فيه منه فلا  
من تقدم امر به عرف الطالب بعينه ما هو من العلم المطلوب مما ليس حتى يلزم ما هو منه  
وبعضه مما ليس فلا يصح وقته الذي صرفه لتحصيل ذلك العلم **قوله** اذا المقصود ان البصيرة  
لا تحصل التصور بل ان التصور يرسمه اذ معنى ان هذا الشيء متوقف على ذلك الشيء ليس  
لا يحصل الا به واللام يتحقق معنى التوقف ولا يدل على انه لولا له اذ حاصله ان يقال ان تصور  
العلم يرسمه التام وقف على جميع مسائله اجمالا وكما وقف على جميع مسائله اجمالا وحصلت  
له البصيرة ينتج ان تصور العلم يرسمه حصول البصيرة ولا يلزم منه انه اذا لم يتصوره يرسمه  
التام لم يحصل له البصيرة والملاهي هو ذلك فانه اشتاء نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي  
ولا عينه فلم يتم التقريب وانما قيدنا الرسم بالتام اذ الملازمة في الصفوى انما تكون مسلمة  
لو كان المراد من الرسم هو الرسم التام لان التصور بالرسم المطلق يصدق على صورة علم  
من العلوم مع انه لا يتوقف على احدى مسائله فضلا عن جميع مسائله اجمالا كما لا يخفى **قوله** واجاب عنه  
بعض الافاض وذلك البعض هو المولى احمد البيوردي وحاصل الجواب ان ثبات دلالة على انه لولا  
ما حصلت البصيرة بالدليل وتقرر ان التصور بالرسم يحصل به البصيرة وكل ما يحصل به البصيرة  
يتوقف عليه كالحال فان تصور يرسمه يتوقف عليه كالحال فان التصور بالرسم يحصل  
البصيرة المراد بها كما عايناه ان شاء ما يحصل الشيء يستلزم ان شاء ذلك الشيء **قوله** لكن لا نسلم  
ان المذكور وانما يكون مفيدا ان لود في بيان شرفه ووضعه ومصففه ووجه تسميته باسمه  
الى غير ذلك اذ كل منها مما يتوقف عليه كمال البصيرة لانه مما يحصل به **قوله** فيكون ما ذكره في الكتاب  
لغواي بالنظر الى ان المطلوب الذي هو حصول مرتبة البصيرة التي لا مرتبة فوقها لم يحصل  
بما ذكره قيل ولا يجوز ان يكون المعنى يكون ما ذكره من بيان الغاية وبيان الموضوع لغوا اذ قد حصل  
كمال البصيرة بالتصور بالرسم هذا ولا يذهب عليه ما فيه من الازهول من قول المحقق ان المذكور



في مقدمة هذا الكتاب الى فان المذكور فيه هو مجموع الامور الثلاثة فتفتن وهو ظاهر  
 قبل في وجه الظهور ان تلك البصيرة ان توقفت على جميع ما يحصل به البصيرة لم يكن بينها وبين  
 البصيرة الكاملة نهاية الكمال في قولنا لان لا تتوقف ولا اقل على واحد منها لتكون ناقصة تلك  
 البصيرة الكاملة فلم تكن الكبرى كلية فليست الدليل المطلوب لحوار ان يكون ذلك الواحد هو التصور  
 بالرسم فافهم هذا وانما نقلته بعينه كونه موافقا لما حظي قبل ان رايته فالجواب الذي وقعني على  
 ذلك هو ان بعض الفضلاء عموما اوردوا المحشى على ما اجاب به بعض الافاضل بالانحياز الشق الاول  
 ونقول ان حصر المقدمة التي مفادها كمال البصيرة ليس بمرهان دعوى انه لا يقصر الاطلاع عليه  
 فمن اطلع على ذلك فليعلم ان ما ذكر حتى يتم ما يحصل به كمال البصيرة هذا ولا يذهب عليه ان فيه  
 سوء ظن بالشايع بان لم يطلع على ما ذكره مما له دخل في كمال البصيرة من بيان شرفه  
 ووضوحه الى غير ذلك فقامل واجيب عنه ايضا بان كون الشئ موقفا على شئ لا يستلزم حصول  
 ذلك الشئ فلا يلزم من كون ما عدا المذكور في هذا الكتاب موقفا عليه كمال البصيرة حصول كمال  
 البصيرة بدو ان خير بضعه ان كنت من اهل الخبرة وارباب البصيرة **قول** لا يمكن ان يجاب عن اصل  
 الابرار الى وحاصله ان اللزوم المستفاد من قوله لا وهو اللزوم الاستحسانى بمعنى انه يمكن  
 الشروع بدونه ايضا لكونه براسب واليق للزوم العقلي بمعنى انه لا يمكن الشروع بدونه فلا وورد  
 حينئذ **سؤال** **قول** وهذا هو الاثر المناسب لقولنا ومثل هذا الامر كما ذكرنا في اولنا فافهم  
**قول** لا يشبه في انه هذا الاول بعد الى اعتدال من المحشى بان هذا الجواب وانه كان ضيقا لكن  
 يصح ما فيه لان يكون توجيهه **مصحح** **قول** والفرق ذلك سهل لا سيما في الباعث المنطقية  
 فانه المعبر فيها بالمعنى لا باللفظ مع انه المناقشة في اللفظ ليس وظائق المباحث **قوله** وفي  
 العدول عن الظاهر سعة بفتح السين والعين المهملة وجماع السين ايضا وانه اول اقصى وهذا  
 ترقى في الاعتدال لانه لا يسهل العدول عن الظاهر ليصح الكلام ويوافق المرام **قوله** وما ذكره رحمه الله  
 الجواب عما يقال نعم لا بأس في العدول عن الظاهر لكنه لا بلا قرينة معينة للعدول اليه فاجاب  
 باسنى هذا الكلام ما ذكره الشايع قرينة واضحة على ان المراد ما ذكره ولا ان تقول ما ذكره اشارة  
 هو محل النزاع لم يثبت عند السائل بعد فكيف يجعل قرينة فضلا عن كونها واضحة فليتامر  
**قوله** من المناقشات التي ذكرها استاد حيث قال بعد ما ذكره الشايع ففهم نظير ان  
 المفهوم من توقف الشروع على الشئ انه لا يمكن الشروع بدونه فظاهره ان شئها ذكر لا يدل على توقف

بهذا

بهذا المعنى الا يرى ان كثيرا من الطالبين يحصل كثير من العلوم الالهية كالنحو وغيره مع الاهول  
 عن رسومها وغايتها ولا يكون الطالب على بصيرة مما ليس له معنى محصل يقتضى الاختصار  
 على ما قصده وعلى هذا لا يصح تفسير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع في العلم بل بما يتوقف  
 عليه ببصيرة ولان تمايز العلوم عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع بل قد يحصل  
 بجهات اخرى نعم تمايز العلوم في انفسها انما يكون تمايز الموضوعات والفرق بينهما ظاهري  
 وان لم يتبين هو له انتهى ووجه الاندفاع ظاهر قيل لكن في اندفاع السؤدد الاخير هذا  
 التفسير المشابه وهذا اقول المحشى يدفع عنه كثير من المناقشات اقول لا الاشياء في اندفاعه  
 ايضا فانه لا نزاع لاحد في ان الاول لتمام العلوم عند الطالب ان يحصل ما يحصل  
 به في انفسها وان لم يجب ذلك وقوله كثير من المناقشات يحتمل ان يكون من فيه يائنه  
 والمعنى يدفع عنه المناقشات الكثيرة وفي بعض النسخ من المناقشات التي ذكرنا من بعضها  
 قائل **قوله** عن النقص والاعتساف النقص النقص لان يصير كالعصبة في نقصه والعتساف  
 جمع عاصب يستعمل وهي الاول الاكبر لانهم عصبوا انفسهم واصلة من العصب بمعنى  
 التي والى الشديد ومنه عصب النيس اذا شدد التثنية حتى يسقط والمراد بالنقص العرف  
 والنقص على الظلم على ما قال بعض الفضلاء وعدم قبول الحق كما قال الآخر والاعتساف الميل  
 والعدول عن الطريق او خبطه على غير هداه **قوله** على جميع مسائل العلم لا باعناها وتفاصيلها  
 بل بمعنى انه يقدر على الحكم على كل مسألة من مسائل ذلك العلم اذا اوردت عليه بانها من ذلك العلم  
 كما يظهر من تقرير الشايع والمحمى قدس سره فقول من قال ان لفظ الجميع ههنا لم يقصده محض  
 الا من ضيق العطن وشدة الاهول **قوله** ولا يشبه الى ليس ابو عذر هذا الاعتراض  
 المؤيد للمحمى داود المحشى بل هو ان رجح النجاشي على ما افاده بعض الفضلاء ويستفاد  
 ايضا من قوله واجيب وقوله بعده وانت خير الى وحاصله ان تلك المقدمة لم تقع كبرى في القياس  
 المنبج المطلوب وليست مستلزمة لها ايضا اذا الموجبة الكلية لا تعكس كنفسيها فلا جدوى  
 لها في الاستدحاج ولو وقعت كبرى في القياس المذكور يلزم ان لا يستتبع ذلك القياس المطلوب  
 فانه اذا اورد على من تصور العلم برسمه مشكلة معينة من مسائل ذلك العلم لا يقدر ان يعلم  
 انما علمه على هذا التقدير مثلا ان قال هذه مشكلة لها مدخل في تلك المعرفة وكل مشكلة من  
 مسائل ذلك العلم لها مدخل في تلك المعرفة لا يلزم منه ان هذه المسئلة من ذلك العلم فلا يقدر

فمن المولى سعد الدين التفتازاني  
 في التلويح عنهم



لا يهدى مدني يا فتى وفي نومك مدني مثل  
هذا السرف السرف بين مدينتين لا لا في  
عليه تنو هداية او كلمة تدبره في امان  
مدني في امانه على مدني في امانه  
ما هو من في امانه او في امانه  
مدني في امانه او في امانه

علم



ان يعلم نهائيه وبالجملة في ثبوت الملازمة بين تصور العلم برسمه وبين الوقوف على جميع  
مسائله اجمالا كلام على ذلك التقدير فامل **قوله** من عكس هذا التعريف اي من جامعته بمعنى  
ان كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد فان المحدود وهو ههنا علم النحو كلما صدق على مسألة  
صدق عليها انها لها مدخل في تلك المعرفة فحصلت مقدمة كلية هي ما قرره وقوله من طرد  
هذا التعريف اي من مانعته بمعنى ان كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود ولا يذهب عليه  
ان حصول هاتين المقدمتين من عكس التعريف وطرده انما يتم على مذهب المتأخرين دون مذهب  
القدماء فانهم لم يشترطوا انعكاس التعريف ولا طرده كما لا يخفى على مدعيه ووقوف بمذهبهم  
**قوله** في بعض حصولها اي حصول المقدمة الكلية الحاصلة من عكس هذا التعريف مما لا فائدة  
له اي بالنظر الى المقام وهي الفائدة التي هي حصول الوقوف الاجمالي لان المعنى لا فائدة له قطعا  
فلا يفيد ما قيل ان فائدة الاشارة الى من تصور النحو بهذا الرسم حصل عنده مقدمة كلية تارة  
احدهما من طرد التعريف والاخرى من عكسه هذا فافهم **قوله** مما لا يصح له كما ينظم راد في تأصيل  
قلاظهم وجه عدم الصحة مما قرنا في تصور حاصل الاعتراض **قوله** واجب عن هذا استكلف  
الواجب عن بعض الافاضل لا ينافي في كونه المقدمتين الحاصلتين من عكس التعريف وطرده فائدة  
اما المقدمة الحاصلة من عكس التعريف فهي لتحصيل صغرى القياس واما المقدمة الحاصلة من  
طرده فهي عين كبراه وانما لم يقرض قدس سره للمقدمة الحاصلة من طرد التعريف في قول  
العلم بل قصر الامر على حصول المقدمة الحاصلة من عكس التعريف لما ذكرنا فيه دون حصول  
المقدمة الحاصلة من طرد التعريف ولانه لا نسب بقول الشارح فانه اذا تصور العلم برسمه  
وقف على جميع مسائله اجمالا فان المتبادر منه انه يلاحظ المسائل بالخاصة المذكورة في الرسم  
ويعلم كلامها بثبوت الخاصة له وهو هذا هو معنى المقدمة الحاصلة من عكس التعريف والمقترن  
لما اراد ان يجعل هذه المقدمة كبرى المستعصم الامر وليس من الصعوبة في شيء على ما ذكرناه  
**قوله** وكذا التوجيه اشارة الى ان هذا الاعتراض كما يرد على المقدمة الاولى يرد على هذه  
المقدمة ايضا ويندفع بما يندفع به **قوله** لانه التفسير عن مثل هذا المقصود بمثل هذه العبارة  
الخاصة الالة على خلاف المقصود على ذلك التقدير بعيد عن طوره الا ترى انه قدس سره  
قد راعى شريطة التوجيه والتفهم فيكون قوله ولقد راعى في اشارة الى وجه البعد والظاهر ان  
الاولوية قيل ويمكن ان تكون ابتدائية هذا وبعده لا يخفى فافهم **قوله** الى فيهما اورد

في هذا مدخل في ثبوت الملازمة بين تصور العلم برسمه وبين الوقوف على جميع مسائله اجمالا كلام على ذلك التقدير فامل

عليه

عليه من انه خلاف الواقع والمورد هو المولى ميرزا الحكيم حيث قال قوله وقف على جميع  
مسائله اجمالا غير واقع اذ ليس كل من تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا  
المسائل تارة يدور ما فيها من تلاحق الافكار والانظار فالاحاطة على جميع مسائله غير واقع  
وحاصل ما دفعه به قدس سره ان تصور العلم برسمه يقدر على ايراد الصغرى وتحصيلها  
وارد في الكبرى بها والاستنتاج بالتشبيك بالشكل الاول مثلا مع اعتبار الشرط لكونه  
كل مسألة وردت عليه من مسائل ذلك العلم من ذلك العلم ويمكن عليه ولا يذهب عليه انه  
اذا كان مقصود المورد انه مجرد التصور برسمه لا يحصل الاقدار والملكة على الوقوف  
على جميع مسائله اجمالا لا يدفع ايراده بهذا الجواب اذ لا شك انه مجرد التصور بالرسم  
لا يحصل له ذلك الاقدار بل هو موقوف على استلزام ذلك التصور للمقدمة متينا ونوسم استلزامه  
للمقدمة التي جعلت كبرى القياس كذا استلزامه للمقدمة التي جعلت صغرى ممنوع على  
ان ترتب ذلك القياس مع اعتبار الشرط والاحكام موقوف على معرفة الفرض في الجملة فكيف  
يتيسر ذلك لمن لم يشتر في الفرض بعد بل هو بعد تحصيل ما يمكن به الشرع فيه فالقوة  
في جانب المورد فليست اذ يقال ان التصور بالرسم هو التصور الجامع لما هو بالعرض وذلك  
لا يقتضي الا ان يصدق ذلك الرسم على افراد ذلك العلم ولا يصدق على غيره واما غير كل مسألة  
منه عن مسألة غيره فليس بشرطه لانا نقول نعم لكن التزم ذلك في رسم العلم لانه الفرض منه  
يتميز مسائله عن مسائل غيره وقد بينا في محله انه اذا كان الفرض من التعريف يتميز كل جزء من  
المعرف يجب ان يكون خاصة بكونه لكل جزء من المعارف دخل فيها ولا يكون لغيره دخل فيها ويكونه  
جميع التعريف ومنعه حينئذ بالقياس الى الاجزاء لا بالقياس الى الافراد على انه لو دخل جزء من  
اجزاء غير العلم في التعريف الرسم له لصدق على ما ليس فرد العلم وهو مجموع العلم وجزء  
غيره ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من اجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسم على  
غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه كذا ذكر بعض الفضلاء **قوله** الشارح واما  
على بيان الحاجة اي على بيان غاية المنطق والغرض منه حتى ينطبق به ما بعده ولان حاصل بيان  
الاشياء اليه هو بيان غايته والغرض منه فانه لو لم يعلم الا احتياج اليه لم يعلم غايته غالبا  
وانما يمكن ان يعلم على سبيل الاتفاق بلا بيان **قوله** اعلم ان المقدمة المذكورة في المقدمة امور  
ثلاثة لا يقال بل امور اربعة راجعها بحث وجوب تقديم الموصلي الى التصور على الموصلي الى التصور

صمام



لانا نقول المراد المذكور قصدنا بالذات وليس ذلك البحث من هذا المذكور فافهم **قوله** وبيان  
الحاجة وبيان موضوعه قيل عليه ان الاول ان يقال وبيان مقدمات التصديق بغاية وبيان مقدمات  
موضوعه المذكور في المقدمة المشتبه بالدليل فيها هو التصديق بالغاية والتصديق بالموضوع  
لاهم تصور الغاية والموضوع وليس سلمنا ذلك في الغاية لكن لانه في الموضوع واجب بان بيان  
الحاجة صار اسما لمقدماته ويجوز ان يكون بيان الموضوع وتعيينه ايضا كذلك هذا وانت  
خير بان هذا الجواب لا يرفع الاولوية على الثاني ان نقول ان بيان الشيء يجوز ان يكون بتعيينه واثباته  
بالدليل فلا وجه للتخصيص بصيرورة تسمية المقدمات تمام في وجه لا يكون  
سعيه غنا قيل عليه ان يقول ايضا وعلى وجه يكون العلم المطلوب عنده متميزا عما عداه  
زيادة يتميز ويكون في طلبه على زيادة بصيرة على ما هو مفاد التصديق بالموضوع كما ان الشرع  
على وجه البصيرة هو مفاد التصديق بالاسم وعلى وجه ان لا يكون سعيه غنا هو مفاد التصديق  
بالغاية واجب عنه بان يحمل الشرع على المحجب وجه البصيرة على انه مفاد كل واحد من الثلاثة  
المفاد فان ذلك الشرع يترتب على كل منها ويجعل قوله وعلى وجه ان لا يكون سعيه غنا من  
قيل عطف اللازم على المزموم هذا وان تشبث في رد هذا الجواب بلزوم الحكم على ذلك  
التقدير فانما ذكر ما يترتب على بعض دون ما يترتب على بعضا من اشتراكهما في ترتيب الشرع  
على وجه البصيرة عليهما ليس الا الحكم فتمام ولا علم تغفل اذ كنت من اهل العقل فافهم وقول  
ايضا على الثلاثة المفيدة الى معنى ان الشرع في العلم يتوقف على المفاد الذي هو نظري يتوقف  
على ما يفيد اذا توقف الشيء على ما يتوقف على شيء يتوقف على ذلك الشيء ايضا وهو ظاهر فمن  
قال ان المفاد معنى والمفيد لفظ فاذا توقف الشيء على معنى يتوقف على لفظه فقد ضل سواد  
السبيل فكونها نظرية لا يقال ان التصديق بالغاية نظري يتوقف على ما يفيد به ان بيان  
الحاجة غاية ما يفيد ان الناس محتاجون الى المنطق للعصمة ولا يفيد ان غاية هي العصمة  
لانا نقول لانه لا يفيد له لا يجوز ان يكون الغرض الاصيل من بيان الاحتياج الى المنطق  
للعصمة بيان ان غاية هي العصمة سيق الكلام لبيان وهو الغرض من بيان الحاجة كما يفهم  
من السوق كما لا يخفى سادى الدوق فليتامل مع وهو الظاهر لان العوائد المذكورة انما  
تترتب على واسطة عليها لا على التمام الا في قوله اما على تصور العلم دون على غيره برسمه  
والفرق بينهما ان الاول حصول صورة في العقل والثاني تحصيل صورة فيه فالاول من مقولات

الانفعال والثاني من مقولات العقل وكذا الفرق بين بيان الموضوع وبين التصديق بموضوعه الا  
ان البيان في هذه الصورة دليل والمفاد تصديق دون الصورة الاولى كذا نقل عنه **قوله** كما قال  
في الفصل الثاني اي في بيان وجه توقف الشرع على بيان الحاجة وكذا القول في الفصل الثاني فلا  
مساحة في قوله كما قال كما توهمه البعض بناء على ان المراد من الفصل الثاني والفصل الثالث  
غير ما ذكرناه فوقع فيما وقع وذلك توهم فساد ظاهر وهذا المفيد للمنفذ دون الشيء كما  
لا يخفى فوجه التنبه على ما هو المقصود ووجه التنبه ان لما ذكر في الفصل الاول تصور العلم  
برسمه وهو المفاد دون تعين العلم وهو المفيد استفيد منه ان المقصود بالتوقف هو  
المفاد في كل فصل والام تقوى الفصول على وتيرة واحدة في المال ولما لم يلبس التقنى بعد  
هذا التنبه تقنى في العبارة في ادراك المقصود كما سياتي تنبيها للمفاد واختيار التنبه قوله  
تقنى في ادراك المقصود المصنف في الفصول الثلاثة اذ في الفصل الاول ذكر المفاد وفي الفصل  
الثاني ذكر المفيد وفي الفصل الثالث اطلق حيث لم يعلم واما على تصديق موضوعه كما هو المناسب  
للمقصود والمناسب لقوله في الفصل الاول ولم يعلم ايضا واما على بيان موضوعه كما هو المناسب  
لقوله في الفصل الثاني فلا يرد ان المناسب اداة في كل فصل تقنى ولا حاجة الى الاعتذار بانه ما  
كان الفصلان الاخوان متساويين بوجوه غير خافعة عندنا انما كان بينهما شيء واحد مقابل للفصل  
الاول اوردها بنى واحداشارة اليه بل انما يتم هذا الوجه ولم يطلق نعم بغير تلك المناسبة  
تقدير قوله وما على موضوعه بقوله واما على بيان موضوعه فتمام بل ما ذكره يعني قوله  
فلا نعلم لولم يعلم غاية العلم والفرق منه لكان طلبه غنا وقوله فلو لم يعرف الشارع في العلم ان  
موضوعه اي شيء لم يتميز المطلوب عنده ولم يكن له في طلبه بصيرة **قوله** هوها القصص الى  
يعنى مع ان الامر ليس كذلك اذ الكلام على التقدير الثاني **قوله** وبيان اصلا اي لا قصد ولا اكفاء  
مع انه ليس كذلك بل يتبين بطريق الاكتفاء وان لم يسهل قصدا فالظاهر انه معطوف على قوله ملاحظه  
والعدم منسحب عليهما ومن قال انه معطوف على قوله توقف الشرع فلم يقف على المراد والله الهادي  
الى سبيل الرشاد **قوله** فذكر المفيد وبين توقف الشرع على المفاد قيل الظاهر ان المراد بالمفيد المفاد والا  
فلا يتم التقريب في فلا يزل ذلك الوهم هذا وانت خير بان التقريب تام لوجه التوقف  
على المفيد حيث يستند بطريق الالة فافهم ذلك ان نقول في الجواب سلمنا انه اراد بالمفيد المفاد  
لكنه ازال الوهم بالنسبة الى من يتنبه بالتبسيط حيث اختار طريق ذكر المفيد واردة للمفاد على طريق



ذكر المفاد فمن كان من اهل التنبية يستفيد منه ان غرضه من هذا الاسلوب ان يزيل ذلك الوهم  
ومن لم يتنبه لهذا فلا بد في طرده عن ساحة الخطا بوالله اعلم بالصواب **قوله** وهي ان  
المفاد يكون نظريا موقوف على المفيد ان اراد ان يكون موقوف على ذلك المفيد اي الذي ذكر في الكتاب  
فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد ان يكون موقوف على مفيد ما لم يفسد لكنه لا يحصل به المطلوب ههنا  
ويمكن ان يجاب عنه باختيار الشق الاول ويقال انه موقوف على ذلك المفيد لكن لا بخصوصية  
ذاته بل بكونه مفيداً للمفيدات فليسا **قوله** اما الشبهة وحاصلها منع الملازمة في  
قوله لو لم يعلم غاية العلم والفرض منه ان يطلبه غنيا وما ذكره مما نقله من هوامش الحاشية  
الشريفة لشرح مختصرنا انما يجب للقاضي عضد هو الاشارة الى مستند ذلك المنع كما لا يخفى  
**قوله** على ما ذكره قدس سره انما يقيد به لانه العتق العرفي هو في كثرته والتحقيق هو ما ذكره اعلم  
ان العتق على ما افاده بعض الفضلاء ثلثة اقسام بحيث حقيقي وهو قول لا يرتب عليه فائدة  
اصلا وعرفي قيل هو ارتكاب امر غير معلوم الفائدة وقيل هو ما ليس فيه عرض صحيح لفاعله  
وقيل هو ارتكاب امر لا فائدة فيه وقال المحقق النجاشي في حاشيته شرح المختصر هو الفعل  
للفائدة وقال قدس سره هو ما لا يرتب عليه فائدة اصلا او يرتب عليه ما لا يعتد به بنظره الى  
ذلك الفعل المستعمل في المشتقة والنسبة بين هذه الاقسام غير خافية لمن تأمل وفي هذا التقسيم  
نظم فائدة كمالها هذه الاقسام عتق عرفي اما الثالث فظنما سيجي منه المحقق في الاول والثاني  
فقط ههنا على ما ذكره قدس سره والتحقيق في قوله اما مقابلي المجرى واما مقابلي الاضافي  
وفي كل منهما نظم اما الاول فلان العتق حقيقة عرفية في كل من الاقسام واما الثاني فلان تقسيمه  
الى الحقيقي والاضافي غير مشهور ويمكن ان يجاب باه الامر على ما ذكرت وتسميته بالحقيقي والنظري  
انما هي لمجرد التمييز بين الاقسام فافهم **قوله** في يرتب عليه فائدة يعتد بها فائدة ما  
كما هو الظاهر مما ذكره **انما قوله** لا يستلزم عدم الترتيب اصلا اي لا يستلزم عدم اصل الترتيب  
لا ترتب فائدة يعتد بها ولا ترتب فائدة ما فان انتفاء العلم بالشيء لا يستلزم انتفاء ذلك  
الشيء والا كما نال مجهول معدوما ومنقيا وبطلانه بداهي ولا ان تقول ما شئت ان لا يعتد به  
تقول مما ليس فيه فساد فاما **قوله** واما الذي وحاصلها ثبات الملازمة الممنوعة فافهم **قوله**  
على ما بين في موضعه وهو ان الفعل الاختياري يتوقف على الاختيار والارادة وهما يتوقفا  
على خدق الفاعل والارادة الترتيبية لا ترتب في شرح الترتيب والنهاية ثابتة لكل فاعل

فاعل

فاعل فعل بالقصد والاختيار فانه الفاعل انما يقصد الفعل لغرضه والا كان عابثا بقصده **قوله**  
فالوا ان العلة الفائية وان كانت متأخرة عن المعلوم في الحصول لكنها مقدمة عليه  
في التصور وهذا على قاعدة الفلا سفة واما عند اكثر المسلمين ومنهم اهل السنة فهو  
مردود لان مجرد الارادة مرجحة كما اسلفناه ولذا كانت افعال الله تعالى غير موقوفة بالاعراض  
على ان توهم رؤية المحبوب ووجوب الكثر كافي في الذهاب الى اقرب موضوع من بينه  
وفي حق الارض والتصديق بالافلا فة اما جزمها او ظنا غير لازم في الافعال الاختيارية  
على هذا المذهب فتدبر **قوله** بالتصديق بفائدة ماض وري للشروع اي للشروع بالفعل  
فانا امكانه قد حصل برسمه فافهم بقى انه هل يكفي في ذلك العلم بان له غاية ما او بشرط  
العلم بان له غاية مخصوصة ظاهرة هذه العبارة وما في حاشية المحقق الكفاية ولكن  
التحقيق هو الثاني لانه كما ان تصور الفعل على الوجه الجزئي هو الذي ينبعث منه الشوق  
اليه اذ مع التصور على الوجه الكلي لا ينبعث الشوق الى فرد منه لا يستلزم الترتيب بلا  
مرتج كذلك العلم بترتب فائدة ما على الوجه الكلي لا يورث انبعاث الشوق الى فرد مخصوص  
من افراد ما يؤدي الى فائدة ما فلا يرتج ذلك الفرد على ما سواه وان تصور ذلك الفرد  
على الوجه الجزئي لانه كما ان ذلك الفرد يؤدي الى فائدة ما كذا غيره فيلزم الترتيب فلا  
مرتج وبالمجمل لا يتيسر الشروع في شيء بخصوصه ما لم يعتد به فائدة مخصوصة  
به والارادة الترتيبية لا ترتج في الاثبات ان القوة المحركة التي هي لطيفة الاول لا افعال  
الاختيارية هي الخيال والوهم في الحيوان والعقل بتوسطهم في الانسان وبترا في هذا ذلك  
اعتبار تصور الفاية على الوجه الجزئي اذ لا شك ان المورك بالخيال والوهم او بتوسطهم  
لا يكون الا حيزيا لكن ظاهرا مما ذكرنا ان العلم بالفاية على وجه الاختصاص بذلك العقل واجب  
ايضا فليسا على ما بين في ان ينعم عليه ايضا انه لا بد من تعيين الفائدة ولا يكفي العلم بان له  
فائدة مخصوصة بل ان اصل الفائدة مشترك بين سائر الافعال والاختصاص ليس امر اشوقا  
تنبعث النفس لاجله اليه دون غيره ولو فرض كونه مشوقا فذلك غاية معينة فافهم  
انه لا بد للشروع في شيء من التصديق بفائدة معينة مخصوصة بذلك المشروع فيه ولا يكفي  
التصديق بان له فائدة ما ولا التصديق بفائدة معينة بدون اعتقاد الاختصاص اي اعتقاد  
اختصاصها او ترتبها على القول عن ترتبها على غيره ايضا **قوله** بالافلا فة المقيد بها

وجاء التفسير انه يمكن ان يقال ان الفعل الاختياري الذي  
يتوهم صدورده منهم انفع لا يصدر له ذلك النفع  
المتوهم بل لفائدة صيرورة النفع اقرب لدار  
المحبوب ليس لتوهم رؤيته بل للمخرج بان القرب  
من داره انسب برؤيته والرؤية فيه رجي فافهم  
منهم



بالنظر الى المشتقة التي في تحصيل ذلك العلم وهي الفائدة التي تكافى وتوازي مشتقة في تحصيله  
اذ هي التي يعتقد بها الناس ولا يدور سعي من اعتقد تلك الفائدة المتوازية بتلك المشتقة  
عنها واما اذا كان الفائدة التي اعتقد بها الشارع لا تكافى مشتقة في تحصيل ذلك العلم على  
العرف فانه عتبا وان كانت تلك الفائدة مترتبة عليه بل وان كانت ترتب عليه فائدة  
اخرى توازي مشتقة في تحصيله لانه لما لم يعرف ولم يعتقد تلك الفائدة المتوازية بالمشتقة  
التي في تحصيله كان سعيه عتبا في نظر العرف قبل هذه المقدمة مستدركة في المقصود وعلى  
وجه توقف الشرع على ما هو الفرض من المشروع فيه وهو الفاية المترتبة عليه في نفس  
الامر اذ يكفي ما ذكره اخر من قوله ولا بد ان يكون تلك الفائدة من الفوائد التي ترتب على  
ذلك العلم واجيب بان الفاية المترتبة يجوز ان تكون مما لا يتاوم المشتقة التي في تحصيله  
فلما كان من ان يكون سعيه عتبا بحسب العرف وفيه نظر لانه قال لا يشترع جنيته لا  
يقال يجوز ان لا يعلم حال الفاية في المقام ومثله للمشتقة لعدم اطلاعه على كنه تلك المشتقة  
لانه نقول الفرض من معرفة الفاية تحصيل البصيرة فلو لم يعلم حال الفاية لا يليق ان هو  
يصود تحصيل البصيرة فليتامل واجيب ايضا بان هذه المقدمة مما يؤكد التوقف اذ  
لما وجب كونه مقاومة لمشتقة المزاولة في تحصيل ذلك العلم فلا بد ان يعلم ذلك  
اولا حتى يحتمل على ارتباب تلك المشتقة فافهم والاطم في الجواب ان يقال الفرض توقف  
الشروع على بيان الحاجة وهو لا يتم بها اذ توقف الشرع على الفاية المترتبة لا يستلزم  
توقفه على العلم باحتياج الناس اليه بل يكفي التصديق بترتبها اليه بل انما يتم لو حوّل العلم  
بالفائدة المعتقد بها لان الاعتداد انما يعلم من بيان الحاجة وتوضيح مقامها واما وجه التوقف  
اي توقف الشرع في العلم على وجه البصيرة على بيان الحاجة ان ذلك الشرع يتوقف على  
العلم بالفائدة المترتبة عليه في نفس الامر المعتقد بها بالنظر الى تحصيل ذلك العلم اذ لو لم يعلم  
تلك الفاية فاما ان لم يعلم اصلا فمتمنه اصل الشرع واما ان يعلم ما لا يعتد به ولا يتاوم  
مشتقة فيه فيكون سعيه عتبا في نظر العرف بناء على عدم علمه بما يعتد به واما ان يعلم  
بما لا يرتب عليه فيكون سعيه عتبا في نظره وعلى التقدير الثلثة لا يتحقق الشرع على  
البصيرة فلا بد من العلم بالفاية المترتبة في الواقع ليلا يمتنع الشرع فيه ولا يكون السعي  
عتبا في نظره ولا على ما يتيسر الشرع على وجه البصيرة وانما لم يوضح الشارع للشك

الاول  
في بيان الحاجة  
في بيان الحاجة  
في بيان الحاجة

الاول لظهوره فافهم **قوله** بحسب العرف يعني وان لم يكن عتبا بحسب نفس الامر فانه يجوز ان  
يشترع شخص في علم من غير ان يتصور فائدة المعتقد بها ويحصل له بالآخر فائدة معتد بها  
بالنظر الى مشتقة في تحصيل ذلك العلم فلا يكون سعيه عتبا بحسب نفس الامر وان ترتب  
عليه اه اي فاذا لم ترتب عليه تلك الفائدة فلا بد ان يكون عتبا اولى قوله فولي هذا اي  
فولي ما قرنا من وجه الامر من ان سبب عدم العرف سعي من شرع في فتي من غير تصديق بفائدة  
المعتقد بها بالنظر الى تحصيل ذلك الشيء عتبا هو عدم معرفته واعتداده بتلك الفائدة المعتقد  
بها وان ترتب تلك الفائدة عليه يكون مراده قدس سره اي يجب ان يعمل ما ذكره قدس  
سره على ذلك المعنى حتى يندفع شبهة المذكورة المبينة على ما ذكره قدس سره وانما هو  
على ذلك الجملي ما حققه قدس سره في هذه الحاشية القطبية **قوله** وبذلك يفترجه اي  
يكسر ويضعف قال في الصحاح الفتور الانكسار والضعف فيكون ذلك اشارة الى ما  
يستفاد من قوله لكان شرعه فيه وطلبه لم يور عتبا كما قرره المحقق وفي بعض النسخ وبذلك  
يقوى جوده فحينئذ يكون ذلك اشارة الى ما يستفاد من قوله ولا بد ان يكون تلك الفائدة  
معتد بها اي والمعنى وبذلك يكون تلك الفائدة كذلك يقوى جوده والاول اصح روايته  
ودراية اما الرواية فظاهرة واما الدراية فلان المقصود بيان ان الفائدة اذا لم يعتد بها  
كيف يكون الحال لايمان انها اذا اعتد بها الامم المال لانه يترتب بقوله واما اذا علم الفائدة  
المعتقد بها في قدس سره يعني اذا عرفت العرف عتبا في فعله يعني بناء على انما اعتد به من  
الفائدة لا يعتد بها ولا تكافى مشتقة في ذلك الفعل كما اذا جاب راجل يرتب على جواب تلك  
المراحل حصول دراهم معروفة **قوله** وان كان ما اعتد به هذه الوصلية لفائدة المرافعة  
في فتور جده بعد العرف عتبا في فعله يعني اذا فتر جده بعد العرف عتبا في فعله في تلك الحال  
فلا يفتر في غير تلك الحال اولى **قوله** لكن لانه لا يعني لم لا يجوز ان يصدق بالفائدة المعتقد  
بها وترتبها عليه ولا ترتب عليه في الواقع فيكون سعيه عتبا عر فاوقد من التصديق  
بذلك انما يجب ان يكون الشرع عتبا بحسب العرف **قوله** التي اعتقد ترتبها اذ لو لم يعتقد  
ذلك لم يسلم عن العتس عن فاما من هذا القيد وان لم يذكر صراحة في كلام قدس سره  
لكنه مفهوم من سياق الكلام فافهم بحسب العرف وفي نظره كونه عتبا في نظره  
ظاهرا واما كونه عتبا بحسب العرف فلكون مدار العتس العرفي وعدمه على العلم بالاعتداد

وجه الفهم هو ان البصيرة قد حصلت بتصوره بالرسم  
حيث قال الشارع من اراد سلوك طريق لم يشاهده  
لكن عرف امارته فهو على بصيرة في طلبه فيجعل البصيرة  
حاصلة بدخ العلم بالفائدة المعتقد بها فينبغي ان يحمل  
على زيادة البصيرة او يتم الشرع بان يراد به الشرع  
على وجه البصيرة او على وجه ان لا يمكن عتبا شائلا

وان كان ذلك العمل بعيد عن الفهم فاية البعد كما لا يخفى



والترتيب وعدمه لا على مجرد الاعتقاد والترتيب اذ يجوز ان يترتب عليه فائدة يعتقد بها فيستند  
 لا يكون سعيه عبثا ان كانا هلا له عدم الاعتقاد والترتيب فقط على ما قرره المحقق رحمه الله  
 ولكن الظاهر للوجود اننا نكوله الممار للعبث بحسب العرف هو عدم الاعتقاد والترتيب دون  
 ان يعتقد الاعتقاد اذ الظاهر انه لو ترتب على فعله فائدة يعتقد بها لا يصدق ان سعيه  
 عبثا ان كانا هلا له عدم الاعتقاد والترتيب فقط وان لم يعتقد تلك الفائدة لا اعتقاد بما  
 لا يعتقد بالنظر الى ذلك الفعل فليست اياه بالناهل حقيقة والله وفي التوفيق قوله فقولنا الى  
 تفرع على تحقيق المقدمتين المصداقين بقوله ولا بقوله لكانا طلبه عبثا عن غيره كما اذا  
 لم يعتقد فائدة يعتقد بها في الواقعة وان لم يكن عنده كذلك او عنده كما اذا كانت الفائدة المعتقد  
 بها المعتقد غير مرتتبة عليه في الواقعة وان لم يكن كذلك عند غيره بناء على عدم اطلاع الغير  
 على اعتقاده فتفطن ثم اعلم ان الظاهر على ما حققه بعض الفضلاء ان المراد من غاية  
 العلم والفرض منه غاية تدوينه فيصير المعنى لو لم يعلم غاية العلم دعوت المدونة الى تدوينه  
 لكانا طلبه عبثا والملازمة متنوعة لانه يجوز ان يعلم غرضه هو ارجح مما علمه المدونة  
 ودعاه الى التدوين فان الظاهر ان ما دعاه الى التدوين في المنطق هو العزيمة على الخطا  
 في الافكار الحكمية لانه دون مقدمته للحكمة ويجوز ان يعلم الشارع في المنطق ان الفرض  
 منه هي العزيمة على الخطا في اي فكر كان كما هو الفرض من تحصيله الان في ينبغي ان يراد  
 بغاية العلم غاية التدوين او ما يقوم مقامها في الحكاية والملازمة بمسئلة التحصيل  
 فيجمع الملازمة كما لا يخفى اعلم ان في جميع الشارح في المقدمة التي اورد بها البيان  
 الحاجة بين الغاية والفرض اشارة الى انه يجب للشارح ان يعلم الفائدة من حيث انها  
 نهاية الطلب ومقصود الطالب حتى لو عرفها ولم يعرف انها ينتهي اليها الطالب ولو عرف  
 انها مهمة لم يسلم من العبث ثم في ابيات هذه المقدمة توقف الشارح على بيان الحاجة بحيث  
 افاده بعض الفضلاء بل هي انما ثبت توقف الشارح على العلم بالفائدة المعتقد بها فلا بد في  
 اثبات ذلك التوقف من مقدمتين اثنتين هما انما ثبت توقف الشارح على العلم بالفائدة المعتقد بها فلا بد في  
 غاية العلم لا يحصل من غيره اذ الحاجة الى الشيء في شيء انما ثبت لو لم يكن ذلك الشيء حاصلا  
 من غير ذلك الشيء ولا يثبت توقف دفع العبث عن شيء في علم تلك المعرفة ما لم يثبت عدم  
 حصول تلك الغاية من غيره ولا انما يجب عن هذا البحث بما استدلنا به لا وفصلناه المنطق

فقد ذكر

فقد ذكر حق التذكر ان كنت من اهل التبتصا لما كان هذا الفاضل متفانية الموانى كالفائدة  
 والفائدة والمصلحة والحكمة لا باس في التبتصا على بعضها كثيرا لفائدة كما فعله قدس سره في  
 خاتمة المختصر فاعلم ان كل حكمته ومصلحة ترتب على فعل سوار كان فاعلم اعتبارا او موقفا  
 فهو من حيث انها على طرف العقل ونفايته تسمى غاية ومن حيث انها ثمرة ترتب عليه تسمى  
 فائدة فهما متحدان ذاتا ومتغايران اعتبارا وبهذه الاقوال الاختيارية وغيرها من  
 افعال الله تعالى وافعال العقول الغيرة كما هو المشهور عند الحكماء لكن التحقيق ان الامر  
 في الوجود الا الله اما العقول وغيرها بمنزلة الشروط والالات الا ان التوقف عليها  
 حقيقي عندهم وعادى عند الاشاعرة لان الله يخلق الاشياء على اسباب لا بها ثم تلك  
 الفائدة المترتبة ان كانت سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالقياس اليه غرضه ومقصودا  
 وبالقياس الى فعله علمه غايته فالغرض والعللة الغاية متحدان باللات ومختلفان بالاعتبار  
 وان لم تكن سببا لاقدام كانت فائدة وغاية فقط كالغرض على كثر المترتب على زيارة الصديق  
 لمن توجه اليها فالغاية والفائدة والمصلحة والحكمة اعم من العللة الغاية والغرض  
 والمقصود واما افعال الله تعالى شأنه جمت فوارها فلهذا فوارها جمة ومصالح لا تحصى  
 ومع ذلك غير معللة بالاعراض عند جمهور اهل السنة وفي هذه المسئلة بحث عظيم لا يسعه  
 ما نحن بصدد تحريره والله اعلم واجل الله يعني انما يميز العلوم في تفسيره فوه بما استشكل  
 من ان التمايز لا يخص في الموضوع بل يمكن بالغايات والمجموعات ايضا وحاصله تصحیح  
 الحصر بيان المراد وبالنظر الى ذواتها عطف تفسير لقوله في نفسها قوله لا مطلقا  
 حتى يرد عدم استقامة الحصر قوله لانها الام متعلقة بمعنى النفي في قوله لا مطلقا كذا قيل  
 والوجه ان يتعلق بما يفهم من الكلام اي انما يقيد التمايز بهذا القيد لانها مماارة بالغايات  
 ايضا فلا يستقيم الحصر المستفاد من كلام الشارح بمعونة المقام **١** متميزة بالغايات في اعتبار  
 العلوم بالغايات بحث افاده بعض المحققين وهو انه يجوز ان يستمر العلمان في بعض المسائل  
 الا ترى ان العلم الطبيعي والعلم الرياضي مشتركان في مسئلة ان الارض كروي مثلا فانها مشتركة  
 مسألتا الطبيعي اذا استدل عليها بالبرهان الذي من مسألتا الرياضي اذا استدل عليها  
 بالبرهان الا اني على ما حقق في موضعه فاعلم قوله **٢** والاعراض بالعين المجرى ومن توهم بالعين  
 المهمة فقد وقع فيما وقع قوله ايضا انما مماارة بالموضوعات والمجموعات قوله **٣**

بمعنى غير معللة بوجوب رعاية مصالح  
 العباد كما هو مذهب المعتزلة منهم



لجوان تمايزها اي تمايزها بالنظر الى ذواتها ايضا بحسب المحمول وكذا بحسب المبادئ بالمفاتيح  
اعني ما يتوقف عليه ذات المقاصد كدور الموضوعات واجزائها وجزئياتها واعني ايضا الازمنة  
وكا العلوم المتعارفة والاصول الموضوعية الى غير ذلك فان التمايز بها ايضا تمايز ذاتي ولم  
يقرب لها المحسني الكفاء بالمحمول للمناسبة التامة بينه وبين الموضوع لا يقال في وجه عدم التعرض  
انها ليست في الحقيقة من اجزاء العلوم وانما عدوها منها لشدة اتصالها بها لا نأقول الموضوعات  
ايضا كذلك فان حقيقة العلم هي مسائله فافهم قوله كالاغراب مما يقضي منه القول من قال  
الاولى والاحسن ان يقول كالكلمة من حيث الاعراب وكذا في مقابلته فانه لا يذهب عليه ان هذا  
والتمثيل ليس للتمايز بحسب المحمول وذلك لا يحصل الا بالتمثيل بالاعراب فانه الامر المقتضى به  
الذي يرجع اليه المحمول هو الاعراب نفسه لا الكلمة من حيث الاعراب فانها مجرد موضوعات  
المسائل المخصوصة لا مجرد محمولاتها فلا يستقيم الحصر المستفاد من كلام الشارح بمجموعة المقام  
كما لا يخفى فلو قلنا كالاغراب والبناء وفي مقابلته كالاغراب والادغام كان انشبه افيد قائل  
قوله بحسب تمايز الموضوعات خبر ان كلمة بحسب التجرى والتسكين بمعنى الورد والقر يقال  
هذا بحسب ذاته بعدده وقدره ولا كثر في الاستعمال التجرى اذا دخل عليه الجار والتسكين  
اذ لم يدخل ولم يخبر في اللغة مجيئة بمعنى السبب ولعل قول المحسني اي بسبب تمايزها لافادة معنى  
الباء وكونه كلمة حسب مقتضى الافادة ان كلمة حسب لفظ مشترك بين المعنيين السبب والقدر  
فقد برز فان تمايز الموضوعات في الاول بالذات فان موضوع النحو كلمة والكلام موضوع  
المنطق المعقولات فتمايز كل واحد من هذين الموضوعين عن الآخر ذاتا اظهر من التماس  
ومعلوم ان التمايز الذاتي اقوى من التمايز الاعتباري وفي الثاني بالجينية والاعتبار  
فان موضوع النحو والصرف كلمة كذا موضوعية الاول باعتبار كونها محمولا عنها من  
حيث الاعراب والبناء وموه ضمنية للصرف باعتبار كونها محمولا عنها من حيث الاعلال  
والادغام فموضوعها ممتد بالذات فتمايزان بالجينية والاعتبار وانت خبير  
بمعنى مثل هذا التمايز في بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها لا يعبور ان يكون  
البناء بالنسبة الى الله المفيد والمعرفة بالنسبة الى المستفاد دون المحمول ودون المجموع  
ايضا اذ المقصود معرفة العلم حقيقة وحدته ولو اخذ المجموع لم يحصل المقصود اعني معرفة  
ما هو علم واحد من حيث هو واحد لحصول كثر الجهات فافهم ان يعني ان احوال ليس مقاصد

وجه العلم في غير ذلك التعريف بزم ان لا يكون التمايز  
بالموضوع تمايز ذاتي بل يتوقف على اعتبار  
التمايز الذاتي بالمحمول فان المحمول في ذاته  
في حيث انتسابها وتعلقها بالموضوعات  
العلوم كما اشار قدس سره كمن هذا التعريف  
فان عند وضايف لما اجمع عليه من ان الاول  
والاحسن هو التمايز بالموضوع وانشاء الفعلة  
فقط وما يمكن من لفافين

لانفسها

لانفسها لان الذي يتوجه اليه بالذات هو الذات والتوجه الى الاحوال لاكتشافها بها  
اي اذ عرفت هذا اشارة الى ان الفاضلية وفي تلك الفاضلية ينبغي ان يكون  
متعلقه بشئ واحد كعلق الرفق والنصب والجر الى غير ذلك بالكلمة التي هي موضوع علم النحو  
حيث الاعراب والبناء في متناسبا معتد به اذ المطلق ينصرف الى الكمال وانما لزم التناسب  
المعتد به لانه لو لم يكن كذلك لم يستحسن عدوها مع تعددها وكثرتها علما واحدا كما لا يخفى  
الارى انه هل يستحسن حول الفقه والهندسة علما واحدا باعتبار مناسبة موضوعهما  
في كون كل منهما علميا حيث يبحث في الاول عن احوال افعال المكلفين وفي الثاني عن احوال  
المقادير في ذاتي كالحظ والسطح والجسم التعليمي للهندسة فانها تشار في جنبها وهو  
المقدار الذي هو الكلمة المنفصل النار والذات قوله او في معنى كيدنا الانسان واجزائه والاذنية  
والادوية والافزجة الى غير ذلك اذ جعلت موضوعات الطب فانها تشارك في كونها  
منسوبة الى الصحة التي هي الغاية لذلك العلم في مواير الاول اما بالذات كالحركة  
والسكون وغير ذلك من الاحوال العارضة للجسم في الطبيعى الذي هو شئ واحد موضوع العلم  
الطبيعى فواير للكلمة بالذات قوله او بالجينية والاعتبار كالتحريك والاسكان والى زيادة  
والاقلال وغير ذلك من الاحوال العارضة للكلمة التي هي موضوع علم الصرف من حيث  
الاعلال والادغام فواير للكلمة التي هي موضوع علم النحو بالجينية والاعتبار قبل الاولى  
ان يقال مواير الاول والاوى اي الاشياء المناسبة وكذا الحال في قوله مواير الاول اي  
اعني ان الاولى ان يقول مواير الاول والاوى اذ تكون كل واحدة من الطائفتين علما  
براسها ممتازة عن صاحبها انما يستحسن اذ حصلت تلك المواير واجيب بان وجه التخصيص  
وذكر ما ذكره هو ان التميم بقوله اما بالذات او بالجينية انما يتا في جهة خلاف الاشياء فان  
موايرتها لها ليست بالذات وانت خبير بان هذا الجواب لا يفي الا ولونه وكانه عال الى ان  
اللفظ الشتر على الترتيب على انه يصدر التمثيل كما لا يخفى على من هو بصير في التخصيص وانما لم يكتف  
قدس سره بالاشارة الواحدة من كل الطائفتين اشارة الى ان الموضوع قد يكون واحدا وقد يكون  
متعددا فافهم في مواير الاول اما بالذات كالحظ والسطح وغيرهما من الاحوال العارضة  
لافعال المكلفين فانها مواير للحظ والسطح والتعليم بالذات قوله او بالاعتبار كالاغراب  
والبناء بالنسبة الى الاعلال والادغام مثلا كذا فيل فافهم ان علمها ان كان العلم عبارة



عن الاحوال والمجولات المنسوبة الى الموضوع فلا تستر في هذا الكلام لكنه مخالف للشيء  
وهو ان العلم عبارة عن المسائل او عن تصديقاتها او عن الملكية فعلى المشهور يكون هذا الكلام  
مجازا لا بسمية الجزء باسم الكل ودما باسناد الشئ الى ما يلا بس ما يحق ان يستدل به ذلك  
الشئ فتدبر قوله وليست يعلم اي وليست المجولات المعروفة عن هذه الحقيقة المذكورة  
يعلم قوله قد سره ولو كانتا متعلقين الى المقصود من هذا الكلام افادة المباعدة في اثبات  
المدعى يعنى لو فرض ذلك لكانا على حدة مثلا لو فرضنا ان الاعراب والبناء والاعمال والادغام  
تتبع الطائفتين متعلقان بالكلمة من جهة واحدة لكانا علما واحدا لقوله وانما قال من  
جهة واحدة فان بعض الافاضل وانما لم يذكر هذا القيد فيما قبل لان الفرض بيان ان  
الطائفتين علم واحد ولا يرد عليه من ان تكونا متعلقين بشئ واحد وشئ متباعدة من جهة  
واحدة واما الفرض فيما قبل لبيان ان كل واحد علم فليس احدهما كمالا في الاول كما كان  
كل من الطائفتين علما براسها بمنازعة عن صاحبها - اشارة الى ان ذلك امر حساس  
ووجه الاستحسان هو ان الانسان مجبول على التحيز عن الاستغال بالمرجع المسمى بالتميز  
ولم يشغل ببعض بعض فاذا قسمه سهل عليه التحصيل فالاستغال بالامر الكثير بصورة في  
نظره بصورة حمل امر ثقيل فوق الطاقة وبعد التفتيش بصورة بصورة حمل جزء  
الى ان ينتهي ولو جعل كل مسألة علما على حدة لحصل في المراد مطالب متكررة غير متناهية  
فينفزعها الطبع وتهاجمها النفس فاذا اجمع المسائل وجعلت علوما متفرقة ترغب فيها  
وتقبل اليها - بامور على اخرى المراد بالامور مجملات المسائل وبالاخرى موضوعاتها  
فمنه لبيان المراد والنسب من ذلك البيان اثبات الملازمة في قوله فلولم يعرف الشارع  
الى التي لا تدرك منه وقيل المقصود من ذلك دفع ما ورد على ظاهره عبارة الشارح في بيان  
وجه المحذور المستفاد من ظاهرها ان جميع اجزاء المقدمة مما هو الواجب في الشرع وليس  
الامر كذلك هذا قائل - فللمصو البصيرة ناظر الى التصور بالرسم وقوله الاحتراز  
عن الغيب ناظر الى التصديق بالقائنة وقوله وزيادة السمع ناظر الى قيد الواقع كذا قيل  
وبه ما فيه والوجه ان يقال ان كلام الاحتراز من الغيب وزيادة السمع ناظر الى التصديق  
بالقائنة فانه المسمى بها هي القائنة المعقولة المترتبة عليه في الواقع فافهم قوله اعني ما  
يتوقف عليه الشرع الى ان يحل المناسب لقول اعني امكان الشرع فانه بصدد بيان فوائد

قوله يتبع الطائفتين  
بدل من مجموع قولنا الاعراب  
والبناء وقولنا الاعمال  
والادغام

التصور والتصديقين التصور بوجه ما ورسمه والتصديق بقائنة ما وبقائنة في الواقع وما يتوقف  
عليه الشرع ليس من الفوائد بل مما يتربى عليه القائنة الا ان يقال ان المقصود التنبه على ان  
الاول من قسمي التصور وقسمي التصديق مما يتوقف عليه الشرع واما كون فائدتهما امكان  
الشرع فظاهر على ما يفيد به فوائد التصور والرسم والتصديق بالقائنة في الواقع فلذا  
احتار على ان يقول اعني امكان الشرع هذا وانت خير بصفوف هذا الجواب اذا واجهته الى  
التنبه بعد ما قال ما يتوقف عليه الشرع نفسانية ولا يعرف عن الصور وان كان بعيدا عن  
الفهم غاية البعد ان يقال في الجواب ان المقصود من الوصول هو الامكان فان الشرع يتوقف  
على امكانه وان لم يمكن لاشيئ تحقيقه فقام قوله اراد به زيادة تميز الى اي واللام بينهما الملازمة  
او الالزام في السؤال طال فلو تبيانا الموضوع على ما قيل لا يقال في اتمام الملازمة ان مقصود  
الشارح بانه ان معرفة الموضوع في حده مع قطع النظر عن التصور بالرسم وبيان الحاجة  
لتميز فلولم يحصل لم يتميز العلم من غير ان يلاحظ انه يميز بشئ اخر من الرسم وغيره ام لا فلا  
حاجة الى حمل التميز على بآرته وكذا الحال في البصيرة لا يقول مع ذلك ايضا ليست تلك الملازمة  
تامة اذ ليس الموضوع بحيث لو لم يعرف لم يتميز العلم الا ان يقال ان المقصود من التميز  
للكون في هذه الشرطية التميز الذاتي المعبر عنه القوم على ما عرفت ان الظاهر ان مقصود الشارح  
بيانه وجه ايراد الموضوع في المقدمة مع تقديم بيان الحاجة والمعرفة بالرسم فلا بد من الارادة  
المذكورة لا يقال ان مع هذه الارادة لا يتم التمييز اذ لا يلزم من كونه ذلك التصديق مفيد الزيادة  
البصيرة يتوقف الشرع على وجه البصيرة عليه والمقصود ذلك لا يقول قد سبق مرارا فيتم  
الشرع فلا يكون ان هذه الارادة انما تتم على تربية المصنف واما اذا عكس بان يعرف ان  
موضوع العلم اي شئ من قبل ان يعرف بوجه من الوجوه بعكس حال التميز والبصيرة كما ينبغي  
فتبصر - وان يعتقد ان ذلك الى وهو واجب ايضا فانه لو لم يعتقد ذلك لاشيئ شرعا  
ايضا لما امر بتفصيل - مؤاخذة اي معارضة على سبيل التردد والتميز يفهم من هذا التردد  
انه يكفي للشرع التصديق بقائنة ما وقد عرفت عدم كفايته للزوم الترجيح بلا مرجح كما قد ضاه  
لا قد ذكر قوله وفي بعض النسخ وان يعتقد ذلك فائدة وهو المطابق لما في حاشية شرح  
المطالع حيث قال فيها وعلى التصديق بقائنة تربية عليه قوله وهو مخرج في الاقبال الثاني  
قيل فانه الاعتقاد من افوال القلوب التي تقتضي مفعوليه فيكون قوله لا فصل لا اعتقاد

حيث يتن موضوعه بعد بيان الحاجة  
وذكر الرسم



ومفعوله الاول محذوف والتقدير وان يعتقد ذلك العلم الشيء الفاعل في فائدة محضه ترتيب  
عليه واما على النسخة الاولى فلا يمكن ذلك التقدير لان ما مع مفعولها قام مقام مفعوليه فليس  
للتقدير مجال وفيه ما فيه فتنبيه ايها الاح النسيم والظاهر ان يقال ان المتبادر من قوله انه يعتقد  
لذلك العلم فائدة كذلك هو المعنى الثاني اعني الاعتقاد بان الفاعل المتعين كما لا يخفى على من ادنى  
تدرب في فهم المعاني واما كونه هذا القول صريحا في هذا المعنى بمعنى انه لا يحتمل غير فغير مسلم  
فكان الصريح في كلام المحشي معنى الظاهر غير عني بالصرح مبالغة في ظهوره على ان الفاعل لا يمنع  
ظهوره ايضا بان يقول ان المستفاد منه ظاهر هو ان الواجب ان يعتقد لذلك العلم فزاد من  
افراد الفاعل ترتيب عليه وذلك هو فائدة في الواقع فلا تصور عدم مطابقة للواقع ولا  
يتناول اعتقاد الفاعل من غير تعيينها لان تلك الفاعل متعينة بالترتيب عليه بحسب نفسه الامر  
ولا اعتقاد الفاعل مع تعيينها محظا اذ لم يعمد ان تلك الفاعل هو الشيء الفاعل فيسجد بحاج  
عنه بما اجاب به المحشي فقط **و** وعليه ما عليه في بعض النسخ ما عليه وهو منعه  
الوجوب على تقرير المحشي ومنه انما عدم المطابقة على ما قرنا اننا لا يحتمل ان يرجع الضمير  
الثاني الى ما في النسخة الاولى وحسب كونه معناه وعلى ما في بعض النسخ ما على ما في النسخة الاولى  
باعتبار الشق الثاني وهو من الوجوب ايضا **قوله** والجواب باختصار الشق الاول وحاصل  
السؤال على الشق الاول هو انه على تقدير ارادة فاعل ما يلزم ان لا يصح قوله سواء طابق  
الواقع ام لا ذلك الارادة تقتضي المطابقة فصح هذه الارادة مع صحة قوله سواء كان  
تقتضي امكان عدم المطابقة وذلك ممنوع وحاصل الجواب منه اقتضاء صحة هذه الارادة  
مع صحة هذا القول كان عدم المطابقة وانما تقتضي لو كان هذا القول عاظما هو ليس  
كذلك بل معناه سواء اعتبر مطابقة ذلك للواقع كما هو كذلك ولم يعتبر ذلك المعنى  
لا يقتضي امكانها ولا عدم امكانها بل يصدق مع وجوب المطابقة ايضا فانه فرق بين  
مصاحبة الشيء وملاحظة فاعله وكن على بصيرة قبل في هذا الجواب نظر لان اذا كان  
المراد هو الشق الاول من التذييل يلزم استدراك قوله مخصوصه ترتيب عليه وذلك  
ظاهر **قوله** ويلزم ايضا التعميم في الشيء الذي لا يحتمل فالصواب اختيار الشق الثاني  
واثبات الوجوب بانه لا يمكن الشروع في علم من العلوم الا بعد الاعتقاد بان الشيء الفاعل  
فأثره المترتبة عليه **قوله** لا يلزم الترجيح بل يرجح على ما عرفت الا انه هذا الشيء لا يجب ان

يكون

يكون معتد به بالنظر الى المشتقة والله متبنا عليه في نفس الامر فان هذين القيد ليسا لامكان  
الشروع بل لئلا يعد سعيه عبثا هذا اذا تأملت حق التأمل فيما قبل عرفت سقوط قول من  
قال لانهم استدراك قوله مخصوصه لان التصديق بخصوصية الفاعل اعني الفاعل المعتد بها  
بالنظر الى المشتقة يمكن الشروع ايضا ولانهم ايضا لغوية التعميم فانه لا فائدة ان كونه مطابقا  
للواقع انما هو لا حترار عن العبث فلا يكون معتد به في امكان الشروع ووجه السقوط هو  
انه على ذلك التقدير يقول الامر الى اختيار الشق الثاني كما لا يخفى على من ادنى مسئلة من الفهم فم  
لوقيل ان قوله مخصوصه ترتيب عليه لا فائدة لان الفاعل المعتد به يجب ان يكون موصوفا  
بالخصوص والترتيب في الاعتقاد وان لم يقر بانها هو الشيء الفاعل ولا يكون الله التعميم  
من قبيل التعميم في الشيء الذي لا يحتمل في خبر المنع ايضا اذ الكلام ليس في امكان المطابقة  
ولا عدمها بل في اعتبارها وعدم اعتبارها كما مر لكان ذلك وجهها من غير ادول الى الشق  
الثاني فتدبر **قوله** ايضا كما يمكن ان يصدق مع عدم امكان المطابقة او امكان المطابقة  
**قوله** فوسره واما الاعتقاد بما هو فاعله لا يسد ان يكون فيه اشارة الى ان الفاعل المعتد  
بها والفاعل المترتبة متحدة بالذات ثم الظاهر من سياق كلامه قدس سره انه لا دخل لبيان  
الذاتين في البصرة مع انه صريح في حاجته للمطابقة بخلافه حيث قال فيها واما بصورة رسمه  
والتصديق بآثاره المقصودة منه والتصديق بان موضوعه اي شيء هو فيستوقف عليها  
الشروع فيه على بصيرة لكن التوفيق بآه مراده قدس سره ليس حصرا فاعل ذلك الاعتقاد  
في ما ذكره فلا ذكر الشيء لا يفي ما عده ولكن لما ذكر في التصور بالرسم حصول البصيرة ذكرها  
الا حترار عن العبث وازداد السعي في التحصيل تقنا وتحرزا عن التكرار فافهم **قوله**  
سره مما يورد عينا لا عرف كما اذا لم تكن معتد بها بالنظر الى المشتقة ولا في نظر مكا اذا لم تكن  
مترتبة عليه فلا يدعى ان الفاعل على ما عرفت ليس مطابقا للواقع ولا حاجته الى ان يتحقق  
ويقال ان قوله على مر ما مر يقلل لجزء ما يستفاد من قوله مما يورد عينا يعني ان الشروع  
بناء على اعتقاد الفاعل الغير المترتبة يورث ثباتا على ما مر من ان الشارح انما لم يجد مناسبة  
بين ما اعتقده وبين مسائل ذلك العلم بصير سعيه في تحصيل عينا في نظره **قوله** في علم انه  
قد افاد بعض الافاضل ان وجوب تصور العلم والتصديق بغايته انما يتم اذا جعل الشروع  
في العلم الشروع في جزئه بقصد تحصيل ذلك العلم لا مطلقا اذ لو جعل الشروع في الجزئ مطلقا

جلال  
العالی

**قوله** بصرية مخصوصه فيه بحث قدما لك  
جوابه بتدكك صح  
في الحاشية الواقعة على قول المحشي  
في التصديق بآثاره ما عرفت في الشروع علم



شروعاً في العلم لورده ان قد يتصور مسئلة وعرض من دون تصور العلم والتصديق بغاية  
وحينئذ يكون شاعراً في العلم من غير تصور والتصديق بعلوته الا انه يلزم حينئذ امكان  
تحصيل العلم بدون الشروع فيه والحاصل انه لو لم يقتض ذلك القصد لم يتم الوجود اعتبر  
لم يتوقف التحصيل على الشروع وعلى الوجهين لا يسلم الاحتياج في تحصيل العلم الى تصور  
والتصديق بغايته الا ان يقال ليس المدعى بهذا الاتوقف الشروع في العلم عليهما ولا  
تدعى توقف التحصيل ويؤيده انهم يعتبرونه عن المقدمة بهذا الشروع ويمكن ان  
يقال ان تحصيل العلم يتوقف على تصور او على تصور جزئيه واحد او على واحد وكذا على  
التصديق بغايته او بغايات جزئيه فاختيارهم ذكر رسم العلم وغايته لانه الذي يمكن ان  
يذكر لتقدير تفصيل المسائل وغاياتها مع تأدي الواجب بذلك وهو احداهما ان يحصل  
له ان لا يخفى على من ادرك فهمه بالسياط الكلام ان هذا المعنى بعيد عن الفهم من هذه العبارة  
بل المتبادر منها ما ذهب اليه قدس سره من ان سيجي وحاصله ان المصنف لما عرف اولاً بسمه  
وقد حصل منه التميز والبصيرة قطعا لزم الحكم ههنا بان الحاصل من العلم بالموضوع  
هو زيادة التميز لا شاع تحصيل الحاصل وذلك لا ينافي كون الثاني مما يفيد اكمل تميز من  
الاول وحده وما قيل من ان المعنى على الاحتمال الاول ان كل واحد من التعريف الرسمي  
والتصديق بموضوعية الموضوع يفيد زيادة التميز الا ان زيادة التميز المفاد من التصديق  
بالموضوعية لها فضلاً ورجحاً ان على زيادة التميز الحاصلة من التعريف الرسمي وكونه  
مغفول عن المقام لا يخفى على من لم ينع نوع تدبر بفنونه الكلام في انه كما دبر على ما ذهب اليه  
قدس سره انه اذا حصل اصل التميز والبصيرة بالتعريف الرسمي لاجرم يحصل فضل التميز  
والبصيرة من التصديق بالغاية لانه يفيد ههنا ايضاً ولا يلزم تحصيل الحاصل ولا حاجة  
الى التصديق بالموضوع الى لافي حصول اصل التميز والبصيرة ولا في حصول زيادتهما  
الا ان يتخلف ويقال ما يقال فتدبر لعل تفوز بحقيقة الحال ولعلنا ان يقول لانه حصول  
البصيرة بالتعريف الرسمي بل انما يحصل من الامور الثلاثة اعني التصور بالرسم والتصديق  
بالعادة المفاد بها والتصديق بموضوعية الموضوع فان البصيرة في الطلب معناها ان  
لا يفوت عن الطالب ما هو من العلم اذ القيمة ولا يشغل بما ليس منها اشتغالاً بتحصيل  
ما هو منه كما مر ان اردت تفصيل ذلك فارجع الى الحاشية العصامية وكن عما لا عظميا

ان هذا هو المقصود من قوله  
انما يحصل من الامور الثلاثة

قوله

**قوله** لان هذا التميز تميز بالذات وهو الموضوع هذا مبني على ان يكون الموضوع من اجزاء  
العلوم وفي كونه منها حقيقة بحث كما مر انفاً وسيجي تفصيلاً شاء الله تعالى لا مطلقاً  
اي سواء تقدم التعريف الرسمي ولا فلاول اوجه وجه الاوجهية ظاهر على ما قرره  
وقد سبق مما اشار الى بوجه عن العبارة ومن قال في غير ان لا ياتي اذا كان الرسم مشتملاً  
على الموضوع بان يعرف المنطق مثلاً بانه علم بحيث فيه عن الاعراض الازائية للمفهوم  
الثانية فقد غفل عن مسايق الكلام كما لا يخفى على اولى الافهام **قوله** اي من كلام ارج  
اي لانه قوله قدس سره واعلم ان الواجب ان لا يكون له علم من حال المقدمة المذكورة ههنا  
بخصوصها وانما علمه من ماهو واجب في الشروع مطلقاً وما يفيد البصيرة وما يفيد  
زيادتها فتفطن **قوله** اي في الرسالة فان المقصود تحقيق ما ذكر في مقدمتها **قوله** احدها  
تصور العلم بوجه ما على تقدير ان يكون ايراد الرسم في المقدمة لا بخصوصه بل لتحقيق التصور  
بوجه ما في ضمن التصور بالرسم على ما مر وقوله او برسمه على توجيه الشارح وسيجي  
التفصيل في ذلك من المحشى **قوله** اي بما هو فائده في الواقعة لانه المذكور في تلك المقدمة  
كما توره بقوله وذلك قد تقررت في فاصل **قوله** وثالثها التصديق بموضوعية موضوعه  
وذلك قد تقررت بقوله فلم يبق في العلم ان موضوعه اي شئ الخ وانما لم يذكر  
المحشى لظهورها ففهم اعلم ان التصديق بان الشئ الغلاني موضوع ذلك العلم يتوصل به  
الى شيئين احدهما القاعدة الكلية القائلة بان كل مسئلة يبحث فيها عن كذا فهي من هذا  
العلم وثانيهما تفرغه بانه علم باحث عن كذا على وجه مخصوص ولا شك ان التميز والبصيرة  
انما يحصلان بتلك المقدمة الكلية او بالتعريف لا بذلك التصديق نفسه بل ليس التميز والبصيرة  
الائتلاف المقدمة اذ عند التعريف ايضاً يحصل تلك المقدمة الكلية التي بها التميز بالحقيقة  
لكن لما كان هذا التصديق وصلة الى تلك المقدمة الكلية التي هي من مقدمات الشروع حقيقة  
شما محمول في ذلك وجعلوه من مقدمات الشروع ولا يذهب عليك ما في هذه الفقرة من  
القوة فانه مال التميز والبصيرة الى الاطراف اجمالية وتفصيلية وعلى كلا التقديرين فلا بد من  
القاعدة قبل ما لعل يصل من الفهم الرب الصاعدة **قوله** لكن البعض قد كثر صريحاً الخ  
قيل فيه ان المراد بالمذكور ذكر اقصر ما هو ان يكون المقصود من المذكور سواء كان ضمناً  
كالصور بوجه ما او صريحاً كالصور برسمه وان المراد بالمذكور صريحاً هو المذكور بظهوره سواء



كان مقصود الاول في هذا المقام هو ان يكون قوله مقصدا  
 وقوله صريحا بمعنى واحد والا فقل اما قوله احدها تصور العلم بوجه ما ويرسمه حين  
 جعل الاثر القصدى بمعنى الصريح اذ لا وجه للترديد بين التصور بوجهها وبين التصور  
 بالرسم حين فان المذكور صريحا ليس الا التصور بالرسم واما قوله بالتصور يرسمه  
 حين جعل الصريح بمعنى الاثر القصدى اذ لا وجه للترديد بين المذكور صريحا بمعنى  
 المذكور ذكره مقصدا هو التصور بالرسم والتصديق بالثبوت الواقعية فانه يمكن ان يكون  
 المقصود هو المذكور ضمنا كما يمكن ان يكون هو المذكور صريحا فالاولى ان يقول لكن المذكور  
 ذكره مقصدا واحدا للتصورين واحدا للتصديقين لا مجموع الامور الاربعة المذكورة على ان  
 التصديق بقاءة ما ليس بمذكور لا صريحا ولا ضمنا هذا ولا يخفى عليه ان عدم ذكر التصديق  
 بقاءة ما ضمنا في جيز المنية اذ وجود القام في ضمن الخاص امر قطعي فذكر الخاص صريحا  
 يستلزم ذكر العلم ضمنا والخاص انما اعتبر المذكور صريحا فلا وجه للترديد بين  
 التصور بوجه ما ويرسمه وان لم يعتبر يكون الاشياء المذكورة تزيد على ثلثة اشياء فلو  
 تراء قدس سره ذلك الترتيب وجزم فيه كجزم في التصديق لكان احسن فيقول **قوله** فمما حجة  
 اي بمرتبته او بمرتبته كما يظهر بادي تامل وما قيل من ان هذا اذا جعل المذكور من الاثر  
 بكسر الهمزة وما اذا جعل من الاثر بضم الهمزة فلا مسامحة فغير تامل **قوله** لا اعلم انه يجوز  
 ان توطئة وتعميد لبيان فائدة قوله قدس سره بانقرضه من الاشياء الى غير ذلك الكلام  
 المصنف كما عرفت سابقا المعروف سابقا هو كون التصور بوجه ما في ضمن التصور  
 بالرسم واما كون التصديق بقاءة ما كذلك فلا سبق له الا ان يحمل على التعليل او على  
 المقايضة فافهم **قوله** وحينئذ يكون غرضه الى وضئ يكون قوله رحمه الله لو لم يرف  
 الشارح في العلم انه موضوعه اي شئ الى على ظاهره **قوله** بقوله فلا ولا حيث لم يقل فان تصور  
**قوله** فلا قال اما في الجواز ان يكون مراد المصنف ما ذكر كما يجوز ان يكون مراده ما  
 هو الظاهر من كلامه كما ذهب اليه الشارح في قوله قدس سره وهو قد تحقق بقوله بما  
 تقر اشارة الى جواز ذلك وقيل في معنى قوله فلا قال الى اي فلما اشار والشارح الى  
 جواز كون التصور بوجه ما مقصودا لم قال قدس سره وقد تحقق الى ولولا تلك الاشارة  
 لما حجة هذا القول بل يجب تراء قوله تصور العلم بوجه ما هذا ولا يذهب عليه اباي قوله

فقد

فقد بقوله بانقرضه ولم يطلقه عن هذا المعنى فافهم **قوله** ولو اشار الى وتامل ان يقول علم  
 اشار تامله في جيز المنية الا ترى ان قوله فلا ولا في قد رجع الى تفسير المقدمة بما يتوقف عليه  
 الشرع على وجه البصيرة كما هو فحانه قال فلا ولا في تفسير المقدمة بذكر وفيه اشار الى جواز  
 تفسيرها بما يتوقف عليه اصل الشرع ايضا فيكون الاشارة مشتركة بين التصور والتصديق  
 لكنها ظاهرة في الاول خفية في الثاني فلا حاجة الى الاعتذار بقوله ولعله تركها اعتمادا على  
**قوله** مناقشة وهي انه قدس سره لما اشار بالترديد في قوله احدها التصور بوجه ما او  
 يرسمه الى انه يجوز ان يكون مقصود المصنف من التصور بالرسم التصور بوجه ما بناء على  
 اشارة الشارح الى ذلك لانه لا يتيقن ان نسبة الترتيب في جانب التصديق ايضا بناء على ان ترك  
 الشارح للاعتماد على العلم بالمقايضة فكانه اشار اليه ايضا وقوله تامل اشارة الى الخواصة  
 على المقايضة ايضا اتباعا للشارح وقد عرفت ما فيه فذكر **قوله** كما ذهب اليه الجمهور  
 بناء على انه في تعلم العلم يحتاج اليها فهو بوجه زيادة بصيرة في الشرع بطريق  
 الافادة والاستفادة كما يظهر وجهه من كلام المحقق في اواخر هذا القول فترقب  
 فخلوا ابواب الفن تسعة ويجوز ان يكون معنى قوله قدس سره والاولى الى ان الاول ان لا يقتصر  
 المقدمة على ما يوجب زيادة البصيرة بل يجعل منها ما له نفوذ في الافادة والاستفادة **قوله**  
 كما ذهب اليه البعض فجعل ابواب الفن عشرة تسعة منها مقصورة بالارتباط بالنسبة الى الفن  
 لكونها اجزاه وان كان بعضها وسيلة الى البعض واما باب اللفاظ فلا يكون مقصودا  
 الا بالعرض لانه خارج عن الفن كذا عدوه قسما من اقسام الفن لما لا يخفى قال السيد السند  
 قدس سره في حاشية المطالع لا يقال الموصلى الى التصور ايضا قد يوصل الى الكثرة وقد يوصل  
 الى وجه من الوجوه والحدود والرسوم مواد يحتاج الى تحصيلها ويميز بعضها عن بعض  
 فهناك بابان اخران لا نناقش ليس ههنا باب اخر اذ قد ادرج الاول في باب الترتيب والثاني  
 في باب البرهان وفي تقرير هذا السؤال والجواب كلام برنگاه لكلا يودى الى الاملال ان اردت  
 تجده في اطراف حاشية المطالع فتتبعه على ما هو المتعارف والمقاد وانما قيد بذلك لانه  
 يمكن الافادة والاستفادة من غير اللفاظ ايضا وحينئذ لا توقف على معرفة احوال الالفاظ  
 كما لا شترتين ومن جعله قيدا للتوقف فقد قيد فرس مطالعة واقفا في مضية العطن  
**قوله** لمقدمة جميع العلوم تلك الازالة بحمل اللام في المقدمة على الاستغراق العرفي فافهم

لا شتر كما في كونهما  
 من المقدمة

بجملته

وتفصيل ذلك الكلام في حاشية  
 الشريفة المطابقة لمراد السيد على  
 صفة



وقوله كتصور العلم الخ تمثيل لما هو مقدمة لجميع العلوم لا البعض ولا البعض  
فيه كما توهم بناء على اعتبار تقدير الكلام بان قال تقديره اما ان يرد بالمقدمة المذكورة  
في قوله والاولى الخ مقدمة جميع العلوم ويجعل مباحث الالفاظ من تلك المقدمة كتصور العلم  
الخ اي كما انه جعلت منها اي من مقدمة جميع العلوم فتدبره او مقدمة الفن بناء على  
حمل الاسم على العهد وهو الظاهر كما لا يخفى قوله جميع مباحث الالفاظ يحمل الاضافة على الاسم  
قوله او مباحثها الخ يحملها على العهد قوله سواء اريد بالافادة ان هذا الظاهر الذي هي  
تلك الافادة فقط لا مدخل في عوارض المنهج لا ارادة الثانية قوله او بعضها المذكورة من  
قبيل قوله وتشرق بالقول الذي قد اذنت كما شرفت صدور النفاة من الام ويجوز ان يقال  
انه ناشئة الصفة لكونه الموصوف عبارة عن المباحث فافهم قوله لان المراد به حينئذ  
اي حين اريد بالمقدمة مقدمة جميع العلوم سواء اريد بالمباحث جميعها او بعضها تحرير  
الدليل والاشارة الى ما يدور عليه المنهج وتحرير المقام حينئذ ان يقال الاول ان يجعل مباحث  
الالفاظ كلاما وبعضها متعينا بالذكر في كتب الفن من مقدمة جميع العلوم لانها مما يتوقف  
عليه استفادة جميع العلوم وكل ما هو كذلك فالاولى ان يجعل من مقدمة جميع العلوم فيرد  
المنهج على صفاته التي يجوز استفادة العلوم من غير ان يتوقف على مباحث الالفاظ لا كلاما ولا  
بعضها متعينا فيكون نقضا تفضيلا وكذا الحال في الشق الاول من الترتيب الثاني  
وتخصيص الاستفادة بالذكر يجوز ان يكون من قبيل الاستفادتها لكونها المهم بالنظر الى  
الافادة فانه ليس الاصل من توقف الافادة على مباحث الالفاظ كلاما وبعضها انما هو  
الاستفادة وانما افادة المعلم لاجل استفادة المتعلم قبل لا يبعد ان يقال انه ذكر الافادة  
استطراد فان كلاما في توقف الشروع على الالفاظ والشروع المتوقف عليها ليس الا  
شروع المتعلم المستفيد فاشارة المحتج الى ذلك تترك الافادة وترد بان اشارة الى  
المنهج من حيث الافادة اي افادة الشبه والتشكيك التي قلنا ان استفادة هذا وما  
لا يخفى عليه صنف كل واحد مما قيل وما رده اما الاول فلانه كما ان اشارة الى استفادة  
جانب من المنهج كذلك يحتاج اليها اشارة الافادة في احتياج في اشارة الى استفادة ليس  
كما ينبغي وانما الثاني فلان افادة الشبه والتشكيك لا يقال لها في عرف الافادة وانما هي في  
العرف المنهج الذي اراد التسمية بالتشكيك لا يبعد في الاستفادة فتمامه والافادة

المراد الخ اي وان لم يكن المراد ما ذكرنا فان هذه المقدمة مبنية على حقيقة في مقدمة  
جميع العلوم ومقدمة الفن ولا ان تمنع الحصر فيها بان تقول لم لا يجوز ان يرد بالمقدمة  
مقدمة بعض العلوم لا على التقييد الا انما اشتد هذا الشق بذكر الشق في محذور  
تركوا التقييد بقوله وهذا على تقدير تسليمه اهـ وهذا المراد ليس بمسلم لان يجوز ان يستفاد  
الفن بدون توقف على معرفة احوال الالفاظ لا كلاما ولا بعضا يترك في كتبه وان سلم فلا يلزم  
المطلوب فان تحرير حينئذ يكون هكذا الاول ان يجعل مباحث الالفاظ من مقدمة  
جميع العلوم لانها مما يتوقف عليها استفادة المنطق وكل ما هو كذلك فالاولى ان يجعل  
من مقدمة المنطق ولا يلزم من ذلك الاول ان يجعل من مقدمة جميع العلوم وهو ظاهر  
فانه توقف الخ لا يستلزم توقف العام عليه فيكون نقضا اجماليا في المال وكذا  
الحال فيما اذا اريد بالمقدمة مقدمة الفن وسلم توقف استفادة العلوم الفن  
خاصة على معرفة بعض الاحوال المذكورة في كتبه الفن كما سيجي قوله كما سبق قيل  
يجوز ان يتعلق بما قبله من قوله اريد وبما بعده من قوله يكون وكل منهما لا يخلو عن  
شيء انتهى اما الاول فهو انه لم يرد فيما سبق جميع مباحث الالفاظ بالتقييد كما اريد  
لهما فلم يتم التشبيه واما الثاني فهو انه بلغ حينئذ قوله ايضا فيما يرد وانما  
يدور عليه المنهج لهذا ليس عينا ما يدور عليه لهذا كما لا يخفى على من له نوع تأمل وينبغي  
كل منهما بان يقال ان تشبيه شيء بشيء يكتفي فيه اذ في مشابهته له في وجه من الوجوه  
فقط قل قوله لان المراد به حينئذ اي حين اريد بالمقدمة مقدمة الفن واريد بمباحث  
الالفاظ جميعها ان استفادة الخ وهذا ايضا تحرير للدليل والاشارة الى ما يدور عليه  
المنهج وتوضيحي ان يقال الاول ان يجعل مباحث الالفاظ جميعا من مقدمة الفن لانها  
مما يتوقف عليه استفادة الفن وكل ما هو كذلك فالاولى ان يجعل من مقدمة الفن فيرد  
المنهج على صفاته ايضا ورواها هراي ان الظاهر ان يقال ان استفادة الفن خاصة  
لان المراد مقدمة الفن وانما في العلوم لا افادة ان تخصيص المقدمة بمقدمة الفن لا يقتضي  
تخصيص التوقف في الدليل بتوقف الفن خاصة بل لو تم لزم بدون التخصيص ايضا  
ولما لغة في ورود هذا المنهج فانه اذا كان يتوقف استفادة جميع العلوم على جميع مباحث  
الالفاظ ممنوعا فلان يكون توقف استفادة الفن خاصة عليها ممنوعا اولي وذلك



قدمه على الفن خاصة ولما استفيد هاتان (الافتادان) من اتمام العلوم ههنا استغنى  
عن اتمامه في الشق الاخير في قوله فتوقف استفادة الفن الى بل جري على الظاهر  
فتدبروا لان توقف استفادة العلوم الى تقليل لكون المراد ذلك يعني وان لم يكن  
المراد ذلك لكان ان استفادة العلوم والفن خاصة موقوفة على بعض الاحوال  
المذكورة في كتب الفن وذلك التوقف ممنوع وسنذكر ظاهرا ولو سلم لا يستلزم  
المطلوب اعني اولوية جعل جميع مباحث الالفاظ من مقدمة الفن ونحوه  
ظاهر لمن تأمل وتلك الملازمة المستفادة من قوله لان توقف استفادة العلوم  
الى على ما قررنا مبنية ايضا على تسليم حصر مباحث الالفاظ في جميعها (وبعضها)  
المذكورة في كتب الفن وذلك ان منقوله لكن هذا المنع غير مضر للسؤال فانه اذا كان  
توقف استفادة الفن على الاحوال الالفاظ المذكورة في كتب الفن ممنوعا وعلى  
تقدير تسليمه لا يستلزم المطلوب فلان يكون بعض الاحوال الغير المذكورة كذلك  
او لا كما لا يخفى **قوله** وان اريد مباحث الالفاظ الى يعني ان اريد ذلك لكون المراد بقوله  
لتوقف افادة العلم الى توقف استفادة الفن على معرفة احوالها المذكورة في  
كتب الفن وذلك التوقف ممنوع لجواز ان يستفاد الفن من غير توقف على ما ذكر  
فيه ولو سلم بناء على ضعف سند المنع فلا يقتضي ذلك جعل مباحث الالفاظ  
من مقدمة الفن لجواز توقف مقاصد الفن بعضها على بعض كتوقف القياس على  
القضايا فيجوز ان يكون توقف الفن على احوال الالفاظ من ذلك القبيل ولا ان يتصل  
هذا السند اعني قوله فيجوز ان يكون توقف الفن على احوال الالفاظ من ذلك القبيل  
بان تقول ان كلامنا في توقف استفادة الفن بجميع اجزائه على معرفة احوال الالفاظ  
المذكورة في كتب الفن لا في توقف استفادة بعض مقاصد الفن على بعض اذهاب  
كما لا يخفى على من له فهم سديد فلي هو الاجوز ان يكون توقف الفن على احوال الالفاظ  
من قبيل توقف بعض المقاصد على بعضه والا يلزم توقف الشئ على نفسه اذ احوال  
الالفاظ ايضا من اجزاء الفن على ذلك التقدير نعم لو خصص الفن بمباحث الالفاظ من  
الاجزاء لكان لهذا السند صحة ما كما لا يخفى على من له تأمل صحيح فليسا **قوله** قلت  
يجوز ان يراد الى حاصلة اختيار الشق الاول من الترديد ومنه حصر المراد من مباحث

الالفاظ

الالفاظ في الشقين اعني جميعها (وبعضها) المذكورة في كتب الفن كما لا يخفى **قوله**  
ويجوز ان يراد الى حاصلة اختيار الشق الثاني من كل من الترديد وهو ظاهر  
**قوله** ويجعل معطوف على قوله يراد وكذا قوله وتكون العلة الثانية من الامور ولا  
يذهب عليه ان ذكر العلة المصححة في بيان وجه الاولوية في غاية الضعف ولعله لهذا  
قال ويجوز فافهم **قوله** وغاية لا يبعد ان يقال ان ذكر الغاية بعد الموضوع لا اشارة  
الى ان العلة المقتضية هي عدم اشتراكهم فيها معا واما ان اشتراكا في واحد  
منها فلا اقتضا فلا يرد ما قيل فيه انه يفهم منه ان تمايز الموضوعات غير كاف في  
تمايز العلوم بل لابد من التمايز بالغايات ايضا على انه في الفهم ما توهم منه كلام  
لا يخفى على من تأمل لا يقال لا يتصور الاشتراك في احد منهما وعدم اشتراك في الاخر  
لانا نقول لم ندع وقوعه وانما كلفنا بالفرض مبالغة فافهم **قوله** فلي هذا اي  
فلي تقدير وجود العلة المصححة لجعلها من المقدمة والمقتضية لعدم جعلها من  
المقاصد يجب ان تجعل من المقدمة لان المقاصد لا يلزم ذكرها في كتب الفن  
ووجب عدم جعلها من المقاصد وجب جعلها من المقدمة على ان محط الغاية في  
الحال الوجوب هو عدم جعلها من المقاصد ومن قصر الاشارة على وجود العلة  
المقتضية فقد قصر كما لا يخفى على من تبصر فيما **قوله** فان قلت الى استلزام عدم  
الصحة كما لا يخفى **قوله** قلت لانهم قالوا دلالة الالتزام الى قيل عليه هذه المسائل ليست  
باحثة عن موضوع الفن فلا يلزم من توقف هذه المسائل على مباحث الالفاظ توقف  
الفن عليها هذا وانت خبير بان هذا القيل في غاية السقوط فانه هذه المسائل مما يتوقف  
عليه الحدود اتمامه وهي من الفن فافهم **قوله** كلا او بعضا اي لا يعتبر دلالة الالتزام  
على المسؤول عنه بما هو كما اذا سئل عن الانسان بما هو واجب بالكتاب ولا على جزء  
المسؤول عنه كدلالة الكتاب على الحيوان فقط سيما سئل عما الانسان بما هو لجواز ان يتصل  
الذهن من ذلك اللازم الى لازم اخر المفهوم الكتاب فينفوت المقصود **قوله** كلا لا بعضا  
يعني دلالة العنصر على كل المسؤول عنه بما هو معجورة فاذا سئل عن الانسان بما هو  
لا يجاب بالهذه الروي لان كل واحد منهما يدل على ماهية الانسان تضمنها فانه عبارة  
عن النوع المفيد بصفة عرضية كلية فربما يتصل الذهن الى تلك الصفة العرضية لا الى

واحد



الحقيقة النوعية فيفوت المقصود واما على جزء المسئول عنه فمعتبر كدلالة الحيوان  
على الجسم النامي او الحساس او المتحرك اذ لا محذور فيه لا باجموع الاجزاء مقصودة  
كلها وبعضها اما الاول فكدلالة الحيوان الناطق على ماهية الانسان اذا سئل  
عنه بما هو واما الثاني فكدلالة الحيوان على الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة  
في الجوارح عن السؤال عن ماهية الانسان فافهمه وذلك يتوقف على تقسيم الدلالة اي  
الدلالة اللفظية لان تلك الالقسام اقسامها وتلك الدلالة نسبة بين اللفظ  
والمعنى وتقسيمها موقوف على معرفتها وهي موقوفة على معرفة منسبها  
وذلك ظاهر قوله وايضا جعلوا الكلمات الخمس من المعاني المفردة وبعضهم  
جعلوها من الالفاظ المفردة وعلى هذا فلا مبرر واما على الاول فان كون المعنى  
انما يتعلق بالنسبة الى اللفظ للموضوع بارائه وهو ظاهر فلا محذور يتوقف ذلك على تقسيم  
اللفظ الى المفرد والمركب ولا يذهب عليه انه وان كان المقصود حاصل بدون  
التعرض للمركب لكنه مع الترض له يتضح كمال اقتضاج بحكم ما قيل وبضربا يتبين  
الاشياء وما قيل من ان قولهم الكلمات الخمس من المعاني المفردة وكذا قولهم  
التعريفات يجب فيها الاحتراز عن استعمال الالفاظ المجرية الى غير ذلك انما يستعمل  
اذا كان من الفن وليس كذلك فانها وان كانت باختم عن المعلومات التصورية لكنها  
ليست من حيث النفع في الايضاح فليست من الفن فساقت عن درجة الاعتبار  
ملاحظة كون المقصود الاستفارة من الالفاظ فافهم قوله والمنقول انما يحتاج  
الى بيانه ليمتاز عن المماز ولا يظن انه منته فيقولهم انه يجب الاحتراز عنه وقوله وايضا  
قالوا المتواطى اه قد مر غير مره ان الكلام في استفادة الفن من الالفاظ فلا يرد  
ما يقال ان المتواطى والمتشكك لا يجب ان يكونا قسمين من اللفظ حتى يكونا البحث  
عنه بخلاف الالفاظ فافهم وسبحي من الشارح تفصيل ذلك القسمين **قوله** ولا  
يتوقف اه الظاهر ان حال من بعض الاحوال ومن جعله صفة لم يعمل الواو بالتركيب لوصف  
بالموصوف كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قبته الا اولها كتاب معلوم فقولوا **قوله** لا  
يتم الامور الا بالظاهر المتبادر لا يرد عليه بقوله وفيه في غاية الضيق لانه غاية  
ما يربك من خلاف المتبادر وهذا التنبه على شدة احتياج المقاصد اليها يمكن ان

يحصل

يحصل بايرادها قبل المقاصد من غير تحليل شيء مما في المقدمة بينهما قائل فتوهم انه لم  
يجعلها منها اي من المقدمة بل جعلها من المقاصد وهو خلاف المتبادر وهذا التنبه على  
شدة احتياج المقاصد اليها يمكن ان يحصل بايرادها قبل المقاصد من غير تحليل شيء مما في المقدمة  
بسيما قائل الواقعي ومع هذا كان ذلك التوهم مشتقا لا يرد بان المستفاد من قوله  
المقالة الاولى في المفردات فان المعنى على ما سبق ليس في المقالة الاولى والافرادات ليس  
بشيء فانها مشتملة على مباحث الالفاظ الباعثة عن المركبات اتمامه ايضا فافهم قوله  
**قوله** الا ان **قوله** اه يعني ان هذا التوهم فاسد لانه لا يلزم من ايراد مباحث الالفاظ  
في صدر المقالة الاولى كونها من المقاصد لا يجوز ان يكون ايرادها فيها للتبسيط على كنهها  
شدة احتياج المقاصد اليها وكما قلنا قلنا واختصاصها بها ولا يخفى عليها ان كتاب  
بخلاف الظاهر وعدول عما يتبادر اليه الى امر كما سبق اليه الاشارة من المحقق الماهر **قوله**  
اي بيان انه في اي مرتبة بالنسبة الى غيره حتى يشتمل وينتشر ذلك بين الطلبة فيقدموا في  
التعلم ما هو مقدم طبعيا وعقلا على غيره من العلوم كونه له ووسيلة اليه ويزداد بعد  
الشروع كونه وسعيهم ولا ينكسر قوة شوقهم بانه يتخيلون انهم قدموا ما يجب  
تقدمه ولعل هذا المعنى هو المراد بقوله وفائدة هذا البيان انهم فافهم قوله على جميع  
معارفه من العلوم الظاهر ان المراد من العلوم العلوم العقلية فلا يرد ان النحو والصرف  
يجب ان يكونا مقدمين على جميع العلوم لا احتياج المنطق اليها لكون الاستفارة من  
الالفاظ واحتياج الكل اليه فيوقوف من التوفيق او من الايقان حقه بان يختار من بين العلوم  
لعل رتبة وان يفعل من الجد والاعتناء ما يناسبه والافتناء والاكتساب والاتحاد فان المتنبى  
ومكان السكنا السفها واقعة بهم وعداوة الشغل **قوله** شرف العلوم  
اي الموضوع كموضوع علم الكلام فانه علم مذهب الدماء من المسلمين منهم حجة الاسلام هو  
الموجود فانه اعم الامور واعلاها فلا جرم انه **قوله** وشرف الثانية كفاية علم الكلام  
ايضا فانها على ما قال بعضهم هي الفوز والسعادة بمعرفته وجود البار وصفا **قوله**  
النبى عليه الصلوة والسلام بمجرته وسائر ما يتوقف عليه **قوله** وشرف الالفاظ  
اه كانه لا يخل علم الكلام وانما قلنا كذلك لانه بعض العقائد مما لم ينتهض عليه بل قطعي  
كتفصيل عذاب القبر وبعض احوال القيمة والهمة في ابحاثها امكانها في انفسها من اخبار



الصادق عنها ولا دليل الخلفي ليس قطعي وما وقع في شرح المواقف من انه دلائل يقينية فبناء على  
 الاغلب او على حمل الظن القاطن الذي لا يحتمل معه احتمال التقيض بالبال على اليقينة او يقال معنى  
 يقينية الدليل ههنا هو صحة مقدماتها ووثاقته في انفسها لا بالنظر الى عدولاتها فتدبر  
 قوته لا ثبوتها اي لا يتجوز فيها تشريف العلم هذه الثلاثة المذكورة الى غيرها وقوله انما حال  
 من فاعل قال ومن جعله مفقولا لا فقد تكلف **قوله** وصاحب المواقف لم يفرق اه حيث ذكر في بيان  
 المرتبة جهات الشرف ولا شيء في عبارته مما يدل على المرتبة الراجحة الى ترتيب عقلي اوضح كما  
 لا يخفى على من تتبع كلامه في ذلك المقام يحتمل ان يكون ذلك لتكامل الكلام تحقيقا للمقام بانه وان  
 لم يجعل بيان الشرف جزءا مستقلا لكنه في الحقيقة من تنمة الجزء الذي قبله ويحتمل ان يكون اشارة  
 الى الاعتراض على صاحب المواقف او على السيد الشريف فذكر في هذا المقام ان الكلام هو الاعتراض  
 على صاحب المواقف كما لا يخفى على من هو بالهنا هو ظاهر العبارة وافق موافق على التقدير الاول بل ذكر  
 في الكلام ويحتاج في دفعه الى تكلف من ارتكب بلام اعلم ان المنطق ادنى من الحكمة لانه موضوع  
 المعقولات الثانية المعقدة بحسب الاتصال فهو موضوع موجود ذهني وهو قسم من مطلق الوجود  
 الذي يخرج عن احواله في علم الحكمة على راي فيكون المنطق ادنى منها لكون موضوعه اخص من  
 موضوعها وهو اشرف من علمي نحو والصرف لكون موضوعه اشرف من موضوعها وكون  
 عاين ذلك اذ هي العصمة عن الخطأ في الفكر وغايتها هي العصمة عن الخطأ في القول وكون  
 دلائل ذلك كما لا يخفى **قوله** وبيان واضحه ومختصرة هو المعلم الاول ارسطو روي  
 ان كتب ارسطو كانت مخزونة في اتيته عند ملك من ملوك يونان فادرس اليه المأمون  
 الخليفة التي اعطيت له خزنة هذه السنة فادرس الكتب التي فله يرسل ذلك الملك فغضب  
 المأمون وجميع عساكر المسلمين للخرق اليه وسمي الملك وجميع البطاريق والرهابيين  
 وشاورهم في الامر فقالوا ان اردت الكسوف دين المسلمين وكونهم فرقا بيننا فمتخافة  
 في عقابهم فادرس هذه الكتب اليهم فاستحسن الملك رايهم وادرس الكتب الى المأمون  
 ثم المأمون جميع مترجمي مملكته كخلفاء السجى واثبات بقره وغيرها وترجموها تراجم  
 متماثلة غير ملخصة ومختصرة لا يوافق ترجمته احدى لترجمة الاخر فبقي تلك الترجمات هكذا  
 غير محررة بل اشرفت رسومها واندرست اهلها الى زمان الحكيم الفارابي ثم انه  
 التمس منه ملك زمانه وهو منصور بن نوع الساماني ان يجمع تلك الترجمات ويخلص منها

وهذا تخفيف بيان المرتبة باعد الشرف  
 الثاني فاحسن شرف الموضوع فافهم منهم

في بلدة في بلاد الروم المسماة بقره  
 في فخرها السنين فمدين مرادها  
 فاتح قسطنطينية منته

ترجمة

ترجمة ملخصة محررة مهذبة مطابقة لما عليه الحكمة في الواقع فاجاب الفارابي للملك  
 ففعل كما اراد وسمى كتابه بالتعليم الثاني فلذلك لقب بالمعلم الثاني وكان هذا التعليم في خزنة  
 المنصور الى زمانه السلطان مسعود وهو من اسباط المنصور كما هو مستور بخط الفارابي غير مخرج  
 غير محتاج الى البياض اذ الفارابي كان غير ملتفت الى جميع تصانيفه ونشرها وشتمتها  
 بين الناس وكان تلك الخزانة في اصفهان وسمى صوان الحكمة وكان الشيخ ابو علي وزير المسعود  
 تقرب اليه بسبب الطب استوزره وسلم اليه خزنة الكتب فاخذ الشيخ الحكمة من هذه  
 الكتب ووجد فيها فيما بينها التعليم الثاني وخلص منه كتاب الشفاء ثم انما الخزانة اصابتها  
 افة فاحترق تلك الكتب فانهم ابو علي بانه اخذ من تلك الخزانة الحكمة ومصفاته ثم احرقها  
 لئلا ينتشر بين الناس ولا يطلع عليه احد وذلك بقولان عظيم وافق مبين لان الشيخ مقرر  
 لاخذ الحكمة من تلك الخزانة كما صرح في بعض رسائله وايضا يفهم في كثير من مواضع  
 الشفاء انه تخلص التعليم الثاني وذلك موافق بين من اوليه هذا ولما المعلم الاول فهو  
 ارسطو ليس للمبدأ افلاطون وارسطو مترجم منه وانما سمي بالمعلم الاول لانه اول من  
 اسس ببيان الحكمة وشيد اركانها وهو رئيس المشايخين الذين اخذوا الحكمة البحيثة عن افلاطون  
 وانما سمو بالمشايخين لانهم كانوا مترددين الى مناهج بخلاف اخذ الحكمة الاستراقسية  
 فانهم كانوا ساكنين في الملوك جميع اعمارهم وكان اعمالهم الفكر الدائم في خباب الله تعالى بالمنصور  
 المتراضين روي ان ارسطو لما اخذ الحكمة البحيثة عن افلاطون تصدى لتمهيد قواعده وتبويب  
 دلائله اذ لم يكن قبله الا رسائل متفرقة موزعة تشبه الانماز والبقية اذ الحكيم قبل ارسطو  
 كانوا يكتبون الحكمة من غير اهلها كالكلميا وغيرها من العلوم الخفية ولا يعلمونها غير ابناء  
 الحكماء والملوك فيستوارثونها كابرا عن كابر وعرض على افلاطون فغضب عليه فقال انريد ان  
 تفتني سر الحكمة الذي كان الحكماء يكتبونه فقال لا بل اودع فيه مما وى لا يطلعونها غير اهلها  
 فاجاز له على ذلك فجمع جميع انواع الحكمة في كتاب به ترتيب مسائلها وتقرير دلائلها وترتيب  
 ابواب فنونها وفصولها ثم انما استخراج المنطق بقوة قريحته وجودة طبعه ليكون له  
 لتحصيل العلوم الحكيمية فادرج في كتابه ايضا مقدمات على سائر انواع الحكمة ككونها العلم فهو  
 اول من استخراج المنطق وشيد قواعدا الحكمة فلذلك لقب بالمعلم الاول وسمى كتابه بالتعليم  
 الاول وقبل ان له يخرج المنطق اختراعا كما ظن لكنه جمع ثمانية ورتبه ترتيبا كما قال جاكيتي نفسه



انه قد كان لنا في الصناعات المنطقية اصول مأخوذة من سبقنا مستعملة في جزئيات برهانية  
مثلا في الهندسة وعبرية ومخاطبة في السؤال والجواب واما في صورة القياس فامر قد  
صرفنا في طلبه مدة من العمر حتى استنبطنا به والعلم عند الله الملك العلام **قوله** ليجب  
اي ليجب ذلك البيان لا اعتقاد به وبسبب زيادة السعي في تحصيله نقتبه ونقول على فضله  
وكما له **قوله** ليفيد مزيد اطلاع على حاله فيجب اده وظاهر انه يفيد ويوجب ذلك فمن فعله فقد ضل  
سبيل الرشاد وسلا طريق المخابرة والفا **قوله** والاشارة الى مسائله اجمالا بانه يبين وجه حصر مسائله  
في عدة من الابواب كان يبين وجه حصر مسائل المنطق في تسعة ابواب وعشرة ابواب كذا يتبع بعض  
من يدعي الفضل من مواصينا اقتفاء بعض من تصدى لتحشية الحاشية الشريفة ولا يذهب عليه  
ان الظاهر هو ما قبله المحشى من قوله كما يقال مثلا **قوله** تنبها موجبا لمزيد استبصار اشار  
الى دفع ما يقال من ان الاشارة اجمالية حاصلة من تعريف برسمه فانه اذا تصور برسمه قد احاط  
على جميع مسائله اجمالا وهذا التصديق بموصوعه ايضا فما الحجة الى هذه الاشارة ووجه  
الدفع ظاهر والله ان يجب بانه الذكر الضمني لا يخفى عن الذكر القصدي قائل **قوله** هي كل حكم يكون  
راجعا الى المراد بالحكم المحكوم به عن المحمول والمحمول ليست مشكلة لكن لما كانا ضابطا  
في المسئلة والقضية هو المحمول جعل كانه المسئلة هي هو وانما قال يكون راجعا الى الابطال لانه  
ليس في المنطق مشكلة محمولها الموصال والابطال لكن ما كل محمول كل مسئلة من مسائله  
انما يتحقق هذا البحث في الجملة فانه دفع سؤال يرد على تقدير كون التصور بوجه ما  
وتقريره كيف يحصل التميز والبصيرة على تقدير تصوره بوجه ما فانه على ذلك التقدير وان كان يخرج عن  
كونه مجهولا مطلقا لكن لا يلزم من تنازه عما عده حتى يفيد ما ذكرته نعم لو اريد بوجه ما وجه ما  
المختص به لا فاد ذلك ولكن في اطلاق التصور بوجه ما على ذلك التصور فرع عنه بل الظاهر ان يبقى  
وجه ما على اطلاق وجه الدفع انه على ذلك التقدير وان لم يحصل التميز الذي يحصل بالتصور برسمه  
ولا البصيرة التي يحصل به لكنه لا اقل من ان يحصل تميزه في الجملة باعتبار ذلك الوجه الذي تصور به  
وكذا حال البصيرة **قوله** في قوة التصور بوجه ما يعني في افادة التميز والبصيرة في الجملة لا في كون علامة  
مؤثرا في اشياء الشرع كما لا يخفى **قوله** وقوله وموجبه لمزيد جواب عن سؤال تقريره ان  
الظاهر من السوق ان يكون ايجاب مزيد التميز والبصيرة حال كل واحد من الامور الثمانية كما ان  
المعلق كذلك فان العلم في كون كل واحد منها من المقدمات وذلك يقتضي ان يكون كل واحد موجبا لذلك

وكذلك فاجاب بما اجاب به كذا لا يذهب عليه انه لا يخفى عن السني فانه حاصلة اما منه ظهوره متمسكا  
بان من المعلوم ان بعضا من الامور الثمانية لا يفيد ذلك واما العود عن الظاهر متمسكا بذلك ايضا  
وكلاهما من قبيل جعل الفقد قيرنة على المراد وسني فانه لا يخفى على المحققين فكل من المتبصر نعم لو  
حمل وجه كون كل واحد منها من المقدمات على ان المجموع اذا كان موجبا لمزيد التميز والبصيرة يكون  
كل واحد موجبا للتميز والبصيرة في الجملة فكل واحد من المقدمات لذلك لانه وجه قائل وفي  
بعض النسخ فقوله بالفا التفرقة يعني فيكون تفرعا على ما قبله وهو الظاهر فيكون منتميا  
جواب المسئلة السؤال المذكور والجواب هو من قوله يعني الى قوله واما ما حاشي الاقاص **قوله**  
واما ما حاشي الاقاصه توطئة وتمهيد لا فرد ولا حاشي بالذكر وهو ظاهر **قوله** فلذلك اي  
فلما ذكرنا الفرق بين معلق الامور الثمانية وبين معلق ما حاشي الاقاص بالعلم فردا بالذكر  
اشارة الى ذلك الفرق وهو ظاهر فلا يرد ما قيل انه ما ذكره ليجب ان يقول فكل واحد من  
ان يقول فهذه تسعة امور متعلقة بالعلم المطلوب ثمانية منها موجبة لمزيد تميزه الخ  
واحد منها موجب لزيادة بصيرة فقط بل وجه الفقد بالذكر شي اخر يظهر عند التامل هذا  
وذلا لكونه سؤالا بتعيين الطريق ضعيف عند الفرق واما ما اشار اليه من وجه الامر د  
بالذكر بقوله بل وجه الافراد فلعلمه هو ان تعلقه بطريق الاستفادة مستلزم لتعلقه بالعلم  
دون العكس فالامور الثمانية لا يلزم من تعلقها بالعلم تعلقها بطريق الاستفادة استفادته  
لهذا وذلك لا يوجب ايضا ان يقول قدس سره ما قال على زعم القائل بل يحصل هذه التبعة بان  
يقال فهذه تسعة امور متعلقة بالعلم ثمانية منها متعلقة به فقط وواحد منها متعلق  
بطريق الاستفادة ايضا **قوله** بل الطريق هو الاقاص لانها طرق المعاني ولا يجوز في شيء  
من ذلك الذكر والاكتفاء لوقال ولا حاشي ذلك منبها الى الاكتفاء فقط لانه اظهر واولي لانه  
ظهر من اخسنة الذكر ان لا يجر فيه فالتفرقة من له من قبيل تحصيل الحاصل ولانه يستغنى حينئذ  
عن مؤنة تاويل المشار اليه بما سبق وعن السكف في تطبيق قوله لا ضرورة الى عليه ويستفاد  
من قوله لا ضرورة الى ان الاكتفاء ببعض من البعض مطلقا لا يجوز بل يلزم ان يكون ذلك البعض  
المكتفي عنه غير ضروري في مقام التعليم والتعلم فانهم ايضا كما عرفت اي كما ان تفسير  
الامتنع كان راجعا الى هذا المعنى كما عرفت في الحاشية على قوله لا يلزم من تصور العلم برسمه اه **قوله**  
لان تفسيرهم اه بيان وجه الاولوية كما لا يخفى ومن جعله تقييدا لا اختيارا لاولي على الواجب فقد غفل غفولا



ولو قيل ما هذا على تقدير تسليم حصر بيانات المقدمة في عدد معين وقوله ايضا  
كما ان دفعه بالمتن السابق ومؤيده والمراعى بعض المتأخرين هو المولى عماد المحشى **قوله** ولا يخفى ما  
فيه من التعسف لانه الظاهر من ايراده عقيب بيان وجه الخطر يكون توفيرا وهو ظاهر لمن عثر في مطالعة  
الكتب وما قيل في جعل التعسف ان التفسير المصطلح يرد في التوفيق بخلاف اللغوي والتبادر هو الاول  
لاننا في غير الامور بالعكس فتفطن **قوله** فكان المناسب ان يجعلها ثلثة مباحث او يذكر مجموعها  
في بحث واحد **قوله** كما يدل عليه قوله اي وذلك المذكور من الجمل والاياد واقعه كما يدل صدر  
قوله على الجمل المذكور وعجزه على الايراد المذكور **قوله** تحلته عليه اي على صيغة صنيعه من  
الجعل والايراد والتقديم المذكورة التي كان المناسب عكس ذلك **قوله** اي لما كان اصلا مقبلا  
له لاستلزامه واستتباعه اياه **قوله** اي جعل ما هو البحث اه في هذا التوجيه خلاف الظاهر من وجوه  
اما اول فلان الشاكي المتبادر ان الفكرة اذا اعيدت معرفة فالثاني عين الاول وهذا لفظ البحث  
اورد معرفة مع مسبوقة بالثارة واما ثانيا فلان الظاهر ان يكون قوله لتوقف اه فله للتقدير  
لالتباس كما ذكره المحشى واما ثالثا فلان التفسير بيان الحاجة بالبحث مما يتفرع ويتوحد  
عنه اذهان الفحول فكيف يتفصل منه اليه اصحاب قاصرة العقول نعم هذا التوجيه من حيث  
المعنى مستقيم برياضة ذوالعقل السليم ولكن يكره كل من نظر في العبارة اول وهلم بل لا  
يعيد ان يقال اه ما ذكره بعض الافاضل ليس بابعد من هذا التوجيه وان كان موافقا لما ذكره  
السيد السلف من حيث الظاهر كما لا يخفى على من له مهارة في اجابة خيال في مضمار العبارة فامل  
وكن من المتنبهين ان كنت من اهل النباهة وتحزن عن الغفاد والسفاهة **قوله** هو حمل الشيء  
على الشيء وثباته لم سود كان بديها او نظرا وله معنيان اصطلاحيان اخره ايضا وهما اثبات  
الاجابية والسلبية بالاستدلال والمناظرة والمباحث على ما ذكره بعض الفحول **قوله** اعني بيان  
الحاجة فانه اثبات ان الناس محتاجون اليه بكذا فهو يكون بالحمل ليس **قوله** اذ لا حمل فيه لانه  
تصوير محض ليس فيه اثبات شئ لثني **قوله** لان الاصل مقدم على الفرع اي تقديمه بالبشر وليس  
يلزم التكرار في بيان الماهية لانه لو لم يقدم بيان الحاجة بل جعل الامر بالعكس للزم كون بيان  
الماهية مذكورا مرة بعد اخرى وهذا في غاية الوجوه فليتأمل **قوله** لتوقف بيان الحاجة عليه  
هو انما يتوقف ان الحاجة عبارة عن التسور والتقدير ومعرفته الحارص موقوفة على معرفته  
المعروف كذا قيل اعلم ان توقف بيان الحاجة على التقسيم متضمنا لمعرفة التسور والتقدير

لا بخصوصه

لا بخصوصه فلا يرد ما يقال ان الانسليم التوقف المذكور لا مكان بيان الحاجة بمجرده في التصور  
والتقدير من غير تقسيم العلم اليه وان المراد بتوقف بيان الحاجة عليه توقف بقية بيان الحاجة  
عليه وهو ظاهر من كلام المحشى فتفطن **قوله** علمه للتباس دون التصدير يعني انما رجوعه  
الى بيان قيد التباس بالتقسيم لانه هو المحتاج اليه ههنا وقد تقرر عن علم العربية انه اذا كان  
في الكلام قيد زائد على مجرد الاثبات او النفي كونه الاثبات او النفي يكون الاثبات او النفي راجعا  
اليه ويكون هو مناط الاثبات فيكون المقصود هنا هو اثبات القيد وهو الحقيقة بالتفصيل  
فافهم **قوله** ومعلوم بالانسباق المذكور يكون معنى انسياقه الى معرفته برسمه كونه اصلا  
متضمنا له كما عرفت **قوله** فادرجه قدس سره في جواب لما كان معللا بالا نسيان المذكور  
على ما عرفت **قوله** فجعل قوله لتوقيف اه علمه للتسور وهذا الجمل ليس كلام السيد السلف قدس  
سرر نصا فيه بل ربما يمكن ان يقال ان قوله قدس سره فشرح الى اشارة الى ان معنى قوله  
وصدر اه انه شرع الاول في تقسيم العلم الى قسميه ولم يتوقف على تقديم بيان الحاجة على بيان  
الماهية لكونه اجلي من ان يخفى فافهم **قوله** هو توقف باقي المقدمات عليه قبل ان في هذا  
التعريف نظرا لا يذهب على من له نوع تامل فان هذا التقسيم لآخر عن التقسيم الى البدهي  
والنظري لحصل المقصود ايضا واجيب عنه بان يقع حينئذ فضل بين قوله البدهي  
والنظري وبين ما يتعلق به اعني قوله النظري يستفاد من البدهي بطريق الفكر فبيان  
الحاجة على وجه لا يقع الفضل المذكور يتوقف على تقديم هذا التقسيم ووضفه اظهر من ان  
يخفى فاه ذلك الفصل ليس باجتنبي والمعنى حينئذ ان التصور والتقدير والنظر بين يستفاد من  
بديهيتهما واجيب بان بيان الحاجة موقوف على تقديم تقسيم العلم الى التصور والتقدير  
على بعض المقدمات لكن تقديمه على الجميع انساب اذ لا تكلف حينئذ في تعلق قوله يستفاد  
بما هو متعلق به واما اذا قدم التقسيم الى البدهي والنظري فلا يخلو عن تكلف اذ يحتاج حينئذ  
الى تقدير التصور والتقدير بالنظري كما عرفت هذا والذي ارى ان جهة تقديم هذا  
التقسيم ينبغي ان يكون هي ان المقصود بيان الاحتياج الى قسمي المنطق اعني الموصل الى التصور  
والموصل الى التقدير وهو بالتقديم حقيق والله ولي التوفيق على انه لو قيل ان  
التقسيم الى التصور والتقدير من قبيل تقسيم الجنس الى انواعه بخلاف التقسيم الى البدهي  
والنظري فالاول ينبغي ان يكون مقاما لانه وجه **قوله** وليس كلام اشرع فافهم



فيه كلام **قوله** فاعترض عليه وقيل عليه ايضا انه الظاهر ان يكون قوله وصدر عطف على  
جواب لما قيل ان يكون ذلك التصدير معللا بالانسياق وهو لا يصح ان يكون سببا للتصدير المحقق  
بالنقيض فاجاب عنه جم غفير من العلماء انه ليس عطف على جواب لما بل عطف على مجموع جملة  
السبب والسبب وحكم المولى عصام الذين بان الحق انه عطف على جواب لما والانسحاق  
المذكور لما كان سببا لتقديم بيان الحاجة وهو يقتضي تقديم النقيض لتوقفه عليه كان الانسياق  
سببا لتقديم النقيض فيكون قوله لتوقفه بآية العلية هذا الحق احق ان يتبعه فاعلم **قوله** كيف وهو  
يتوقف على باقي مقدماته ايضا فلو كان قبل هذا التوقف يقتضي التصدير للزم ان يقدم جميع  
مقدمات بيان الحاجة عليه **قوله** استي بالتي يريهية في اصله يكون نقضا اجماليا وقد عرفت جوابه بآية  
المردود توقف بقية بآية الحاجة عليه فذكر **قوله** وانت خبير بما فيه من النقص ووجهه ظاهر  
وانت خبير بانها ذكره ليس بآية في نفسها كما ذكره بعض الافاضل وبما يقتضي منه العجب بعض  
من تصدي التحشية هذه الى ايشية قال النوفس فيما ذهب اليه بعض الافاضل من جهة مخالفة  
اللفظة فانها تقتضي التوجيه الذي ذكره المحشي ولا تساعد ما ذهب اليه بعض الافاضل  
وذلة لوهم انما تشام من تأييد المحشي ما ذهب اليه بما نقله من الصحاح وهو لا ينبغي كون قوله  
صدر الشئ به بمعنى جعله صدر ذلك الشئ لا الظاهر المتبادر من تلك العبارة هو  
ذلك المعنى وان احتمل ما ذهب اليه المحشي وبيده بالنقل ولا يكره من كان من اولى العقل  
وفي تعامق صدر كتابه بتصدير جعله صدر وفي الاساس صدره به جعله في صدره  
**قوله** اذ المقصود الاصل من البحثين هو الاشارة الى لا يذهب عليه ان التصديق بالثبوت  
والتصديق بالموضوع من المقدمات وكل ما هو منها فهو مقصود اصيل من المقدمة ففي  
حصر المقصود الاصيل في تلك الاشارة نظر الا ان يقال ليس المراد في مقصودية ما عداها بل المراد  
بيان احليتها في المقصودية كما كان في المقصودية بالاصالة بقي انه لما صرح ببيان الماهية  
بجهة الوحدة العرضية هو كونه منقها من بيان الحاجة كان الايق ان ينسب ان يصير بيان  
الماهية بجهة الوحدة الذاتية المنقها من بيان الموضوع ايضا حتى يحصل تصور العلم بطلان الجهتين  
المعروف بهما ذلة العلم بالبصيرة فيحصل البصيرة الكاملة في طلبه فقد قيل علمنا خبر من  
علم واحد فاعلم باذا الراي الراشد وما يتوهم من الماهية فانه يكون بيان الى اجملا  
متضمنا لبيان الماهية وبين كونه مقصودا اصليا من البحث الاول فانه من عدم الفرق

بين معني الاصل في المقامين والفرق بينهما نور الله ذهنه بانوار التوفيق وهو الذي اسود  
الطريق **قوله** وهي تصوره برسمه لوقال وهي تصوره بالامر المرعي الذي هو التوابع لكان  
او فبقوله وهي تصوره بالامر الذي هو الموضوع الا انه لما كان معرفته بجهة الوحدة  
العرضية ظاهرة في كونها تصورا بالرسم الذي يكون هو بالرميات عبر تلك العبارة فانهم  
**قوله** وهي تضمن كل منهما لما يتوقف عليه الشرع نفسه اه لعل ان يقول ذلك الوجه  
انما يكون في حين القول اذ كان المقصود الاصل من البحثين بيان ما يتوقف عليه الشرع  
نفسه وقد مر ان المقصود الاصيل منهما هو الاشارة الى جهة الوحدة العرضية والاشارة وذلك  
يؤدي الى تقديم ما هو ادخل في المقصودية ولا ريب ان ما ينساق الى المعرفة بجهة الوحدة الذاتية  
ادخل فيها واحق بالتقديم وثان لان دفعه بان مراده بآية العلية المبرجة لجعل بيان الحاجة معروفا  
بيان الماهية وهي اشتمالها على ما له مدخل في امكان الشرع وهو شيان التصور بوجه ما  
والتصديق بآية ما لا يحصل ذلك الاشتمال في جعل بيان الموضوع بيان الماهية وهو  
ظاهر واما وجه تقديم بيان الحاجة على بيان الموضوع فهو ما افاده بقوله قلنا لا بحث  
الاول الى وما نقول فيه ان شاء الله تعالى فلذلك التماثل هو **قوله** اولاي انسياقا  
اوليا او زمانا او لا اي قبل زمان الشرع في بيان الموضوع حيث اخرج عن بيان الحاجة  
لان العلم بمقدمات بيان الموضوع في فيه انه اذا كان المراد بالعلم بها العلم اصيل بغير استقرار  
جميع مباحث الفن فلا فرق بين العلم بمقدمات الموضوع وبين العلم بمقدمات بيان الحاجة  
فانه كون موضوع المنطق كذا او كونه محتاجا اليه كذا انما يعلم علم بمنزلة عين اليقين بعد  
استقرار جميع مباحثه وان كان المراد العلم بها في الجملة فكلما لا حاجة في حصول ذلك العلم الى  
استقرار جميع مباحث الفن في بيان الحاجة كذلك لا حاجة اليه في بيان الموضوع لا يقال انه يكفي  
في بيان الحاجة بيان ما يلزم الاحتياج لاجله لا نقول لا ياسب ذلك الاكتفاء لما قالوا من ان الغرض  
الاصلي من بيان الحاجة الى علم موقفه كماله وهذا البحث عميق فاعلم لعل رزق التوفيق  
والظاهر ان يقال في وجه التقديم ان البحث الاول لما كان مشتملا على ما يتوقف عليه اصيل الشرع  
من التصور بوجه ما والتصديق بآية ما دون البحث الثاني كما مر قدمه عليه فانهم **قوله** مطلقا  
اي اتي غاية كانت مساوية اول **قوله** وتلك الخاصة لا تكون اقساوية وذلك لانه لو كانت  
خاصة يلزم خروج الاعيار والا لا تكون كذلك ومن كونها شاملة يلزم شمولها لجميع افراد موضوعها



وهو ظاهر فتصدق على ما يصدق عليه الموضع ولا يصدق على ما لا يصدق عليه **قوله** يجوز  
 ان يكون الامر الواحد غاية لامر مفردة كما ان الفوز بالسوادات اللبونية والاخرية يجوز  
 ان يكون غاية للعلوم الشرعية كلها والمراد بذلك الامر الواحد والواحد وحدة ذاتية لا نوعية  
 فلا يرد ما يقال ان الامر الواحد من حيث كونه غاية لشيء فوايله من حيث كونه غاية لشيء اخر  
 فتدبر **قوله** من اين يلزم مساواتها للعلم استكشافا عن كيفية مساواتها **قوله** لم تكن  
 منها بخصوص محتاج اليه لانه كلما فرض كونه هذا الشيء محتاجا اليه بمنته ذلك الاحتياج اليه  
 بحصولها بذلك الشيء ايضا **قوله** اختصا صحتها وقال لم يثبت الاحتياج اليه **قوله** شمولها  
 له واللم يثبت الاحتياج الى جميع اجزائه في حصولها **قوله** سببا لتفويده على بياض الماهية  
 وكذا جعله سببا ليراد بها في بحث واحد الا انه لما لم يكن للاصالة مدخل في اليراد بل للدخل  
 فيه انما هو لشدة الارتباط بينهما من حيث التقنى لم يتقضى المحتجى لهذا الجعل هنا  
 وانه يقتصر على ما ذكره فتفطن **قوله** وان ما ذكره عطف على قوله ان الشارح **قوله** اعني  
 هذا النوع اشار بهذا التفسير الى دفع سؤال مقدركما هو شأن مثل هذا التفسير وتقرير  
 السؤال ان يقال انه لو ارد قدس سره بقوله واما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم  
 اه مطلق الرسم فذلك مسلم الا انه لا يثبت التقريب فانه الكلام في الرسم المخصوص المذكور  
 في مقدمة تلك الرسالة وان اراد الرسم المذكور فيها فعلم استلزامها لبيان الوجه ممتنع  
 كيف وهو يستلزم التصديق بالوابة وتقرير الجواب باختبار الشق الاول واتمام التقريب  
 بان الكلام ليس في خصوصية هذا الرسم المذكور في تلك الرسالة بل في النوع الموالي يتضمنه هذا  
 الرسم كما سيجي ومن المحتجى صريحا ايضا فليدبر ومن قال في بياض عموم الاستلزام ان بياض ماهية  
 العلم بياض تقصى فكيف يستلزم بيان الحاجة الذي هو عبارة عن الاستدلال على المنطق  
 محتاج اليه ولا يستلزم ايضا التصديق بالاحتياج الذي يستلزم ذلك الاستدلال فقد اورد  
 وضربا من الرشيد فاعلم ان الرشيد لا على كون كل رسم بالوابة اي واللم يكن مطلقا  
 مفضيا الى بيان الحاجة لا يقال ان اراد توقفه على جواز كون كل رسم بالوابة فليس  
 بمحقق بما ذكره قدس سره وهو ظاهر لمن تأمل وان اراد توقفه على لزوم كون كل رسم بالوابة  
 فليس متساوفا به كما لا نسلم توقفه عليه لجواز ان يكون الجواز كافيا فيه لا نقول الشك  
 ان مقتضى كون الجواز جازما عند بصدده في جواز استلزامه كما لا يخفى على من له ادعاء مقال

اعني التفسير بتواليا  
 يشابهه

وهو لا يثبت ان يمكن اختيار الشق  
 الثاني ايضا بمعنى ما سيجي فتدبر  
 على نوعي السطح فتفطن منهم

قوله في جواز الشق الى ان المراد  
 ابطال الشك وهو مفيد لكون  
 الاستدلال متحققا

عن

عن التصديق بثبوتها له اي بثبوت الغاية وهي منقولة من الرسم لقائل ان يقول ذلك  
 (تأخر بالنسبة الى قضية الغاية البسيطة مسلم واما بالنسبة الى هيئتها المركبة في حين المنع  
 فلو قال عن التصديق بوجودها لكان مسلم فتفطن **قوله** والمناظر عن الشيء لا يكون  
 مفضيا اليه لا يقال ان الاستلزام اعم من الافضاء فلا يلزم من نفي الافضاء نفي الاستلزام  
 وسيجي ذلك من المحتجى لان نقول قدس سره في حواش المطالع في بيان اسباق  
 بيان الحاجة الى تصور الماهية بقوله وذلك لانه التصديق بالاحتياج اليه في امر موجود يثبت  
 وجوده وتصور غاية فيحصل تصور ماهية الموجود باعتبار الوابة الى ان اسباق بيان  
 الحاجة الى بيان الماهية انقضاء منه بعد تمام البيان فالمراد من الاستلزام هنا ليس الا  
 معنى الافضاء اليه بمعنى انه ينبغي منهم من فافهم وكان نفي احد الامرين كافيا وجبر كونه كافيا  
 في نفي الجواز المذكور هو ان يكون كونه كما بيان العلم برسمه مفضيا الى بيان الحاجة مما يتوقف  
 على الامور المفردة وكل ما هو كذلك فلا يتحقق الا بعد تحقق ما يتوقف هو عليه وينبغي بانتهاء  
 واحد منه كالحقائق المتكاملة من اجزاء مفردة **قوله** فانه فكت نفي الامر انما اذا كان له  
 معارضة على دعوى ضمنية كانه قدس سره ادعى كونه التوضيح لنفي الامر الاول او حتى اختار  
 اياه على نفي الامر الثاني ويكون حاصل الجواب منه كون ما ذكره المعارض من جهة التوضيح  
 لنفي الامر الثاني بناء على قرات الشبهة المذكور حينئذ يبدو كونه بيان الحاجة الى هذه الثلاثة  
 انما تحصل اذا كان المراد من ذلك النفي السلب الكلي لارفع الايجاب الكلي ورفع الايجاب الكلي  
 كاف في المقصود اعني نفي استلزام بين بيان الحاجة وبيان الماهية ولا احتياج الى السلب الكلي  
 في ذلك بل لاصحة انه فان بعض الرسوم بالوابة يفضي الى بيان الجبر وهو ظاهر كذا قيل وليس  
 لا ان تقول مراد المحتجى بيان الحاجة يعني هذا النوع كيف قاله يفضي الى بيان الماهية اعني هذا  
 النوع بخلاف هذا النوع فانه قد يفيض وقد لا يفيض فيكون ذلك النوع اصلا لهذا النوع ولغرضه  
 بخصوصه لا نقول كون بيان الحاجة كما ذكرت غير مسلم فانه الظاهر ان انما يفيض اليه افضاء  
 معتبرا بان يكون انقضاءه منه كما عرفت انما معنى الافضاء هو هذا اذا قدم عليه واما اذا اقيم  
 عنه فكم ان افضاء بيان الماهية اليه اذا قدم عليه كما في هذا المقام غير معتبر كذلك افضاءه الى بيان  
 الماهية غير معتبر اذا قدم بيان الماهية عليه قداما ولا يمكن من الجابطين ولكن ان نقول  
 ان قوله ولهذا النوع باسم الاشارة الى ان المراد من النوع الرسم بالوابة الذي تقدم

اعني قدم او اخر  
 منهم



بيان الحجة واستيفاد هومنه كما سبق الاشارة اليه في كلام المحققين **فقط** ومتخذنا  
 لهذا النوع يعني بيان العلم برسمه سواء كان بالغاية او بغيرها وقوله لهذا الرسم  
 المحصور اي الرسم بالغاية وما وقع في بعض النسخ من المذكور بل المحصور فالظاهر  
 انه سهو من قلم النسخ والمراد من المذكور نوعه اعني الرسم بالغاية فافهم ثم قل ما تشاء  
 ان تقول ولكن من اول الابواب العقول **قوله** بل لانه يؤدي الى النوع الذي هو المقصود  
 بالاصالة لتصريح بما اشار اليه فيما سبق بقوله اعني لهذا النوع كما مر من تفصيله فذكر  
 ايضا ما ذكرنا في قد عرفنا ان المراد من الاستلزام ههنا هو الافاضة بمعنى انه  
 يفهم منه انهما معتبرا سقوط هذا الكلام لا يخفى على اولى الافهام ولذا لم يفي هذا  
 المقام مما لم يرد من الرجال حتى تفوز بحقيقة الحال لا ينافي استلزام الاول  
 لان الاستلزام اعم من الافاضة ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم وحسن يكون  
 معنى قوله الى اي فيكون مما زعم سلا من قبيل ذكر السبب واردة السبب **قوله** اذ هما  
 متمازاة قيل انما بالنسبة الى الابد مسلم ولكن لا يسلم بالنسبة الى الاستواء واجيب بان  
 ذكر لا يغير المقصود اذ هو حاصل بدون هذا التماز ايضا وانما يحل بالمقصود كونه متماز  
 عليه وليس كذلك فانه كما انه لا يرد غير متقدم عليه كذلك لا يرد فيكون قوله متماز ان  
 كناية عن عدم التقدم او من قبيل عموم المجاز او من باب التعليل هذا ولا يذهب عليك  
 انما ذكره هذا المجيب مما لا حاجة اليه فانه المراد بالاستواء بيان الحاجة الى ابداه قبل بيان الماهية  
 فكما انه يرد في بحث واحد متماز عن الشروع كذلك الاستواء بالمعنى المذكور **قوله**  
 اعلم ان المنطق الاشارة الى تحقيق المقام ودفع اشكال يرد على ظاهر الكلام **قوله** اعلم  
 بان من قبيل الاستدلال المجازي وان العلم محبوب فيه لا باحث فيكون مثل قوله تعارضا  
**قوله** وانما هما موضوعاتاه ولم يقل احد بكوة المسائل عبارة عن الموضوعات فقط  
**قوله** كانه معنى الاشارة الى وجه المسامحة وقوله على حذف المضاف بالنظر الى كون  
 المسائل عبارة عن المجموعات المنسوبة الى الموضوعات وقوله او على التجوز بالنظر الى كون  
 المسائل عبارة عن مجموع الموضوعات والمجموعات يعني او على التجوز الارسالي من  
 قبيل كثر الجز واردة التي فلا يرد ما يقال مما انه لا ينافي بين حذف المضاف والتجوز فان

الوقوف لتحقيق المقام بحيث يدفع عن الشك والاشكال فاستتم لما قبله على  
 من الكلام واعلم اولان المراد من ذات الموصول هو ما صدق عليه عنوان الموصول  
 اي مفهومه وان المراد من الموصول من حيث انه موصول هو المفهوم فقيد الجينية اشارة  
 الى ذلك وقوله اعني تفسير الجينية فيكون المراد من ذات الموصول موضوعات المسائل  
 ومن عنوان الموصول مجموعها فاحفظ وان المراد من مضمون المسئلة هو المصدر او ما  
 في حكمه الذي اضيف الى موضوعها فمضمونها قولنا زيد ضارب ضرب زيد ومضمونها  
 قولنا عم و غلام غلامية عمر ومضمونها قولنا الشكل الاول **قوله** من مخرج المطالب لا يرد  
 انما جملها وقس على هذا فيكون ما ان هذا التوجيه ان المراد بالموصولين الذين فسر  
 قدس بره بهما قسمي المنطق هما المفهومان اللذان يكونان مجموعي خصوصيات مجموعات  
 المعلومات التصويرية والتقديرية بمعنى ان تلك الخصوصيات تولد بالافاضة اما الى الموصول  
 التصوري واما الى الموصول التقديري وليس المراد بهما ذات الموصول الذي هو مجموعي خصوصيات  
 موضوعات المسائل حتى يرد السؤال على تفسيره قدس بره فالحاصل ان هذا التوجيه  
 تطبيق تفسيره قدس بره على مذهبهما جعل المسائل عبارة عن المجموعات المنسوبة الى  
 الموضوعات من غير ارتكاب حذف ولا تجوز ارسالي فحده وكن من الاشكال ولا يلتفت  
 الى خرافات بعض القاصدين وعلى الانصاف والاجتناب عن الاعتساف **قوله** ويحكون  
 اه اي وحيث كونه المراد من الموصول مفهومه لا ذاته لكونه الاتصال مضمون مسئلة **قوله** يحمل  
 وسيجي تحقيقه اي في بحث الموضوع فلا تشتغل الا انه لا بأس علينا وان تشير الى امثلة  
 انواع الاتصال فالموصول القريب نحو انواع الجملة اعني القياس والاستقرار والتمثيل والموصول  
 البعيد نحو كل واحد من اجزاء القياس كالصوري والكبرى والموصول الابوي نحو الموضوعات  
 والمقدمات والتمثيل على قولنا فافهم وبعض الافاضة لما لم يقره واهتت خبير بانه التوجيه  
 الذي ذكره المحقق ليس بادنى تلفعا من ارتكاب حذف المضاف او التجوز ارسالي فقدم  
 قدره ذلك البعض عليه ليس بمسلم بل هو لم يلتفت اليه لكونه خلاف الظاهر المتبادر  
 جدا كما لا يخفى فان قلت اه موقفة هذا الابد لا يظهر الا بتجريد كلام السيد السند  
 قدس بره وهو ان يقال ان المصنف لو لم يقسم العلم الى الصور والتقدير لجاز ان يكون  
 التصورات باسرها بديهية وبالعكس لو جاز ذلك لما ثبت الاحتياج الى جزئي المنطق

نقد يدعيان ان تفسير الموصول بقوله اعني نسبة  
 الايضاح وجعله مجموعا لمضمون المسائل لا يلزم المقصود  
 وهو ظاهر هذا ومنشأ هذا من ان عدم الوصول  
 بحقيقة الحال لا يخفى على من هو من الرجال منهم

اعني الوجبات والاساتان  
 سه

يحمل



والتالي باطل فالمقدم مثله فقولته وقد عرفت ان المقصود ذلك اشارة الى بطلان الثاني  
ان يقسم العلم حتى يثبت الاحتياج ثم الظاهر ان هذا لا يرد عليه بطلان الثاني مستندا به يجوز  
ان يكون نظرية التصديق نظرية المحكوم عليه او به فيكتسب من القول الشارح والاحتياج  
الى قسمين فلابد في بيان الحاجة باثبات الحاجة الى القسمين ولا يذهب عليه ان نظرية التصديق  
نظرية جزئية الحكمي تستلزم الاحتياج الى قسمين تصديقات غاية ما في الباب بعض التصديقات النظرية  
بحاج الى قسم التصورات وبعضها الى قسم التصديقات وانما يلزم ما ذكره المحقق من عدم  
الاحتياج الى قسمين تصديقات ان لو كان نظريتها مختصة فيما عدا الحكم قد اعترف المورد ايضا بعدم  
انحصارها فيه لا يقال يرد حينئذ منه الملازمة في قولته في التحرير ولو جاز ذلك لما ثبت  
الاحتياج فانه مع جواز كون التصورات بأسرها بديهية قد ثبت الاحتياج على ما ذكرت لانا  
نقول لو كان التصورات بأسرها بديهية لما ثبت نظرية التصديق نظرية المحكوم عليه او به فافهم  
ولا تغفل بل ربما يكاد يرد منه ان يكون نظرية التصديق نظرية المحكوم عليه او به فانه قد ذهب  
الامام الى ان التصورات كلها بديهية وان المصنف قد اثار مذهب يدعيه بان المراد ان  
المصنف اثار مذهب الامام وكما ذهب اليه من تركب التصديق من امور اربعة كون التصورات  
بأسرها بديهية بل المراد انه اثار مجرد التركيب على ان تكون التصورات كلها بديهية عند الامام  
تسليلا منه ليس بمذهب كما ينبغي ان يكون المحقق من بعيد فحق فينبغي ان لا يفتي في الحكمين على الظاهر  
والتحقيق فلا يرد ما يتوهم من المرافاة بين كلاميه في تقرير مذهب الامام فاما في هذا المقام فانه  
من مزالق الاقدام **قوله** نعم لو اثاره بيان المنشأ غلط السيد على زعم المورد حيث زعم انه قد روي  
في مذهب الامام على مذهب الحكم فاما قول **قوله** قلت ليس المقصود احوال ابطال سند  
المنه لبطلان الثاني بدعوى براهته كانه قال لا مجال لمنه ثبوت الاحتياج الى مباحث الحجة فانه  
ظاهر لا شبهة فيه ومنه مقابلته لما يشهد ببراهته العقل والاضيق عدم واثبات الحاجة  
باثبات الحاجة الى القسمين بان لا يثبت ذلك البيان الاحتياج الى مباحث الحجة بل اللازم المقصود  
انما هو اثبات الاحتياج الى القول الشارح فان الشبهة ليست الا فيه هذا وقد عرفت فيما سبق  
فان بيان الحاجة واثباته **قوله** مما لا شبهة لعدم المنطقيين لا الامام ولا غيره مما  
ثبت ان كونه التصورات بأسرها بديهية تشكيل من الامام لا مذهب له من ان لا يرد ملازمه  
بعض الفضلاء من المذهب الامام هو ان التصورات بأسرها بديهية لا يجري فيها اكتساب فاما

تدقيق في المتن  
مذهب

محمد بن  
عليه

ان التصورات الثلاثة التي هي من اجزاء التصديق لا يجري فيها اكتساب كذلك الحكم فانه اما ان يكون  
تصورا واما قولنا فان كان الاول فهو ايضا يدعي هذه فلا يثبت الاحتياج الى الحجة وان كان الثاني  
والقول لا يوصف بالبدهية والنظرية فلا يثبت الاحتياج الى الحجة ايضا فيكون نظرية الحكم الاحتياج  
الى الحجة مما فيه شبهة على ذلك التقدير ولا فرق بينه وبين الاحتياج الى القول الشارح بالنسبة  
الى مذهب الامام **قوله** وانما المقصود اثبات الاحتياج الى القول الشارح يعني وانما  
المقصود بالذات واصالة هو ذلك الاثبات فاما ان يثار فيه ليس الا فلا يرد ما يقال ان اثبات  
الاحتياج الى القول الشارح وبما لا يتوقف على التقسيم بل يكفي احراز التقسيم في التصور فقط  
ووجه عدم الورود ظاهر فان المقصود على ما قررنا ان المقصود بالذات هو اثبات الاحتياج الى  
القول الشارح وذلك لا ينافي كون اثبات الاحتياج الى مباحث الحجة ايضا مقصودا غاية ما في الباب  
ان الاول اخص بالمقصودية ولذلك تعرض له واهتم به ولم يهتم بالآخر فافهم **قوله** وفي  
تقريره نوع تنبيه حيث قال في ان يكون التصورات بأسرها مثلا ضرورية وانه يقول جاز ان  
يكون التصديقات بأسرها مثلا ضرورية فلا ينافي قوله مثلا لا فرع تنبيه على ذلك وعلى وجه التنبيه  
هو الاشارة الى خلاف تنبيه **قوله** الشارح فالعلم اما تصوره قدم التصور على التصديق  
لهذا نظر الى ما صدق عليه مفهومه فانه مقدم على التصديق طبعا فقدمه وضويا لوافق  
الوضو الطبيعي وعكس الامر في شرح المطالع بناء على ان مفهوم التصديق وجودي ومفهوم  
التصور عيني والوجودي والبيان مقدم فان الاعلام انما تقع في علماتها وان الوجودي اشرف من  
العيني فاشترط الله في الكتابين الى جواز الامر ولا يخفى عليه ان ما في شرح المطالع الحق ووافق  
بالمقام فانه مقام بيان مفهوم القسمين الذين يتضمنان التقسيم في فهمهم والتعريف انما هو باعتبار  
المفهوم فانه وان كان اعتبار التقسيم يقتضي النظر الى الافراد لكن المقصود بالذات من التقسيم هو  
معرفة مفهومات الاقسام وقوة اي تصور الحكم معه اشارة الى ان كلمة فقط الموضوع للتفرد  
وسلب الهوية مطلقا مرد بها لهذا سلبه صفة الحكم وقوله ويقال ان التصور السابق اشارة  
الى ان هذا التقسيم مسمى به والساذج موجب سادة اي الجاري عن الاقتران بالغير والمراد ههنا  
الغرض عن الحكم وان بعض الفضلاء يحتمل ان يكون معنى قوله ويقال ان التصور السابق انه يسمى  
بالتصور السابق عن التقيد فانه قال ويقال ان التصور من غير تقييد بقيد فقط او غيره كما  
هو المشهور في التقسيم يقال العلم اما تصور واما تصديق وفيه بامل فافهم **قوله** التي تكون اده

قول احمد



الظاهر انه صفة لمجموع الامور الثلاثة التي به يندفع وهم ان يكون المراد بها حيشية ذواتها  
 لا حيشية كونها اجزاء القضية والمراد تلك الحيشية فان عدم امکان تعلق التصور الساذج  
 بها بناء على تلك الحيشية وهو ظاهر فلا بد ما يقال انه صفة للنسبة الحكمية فقط اذ عنوان  
 الحكمية عليه وبه يدل على كونها جزئيا للقضية بخلاف النسبة الحكمية ولا حاجة في تصحيح  
 كونه صفة للنسبة الى تعلق جعل اللام فيها للحشية حتى يصير معنى فيصح التوضيح  
 على ان عنوان النسبة الحكمية ايضا يدل عليه كونها جزءا من القضية والفرق بين دلالة الحكمية  
 عليه وبين دلالة النسبة الحكمية على ظاهر ولا حاجة الى جعله من باب التعليل ايضا كما  
 فعله بعضهم **قوله** اذ مع كل منهما اه اي اذ مع كل من التصورات الثلاثة يوجب الحكم  
 في القضية فان هذه الامور على تقدير كونها اجزاء القضية يصدق على كل منها ان تصور موله  
 حكمه كما لا يخفى فلا يكون كل منها تصورا ساذجا فينتقض التعريفان معا اعني تعريف  
 التصور وتعريف التصديق وارجاع ضميري منها وفيها الى ما ارجعناهما اليه هو الظاهر  
 فان مقارنة الحكم انما هي بالتصورات الثلاثة لا بتعلقها ولا حاجة الى تقرير المضاف  
 في كل من كليتي منها وفيها بان يقال في الاولى من تصوراتها وفي الثانية في ادراكها حتى لا يلزم  
 كون التصورات والحكم اجزاء للقضية كما سبق الى بعض الافهام اما الاول فظاهر واما الثاني  
 الثاني فلان كلمة في انما هي في مقتضى الاشتمال لا الجزئية ولا ريب في ان القضية مشتملة  
 على تلك الامور الاربعة و الفرق بين الاشتمال والجزئية فقطن **قوله** فيجب ايراد الكلام في  
 بظاهر على ذلك وليس بدار فيجب اه **قوله** ويحمل على ان المراد به تصور الحكم مع  
 بان يحمل قوله موله ظرفا مستقرا متعلقا بحصول اللفظ متعلقا بتعارفنا بمعنى مجامعا مع  
 ظهور دلالة الخرف عليه لورود النقص واللفظ متعلق بتعارفنا بمعنى لاحكامه عارضا  
 له كما فهمه التباحص الاصفا في شرح المطالع حيث قال ان المراد بمقارنة التصور  
 الحكمية ان يكون الحكم لاحكامه عارضا له ولا يشترط في انه انما يلحق التصورات الثلاثة لكل  
 واحد ولا ان يندفع عنها مجموع التصورات الثلاثة من حيث انه ملحق بالحكم وهو من  
 له يسمي تصديقا ما عدا تصور الاله بر عليه ان هذا مذهب ثالث كنه الحكمية كونه الحكم  
 فيه ارجاع التصديق عارضا له مع كونه موصوفا بصفات الحكم من كونه ظاهرا او جازما  
 يقينيا او غير يقيني الى غير ذلك وهو وان التزم ذلك وقال لا مشاحة في الاصطلاحات

قوله موله  
 فائدة التوضيح  
 التوضيح مبني

وهذا لا يفتقر الى معنى محقق  
 في حصوله موهوب بمعنى انه لم يحدد  
 مع موهوب الحكم فلا يصدق على شيء  
 المستلزم ان لا يفتقر الى معنى محقق

بل الحكم احدان يحيط على ما يشاء ولا محذور في اجزاء صفات الملاحق على الملحق كمن لما كان اثبات  
 مذهب جديد بلا سند معتد وكذلك اجزاء صفات الملاحق على الملحق مع صرف الكلام في الظاهر  
 بلا قرينة مستبعد جدا لا يفتقر اليه ولا يقول عليه واما على كونه ظرفا مستقرا متعلقا بحصول  
 لا يلزم شيء من ذلك بل يطبق التقرينات التي ارجعنا من التقسيم على مذهب الامام ويكون اجزاء  
 صفات الحكم على التصديق من قبيل اجزاء صفات الجزاء على الكل لا يوافق في حيزه يصدق على الحكم انه  
 ادراك يحصل في زمان حصول الحكم لانا نقول الحكمه وان صدق عليه انه ادراك يحصل في زمان  
 حصول الحكم لانه لم يصدق عليه انه ادراك يحصل مع الحكم في زمان واحد والتوفيق المذكور  
 يقتضي ذلك وانما لا يصدق عليه ذلك لا يقتضي ان يكون الحاصل شيئا متعارفا وكذا يقال ان  
 يقول في انطبق تعريف التصديق على راي الامام على ذلك التقرير مناقشة لانه يتحقق  
 صور حاصلة من تركيب الحكم مع واحد من تلك التصورات او مع اثنين منها فان الحكم في هذه  
 ايضا جزء اخر من التركيب فيصدق عليه انه ادراك يحصل مع الحكم ويمكن ان يجاب عنه بان هذه  
 المركبات الست لا وجود لها اصلا لا بحسب الاصطلاح ولا بحسب غيره ولا انقضاء التعريف بامور  
 غير موجودة ولا يلزم للانسان غير حيوان وينقض تعريفه ويتحقق ذلك بان تصور ولا يحس  
 غيره من اذ لها وجود بحسب اعتبار فان لكل احواله يعتبر تركيب الحكم الموجود في الزمان مع كل واحد  
 من الامور الثلاثة او مع اثنين منها وهذا القول من الوجود كاف في نقض تعريف الماهية الاعتبارية  
 وفي هذا المحقق مجال لكثرة المقال كثيرا انما اكتفاء بهذا القول في الاستدلال على ان  
 الملال وانه ان تقول في الجواب ايضا ان التصور الذي يكون الحكم حراما ليس تصورا ساذجا  
 فكيف يكون الحكم كذلك فافهم ولا ان تجيب عن تلك المناقشة بان قلت المتبادر من تصور  
 موله حكم هو مجموع الاربعة لانه السابق الى الالهام في بادي الالهام والمركبات الست انما يحل  
 بالبال بدقته النظر ويكتفي في التقرينات بالمبادر ومما مما يحتج في الالهام ان هذا التقسيم  
 على مذهب الامام كما عرفت والمجموع من الامور الاربعة ليس تصورا احصا موله حكمه اذ الحكم  
 قول عند الامام والمجموع من التصورات والفعل ليس تصورا ويجاب عنه بان معنى على التحقيق فان  
 الحكم عند الامام في التحقيق ادراك لا قول كما في المشهور وسيجيء تحقيقه فيما بعد ان شاء الله  
 تعالى ولا ان يحمل المطلق التصور على المجموع على التعليل بناء على اشتراك كون الحكم عند قول  
**قوله** وهذا يصدق اه اي يصدق على كل واحد من الصور نسبة كما لا يخفى قبل ويصدق ايضا



على الحكم فانه يصح عليه ان يقال انه تصور لاحكم موله بطريق الجزئية لاستحالة كونه الشيء خراس  
 نفسه واجب باننا يصرف عليه اذا كان من قبيل التصورات وليس كذلك فانه هذا التقسيم على  
 مذهب الامام وهو عنده قول التصور ومن قال انه صدق هذا التصور اي التصور الذي لاحكم موله  
 بطريق الجزئية على تصور النسبة مع المحكوم عليه او على النسبة مع المحكوم به او المجموع انما يتم اذا كان  
 الحكم بمعنى الاتباع والانتزاع ولما اذا كان بمعنى الوقوع واللا وقوع فلا يتم بل يصح على كل  
 من التصورين ان تصور موله حكم بصرفي الجزئية فانا النسبة الحكمية هي الوقوع واللا وقوع  
 وهي جزء من كل منهما فقد ابرعنا الفن والتفسير الفرق بين النسبة والحكمة والفرق ظاهر فان  
 النسبة تتعلق بها ادراكنا الاول للتصور الساذج وتسمى تلك النسبة في هذه الى النسبة كماله وانما  
 الادراك مع الازمنة فتلك النسبة في هذه الى النسبة كماله فافهم قوله المقصود من هذا الكلام  
 تحقيق المقام ودفع وهم ان التصور الساذج لا يكون الا تصور واحدا فيلزم ان يكون المجموع  
 من التصورين فصلا خارجا عن القسمين ومقتضا هذا الوهم يحتمل ان يكون التوحي في قوله  
 تصور لانه في الاثبات يغير الوحدة كما في قوله ثم خيرة جردة ويحتمل ان يكون قوله ويقال  
 له التصور الساذج يتوهم انما قوله الساذج لافادة ان ذلك التصور لا يكون الا واحدا وليكون  
 موله شيء اخر لا قيل وفيه ما لا يخفى والوجه ما اشار اليه المحقق بقوله فيما يورق قبل اعتبار الوحدة  
 الى اعني كون المقام مقام التقسيم فانه لما كان الوحدة معتبرة في التقسيم ان تكون معتبرة في  
 الاقسام ايضا فيوهم ذلك ان التصور لا يكون الا واحدا وحاصل الدفء ان المراد من الوحدة هي  
 الوحدة النوعية وهي لا تأتي في القول كما ينبغي فلا يلزم ان لا يكون التقسيم صادقا قوله والاشارة  
 الى ما يميز بين القسمين اي والاشارة الى ان الجهة من جهات التمييز وليس المراد ان لا يكون  
 الجهة لما حصل التمييز بينهما لئلا يقال ان يقول للاشارة في هذا القول الى ما يميز بين القسمين  
 فان ما اشتمل عليه هذا القول هو جواز التفرع في القسم الاول وليس فيه اشارة الى لزوم  
 التفرع في القسم الثاني ولا ان تقول ان مراده هذا القول هو انضمام القول الثاني اشارة الى  
 ذلك فاعلم قوله وعلمه عطف على قوله لزوم ومن عطف على التفرع فقد عطف نفسه من  
 عوارض بطريقا يعني ان هذا التقسيم من التصور يصدق على صدق على كل ما ذكره قدس  
 باعتبار ان التصور موضوع لمفهوم كلي مشترك بين الكل والجزء لا لانه فانه كما يصدق على  
 جميع ما سوى الله تعالى يصدق ايضا على كل جزء منه تصور الحيوان الناطق تصور ففقط وتصور

حتمية مع

كل

كل جزء منه كذلك ومن قال ان جبري صدق على ذلك كونه اسم جبري يقع على الواحد والمقدور فقط

عص  
 قوله ويترتب للسلسلة ان كانت بالحدس الى ان في سؤال هذه السلسلة قيل الى المعنى  
 فان كان المراد بسلسلة الاكساب الامور معلومة متسلسلة التي بعضها مكتسب  
 وبعضها مباد لاكتساب كما هو الشايع المشهور يكون المراد بالحدس التجربة والادراك  
 الحديثة والتجريبية والتوارثية انما يتبع الى جبرها والامور المذكورة  
 نازجة عن السلسلة بالمعنى المذكور وان اراد بها الاكساب المتسلسلة فالمراد بالامور  
 المذكورة معانيها الحقيقية لانها ايضا اكتساب على هذا الاصطلاح وقوله لا دور  
 ولا تسلسل تأكيد لا تقيد اذا اشتمل على الدور والتسلسل لا يتصور

وانما اذا عند الكل  
 على ذلك لا بد من  
 الاقناع والاشهاد  
 المذكورين

وصح  
 وجه التامل هو ان الاصطلاح على تفسير التقديرات المتخرج في البديهي المراد بالضرورة بما فسر  
 بديهي الاول كونه هذا التقديرات في هذا الاصطلاح اخص منه في الاستلزام والتقديرات النظرية بالعكس  
 ولا يخفى على ذي فطنة ان ما هو مستعمل عند الكل انما هو شئت امتناع كسببية التقديرات كلها  
 بالمعنى الاحصائي الذي اصطفا عليه واختصار الموصل الى التقديرات النظرية بهذا الحجم وظاهر ان هذا  
 الاصطلاح لا يستلزم بطلان دينك الامر من المسلمين عندهم غاية ما في مساقاة الباري  
 ليست امتناع كسببية التقديرات كلها بالمعنى الاعلى ولا ينحصر الموصل الى التقديرات النظرية بهذا  
 المعنى في الحقيقة كسببية على هذا الاصطلاح لم يكونا مسلمين عند الكل حتى يقال انه يوجب بطلان امر من  
 مسلمين عند الكل ونظير ما نحن فيه ان واحدا اصطلاح على تفسير اجسام الموجودات فبذلك عليه ان  
 اصطلاحك هذا يستلزم بطلان ما هو مسلم عند الكل اعني قولنا كل جسم متخير وردد بان ما هو  
 مسلم عندهم انما هو متخير كل جسم بمعنى القابل للابعا والثلثة وهذا الاصطلاح لا يوجب بطلان  
 غاية ما في الباب انه لا يصدق في قولنا كل جسم متخير كليا بهذا المعنى ولا مخروفا في ذلك  
 ان متخير كل جسم بمعنى الوجود لم يكن مستلما فندم حتى يقال ان هذا الاصطلاح يستلزم بطلان  
 فاعتبر وتدبر والله الموفق

وجه الاول انه يعني ان الباري لا يخلق على  
 اذ ذلك البعض على ان المراد من ذلك الاشياء  
 ورثثة الاول جعل احكام الواقع في الخلق  
 وقوع واللاقوع مطلقا وادعاء ان الخلق  
 الثلثة الاول دون الاخر فانه ليس بخال  
 ن كان خاليا عن الاتباع والانتزاع معني  
 توضح له بانهم باي سبب كان من القنوتات  
 الجعل ليس بذلك كما يوردناه بقولنا ليس  
 قد تروا فهم المراد ثم تجاوسوا على الايراد  
 فطلب الشاهد

ملا من زعم باننا بديهي



برام  
 سم على  
 موله  
 ادا كان  
 الى كل  
 قوع  
 بان  
 ثاني  
 كلام  
 قوع  
 رله  
 يقال  
 يكون  
 جوة  
 في  
 قعي  
 بارة  
 بلك  
 بنا  
 م  
 بالي  
 س  
 ن  
 م  
 لي  
 ور

كل

كل جزء منه كذا وما قال اننا صنفه على ذلك لانه اسم جنس يقع على الواحد والمفرد فقد  
 قصر كما لا يخفى على من تبصر **قوله** في ذاته اي في ذات المجموع يعني باعتبارها في نفسه لا بالنسبة الى كل جزء  
 منه فيكون تأكيد القيد المحيطة **قوله** اي لا تصور نسبة قسرها لانه يصدق التصورات لا التصور  
**قوله** كمتصور الانسان واما بقية هذا المثال فينبغي ان يلاحظ الخط العطف اولاً ويسمى التصور على المجموع  
 كما لا يخفى مثال النسبة التقييدية اي كل واحد منها مثال لها ويحتمل ان يكون المثال اسم المصطلح  
 كالسلام اسم فافهم قيل في صحة كونه علامة لثبوت النسبة التقييدية نظر لانهم حصروها  
 في النسبة الى الموصوف وتلك في نصيحتهم بان قيل ان قولنا علامة زينة في قوله العلامة الذي  
 لم يذكره وانما خير بانه لا حاجة الى ذلك بل انما ان يقول المراد من النسبة التقييدية ههنا هي النسبة  
 التي يكون احد منتسبها قيد الاخر سواء كان بطريق الوصف او بطريق الضافة فاحفظه واستغنى  
 عن كثرة التعليل **قوله** ويجوز ان يكون اعطى على قوله مثال النسبة التقييدية وهذا الاحتمال  
 هو الظاهر فانه بعدد التمثيل التمثيل للتصورات ويزجرك لكونه الاقلية على ذلك الاحتمال على  
 وتيرة واحدة **قوله** وج يكون معنى قوله اعطى بتقدير المضاق وكان هو الذي يقع المحسني الى  
 تصديق هذا الاحتمال فتبصر **قوله** او خبرية مطلق مسكورة فيها وكذا الخبرية الموهومة الا  
 انه لما دخل المسكورة فيها مع كونها اقوى منها في التصورات فقد علم دخول الموهومة  
 فيها بطريق الاولى ولذا ان جعل المسكورة فيها كناية عن غير المجرى وتم والمظنون ولا يبعد  
 كل البعد ان يشبه بعموم المجاز ايضا فافهم **قوله** كما ذهب اليه البعض وتبعه عماد الدين  
 المحسني **قوله** اخلاء الكلام عن النقض الى فيبقى توطيد المسكورة فيها بين الاشارة وما  
 اشير اليه بلا وجه لعل وجه الاخلاء جعل الحكم في قوله فلوها عن الحكم بمعنى الوقوع والا وقوع  
 مطلق وليس كذلك لان حيث يتعلق بهما ادعانا وقبول فالوقوع والا وقوع من هذه المحيثة  
 كما لم يوجد في المذكورات الثلاثة كذلك لم يوجد في النسبة الخبرية المسكورة فيها فالوجه ان يكون  
 ذلك اشارة الى مجموع الاربعة وليس تنزيها عن ذلك وجعل الحكم بمعنى الوقوع والا وقوع  
 مطلق فذلك الوقوع والا وقوع كما ذكر في المسكورة فيها وجز في قوله اضرب ايضا الا  
 انه من جهة انه مطلوب فقد اضرب من المقترض له دون المسكورة فيها ليس الاضيق  
 الفطن الا ان يقال ان المراد ان ذلك ان رضاي الاقلية لا الى مثلاتها ولم يذكر المسكورة  
 فيها مثال فلم يدخل في جنس الاشارة بذلك فلم يوجد النقض له وفيه ما فيه ففطن فان بحثنا

قوله لعل وجه الاخلاء اي يعني ان الباعث للمحسني على  
 حمل كلام ذلك البعض على ان المراد من ذلك الاشارة  
 ان الامور الثلاثة الاولى جعل الحكم الواقع في التعليل  
 بمعنى الوقوع والا وقوع مطلقا وادعانا ان الثاني  
 عنه هو الثلاثة الاولى ومنه الماخيرة فانه ليس  
 عنه وان كان خاليا عن الايقاع والاشارة فبقي  
 هو غير مقوض له بانه ما ياتي سبب تارة من التكرار  
 وذلك الجعل ليس بذلك كما ذكرناه بقولنا ليس  
 كذلك او قد تكرر وانهم المراد ثم يتجسس على الاشارة  
 ان كنت تطلب الرشاد

في قوله ما في اشارة الى ان جعل الاشارة الى  
 في قوله ما في اشارة الى ان جعل الاشارة الى  
 في قوله ما في اشارة الى ان جعل الاشارة الى  
 في قوله ما في اشارة الى ان جعل الاشارة الى



دقيق والله ولي التوفيق **قوله** وتكلف وتفسق الظاهر ان قوله وتفسق عطف تفسير للتكلف  
 ووجهه ان الظاهر المتبادر من الحكم هو الاتباع والاستماع وتبادر التصورات على اعتبارها المحقق  
 من غير تأويلها بالتصورات على ان الانسب بالمقام عدم تأويلها فاما الكلام في التصورات يجوز  
 متقدرا كما يكون واحدا **قوله** ولوجعل ذلك اشارة الى المتصورات كما ذهب اليه بعض  
 الافاضل وهو المولى فوالله لا يورد في حيث قال ان كان ذلك اشارة الى المتصورات المذكورة  
 اعني الحيوان الناطق الى غير ذلك كان قوله من التصورات بمعنى المتصورات والحكم في قوله خلقت  
 عن الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع اي هذه الامور خالصة عن الحكم من حيث المعلومات اذ لا يمكن  
 خلوقها عن الوقوع واللا وقوع معني عن هذه الجنسية هذا انه جواز كون اشارة الى تصوراتها  
 ايضا كما ذهب اليه المحقق فظهر لا ما هذا ان كون اشارة الى المتصورات ليس بذهب  
 بعض الافاضل بل هو قد تردد بينه ان يكون اشارة اليها وان يكون اشارة الى تصوراتها فالاولى  
 ان يقول المحقق كما جوزه بعض الافاضل بل ان يقول كما ذهب اليه وقد عرفت بما قرره  
 ذلك في بيان وجه الاختلاف ان حال ما ذهب اليه البعض الاول وما لم يجوزه البعض الثاني واحد  
 واما الاختلاف في العبارة فلما لا يجوز في الجملة ان يفسر التكلف كذلك لا يجوز في الجملة  
 الاول سوار فامل وكنها ذوى الانتباه **قوله** قدس سره الجواب طمنا انما ذهب بعض  
 الافاضل الى ما ذهب اليه **قوله** كما لا بد من علم قوله فيها وكذا قوله الا في ما يدل عليه فان المفروض  
 هو هذا الاتباع كذا قيل وفيه ان الله الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع اللذين هما من قبيل  
 المعلوم من قبيل يتعلق بهما الادعاء والقبول ايضا مفروض فيها فلا دلالة لقوله الا في ما  
 عليه فافهم **قوله** قبل اعتبار الوحدة لازمة في المقسم كما سيأتي تحقيقه ولا بأس علينا  
 في ان تشير اليه هنا لتفريع ذلك السامع عما الاختلاف فنقول وجه لزوم اعتبارها فيه  
 انه لو لم يقيد بها لم يخص تقسيم ابدالان مجموع القسمين مثلا قسم ثالث للمطلق التقسيم  
 اليه الا يرى ان الحيوان مطلق اذ قسم الى الناطق وغير الناطق لم يكن منحصرا فيهما  
 بل كان مجموعهما قسم ثالثا وهذا ما ذكره قدس سره وقال المولى الطوسي هذا ليس  
 صحيحا اذ لا يتصور قسم ثالث لا حسب الذات ولا حسب المفهوم من في التقسيم العقلية  
 الدائرة بين النفي والاثبات مثلا في المثال المذكور الشيء الذي يصدق عليه الحيوان ولا يصدق  
 عليه شيء من القسمين المذكورين اعني الناطق وغير الناطق او المفهوم الذي هو اخص من مفهوم

وجه تسميته ان ما ذهب اليه المحقق  
 ايضا لا يخلو عن عطف فانه قد تردد  
 شاف في موضع متعددة فنفقن  
 منه

وقوله لا يخص تقسيمها باعتبارها باب  
 المساواة في السبب انما هي باعتبارها  
 صفة لنفسها لا باعتبارها  
 كذا في بابها كذا في قسمها  
 مشتهر

الحيوان لكونه قسمه منه فرضا ومباين المفهومين المذكورين ليس بمفهوم واحد فاعتبار الوحدة  
 في المقسم الا لكونه اقرب الى الضبط واعتراض عليه المولى خطيب زاده ايضا في حاشيته  
 بانه منقوض بمثل تقسيم الموجود الى الواجب والممكن وتقسيم العدد الى الزوج والفردي  
 غير النوع الى الاصل والمازج لانه المجموع المركب من الواجب والممكن مندرج تحت الممكن  
 والمركب من الزوج والفردي مندرج تحت الفردي والمركب من الاصل والمازج مندرج تحت  
 الخارج فلا يحتمل الاخصار في امثالها على تقدير ان يقيد المقسم بالوحدة واجاب عنه  
 بانه لا قسمان بهذا المفهومات الواجب والممكن والزوج والفردي والاصل والمازج لا ماصداق  
 عليه هذه المفهومات ولا اشتراك للمركب مما صدق عليه القسمان لا المركب من نفس القسمين  
 الذين هما اجناس وانواع او غير ذلك من الكليات ولو لم يقيد المقسم في امثالها بالوحدة  
 لبطل ايضا هذا اقتراح في عبارة اعتبار الوحدة لازمة تحت نحو فتش عنه اخلص في  
 واصلد اخواني وهو ان قوله لازمة مستلذا في الاعتبار مبداه من ذكرنا قوله ان هذا بناء على ان  
 المضاف الثاني من المضاف اليه وذلك ليس بمطلق بل مقيد بما اذا كان المضاف جزءا للمضاف  
 اليه كما في قوله **قوله** وتشرف بالقول الذي قد اذنته كما شرفت صدر لقناة من الدم لوصفة  
 له كما في قوله تعالى لا ينفع نفسا ايمانا عاقرة لا تنفع بالاء فان المضاف في الشرح وفي  
 النظم الكريم صفة وما نحن فيه من قبيل الثاني فاما الاعتبار صفة للوحدة فافهم **قوله**  
 الوحدة قسمان بل اقسام منها الوحدة الجنسية ومنها الوحدة الصنفية الا ان لما كان  
 منشأ السؤال حمل الوحدة على الوحدة الشخصية اذ ان بين عدم اخصار الوحدة في الوحدة  
 الشخصية وذلك يحصل بان يذكر قسمها من اقسامها غير الوحدة الشخصية وليس مرد المحقق  
 استيفاء اقسام الوحدة على انه يمكن ان يقال ما يقال **قوله** وبعضهم لما لم يعرف ذلك  
 البعض هو عماد الدين المحشي ولما لم يفرض ما اوردته لما ذكره من بواعث عدم ايراده رايها  
 نحن ايضا تركه اولى اقتفاء على اثره واقتداره بامره **قوله** عن البطالة البطالة بالكسر عدم الانتقال  
 بالمهمات ذكره قدس سره في شرح المفاتيح ولما البطالة بالفتح فهو بمعنى الشيعة والبطل الشجاع  
 ومما ينسب الى علي كرم الله تعالى وجهه صيد الملوك ارباب وثقالب فاذا ركبت فسيبك الاطال  
**قال الشارح** من غير حكمه عليه بنفي او اثبات اي تصورنا شيئا من غير حكمه يعني لم يسكن الحكم  
 واما الذي نشأ منه فهو التقدير الذي يعبر عنه بقوله تصور موله حكمه سوار كما هو مختار

قد لم ليس بمفهوم اصلا خبر المبدأ  
 اعني قوله الشيء الذي

ثم لما كان يختص ببعض الازمان ان ما اوردته استعمل  
 اي شيء هو ما رايته في ايراده في اليا مشي باشا فبقول  
 هو ان معنى قوله قد يكون التصور معنى قوله لا بد ان يكون  
 متقدرا انه شرطه في حصوله ويحجه عليه ان القسم  
 الاول كما يكون واحدا يمكن متقدرا مع ان الاشياء  
 من التصورات المتعددة ويمكن ان يدعى ويورد اخر  
 اخر ايضا ولا تشتغل به



الامام الرازي او مقيد كما هو مقتضى عبارة المتأخرين فينطبق على كلا المذهبين واما على  
 مذهب الاول وهو ان التصديق بنفس الحكم فلا ينطبق وهو ظاهر قبل ان ياتي في  
 قوله بنفي ليست صفة الحكم حتى يرد ان الباء انما تنصل على المحكوم به والنفي ليس بمحكوم  
 بل بصفة لقوله حكم اي حكم يلتبس بالنفي التباسا كالمثل الجزئي بل لا يبعد ان يقال ان ادخال  
 الباء على المحمول مسامحة لان المحكوم به بالحقيقة هو الوقوع واللاقوع فيكون المعنى  
 من غير حكم بالاقوع او بوقوع وقيل لا يكتفي في تنقيح المثال بقيده بقوله من غير حكم عليه  
 بل لا بد من التقييد بنفي الحكم به ايضا وتطابق بان المراد بقوله غير حكم عليه من غير طريان  
 حكم عليه اي على هذا التصور هذا ولا يبعد كل البعد ان يقال انه معنى على التمثيل فافهم قوله وقوله  
 الاقتصار كون التصور هو فهم بعض الفضلاء ان مراد السيد السدوسي سره ان تعريف  
 الحكم لبيان مميزات القسم الثاني ومميزات القسم الاول يعرف بالمقايضة عليه فاعتض عليه  
 بان مميزات القسم الثاني ليس الحكم بل الكون موه وتعرف الحكم لتعيين مميزات القسمين  
 هذا وانت خير بان مراده قدس سره ليس الا ان يقول عرف مطلق التصور لانه مشترك بين  
 التصورين فيحصل من معرفة مع فهم عرف الحكم لانه يعلم منه عدمه فانه الاعدام انما تعرف  
 علمها فيحصل من معرفة معرفة مميزات القسمين فغير لو حذف قدس سره قوله بالمقايضة والتعريف  
 بقوله لان عدم الحكم يعرف منه لانه اسلم عن التوهم فافهم قوله اعلم ان المحققين صرح  
 بالتحقيق اشارة الى ان بعض الحكماء قد ذهبوا الى خلاف التحقيق فان مدرك الجزئيات من  
 حيث جزئيتها هو الحواس من فهمهم يفهم عن هذا قول المحقق النجاشي في شرح المقاصد  
 حيث قال لا نزاع في ان مدرك الكميات من الانسان هو النفس واما مدرك الجزئيات على وجه كونها  
 جزئيا ففندهم النفس ففندوا فلا سعة الحواس هذا وانما وصفه بالتحقيق لان ما ذهبوا اليه  
 ينتقض بعلمه تعالى فانه علمه تعالى محيط بالجزئيات ايضا من غير ان يكون هناك الاله جسمانية  
 او تفرق في ذاته او صفاته الحقيقية كما ينبغي في موضوعه قوله هو النفس الناطقة هي الجوهر  
 المجرد عن المادة في ذاته مقارن لها في اقواله وهي التي يشار اليها كما يقول انا وحقيقته  
 في الحكم وليس هو موضوعه تارة الى قواها والانه المادية يعني المشاعر العشرة التي خمسة  
 منها ظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس خمسة منها باطنة وهي الحس المشترك  
 والخيال والوهم والى علمه والتمحيطة كسنة القطع الى السكين يعني كما ان نسبة القطع

الى السكين

الى السكين مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى الاله كذلك نسبة الادراك الى القوى والالات من هذا  
 القبيل قوله والجزئيات المجردة بالنفس والعقول قوله فلما رست في العقل مية اية الى ان  
 النفس الناطقة تسمى بالعقل لخاصة هاتيك في العمل بالصور والافعال حقيقة في انه قوة للنفس  
 تتشعب بها العلوم والادراكات او هو جوهر مجرد عن المادة من كل وجه ويطبق على كل من  
 العقول العشرة ايضا والنفس جوهر مجرد عن المادة في ذاته مقارن لها في فعلها كما سبق والمراد  
 من العقل في تعريف الصور هو النفس قوله لان تقسيمه بانقسامها فان انقسام الحال يستلزم  
 انقسام المحل وهذا خلق لان الانقسام يقتضي المادة والنفس ان غير ما هي قوله يجوز  
 ان يكون غير سرياني الخ كون نوعا سرياني وجوهر الخلول السرياني عبارة عن اتحاد الجسمين  
 بحيث يكون الاشارة الى احد هما اشارة الى الاخر كقول ما الورد في الورد فيسعى السرياني حاله  
 والسري محلا والخلول الجوارى عبارة عن كون احد الجسمين طرفا للاخر كقول الماء في الكوز  
 فاذا كان الخلول غير سرياني لا يلزم من انقسام الحال انقسام المحل فعلى هذا يكون المراد  
 بقوله حصوله ما هو الظاهر المتبادر منه وهو ان يكون جميع صور المدركات الكميات او جزئيات  
 مجردة او جسمانية مرتبطة في العقل بقى ان في هذا التعريف مسامحة وتجوز في العبارة حيث  
 عتبر عن الحاصل بال حصول والتعريف المجوز المجاز قول من عرفه به بانه من مقولة الكيف  
 الذي هو الصورة الحاصلة عند النفس وواختيار تلك المسامحة تنبيه على ان العلم به كونه  
 صفة حقيقية يستلزم اضافة الى محله بال حصول فيه اوعده كما يستلزم اضافة اخرى الى  
 متعلقه لا يقال كما يحصل من التوفيق المشتمل على المسامحة التنبيه على تلك الفائدة لا لا يحصل  
 من التعريف الى ان عنها وهو قولنا الصورة الحاصلة في العقل فانه وصف الصورة بال حصول  
 في العقل يفيد الفائدة المذكورة فلا حاجة الى ارتباط المسامحة لتحصيلها لاننا نقول وصفها  
 بال حصول فيه لا يشبه افعالي لها نسبة وضافة اليها بال حصول فيه واما انها يستلزم تلك  
 النسبة والاضافة فلا خلاف في تعريف المشتمل على المسامحة فانه يشبه على ذلك الاستلزام فانه لما جرت  
 عن الحاصلة بال حصول تنبيه الفطن القائل لا يستلزمها بال حصول حتى كانها نفس الحصول وهذا كما  
 يعبر عن العاد بال فعل مباينة في استلزامه للعدالة حتى كانت نفس العدالة وما قيل في الجواب  
 عن هذا السؤال ان المراد التنبيه على هذا من اول الامر فيرد عليه ان مجرد ذكر الحصول لا يشبه  
 على المقصود اذ الحصول كما يكون للشيء كذلك يكون من الشيء وانما المنبه عليه هو مجموع لفظ الحصول

ونظيره قول ابن الكثر في تعريف الوحدة انها تعقل عدم  
 الانقسام فغير عن المتعقل بالتعقل واصافة الى عدم الانقسام  
 اضافة بانية تنبيه على انهما في العلة في العلة الاعتبارية  
 لانه امور العينية تنبيه على وجه المباعدة في كونها  
 امور العقلية حتى كانتا نفس متعلق والافلاحة في  
 التنبيه على كونها في العلة في العقلية الى ارتباط المسامحة  
 بل ينبغي ان يقول متعلق عدم الانقسام عدم انقسام  
 المتعقل متعلق



وفي العقل وقال بعض الافاضل ان هذا التشبيه مما لا يحتاج اليه اذا ما غرض الا وهو  
 كذلك قلنا انه ان اراد انه ما من الا وهو كذلك في الواقع ونفس الامر فسلم لكن  
 لا يعني ذلك من التشبيه حلا وان اراد انه كذلك بحسب العلم فان اراد ان كل غرض مع ملاحظة  
 كونه غرضا كذلك بحسبه فهو ايضا مسلم لكن لا يجدي نفعا لان تعريف العلم بالصورة لا يستلزم  
 ملاحظته بالعرضية وان اراد انه كذلك مطلقا فهو ممنوع في تعريف التصور بقوله حصول  
 الشيء في العقل نظر لان اضافة الصورة الى الشيء يتبادر منها انها مطابقة لم يخرج ما  
 لا يطابقه هذا ولا يخفى على المصنف ان هذا التبادر فرع لتبادر في الصورة الشيء الذي  
 اضيف اليه الصورة وحسب لا يتصور صورة لا تطابق ذلك الشيء لان كل صورة في مطابقة  
 لما هي صورة لم فلا يخرج من التعريف شيئا من افراد العلم المعروف بنا على ما هو المتبادر ايضا  
 على ان المراد من صورة الشيء صورة من الشيء كما اشار اليه اشرارح بقوله الا ان رسم صورة  
 منه وفرق بينهما لان الاول في ظاهره في الصورة المطابقة لشيء الصورة والثانية فيما هو اعلم  
 فافهم وليس ان تقول ان العقل لا يطلق على الباري فلا يكون علمه داخل في التعريف  
 لاننا نقول ان الكلام في العلم الحاسب والمكتسب وعلمه تعالى منزوع عن ذلك فلا باس  
 لخروجه **قوله** وعلى الاول اي وعلى ما ذكرنا ولا في بيان المذهب وهو ان الجزئيات الجسمية  
 ليست مرشمة في العقل يكون المراد بقوله في العقل عند العقل مجازا كما اشار اليه اشرارح بقوله  
 بما زالا انسان عند العقل فلا يشك في خروج العلم بالجزئيات المادية على اصل مذهب الحكمية  
 فانها غير حاصلة في العقل بل في قواها وما قبل من ان عدم تناول قولهم للجزئيات المادية  
 ليس بغاير مقصود هم بالتعريف هو العلم الحاسب والمكتسب والجزئيات المادية  
 ليست بكاسبة ولا مكتسبة بل يجب عليهم اخراجها من التعريف حتى يكون مانعا مما نحن  
 بحثه فقامل لا يقال اذا كان لفظ في معنى عند يلزم ان لا يصدق التعريف على الجليات والجزئيات  
 المحركة فانها مرشمة فيه لا عند لا نقول ما قبل عند يصدق على الاصل فيما بعده  
 والخارج عنه المحاور له بخلاف لفظه في كما لا يخفى **قوله** والى هذين الوجهين اشارة حيث  
 قال في الجواب عن السؤال بان المقسم اعني المفهوم الذي هو ما حصل في العقل لا يتناول  
 الجزئيات ويجيب باننا لا نسلم ان الصور العقلية كلية فانما يحصل في النفس قد يكون بالواسطة  
 وهي الجزئيات وقد يكون بلا واسطة وهي العمليات والمركب ليس النفس الا ان قد يكون ادراكه

قيل صح

بواسطة

بواسطة وذلك لاننا في حصول الصورة المدركة في النفس نقول ان تصور حصول صورة الشيء عند  
 العقل فان كان كليا فصورته في العقل وان كان جزئيا فصورته في الله هذا واثار قدس سره ايضا  
 الى ان التحقيق هو الثاني اعني كون الصور كلها مرشمة في العقل حيث قال لاننا اذا ادركنا شيئا  
 بالبصر مثلا وراجعنا الى عقولنا وحذا انه قد حصل لانفسنا حالة هي كيفية ادراكه بواسطتها  
 يتميز ذلك الشيء المرئي عندنا بقوله وكذا الكلام اه يعني يكون المراد منه على الوجهين ما  
 هو الظاهر المتبادر وعلى الوجه الاخر يجعل في معنى عند قوله فان قلت اه منشأ هذا السؤال  
 بيان ان الحكماء يسمون انطباع الصورة في المرآة وهم لا يعقبن وقد ثبت ان انطباع المرآت  
 في العقل تحقيق قوله ان الكليات بالوجود الذهني الظاهر ان ليست صفة مقيدة فلما المفهوم  
 من المواقف وشرح التبريد انه ليس من الحكماء ومن لم يقل به لا ما المتكلمون بمفهومه نفسه  
 وبعضهم اشتبهه فتبع قوله قلت هذا القدر كاف في التشبيه وتحصيل المقصود وهو ان انطباع امر  
 الانطباع في العقل فان التشبيه لا يقتضي مشابهة تامة مدكل وجه وهو ظاهر وما افاده بعض  
 الفضلاء بان الغرض من هذا التشبيه التشبيه على ان وصف الصورة بالاشياء والاشياء في  
 العقل امر ذهني كوصف الصورة المرآتية بالاشياء فيها ولا انشاس فيها ولا انشاس فيها  
 كما حقق في موضعه وحاصله ان التشبيه لا رسام لا حصول فلا يخلو عن بحث فليعلم ومن  
 فوالله هذا التشبيه على ما افيد انه كما لا يثبت الصورة في المرآة الغير الصافية عن الكدورات كذلك  
 لا يثبت في الادهان الغير الصافية عن الكدورات البشرية والاشياء على الحقيقة ان كما  
 لا اعتداد على حكاية المرآة الغير المستقيمة كذلك لا اعتداد على الادهان ما لم تستقيم **قوله** بل  
 اراد انه يثبت فيها ان (انما اطلقها) ثقة بانها من له حشر بقيدتها بالبصر **قوله** معناه  
 كما ينطبق فيها مثل المحسوسات يعني ان ذكر المعقولات من قبيل الاكتفاء لا ينبغي انطباع  
 المحسوسات فيها فلا يد ما يقال ان النفس كما ينطبق فيها مثل المعقولات ينطبق ايضا  
 مثل المحسوسات نعم ذلك ان تفتش عما وجه تخصيص المعقولات بالذات وكان هو مقتضاها  
 في المعلومات بل الاوجه ان يقال انه يصدر بيان الفرق بين النفس والمرآة ولا يدخل  
 للمقضى بالمحسوسات في ذلك الفرق قوله وسوق كلامه يؤدي هذا المعنى حيث  
 ترك ههنا ما اورده فيما قبله من ارادة الحصر ولو اردفه بقوله ايضا كان اظهر



**قوله** والمراد بالمحسوس لما اخرج ذكر المعقول والمحسوس الى تعريفهما اراد ان يعرفهما  
 مشير الى وجه دفعه انتفاض برده عليهما بان تعريف المحسوس لا يكون مانعا وتعرف المعقول  
 لا يكون جامعا فان النسبة الى الامور المحسوسة تدخل في تعريف المحسوس وتخرج عن تعريف المعقول  
 مع انه الامر بانكسرت فقتضت انتفاضا على تعريف المعقول فقد قصر كما لا يخفى على من تنبصر  
 قوله والمراد به اي بهذا القول المشتمل على التعريفين وقوله يرد بها بالاستقلال ناظر  
 الى المحسوس وقوله ولا يرد بها بالاستقلال ناظر الى المعقول وكذا في جانب النفي  
 ولا انتفاء اي تعريف كلي واحد من المحسوس والمعقول بالنسبة الى الامور المحسوسة  
 بالنسبة التي تتعلق بالامور المحسوسة كسبب خوف الشاة من الذئب فان نسبة الخوف  
 الى الشاة انما تحصل بواسطة تعلق الشاة حتى لو لم يتعلق المحسوس بها لم يكن نسبة  
 اليها فان مثل تلك النسبة من المعقولات ايضا **قوله** يعني ان صحة ادعاءه من هذا  
 الكلام دفعه ما يادير ان قول الشارح فعوله وهو حصوله اه تعريفه على قوله اما التصور  
 اه فالمناسب ان يذكر بعده ما يدل على استلزام الاول للثاني كان يقال لانه لا يمكن ان يكون  
 تعريف الشيء تعريفا لشيء اخر ويذكر قوله لانه لما ذكر في بطريق الطيف لانه دليل اخر على ان  
 التعريف المذكور لمطلق التصور وحاصل الدفعه ان استلزام الاول للثاني قد علم من  
 التعريف فلا حاجة الى ذكر ما يدل على ذلك الاستلزام بعد التعريف المذكور وانما الاحتياج  
 الى بيان المصحح والذي عيى اليه خاطر ان قوله لانه لما ذكر في قوله وانما عرف بيان  
 لتحقيق وجود المصحح والمقتضى اما المصحح فظاهر واما المقتضى فلزم كون التعريف  
 غير مانع على تقدير كونه تعريفا للتصور فقط فلا يرد ما اورد ولا حاجة في دفعه الى  
 تلف ارثية المحسوس ولا الى نقس ذهاب اليه بعض الادهان من ان قوله لانه لما ذكره  
 دليل الاستلزام اذ لا يلزم من مجرد كون هذا التعريف للمطلق في الواقع ان يكون كذلك  
 في كلام المصنف اذ يجوز ان يكون كلامه على وجه لا يمكن ان يجعل تعريفه فليتام  
 يتوقف على وجود المقتضى وقد علمت وهو كونه هذا التعريف تعريفا لمطلق التصور  
 في الواقع وقد علمت ما فيه فذكر **قوله** بوجه ما الوجوه اي الوجوه الثلاثة المعتمدة  
 في ذكر مرجع ضمير القائل من تقدمه لفظا او معنى او حكما وقد تقدم لها ذكره معنى

ان ادرك بعض ما ذكره في  
 المتن

فليس

فليس استخراجه كما هو عليه بعض من لا وقوف له بالعربية **قوله** هو ضعيف كان وجه  
 الضعيف هو انه قد علمت ان هذا التعريف لمطلق التصور وتعرف الشيء لا يكون تعريفا  
 لشيء اخر **قوله** والمصحح بالنسبة اليه ايضا اي كماله بالنسبة الى مطلق التصور موجود  
**قوله** اذ ان كانت علة لاخصار مرجع الضمير شيئا **قوله** لا جائز ان يعود يجوز فتح  
 الجائز على ان كلمة لا النفي الجنس كما هو المشهور ويجوز ان يفارفعه على انها لا المشبهة  
 بليس وعلى كل تقدير ان يعود فاعلمه ساد مسد خبر لا كما في قوله ما قام زيد ومن  
 قصر على كونه الجائز مفتوحا فلم يظهر في وجه قصره عليه فافهم **قوله** دون التصور  
 فقط قيل الا ان تركه لانه يتبادر منه ان المقصود بالبيان وجه تعريف مطلق التصور  
 ويرد تعريف التصور فقط وما ذكره من الكثرة لا يعني الا بتعريف مطلق التصور فتركه  
 كترك تعريف التصور مع الحكم لان تعريف مطلق التصور وتعرف الحكم يعني عن تعريف  
 هذا وجه قوله الا ان لا يخفى على من امل وقداش المحسوس رحمه الله الى وجه ذكره قوله  
 يعني ان المصباح للمقام لا فقط **قوله** تنبيهها على المرادفة والاشتراك اي على مرادفة  
 لفظي العلم والتصور والاشتراك لفظ التصور بينا المفيد من ذلك التنبيه انما يحصل مع  
 ملاحظة لزوم التوفيق بينا المتماهيا اعني مقام التقييم ومقام التعريف كما لا يخفى على من  
 له السداد للتنبيه **قوله** فان قيل تعريف مطلق التصور اه مشتق من هذا السؤال قوله  
 دون التصور فقط وحاصله انه لما افهم من تعريف مطلق التصور وتعرف الحكم جنس  
 التصور فقط وقصره على علم التصور فقط فكيف يصح قوله دون التصور فقط **قوله**  
 وكون تعريف مطلق التصور اه جواب عن ادخل مقدر كانه قيل كيف يجوز بينا ان يكون  
 تعريف مطلق التصور لكثرة التنبيه وبين ان يكون بيان جنس التصور فقط فاجاب بانه القول وهو  
 بين وانكته من التكت كالنقطة من النقط والمراد من تكت الكلام اسراره ولما كنه  
 لخصها بالفكر الذي لا يخلو صاحبه عن تكت في الارض بخلافه لا يصح بل لخصها بالاتي الكثرة  
 المشبهة بالتكت كذا حقيقة السيد السدي وبعض مؤلفاته **قوله** لجواز ان يكون هذا التعريف  
 رسميا للتصور المطلق سند له المرادفة يعني ان مرادفة لفظي العلم والتصور انما يلزم  
 ان لو كان هذا التعريف رسميا للتصور كما انه حد للعلم وهو في جنس العلم اذ يكون رسميا له  
 وحده للعلم ان قيل الا لا يخفى في المرادفة ان يكون اللفظان موضوعين لمعنى واحد كلفظ واسد

علم في احد اللفظين على ما يصدق  
 عليه الاخر قلنا لا بل يلزم في المرادفة



على ما سيجي وقد حقق وبعض الكتب المنطقية ان لا ترد في بينة اللفظين المتوافقين في المعنى  
 الواحد الذي احدهما حقيقة فيه والاخر محال فيه وحقق ايضا ان الحد اتمام للشئ بمثابة مقابلة  
 الموضوع له دون ما عداه من الحد انما قص والرسمين وما قبل ان من اين يلزم كونه فلا ينفك  
 رسمه وحده للعلم لا يجوز ان يكون حد اللفظي فلا يخفى على من له نوع ممارسة بفن الاداب انه  
 مقابلة المنه بالمنه وهي ليست بمسبوقة فتدبر **قوله** قلت كلاهما امران معلومان احدهما حاصل  
 انا الغرض من التسمية عليهما لا الالالة فان المرادفة والاستثالة امران ثابتان معلومان  
 في عرف ارباب الفقه فلا يتوجب ذلك بالمنه واد احصلت هذا الى اصل عرفت انه لا يرد ما هو  
 من علوم مطابقة الجواب للسؤال فافهم **ان** اشياء فيما هو المشهور يعني وقام  
 التقييم فلا يرد ما يقال ان التصور الساذج احصا من مطلق التصور والاخص اقل وجود الامم  
 فينبغي ان يكون المشهور هو الاعم كذا قيل والذي يدور في خلدي انه لا يرد هذا السؤال قطعا  
 فان المراد ان اطلاق التصور على التصور الساذج هو المشهور وذلك لا ينافي كون اقل  
 وجود من مطلق التصور وقوله على ما يتايل التصديق دون ان يقول على ما يرد في التصور  
 الساذج مع انه لا ينسب بمقابلته لانه مركب تقييدي ولا ترد في بينة المفرد والمركب والاطلا  
 التصور عليه وعمومه للتصديق ممنوعان اما الاول فلانه اللفظ لا يطلق على اللفظ بل على  
 المعنى واما الثاني فلانه المفهوم من صفات المعاني لا من صفات الالفاظ واما عدم صحة التفسير  
 وهو قوله وهو مطلق التصور فلا مطلق التصور عبارة عن المعنى الشامل للتصور  
 الساذج والتصديق لا عن اللفظ كما لا يخفى وهذا التفسير لم يظهر لي فائدة بعينها  
**قوله** والوجه الاول اوجه يعني بالنسبة الى الوجه الثاني لا بالنسبة الى نفسه فانه يتجه عليه  
 ايضا ان الشايع وصف الالفاظ بصفات المعاني الملازمة الذاتية والمركبية بينهما  
 دون العكس وان كان يندفع بعملي قائل ان مخلوه عن نشر الضمائر وسماجة القول  
 بمفهوم لفظ التصور نقل عنه الاول على تقدير ان يكون الضمير (الجواب الى ما والى في علمه  
 ان يكون راجعا الى لفظ التصور فيكونه المعاني الى ما صعد وما هو اقل في هذا يكون الاول  
 المعاني بمعنى او المعاني ووجه السماجة هو ما ذكرناه اننا من ان المفهوم من صفات  
 المعاني الامم صفات الالفاظ ونشر الضمائر وان كان لا بأس به اذ الضمير المراد كذا دون انصاحه  
 فيمنع فيه حط القيد وانه وهو مقتضى لعود الضمير اليه ووجه الاقتضا انه اوله هو اليه

ونشا وبنو رجوع ضمير يرد  
 ريمت فامر وند كما لا يخفى

في شئ محال  
 من ان كان يندفع بعملي قائل ان مخلوه عن نشر الضمائر وسماجة القول  
 بمفهوم لفظ التصور نقل عنه الاول على تقدير ان يكون الضمير (الجواب الى ما والى في علمه  
 ان يكون راجعا الى لفظ التصور فيكونه المعاني الى ما صعد وما هو اقل في هذا يكون الاول  
 المعاني بمعنى او المعاني ووجه السماجة هو ما ذكرناه اننا من ان المفهوم من صفات  
 المعاني الامم صفات الالفاظ ونشر الضمائر وان كان لا بأس به اذ الضمير المراد كذا دون انصاحه  
 فيمنع فيه حط القيد وانه وهو مقتضى لعود الضمير اليه ووجه الاقتضا انه اوله هو اليه

بإعادة

بإعادة الى التصور فقط لم يرد غير ما ذكرنا سابقا فكذا العلم مع انه مذكور صريحا  
 وقصدا ومطلق التصور مذكور ضمنا وتبعافا فاستوى بينه وبين العلم بغير المرجع قلبا لا  
 يعادل قرب المرجع كونه العلم مذكور صريحا وقصدا فان الشئ اذا قيد بقيد يكون الظاهر  
 منه عند الحكم عليه وبه رجوع الضمير الى المقيد والقيد جميعا وكون كل منهما ملطفا في ضمن  
 ذلك المجرى غير ملتفت اليه قصدا فتدبر **قوله** فالحصير المستفاد الى اشارة الى حاصل السؤال  
 وماله والظاهر ان يكون موازنة كان الى اشارة الى صحة الحصر فالمانع اقام الدليل على خلاف ما ادعاه  
 وتقديره ان ذلك الحصر ليس بصحيح بصحي لانه لو صح للزم ان لا يجوز عود الضمير الى العلم كذا التالى  
 باطل فالمقدم قلنا ويكون تقرير الجواب بمنه بطلان التالى وسنده ما ذكره من قوله اذ لا  
 معنى لتوسيط تقريره بينا تسميته وقد قرر المحشى هذا السند بحيث لا ستره فيه ولما كان  
 التوسيط غير خال عن معنى ما اول المعنى بالحق فيكون حكمه على الكثرة اى المقبولة عند  
 نظر العقلاء فان اللائق في نظرهم تقديمه عليهم فان المناصب ان يعرف الشئ ولا حتى يعلم  
 ثم يقسم ولا في السؤال والجواب تقرير آخر فتدبر **قوله** ان يقدم تقريره على التقييم فيه  
 اشارة الى ان تقدم التعريف على التقييم يلزم ان يكون مقدما على التقييم ايضا وهو ظاهر  
**قوله** فان قيل بل فيه تنبيه اه حاصلة اثبات لبطلان التالى او اثبات السند على تقرير اخر  
 فافهم **قوله** دلالة التقديم عليه ممنوعة لتحققها في مواضع كثيرة فانه مفاد التقديم  
 الاهتمام ووجوه غير مخصوصة فيه كما لا يخفى على من له نوع ممارسة بعلم المعاني ولودل  
 على ذلك الدال على كونه عمدة بالنسبة الى سائر مقدمات بيان (الوجه ايضا) ودونه ما دونه كما  
 سيجي **قوله** مع اننى عود الضمير اشارة الى جواب تسليم تقريره سلمنا ان التقديم يدل على  
 كونه التقييم عمدة لكن لا سلم انه لو لم يقدم لما حصل هذا التقييم بل هو حاصل في عود الضمير الى  
 مطلق التصور ايضا على انه في عقده اليه كونه اخرى ايضا فيكون هو راجع واولى والافان الى  
 المرجوع مع وجود الراجح غير جار عند نظر العقلاء فيكونه حاصلة تقوته منه بطلان التالى او يابيد  
 ابطال السند قائل هذا وقد شد قوله يعني ان قلت مطلق التصور مرادف للعلم حاصله  
 موازنة على صورة الاستفسار لانه قيل ما ذكرته وان دل على ما ادعيتهم ولكن عندنا ما يوجب  
 اشتباهه على ما لا فائدة له اعني ان لا يفرق بين المقسم احتياجا اليه وقوله وذلك اى وذلك المذكور من  
 الاشتباه لا يقتضيه ان لا يفرق بين المقسم احتياجا اليه وقوله وذلك اى وذلك المذكور من

قوله وبنو رجوع ضمير يرد  
 ريمت فامر وند كما لا يخفى

بإعادة



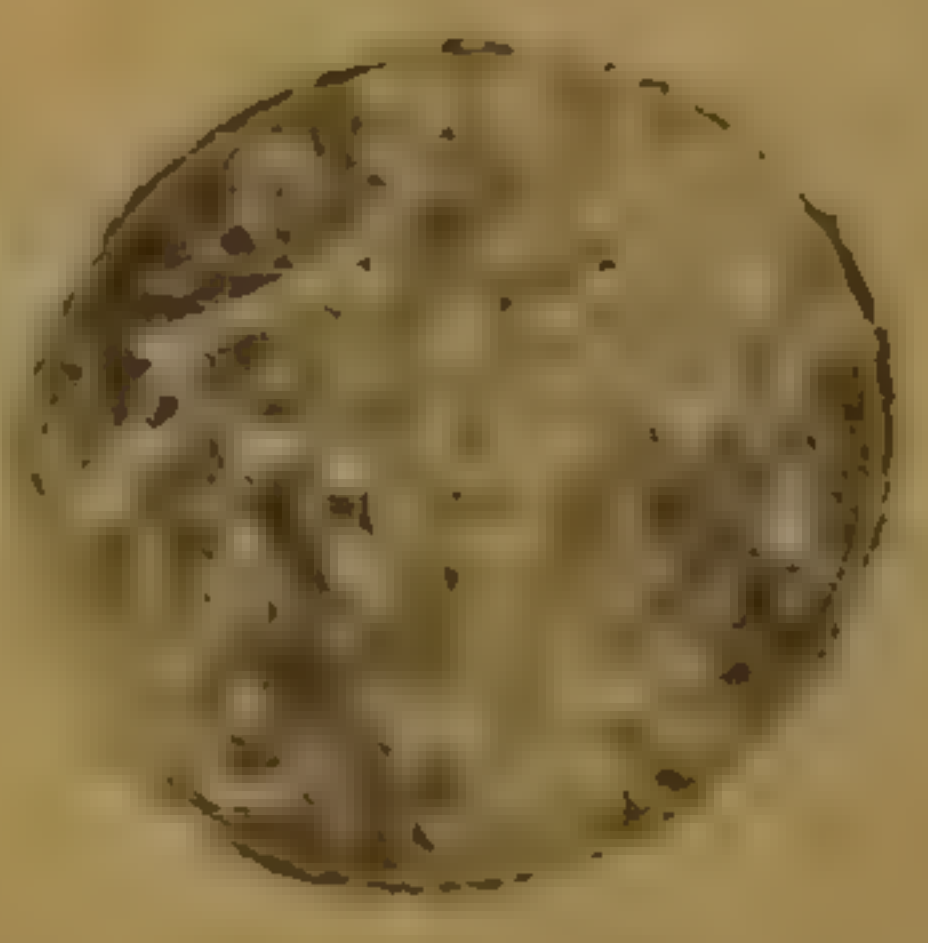
وارادة اللازم والا فلا يستفاد ذلك من ظاهر كلامه قدس سره ولا يذهب عليه ما فيه من  
كلفة التكلف وعسرة التعسف لا يقال اذا كان تعريف المراد في تعريفه في الحقيقة والواقع  
لا يكون تعريف المقسم متروكاً لانا نقول مراده تركه في مقام التقييم لا مطلقاً وما قيل انه  
حينئذ يكون بيان المراد في الاستفصال بتعريف مراده مما لا حاجة اليه في السؤال الاول  
ان يقال فانا قلنا في فائدة تعريف العلم مع الاحتياج اليه لانه مقسم ولا بد ان يكون  
هو معلوماً حتى يمكن التقييم فيمكن ان يجاب عنه بان بيان المراد في هذه الاشارة الى  
منشأ السؤال ولا ينافي ما جعله المحقق مشأله ذلك بل يكون ذلك حقيقة متشابهة  
وتوضيحي لها وما يابى الاستفصال بتعريف مراده فليبان تركه في تعريفه من حيث انه تعريفه  
بالكلية حيث تركه اولاً باستفصاله بالتقييم وثانياً باستفصاله بتعريف مراده فليبان  
التنبية على ان التقييم هو العدة تقل عنه قدس سره لانه لما مجهولات تصويرية وتقليدية  
والعلم بهما لا يحصل الا بالموصول الى التصور والتصديق وثبت كليهما لا يحصل على  
التعيين الا من التقييم فيكون علامة في بيان الحاجة كما قرره العلامة الرازي لهذا والبرهان على  
هذا التنبية ما يرد على التنبية الذي ادعى استفادته من التقديم كما مر ففقط قوله كما عرفت  
سابقاً اي في مقام وجوب تقدير البحث بتقييم العلم **قوله** ادلا احتياج اليه لا بالذات لانه  
هذا وظائف علم الحكمة **قوله** اذ يكفي فيه معرفة المقسم بوجبه ما يعني ما حيث التوقف  
وان كان لا يكفي من حيث البصيرة **قوله** وهذا الجواب على تقدير تسليمه فيكون كل واحد من التنبهين  
جواباً على حدة وهو ظاهر من تقرير المحقق ومن توهم بان ما ذكره المحقق في التوقيف  
الجوابين الى ان محمول الاول ان تقدير التقييم لغرض التنبية على انه العدة وتأخير التعريف يلزم من  
ذلك تبعاً ومحمول الثاني على عكس ذلك فقد حمل كلامه على ما ليس يرتضي كما تقدم وهذا  
يتبع منه قلنا من من شأنه التبحر **قوله** قدس سره ليفعل انه مراد قد قبل جعل فائدة التفسير  
ذلك الا عندم فقط ومحمل كلام الشارح عليه بان راي از مجر ذلك التوقيف لا يدل على الظاهر  
منه في تعاقب التفسير كما صرح به في قوله فيما بعد لا يدخل فيه التعريف وانت جريانه محمل  
الظاهرة على خلاف مراده فان مراده جعل فائدة تعريف مطلق التصور في مقام يقتضي  
تعريف التصور الشارح هو التنبية على ان لفظ التصور يطلق بالاستمرار على المعنيين اما  
المطلوب سابقاً في التعريف في السهم بحيث لا يحتاج الى البيان والاطلاق على ما يرد

العلم

العلم يدل على التعريف والتعريف مع ملاحظة تلك التسمية تنبيه على الاستمرار وقد اشار الى هذا فيما  
بعد بقوله كما وقع التنبية علم اي على هذا الاستمرار وهذا لا يذهب عليه **قوله** كما وقع التنبية  
عليه ليس فيه مراد مراده قدس سره من القرض المراد في هذه فقط وهذا ليس كونه التعريف  
مع ملاحظة تلك التسمية تنبيه على الاستمرار بل مراده قدس سره ان التعريف من حيث  
هو لا يدل الا على المراد كما لا يخفى على المتأمل المنص على انه لا دخل للاستمرار في جواب  
الاستفسار الذي شغلنا التفسير كما قرره المحقق في الاصل انما هو المراد في هذا القرض لها  
دونه فقط في قوله في الاول لا وجه لادراكه او غائبا تقتضي كونه كل واحد من جواب  
السؤال المركب وليس كذلك **قوله** بعيد غاية البعد في كلام المصنفين فان الاثنى منهم  
والتي هي التفسير والتفسير في مقام الافادة والا فاضد **قوله** وعلى الثاني لا وجه  
لا يرد التنبية الثاني لانه لا مدخل له في الجواب **قوله** وكذا الامر على الثالث **قوله** وما ذكره بعض  
المحققين وهو الموقوف المحقق والفيلسوف المدقق فاضد **قوله** ومحملة اي ومحملة  
السؤال وهذا جمع الى ما ذكره فقد بعد **قوله** لانه تعريف مراده تحليل لما يستفاد من  
الكلام اي انما ضرنا بذكره لانه تعريف مراده **قوله** وانه كلام من التنبهين معطوف على  
قوله ان السؤال واحد ومن جعله متشأفاً فقد كلف ما لا يحتاج اليه **قوله** فالاول التنبية الاول  
جواب الى لاري بأساً في بيان حاصل السؤال والجواب حيث يتضح المراد كما ان اصحاق فاقول  
حاصل السؤال ما فائدة تقديم تقييم العلم على تعريفه مع انه التقييم من جملة الحكم المقسم على شئ  
لا يمكن الا بعد معرفته وحاصل الجواب ان فائدة التنبية هي التقييم هو العدة في بيان الحاجة  
لوقوفه عليه كما مر من التوقيف لانه مقصور بوجبه ما يدعي لكل واحد حتى التنبه والصبيان الذين لا  
يتأق في فهمهم كالتساب وهو كاف في تقييم العلم **قوله** والثاني اي والتنبية الثاني جواب الى وحاصل  
السؤال على ذلك التقدير ان يقال ما وجه تقديم تقييم العلم على تعريفه مع انه التقييم يحتاج الى التوقيف المذكور  
كما ذكرنا وحاصل الجواب ان شئنا قد اعنت عن ذكره فلا حاجة اليه فلور ذكره لانه الاستفصال  
بما لا فائدة فيه فالعلة في الاقتراح بالتقييم اقتراحه البحث وسبق المرجع لمطلق التصور الذي  
اريد ببيان مراده للعلم وذلك انما يحصل بالتقييم على هذا الاسلوب الذي يكون المرجع متضمناً فيه  
مشتملاً **قوله** اذ على تقدير معلومية بوجبه ما لم يعلم المراد في علة تكون التنبية الثاني جواباً على  
تقديره ومالم ظاهر لاسترة فيه حتى يحتاج الى البيان واذا كان الامر كذلك فلا يناسب التنبية الثاني



على تقدير ان يكون العلم معلوما بالتفسير المذكور ومن جعله علمه لمجموعة كون الاول على تقدير كون  
 الثاني على تقدير فقد غفل عن السوق وجرم عن الدوق الاول يعنى على تقدير ان يكون العلم معلوما  
 بوجه ما وكذلك لا يناسب التبيين الاول على تقدير الثاني يعنى على تقدير ان يكون العلم معلوما  
 بالتفسير المذكور اذ كونه التبيين الاول على تقدير الثاني فانه اذا كان كذلك كان الاقتراح  
 بالتبيين جرياً على مقتضى الظاهر فلا ينبغي له ان ينقل الى التبيين على كون التبيين عمداً فانه  
 طلب التكنة انما يشكك في العدول عن مقتضى الظاهر والتبيين على هذه الرفة امر بالمعقول  
 ففيه ان تقديره التبيين اه خبر قوله وما ذكره وفيه انه لم يجعل المنبه مجرد تقديره التبيين على التبيين  
 حتى يرد ما ذكره وانما جعل منبه مع ملاحظة العدول عن مقتضى الظاهر كما مر وما سائر  
 مقدمات بيان الى اوجه فهي كونهها واقعة موافقة لعدول فيها عن مقتضى الظاهر فلا يلزم  
 مذكور التبيين عمداً بالتبيين الى التبيين كونه عمداً بالنسبة الى سائر المقدمات ايضا - وايضا قد  
 التبيين الى وفيه ما فيه ايضا فان مراده من التبيين على الاشتغال بتبيينه مع ملاحظة العدول ايضا فان  
 مقتضى الظاهر ان يقدم التبيين على التبيين فلما عدل عنه مع احتياج التبيين الى معرفة المقسم عليه  
 التكنة فينتقل الى التبيين على الاشتغال وان ذكر التبيين بعد التبيين ليس كونه محتاجا اليه بل علام  
 المرادفة كما قرر والفرق من اعلام المرادفة ايضا كل قسم من قسم العلم حيث اخذ ذلك  
 المراد في كل منقسم فالظاهر ان قوله تبيين انما مراد به كل من الارادتين المذكورتين لا مصروف  
 الى الثاني فقط كما توهم فافهم **قوله** وما ذكره بعض الافاضل وهو المولى احمد الايوردي  
 بعينه عن ذلك الفوائد كما مر مراراً **قوله** وايضا لم يرد التبيين عليه بل ورد على العلم المناسب  
 ان يتخذ مورد التبيين والتبيين يعنى ان المقصود اه اى يعنى ذلك البعض بقوله المنقول عنه  
 وقال يعنى ذلك البعض وتغير الجواب به اذ فيه تردد التواتر الى العلم لا يقال كيف  
 يكون الاتقان متروكاً مع ان تبيين مرادفه تبيين الحقيقة لا نقول اجاب عنه بقوله بقوله الامانة  
 قد علم انما قلنا ان التبيين على المرادفة اه فلهذا لا يتبع من تبيينه من حيث انه  
 تبيين لا قبل التبيين ولا بعده حتى يحصل الفرض ويجوز لنا ان نقول لو عرف العلم قبل  
 التبيين ثم عرف بعد مرادفه لم يرد على المناسب الذي ذكره السائل وحصل الفرض ايضا فلا  
 توقف لحصوله على مراد المناسب بالكلية فقطن وكن على بصيرة **قوله** فيتوجه عليه خبر قوله  
 وما ذكره ولا يتوجه عليه ما نقل عن المحشى ان التبيين على المرادفة انما ياتي اذ كان تبيين العلم



بذلك مشهور كما اعترف به حيث قال فاقام ما هو علمه التبيين اه فلهذا لا يكون تبيين  
 العلم اولاً ثم تبيين ما سبب المناسبات حيث تركه بالكلية كونه التبيين في قوة التبيين المذكور  
 ذكره الاستدراك فلا يصح القول بان تبيين الامر من المناسبات لاجل التبيين على المرادفة وانما لا  
 يتوجه لان خلاصة هذا الجواب حيث يكون منه كونه تبيين العلم مناسباً لا قبل التبيين ولا بعده فانه  
 مشهور بذلك التبيين ولا حاجة اليه وانما الاحتياج الى تبيين مرادفه ليعلم انه مرادفه  
 فالفرق من ذكر التبيين ليس الا التبيين على المرادفة وتبين سلمنا انه مناسب فبقوله ذلك المناسب  
 للتبيين على ذلك كما ينبغي على ذلك المنه والتسليم قول ذلك البعض على تقدير المناسبات فيستمر صلة  
 منصوب على علمه على حال من كلمة على كونه في حكم هذا اللفظ وكل ما دل على تبيينه صحيح لا  
 فلا حاجة الى تأويله بقولنا متعلقاً كما توهم فافهم ولا يصح ان يكون صفة للكله على كما لا يخفى  
**قوله** وما شئت اى ذلك البعض قال تسامح قدس سره اه وقال ايضا ويمكن ان يتكلف  
 ويجعل صلة التبيين مقدمة اى على المرادفة ويجعل كلمة على متعلقة بمحذوف اى بناء على ان اه  
 فكله في قوة قولنا او التبيين على ان التصور المطلق مرادف للعلم بناء على ان تفسير العلم بذلك  
 مشهور هذا ولا يذهب عليه انه لو جعل المنبه عليه مجموع ما في خبره على اى قوله قدس سره  
 فان قلت لم يورد مثل بعبارة ما ذهب اليه من التبيين **قوله** وانت ايها الطالب الراشد في الغرض  
 للرسالة تبيين بانك لو ذهبت الى ما ذهب اليه بعض الافاضل كنت بمنزل من الرشد اقول وانت  
 خير ان كنت ذا رشد بانا ما ذهب اليه المحشى في توجيه كلامه قدس سره ليس يدعى تبياناً مما  
 ذهب اليه بعض الافاضل بل اقامة علمه التبيين مقامه او مقام ما يتعلق به ذرير شياع وفي  
 كلام من يوثق به واقعه فتدبر علم ان النزاع بين المحشى وبينه الفاضل المرفوعين انما هو  
 في تحصيل السؤال اذ لم يحصل عندهما تقدير التبيين على التبيين وعنده من التبيين وانما هو في  
 قوله ففسر مطلق التصور اه اذ هو عنده جواب عن سؤال نشأ عن تقرير الجواب الثاني وعندهما  
 جزء منه كما ظهر من تقرير كل منهما **قوله** فقليل بالبيان اى المحي فظهر عن الواقع في الهواء اى  
 الحارة بين الهواء الى ما لا يرتفع العقول حتى لا تؤثر صحبة فيك بحكم ما قيل عدوى البليد  
 الى الجليد سريعاً كما يوضحه في الرماذ فيتحقق **قوله** هذا السؤال نظر الى سياق كلامه متفرع  
 على قوله اه حيث اتى عقيبه بالبيان التبيين **قوله** فاللام محمول على ظاهره اى على كونه متفرعاً عليه  
**قوله** نوع اشواراه وانما قال نوع اشوار تبيينها على انه يمكن ان يكون اشارة الى التمسك به



لأنه ثابت المرادفة ويكون تمثيلا يعني كما أن تفسير مطلق التصور دون التصور فقط تنبيه على  
ذلك كذلك تفسيره دون العلم تنبيه عليه **قوله** ويمكن أن يجعل أيضا الوجه اشعار  
الاول بذلك هو انه قال دون التصور فقط ولم يقل دون العلم بل وجهه ووجه الثاني  
هو انه لا يظلم فانه اذا كان الكلام محمولا على ظاهره ما لم يحمل قوله ففسر مطلق التصور على  
انه اشارة الى السؤال والجواب فيلغوا ذكره حينئذ وجه التضعيف المشار اليه بقوله  
ويمكن ان المناهضة يكون ما يشعر بكونه اشارة الى السؤال والجواب لا متفرعا على قوله قدس  
سره مقدما على قوله فانه قلت فان الكلام في صحة نفعه على ما قبله لوجود ذلك القول ليس  
الصارفين عن فلا يتبين جعلهما مشعرا بما يتوقف عليه صحة ذلك النفع وفيه توفيق لا حمل  
الا بورد في حيث جعل ذلك القول صارا فينا عن النفع فقط هو انه يمكن ان يكونا مشعرا  
بما يتوقف عليه صحة ذلك النفع ايضا وان كان مع ضعف قائل قوله بل كان مراده انه متفرعا  
بتفسيره ولم يتركه هو ان الظاهر تركه لانه نفع العلم بعينه وقد اغتنت شهرته عند ذكره على  
ما ذهب اليه المحتشي او كان مراده انه عرف مرادف العلم لا العلم نفسه مع ان المناهضة هو الثاني  
على ما ذهب اليه غيره **قوله** فالكلام مصروف عن ظاهره اي عن كونه متفرعا على قوله ففسر  
مطلق التصور فلا يكون الثاني موقعا **قوله** وبما ذكرنا من الاحتمالين ان قيل لا يذهب عليك  
ان كلا من الاحتمالين مشتمل على حمل الكلام على ظاهره من وجه وصرفه عن وجه اما على الاحتمال  
الاول فتفرع قوله فان قلت ان على ما قبله يكون ظاهرا فيكون محمولا على ظاهره واما قوله ففسر  
الكل مر فيه ان يكون متفرعا على ما قبله ايضا وتمة لما قبله الاشارة الى ما ذكره من السؤال والجواب  
فجعله اشارة الى ذلك صرفه عما على ظاهره واما على الاحتمال الثاني فتفرع قوله ففسر يكون محمولا على  
ظاهره وقوله فان قلت ان مصروفا عنه كما لا يخفى هذا وانت خبير بان هذا القول لا يرد على المحتشي  
فان مراده من حمل الكلام على ظاهره وصرفه عنه انما هو الكلام الواحد اعني قوله فان قلت الاول  
يبين في انه على الاحتمال الاول محمول على ظاهره وعلى الاحتمال الثاني مصروف عنه فليست  
سقط ما ذكره بعض الافاضل الى حيث حرم بالاحتمال الاول وسلب الاحتمال الثاني نظر الى الصارفين  
المذكورين وقد عرفت انهما كما يمكن ان يكونا صارفين يمكن ان يكونا مشعرا بما يتوقف عليه صحة نفعه  
قوله فان قلت ان على قوله ففسر وقوله نظر الى هذين الصارفين معقول له لقوله ذكر في ما ذكره  
بعض الافاضل ومن توهم بعلقه بقوله متعلق فقد توهم **قوله** فلا يصح قوله قلت ان قيل مورد هذا

البحث انما هو السؤال فاسناد عدم الصحة الى الجواب ليس على ما ينبغي بل الاتفا اسناده الى قوله  
فقد علم بذلك واجيب بانه مستلزم لذلك القول وانما اسناده اليه دونه ليكمل الفائدة حيث  
يؤلم منه انه كما ان كون المرادفة معلوما من التقييم غير صحيح كذلك قوله قدس سره الى ان كما ذكرت  
ليس صحيحا لانه تصديق لما ليس بنفسه بصادق فقط وليس مورد السؤال بطريق البينة فانه  
لما اسند اليه انتقل من الملزوم الذي هو عدم صحة قوله قدس سره الى ان كما ذكرت الى لازمه الذي  
هو عدم صحة كونه المرادفة معلوما من التقييم **قوله** في بعض كتبه وهو حاشيته على شرح مختصر ابن  
الحاج **قوله** ضم القيود المتباينة او المتغايرة مع المقسم للمحصل بانضمام كل قيد منه فادما كانت  
القيود متباينة لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر ولا يجتمعان في امر واحد كناطق والهاهي  
بالنسبة الى الحيوان كان التقييم حقيقيا وهو الهوية في التقسيمات ولذا كانت مقارنة يصدق  
احدهما على ما يصدق عليه الاخر ويجتمعان في امر واحد كالانسان والحيوان بالنسبة الى الانسان التقييم  
اعتباريا وما نحن فيه تقيم حقيقيا لانه لا يجتمع الكون بلا حكمه هو الكون مع حكمه في امر واحد من  
التصورات وهو ظاهر وليس اعتباريا كما توهم من توهم وقوله مع المقسم المراد منه جعل المقسم  
جزا المفهوم كل هذا الاقسام سواء ذكر نفسه صريحا او ذكر ما يستلزمه كما يقال الحيوان اما  
ماش ناطق او ماش غير ناطق فاحفظه فانه ينفعك من قريب **قوله** فلو لم يكن مراد فانه كانت  
القيود في هذه الملازمة ممنوعة وسنذكر ما امرت بحفظه انما وقوله فلا يكون تقيما شرطية  
اخرى فان تقديره وان لم يكن القيود ممنوعة لا تكون تقسيما وقوله وقد سماه تقيما اشارة  
الى استنار نقيض الثاني وهو ينتج نقيض المقدم وهو كونه مرادفا وقد عرفت كونه الملازمة  
ممنوعة فظلم لا ضعف هذا الجواب وان امكن ان يقال ان مراد ذلك المجيب ان الشايع في مقام  
التقييم ذكر المقسم بعينه في التقسيم وتقييده بالقيود المتباينة فلو ان لفظ التصور منسوبة  
لم يذكر له فيها فلما ذكر علمه انه مرادف فافهم **قوله** ويمكن ان يجاب عنه ايضا به يتم عليه  
انه حينئذ يكون انباء لاصل السؤال الذي هو عدم صحة كونه المرادفة معلوما من التقييم الا ان يخص  
السؤال بالجواب الشرطي هو قطع النظر عما قبله فليست **قوله** من قبيل العلم بالمعلوم اي من  
قبيل حصول صورة الشيء في العقل لا من قبيل الحقيقة الماخوذة من تلك الصورة الى صلبه انما  
قد بهذا القول ليصح الحصر فان المعنى المشترك بين هذين التقسيمين من قبيل المعلوم متعدد  
لا يخفى ذلك على من له نفع تامر وقوله مشترك فيه وجوه من الاعراب يجوز ان يكون صفة لمفردا



ويعجز ان يكون خبر ليس ومنه قصص الاولين فقد **قوله** فاورد عليه بعض المتأخرين  
وهو المولى احمد البوردي وهو ملخص ما اوردته من الحصر المذكور مستندا بان العقل من قبيل  
العلم ومشتق بين القسمين المذكورين مع انه ليس عن ماهية العلم لانه اخص منه فانه قد تقرر فيما  
بينهم ان الادراك وهو العلم بربعة اقسام وتوهم وتعلق فانهم قالوا المراد  
اما جزئى مادى او لا فالاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير  
محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكا موقوفا على حصول المادة فادراكه المحسوس  
الاحساسى او لا فادراكه التحصيلى وادراكه غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئى المادى  
سواء كان كليا او جزئيا غير مادى فادراكه العقلى وانت خبير بان هذا الادراك من قبيل  
بان مراد ذلك المحجب عن المعنى المشترك بين القسمين هو المشترك بين جميع افراد القسمين  
فان المشترك الذى يتركف القسمين لا بد وان يكون متناولا لجميع افرادهما بحيث لا يشك  
فرد منها غيره والالتم يحصل من التقسيم مفهومهما هما بالاضافة منهما بغيره عليه ان  
المشترك بين جميع افراد القسمين هو العلم الكاسب والمكتسب ولذا مفهوم مشترك  
كذلك بين القسمين من قبيل العلم اعم من المقسم وهو العلم المطلق الشامل العلم المبادى  
العالية ويمكن ان يدعى بان المراد ليس معنى هو من قبيل العلم مشتركا بين جميع افراد القسمين  
اخص من ماهية العلم الكاسب والمكتسب الذى هو المقسم فالتصريح من هذا وهن ما حكم  
محصره بحقيقته بعض المتأخرين فانه قد وجد ماهية لى من قبيل العلم لا العلوم اعم من العلم الذى  
مقسما وتلك الماهية هي ماهية العلم المطلق الشامل العلم المبادى العالية **قوله** والتعويض  
في الترجيح اليه لعل الترجيح من الاجوبة المذكورة هو الجواب الثالث فانه مهما امكن سألهم عن الرد  
واذا كان مع تعلق الامر اليه فانظر ما ذا انما **قوله** من هذا التقرير على تقرير الاشكال بانه  
لا حاجة في اعلام المرادفة الى تعريف مطلق التصور دون التصور فقط على مجموع الامور من حيث  
ان مجموع قطعان . وحاصل مذكورة قد سره اه من قوله وان قلت تقسيم العلم اه ام سؤل كان  
منع على قوله ففسر ان يكون المراد من التسمية الى سؤال وجواب ذكره الشارح او متعلقا بما  
ذكره الشارح من غير تفرعه على قوله ففسر الى فلا يتوجه ما يقال من ان هذا لا يصلح انما يلازم الاحتمال  
ان يكون من الحسوس المذكورين **قوله** فان قلت الى . وهذا هو الظاهر من كلامه فانما يقول ان  
المبادى من كلام الشارح لا يكون مراده التسمية على الاشتراك فقط كما لا يخفى على الناظر فيه ولذا كان

نجيب عن بان الشارح لما قيد الاطلاق الاول بالتسمية وتقرض في الاطلاق الثاني للمرادفة حيث قال  
يطلق على ما يرد في العلم وفسره بعده ولم يقل او لا يطلق على مطلق التصور تبادر هذا بسبب  
هذا الوضع الى ان مراده التسمية على المرادفة فقط **قوله** وغير مفيد للثانية وعدم  
اذا دبر لها لانها معلومة من المتعارف المشهور كما ثبت عليه الشارح بقوله فيما هو المشهور  
من باب مجازات الخضم من الجري اي موافقة في تسليم عدم افادته فانه انما يفيد هادنا لوتبة على اطلاق  
التصور على ما يقابل التصديق كما انه ينبغي على اطلاقه على ما يعبر التصديق وليس كذلك فانه انما يشبه  
على الاطلاق الثاني فقط فكانه قال الخضم انما وافقنا في تسليم عدم افادته التسمية تلك الفائدة  
فلم لا توافقنا في تسليم عدم افادته التعريف انما بناه على كونها معلومة من المتعارف المشهور  
فيكون بكتبتها له وانما ما قبله **قوله** المراد بالاسناد انما ذكر في الاسناد احتمالات بناء على اطلاقه  
اذ هو يطلق على كل معنى من المعاني التى ذكرها كما لا يخفى على من تتبع كلماته تقوم وعلى كل اطلاق  
يكون الحكم عبارة عن ادراك وقوع النسبة التامة الجبرية المنقولة والمجزوم بها او ثقلها  
ويكون المراد من الاسناد هو ادراك النسبة فقوله ادراك نسبة بيان معنى الاسناد لا الاشارة  
الى حذف مضاف كما توهم بعض من تصدى لخصية هذا الكتاب اعترار بظاهر كلام بعض  
الافاضل حيث قال يجوز ان يكون المراد بالاسناد الادراك لكن في الاطلاق الاول النسبة مطلقة  
وفي الاطلاق الثاني مقيدة بالتامة الجبرية وفي الاطلاق الثالث مقيدة بالتمارزة بالادعاء والقبول  
ايضا وعلى الاطلاق الاول يكون التعريف بمنزلة الحد انما قصود و ان الاطلاقين الاخيرين فافهم  
والايجاب والسلب الى توطئة وتمهيد لبيان كون قوله ايجابا وسلبا لا يخرج ما عدا المنقولة  
او المجزوم بها **قوله** وهذا لا يتصور اى ادلالا النسبة مع الادعاء والقبول ويمكن ان يكون اشارة  
الى الادعاء والقبول نقل عنه في معنى الادعاء والقبول ان الادعاء هو ان يعتقد ان المعنى الذى  
حصل في الالف مطابق لما عليه المعنى نفسه وهذا المعنى اعم من ان يكون مطابقا او لا لان الشك  
بالمطابقة لا يوجب ان يكون الشئ المعتقد مطابقا بهذا **قوله** فقوله ايجابا وسلبا الى على كل من  
الاطلاقين يكون لا يخرج ما عداها اما على الاول فيخرج التقييدية والتامة الانشائية والجبرية الموقوفة  
والشكوكية واما على الثاني فيخرج الاخيرين فقط ومن قصده على الاطلاق الثاني فقد انما نحن  
تفسيره بانه لو قال لا يخرج ادراكا ما عدا المنقولة والمجزوم بها كان اولى فتعطف **قوله**  
وجح يكون قوله ايجابا وسلبا للتفصيل والتوضيح معنى يكون قيد او قيدا اعتراريا بتقدير ايجابا كان



ذو الاستناد وسلبا واما على الإطلاقين الاولين فيكون قيد الاستناد كما هو ويكون اما مفهوما  
 اي استنادا لاجاب او سلبا وتبين ان النسبة المندرجة في الاستناد اذ هو ان ادراك النسبة فكلية  
 ادراك وقوعها او لا وقوعها مع الادعاء ان بعض الفضلاء وفي هذا التفصيل مع التوضيح تنبيه على  
 اسمي قسمي الحكم فانهما يسمىان ايجابا وسلبا اي ادراك النسبة المنسبة الى الطرفين اشارة  
 الى ان الجواب المجزئ اعني قوله الى اخر متعلق بمجرى وهو صفة لقوله امر والانتساب والتعلق  
 والارتباط الفاظ مترادفة معانها ما يحصل من تصور الطرفين من ثبوت احدهما لآخر او عذره  
 او منافيته اياه فلذلك فاستلزام انتساب بالتعلق وحاصله لا ياتي على كل من الاحتمالين يكون  
 حاصله ذلك كذا قيل وفيه ما لا يخفى من خلاف المتبادر من العبارة بل المتبادر هو انه ناطق بال  
 الاحتمال الثاني فقط فان الاحتمال الاول اعني ان معناه ادراك النسبة عام يتناول ادراك  
 ذات النسبة او مفهومها وادراك وقوعها او لا وقوعها فيخرج الادراك الاول اعني ادراك ذات  
 النسبة او مفهومها بقوله ايجابا وسلبا على هذا الاحتمال الا ان يتكلم ويقال ان المعنى ان حاصل  
 ما ذكره بعض الافاضل على الاحتمالين المذكورين مع ملاحظة قوله ايجابا وسلبا سواء كان قيدا  
 محجبا كما في الاحتمال الاول او قيدا موضحا كما في الاحتمال الثاني هو ادراك ان النسبة واقعة او  
 ليست بواقعة فليست املا فكلما لا يعتمد على الفقرة لما صرح به الشارح واحتياجه الى تقدير  
 في الكلام وبعده عن الافهام **قوله** اي قوله اعني اعتبار اشارة الى ان هذه القضية الشرطية المهمة  
 في حكم الجزئية وذلك اذا كان المراد من القول هو القول مطلقا سواء كان عن اعتقاد او لا  
 فيكون هذا القول بيا وتبين ان الحكم لا اتصال بان لا يبرح على جميع الاوضاع بل على بعضها وان  
 ذلك البعض هو ان كان القول عن اعتقاد وهذا هو الظاهر بناء على المشهور من ان المهمة  
 في قوة الجزئية (واشارة الى انها في حكم الكلية وذلك اذا كان المراد من القول هو القول عن اعتقاد  
 فلا يرد ما يقال من ان هذا القول لا حاجة اليه وانما عسر الحاجة اليه لو كانت الشرطية كلية وتلك القضية  
 ليست كذلك بل المهمة كما تدل عليه لفظة اذا وكلمة لو في الاتصال من سوراهما كما لا  
 يخفى على من لم يمارس بلاغ والافلا لزوم الى ان وان لم يقد القول الواقعي في الشرطية  
 فكلما يلزم محذور عدم الملازمة فيها للتحقق لا صورة الشك وصورة عدم العلم بمعنى اللفظ  
 وصورة عدم الالتفات الى النسبة المفهومة منه لا يقال عدم الملازمة فيها بالنسبة الى صورة الشك  
 انما يلزم ان لو كان الاستناد المذكور فيها بالمعنى الثالث من معانيه المذكورة واما لو كان بالمعنيين الاولين

فان قلت ذلك في الامارة السلب اسمي القسمين  
 فكيف يصح تسميتهما بالحكم ايجابا وسلبا  
 قلت اعني ما عطف في منسبة بمعنى التقوى  
 بايجابا وسلبا هذه المشاهدة اسمي بلفظ  
 دال على النسبة بالمعنى اللغوي ومن لم يعرف هذا  
 هو من قبيل نسبة الفرد الى القسم ويدعم ان السمتي  
 هو القسم وهو ليس بمراد للايجاب والسلب  
 ثم نسبة الى اللفظ اذ لم يوجد نسبة الى اللفظ في  
 معتبره فان بعض غلط

من جهة وقوعه في ان لا يكون شافي يمكن ان يكون قوله  
 بيا وسلبا قيد فليست املا يمكن ان يكون قيد بوضعية  
 بوجهين درك وقوعه في وقوع منسبة الشرطية  
 اهم من ان يكون ادراك هذا المعنى الاضافي او ادراك  
 ان النسبة واقعة وليست بواقعة كقوله ايجابا وسلبا  
 قيد احتمالا وان جعل معنى ادراك ان النسبة واقعة  
 وليست واقعة قيد موضحا فافهم فانه

فلا لزوم

فلا لزوم لهذا المعنى ولا نقول لارسية في ان المراد بالاستناد في تلك القضية القضية انما هو الاستناد  
 الذي كان الحكم عبارة عنه كما هو مقتضى مطابقة الاصلية للممثل له فلا مسامحة لكون الاستناد المذكور  
 فيها بمعنى من المعنيين الاولين على ان تفسيره بما فسره شاهد صدق على ما قلنا فخذ ما بيننا وتبصر  
 ولا تكن من الغافلين ان كانت نفسك تقوى ان تكون من الاصلين **قوله** ويجري تحقيقه في باب القضايا  
 وماله بيان ان المقصود من الموضوع ما صدق عليه مفهومه ومن المحمول نفس مفهومه الا ان  
 يكون القضية طبيعية فحينئذ يكون المقصود من كلا الطرفين هو المفهوم كقولنا الانسان كذا ولا يكون المقصود من المحمول  
 فمعنى قوله استنادا الهاتما الى الانسان ادراكنا ان اي اعتقادنا مطابقة النسبة التي هي ثبوت  
 المحمول للموضوع بالوقوع او بالانزعاج اعني بالوقوع على نفس الامر وفي العبارة تناسل  
 ففسرنا الكلام المحشى هكذا بالايه سابق كلامه بلا حقه فان ظاهر كلامه هذا اني عما ذهب اليه  
 المتأخرين من ان النسبة للوجوه والسمالبية والحرية وانها تقديرية مع انه نسب هذا المذهب  
 الى الخطأ حيث قال ومن ظن انها فيهما وحرية ووطن انها تقديرية فخطا كما ينبغي وعين  
 قريب ولو غير العبارة التي ذكرها في انما لا ينظر الى ذلك المذهب كما ندركه كما لا يخفى ولا نقول  
 ان هذه كما تدل تفسير لقوله استنادا الهاتما الى الانسان باعتبار ما يبرح ويؤول هو اليه لا  
 باعتبار مفهومه الصريح كما ينبغي من المحشى من ان قوله ودوقها نسبة ثبوت كناية اليه  
 او رفعا نسبة ثبوت كناية عنه تفسير لقوله استنادا الهاتما الى النسبة باعتبار المراد هو المال  
 فارتفع حتى تفور حقيقة الى ان والمعنى فقولنا كذا وقوع نسبة ذي ثبوت كناية فان  
 الهاتم ذو ثبوت كناية واعترض على كون النسبة الجمالية بثبوت شئ لشئ بل انظر فيهما فمحل ان  
 ولا يثبت احد المتحدتين لآخر فالنسبة هي اتحاد شئ بشئ واجيب بان المراد بثبوت شئ لشئ  
 ثبوت مفهومه ما صدق هو علم على وجه الاتحاد فيكون ماله الاتحاد وعبر عنه بثبوت  
 شئ لشئ بينهما على ان المحمول ينبغي ان يكون ظاهرا للموضوع والموضوع اصوله **قوله** في هذا  
 المقام اي في مقام التصدير للتوضيح بالمثال **قوله** اقوم قليلا اي استر واصوب واهينا  
 معا **قوله** اعلم ان المفهوم الصريح لما كان بين النسبة الكممية والحكمة كمال الاتسار لانهما  
 متحدان ذاتا وزمانا في بعض المواد كالاوليات كما ينبغي اراد ان يزيل الاتسار والاشباه بينهما  
 ففسر هذا المعنى بقوله اعلم انشاء بشابه وهما ما بامره وتوطئة لتحقيق وجه تفسير قوله استنادا  
 الهاتما الى الانسان بقوله ودوقها نسبة ثبوت كناية اليه ورفعا نسبة ثبوت كناية عنه

ولا يكون المقصود من المحمول  
 فلو قال مفهوم الكاتب وليس قيل  
 الكاتب كما قال الانسان صح



متبصر هي ذات الانسان ما صدق عليه مفهومه اما معينا او كذا او بفضاء او بالوقوع  
 لها اي تلك الذات يعنى باي ذلك المفهوم تلك الذات اعني النسبة القائمة بالحسنة  
 التي تدل عليها باللفظة هو في قولنا الانسان هو كائنه وفائدة هذا التفسير احسن ارضى النسبة  
 التقييدية الضافية وملا هذا التفسير ملاحظة تقييد النسبة بالوقوع كما يظهر بادي اهل  
 وهذه النسبة وان كانت واحدة بالذات حيث يدل عليها باللفظة واحدة هي ولكنها قد لا تدل  
 فقال قبلنا زيد هو كائنه فلكونه القضية ثلاثية وقد عرفت في تصور الزمن بمقاييسها فقال  
 زيد كائنه فلكونه القضية ثنائية بناء على اختلاف لغات العرب في استعمال الرابطة فان العرب ربما  
 تستعمل الرابطة وربما تحذفها الشهادة القرائن الاله عليها **قوله** اذ يتعلق بها الادراك  
 بدون الادعان كما اذا تصورنا نسبة هذا المفهوم الى تلك الذات بالوقوع بدون الاعتقاد  
 بان صورة المعنى الذي حصل في الالفن مطابق لما عليه الامر في نفسه ويسمى نسبة حكمية  
 يسمى بوجه نسبتها الى الحكم من المحشى فلا تتخلل به ومع الادعان والقبول عطف  
 على قوله بدون الادعان وذلك اذا تصورنا نسبة ذلك المفهوم الى تلك الذات بالوقوع مع الاعتقاد  
 بان المعنى الذي حصل في الالفن مطابق لما عليه الامر في نفسه **قوله** على ذهب الحكم وانما قال  
 ذلك لان تلك النسبة على ذهب العلم من قبيل المعلومات التصورية فان الحكم عنده ادراك  
 تلك النسبة لاهي نفسها وذلك الادراك جزء التصديق عنده ونفس التصديق عند الحكماء بقى  
 انه كما ان النسبة الحكمية التي هي جزء من القضية اعني النسبة القائمة بالحسنة اذ لوحظت على وجه  
 الادعاء باسم الحكم ويكون جزء القضية على ما ينبغي عنه قوله ويسمى الحكم كذلك يسمى ادراكه ايضا  
 كما مر من ان لا يقال كون هذه النسبة المدعنة المعلومة التصديقية حكما خلافا لما صرح به القوم  
 من ان الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة لاننا نقول قد صرح قدس سره في حاشيته  
 المطالعة عند ادراك بعد ادراك النسبة بين الطرفين امر اجمالي اذا عبرنا عنه بالتفصيل قلنا ان  
 هذه النسبة واقعة او ليست واقعة والحكم هو كذلك الجملي كما يشهد به رجوعه الى وجوده وهذا  
 يمكن قولهم ان الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة تفصيلا للنسبة التي يستمى  
 الحكم **قوله** النسبة واقعة يعقل النسبة الاجمالية التي في القضية الالمانية وقولنا النسبة ليست  
 بواقعة يعقل النسبة الاجمالية التي في القضية السلبية وهذه النسبة المذكورة في التفصيل المحكوم  
 عليها بالوقوع او الادعاء **قوله** ليست هي النسبة الالمانية التي هي احد اجزاء القضية الالمانية او السلبية

[illegible][illegible]

7



انما يكون ذلك التامر واجبا عقلا لولم يلاحظ في مستقيمتها الذين هم الموضوع والمحمول في آخر ادراك  
 الثاني عند الاول ولما اذ لاحظ قلما ان تخرج ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الكاتب واحسب  
 استحسانا كذا في آخر ادراك تلك النسبة عن ادراكها المعقولة معها تخرج الثاني عن الاول اعني  
 بذلك الاعتبار واجبا استحسانا ايضا يظهر وجهه بادي نامل فيكون الوجوب ههنا استحسانا  
 صرفا لا يحتاج الى تاويله بجعله من قبيل عموم المجاز او عموم المشترك كما ينبغي فليتنا من قوله فعلى هذا  
 ينبغي ان يحمل على انه يظهر في وجوبه كونه الوجوب الذي اعم من العقلي فانه الوجوب العقلي ما لم يردده  
 عن الفاعل بحيث لا يمكن من تركه بناء على استلزامه محالا والوجوب الذي في ما يمكن الفاعل من  
 تركه فيسبغ باعتبار المفهوم تعانده وتباينا لا ان يرد بالعموم ههنا عموم المشترك وهو كونه  
 للفظ معنيين حقيقين فيطلق ذلك اللفظ ويراد به الذي هو اعم من معينه الحقيقية وعموم  
 المجاز بان يطلق اللفظ ويراد به ما هو اعم من معناه الحقيقي والمجازي ولا يذهب عليه بعد  
 هذا المعنى من تلك العبارة فلو قال ينبغي ان يحمل الوجوب المستفاد من قوله فلا بد على ما هو  
 اعم من الفهم في العقلي كان اظهر ولا بد ان يتكلم في جعل قوله لا بد متعلقا بالادراك الاربعه  
 بمعنى انه واجبا في التصديق تلك الادراكات الاربعه لا بالترتيب المذكور فينبغي ان يكون الوجوب  
 المستفاد من قوله وجوبا عقليا فتقطن **قوله** وأشار الى هذه القوة بقوله وجهه الاشارة ان  
 الاقتضاء اقوى من الدلالة كما لا يخفى **قوله** ازال هذا الوهم بقوله وانسان متصور محكوم  
 عليه حيث حمل التصور على الانسان من غير ان يقيد بكونه محكوما عليه وكذا الحال في قوله والكاتب  
 متصور محكوم به فيكون قوله تصور المحكوم عليه وكذا تصور المحكوم به مجازا ولا يمانع من  
 قوله تعالى اعصر خمرا وقد ثبت بالتفسير عن الانسان بالمحكوم عليه في قوله تصور المحكوم عليه  
 دونه ان يقول تصور الموضوع وكذا الحال في جانب المحكوم به على ان التفصيل المذكور في الحكم  
 في مثال جزئي لا يختص بالمحمول بل التفصيل المذكور جار في الاتصال والانفصال ايضا فانهم **قوله**  
 لم يكن شئ منهما محكوما عليه ولا محكوما به لانه عنوانهما يقتضي ان يكونا متعلقا بالحكم بخلاف  
 النسبة الحكمية لما ينبغي تحقيقه وتوفاق لم يكن الاول محكوما عليه ولا الثاني محكوما به بل  
 قوله لم يكن شئ منهما محكوما عليه ولا محكوما به لانه اظهر وانسب وهذا القدر موضح  
 للنسبة بالحقايق النسبية في الحكم وجعل صيغة لها ولم يوفق على تصورهما قبل ان ينافي ما  
 ذكره سابقا من قوله ان يتعلق بها الادراك بدونه الادعاء والقبول وهي بهذا الاعتبار المتعلقات

التصور

بل هي جزء من مفصلها ملحوظة على وجه التقييد والثبت فيها لئلا يمكن ان ترجع مع الحكم عليها  
 بالوقوع او باللا وقوع الى النسبة الالزامية او السلبية فلا ينفك عن حقيقة المحسوس ههنا وبين  
 ما صرح به القوم ومن توهم ان النسبة الحكمية هي هذه النسبة التي هي جزء المفصل قال النسبة  
 الحكمية نسبة تقييدية بنوعية في القضية وقد نسب المحسوس الى الخطا لما سبق فيه كنه وقه نفع  
 اختلاف في كلامي المحسوس حيث جعل عبارة عن نفس النسبة في هذا المقام وعن ادراك تلك النسبة  
 فيما بعد كنه على بصيرة **قوله** ان القضية الجمالية قبل الظاهر ان قيد الجمالية مما لا وجه له بل هو  
 تركه لكان اولي لان هذا الكلام كما يجري في الجمالية يجرى ايضا في الشرطية الا ان يتكلم في انتهى  
 ولعل وجه التعلق هو ان يقال انه لما صور المثال في الجمالية قيدها بها لكان التوضيح وهذا  
 الوجه هو كونه تعلقا لا ينفك السؤال بالاولوية كما لا يخفى **قوله** ونسبة المفهوم الى تلك  
 الذات باللا وقوع يعني بعدم اتحاد هذا المفهوم بتلك الذات فيكون مفاد قولنا الانسان  
 ليس بارتفاع الكتابة عنه ثابت له ولقد اعراب من الما صرح من ان معناه اشتغال الكتابة  
 عنه ليس ثابت ثم اعترض بان ان كانت النسبة الحكمية في السؤال باللا وقوع لما يفيد السؤال  
 سلب الثبوت بل سلب اشتغاله ومثل ذلك المتعامل ناس من عدم الاطلاع على حقيقة الحال  
 اللهم اعذنا مما يصح من الاطفال كما يجري من المحسوس تحقيق هذا المثال **قوله** فالنسبة  
 الحكمية في الموجبة غيرهما في السالبة حيث هو قيد في الاول بالوقوع وفي الثانية باللا وقوع  
 وقد عرفت ما هو المقصود في قولهم النسبة واقعة وليست بواقعة فلا يخفى في ذهني  
 ما لا يحتاج في ذهن من لم يطلع على حقيقة الحال ومن توهم ان النسبة الحكمية في الموجبة  
 الثبوت وفي السالبة الاشئور فقد توهم فافهم **قوله** ومن ظن انها فيهم واحدة وهي  
 بثبوت المحمول للموضوع اعني اعاده به **قوله** واسترسل بيان وتوضيح في بيان قوله قدس سره  
 وانما الناس بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك اسميها حكما وذلك في بعضها  
 اي وذات فقط في بعضها اي ليس فيها تقدم بالزمان فلا يرد ما يقال من انه في الحاد كونه  
 من بغيره من قوله فتصور النسبة مقدم بالذات في جميع الصور **قوله** كما في القضايا الاولوية لا قبل  
 الظاهر ان النسبة الحكمية في القضايا الاولوية ليس لها تصور بل لها تصور صري فيها  
 تصور واحد مع الادعاء فضلا عن بيان النسبة بينهما بالتقدم وانما هذا لا يذهب عليه  
 ان مستند ذلك اشتباه التقدم الذاتي بالتقدم الزماني وقيل عليه من ان قد ذكره المحسوس

وجه البصيرة هو ان يجعل الحكم عبارة عن ادراك النسبة  
 الحكمية فيما بعد مبنى على الشايع كما هو سلك ارباب  
 التصنيف

وجه الفهم اشارة الى منشاء الحكم بكونه ثبوتيا  
 هو انه لو كان كذلك لما افاد السؤال سلب الثبوت  
 بل اثباته واجبا بل ان نفى النفي اثبات وذلك  
 ان كان الموضوع موجودا



ظاهر من تقريره يطعن عليه من له ادنى تأمل وامان قال انه يلزم على تقدير ان يكون للنسبة  
الحكمية في القضايا الاولوية تصور ان يكون الادعاء ومع الادعاء ان يحصل في زمان  
واحد الادعاء وعدمه وهذا اجتماع التقيض فيمكن ان يجاب عنه بان المراد بيان ان تصور  
النسبة الحكمية فيها لا يتفلسف عن الادعاء بل كلما وجد التصور وجد الادعاء لكن ما لم يوجد  
التصور لا يمكن الادعاء فيكون بين التصور والادعاء تقدم ذاتي وتكون التصور المعبر به دون  
الادعاء كما انه هو غير التصور المعبر به الادعاء وليس في هذا المقام الحقيقة وبالذات الا  
تصور واحد فلم يلزم اجتماع التقيضين فانهم **قوله** وبالزمان في بعضها فقط قوله فقط  
قيده لبعض الزمان حتى يرد انه في ما سبقه من ان تصور النسبة مقدم بالذات في جميع  
الصور **قوله** وحاصله ادراك ثبوت الكتابة له يعني لو فصلنا الادراك المتعلق بالنسبة  
الاجالية التي في القضية المذكورتين عن ثبوت الادراكين على ما مر تفصيل منا نقلا  
عن هورعلة في هذا الفن قيل الاولى ان يقول ادراك وقوع ثبوت الكتابة لم يزيادة  
لفظة وقوع كما هو مقتضى سياق كلامه ولا يسم بذلك رديفه اعني وادراك رديفه ذلك  
الثبوت عنه وذلك قول الشارح او قلنا ناطر الى هذا كما انه قوله رديفه ناطر الى رديفه فالتأنيب  
لا وقعنا هو ما ذكرنا كماله المناسب لرفعا هو ما ذكره في رديفه بل نقول حاصل قولنا الكتابة  
ثابتة له هو ما ذكرنا لا ما ذكره هذا ويمكن ان يقال ان هذا من قبيل اليجاز الغير المحل وهو  
صريح مسلوك فيقول هذا الادعاء ان التصور المصدر المضاف اذا كان متعلقا للعلم يجوز  
فيه ان يكون من قبيل مركب تمام الجبر ان متعلق المقصد في كماله في تفصيله قريبا نعم يرد انه  
لو قال او ادراك ارتفاع ذلك الثبوت عنه بل رفع ذلك الثبوت لكان اولي كمالا في نفسه  
اعني ادراك مفهومه الصريح يعني ادراك الانسان والكاتب ونسبة الكاتب الى الانسان  
اما نسبة ثبوتية او سلبية اعني النسبة القائمة الجبرية بين الادعاء والادعاء او مع الادعاء ثانيا  
**قوله** في ذكره الى تقريره على ما قبله من قوله اعلم الى هنا **قوله** انما هي من تصوره في المثال  
الحكي صفة للتوهم والاسباب ان يجعل منشأ ذلك التوهم قوله ايجابا او سلبا لان الاسباب  
ادراك ان النسبة واقعة والسلب ادراك ان النسبة ليست بواقعة فتوهم من كون  
الاسباب والسبب كميديين ان الشرح غير شامل للحكمة الشرطية ووجه انقضاء ذلك التوهم  
هو ان الحكم في الحكم الشرطي واحد والفرق بين الاحكام انما هو النسب التي تتعلق بها الاحكام

قوله في تقريره يطعن عليه من له ادنى تأمل وامان قال انه يلزم على تقدير ان يكون للنسبة الحكمية في القضايا الاولوية تصور ان يكون الادعاء ومع الادعاء ان يحصل في زمان واحد الادعاء وعدمه وهذا اجتماع التقيض فيمكن ان يجاب عنه بان المراد بيان ان تصور النسبة الحكمية فيها لا يتفلسف عن الادعاء بل كلما وجد التصور وجد الادعاء لكن ما لم يوجد التصور لا يمكن الادعاء فيكون بين التصور والادعاء تقدم ذاتي وتكون التصور المعبر به دون الادعاء كما انه هو غير التصور المعبر به الادعاء وليس في هذا المقام الحقيقة وبالذات الا تصور واحد فلم يلزم اجتماع التقيضين فانهم قوله وبالزمان في بعضها فقط قوله فقط قيده لبعض الزمان حتى يرد انه في ما سبقه من ان تصور النسبة مقدم بالذات في جميع الصور قوله وحاصله ادراك ثبوت الكتابة له يعني لو فصلنا الادراك المتعلق بالنسبة الاجالية التي في القضية المذكورتين عن ثبوت الادراكين على ما مر تفصيل منا نقلا عن هورعلة في هذا الفن قيل الاولى ان يقول ادراك وقوع ثبوت الكتابة لم يزيادة لفظة وقوع كما هو مقتضى سياق كلامه ولا يسم بذلك رديفه اعني وادراك رديفه ذلك الثبوت عنه وذلك قول الشارح او قلنا ناطر الى هذا كما انه قوله رديفه ناطر الى رديفه فالتأنيب لا وقعنا هو ما ذكرنا كماله المناسب لرفعا هو ما ذكره في رديفه بل نقول حاصل قولنا الكتابة ثابتة له هو ما ذكرنا لا ما ذكره هذا ويمكن ان يقال ان هذا من قبيل اليجاز الغير المحل وهو صريح مسلوك فيقول هذا الادعاء ان التصور المصدر المضاف اذا كان متعلقا للعلم يجوز فيه ان يكون من قبيل مركب تمام الجبر ان متعلق المقصد في كماله في تفصيله قريبا نعم يرد انه لو قال او ادراك ارتفاع ذلك الثبوت عنه بل رفع ذلك الثبوت لكان اولي كمالا في نفسه اعني ادراك مفهومه الصريح يعني ادراك الانسان والكاتب ونسبة الكاتب الى الانسان اما نسبة ثبوتية او سلبية اعني النسبة القائمة الجبرية بين الادعاء والادعاء او مع الادعاء ثانيا قوله في ذكره الى تقريره على ما قبله من قوله اعلم الى هنا قوله انما هي من تصوره في المثال الحكي صفة للتوهم والاسباب ان يجعل منشأ ذلك التوهم قوله ايجابا او سلبا لان الاسباب ادراك ان النسبة واقعة والسلب ادراك ان النسبة ليست بواقعة فتوهم من كون الاسباب والسبب كميديين ان الشرح غير شامل للحكمة الشرطية ووجه انقضاء ذلك التوهم هو ان الحكم في الحكم الشرطي واحد والفرق بين الاحكام انما هو النسب التي تتعلق بها الاحكام

بمعنى

التصورية وتسمى نسبة حكمية هذا ولا يذهب عليها ان المراد منه لا يتوقف كونها نسبة حكمية  
على تصورهما مع الادعاء والقبول كما يرد شذرا اليه قوله فيما قبل اعني الادعاء مع الادعاء  
لان لا يتوقف على تصورهما مطلقا حتى يلزم المناقاة بين كلامي المحشى السابق واللاحق  
فعلينا بالتأمل المصادق من ملابيح عليه النجاة من ان الثاني في تاويل الاول فانه قد تقرر  
عنهم ان الجملة المصدرية بان المفتوحة في تاويل المصدر ولا ان تقول اننا نسلم انه يلزم  
من ان يكون تلك الجملة في تاويل المصدر في نظم النجاة ان يكون كذلك في نظم الميزانية فانما التزم  
النجاة ذلك الاعتراف امور لغوية لم يلزم موها الميزانية على اية الماويل بالشي لا يجب ان  
يكلف في حكمه من كل وجه فيجوز ان يتبادر من اضافة الادراك الى احوال الادعاء دون الاخر كما  
يشهد وجدنا على ذلك والله الموفق خيرا المسألة **قوله** لا ان ادراك ان النسبة  
واقعة اولية بواقعة ادراك اجمالي تفصيل هذه العبارة لان هذا الادراك والادراك  
في ادراك قضية واحدة ادراك قضايا غير متناهية كما حقق في حاشية المطالع الشريفية  
وكانه لهذا الاختار ارجح في الحكم ادراك وقوع النسبة او وقوعها على ادراك ان النسبة  
واقعة اولية بواقعة لان اقرب الى الاجمال قال بعض الفضلاء فعلى هذا يكون التفسير  
الى الالتباس اقرب منه الى الايضاح وقال ذلك البعض ايضا كما يحتاج ادراك وقوع النسبة  
الى التفسير والبيان لاحتمال غير الادعاء من ادراك المركب التقيدي او الاضافي كذلك  
يحتاج ادراك نسبة ثبوت الكتابة الى البينة لاحتمال الادراك مفهوم المركب التقيدي  
المستقل في الملاحظة الصالح لان حكمه عليه ووجه ان ادراك النسبة الحكمية ليس ذلك  
الادراك بل هو ادراك معنى حر في غير مستقل ملحوظ بتبعيته ملاحظة الظرف في على وجه يكون  
التم بملاحظة على ما عرفت فيما قبل فلا وجه لبيان احوال ذلك واجاب بان كون المقام  
مقام بيان الحكم وتفصيله بغيره اوجب مزيدا اهم من بيان هذا وان كانت خبيره التوايز بين  
النسبة الحكمية والحكمة اعتباري والتوايز في الذات بينهما بيان الحكم وتفصيله بغيره لا يتم الا  
بتحقيق ذات النسبة الحكمية هل هي معنى مستقل بالمفهومية او معنى حر في غير صالح للحكم  
عليه ووجه الاجابة في بيان ادراك وقوع النسبة دون ادراك نسبة ثبوت الكتابة مما فيه شق قائل  
ان كنت من أهل الجبر **قوله** لا فائدة في تفسير احوال الظاهر ان يقول لا فائدة في تفسير  
بالثبوت لان عدل عن الظاهر بغير مفسر به بغيره البرهان كما لا يخفى على ادعاء **قوله**



والجواب في المصدر في محط الجواب قوله ادعيت هذا في نقل الى ما قبله وتوطئة وتعمير فافهم  
**قوله** متعلق للعلم بفتح اللام اي يتعلق العلم والادراك ويجوز كسر اللام فيكون المتعلق تعليقا  
لفعل كذا الظاهر هو الاول لانه النسبة اي لامع نسبة الوقوع الى النسبة وافتة اليها مثلا لا  
ان المراد بالنسبة النسبة المضاف اليها للوقوع كما توهم **قوله** ارادوا به في تاويل الاول بالمعنى الثالث  
قبل فيه بحث لان الاول بالمعنى الثالث ان كان مركبا ما خبريا فلا فائدة في تاويل الثاني بالاول اذ  
الفرض من الاول جعله في حكم المفرد ولا يصح زلا تاويل لذل الفرض وان كان مفردا او مركبا  
تقييدا فلا فائدة في التفسير اذ الثاني في تاويل الاول هذا ولا يذهب عليك ان هذا الكلام ساقط جدا  
اذ هو ناشئ عن عدم فهم المصنف المقصود والمقصود ان الثاني في تاويل الاول اي في حكم المفرد  
في اجزاء امور لفظية عليه مثل وقوعه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او غير ذلك كما مر لا انه يكون  
في المعنى مفردا حتى يكون بصورة تصور مفرد في يحصل الفرض الذي هو كون في حكم المفرد في اجزاء  
اعلام لفظية عليه ويغير التفسير الاول بالثاني كما لا يصح فهمه على الثاني في فهم المعاني **قوله**  
في الاول محكم والثاني محتمل اي الاول نص صريح في المعنى المقصود احكم المراد به عن التبدل  
والتغيير اي التخصيص والتاويل ما هو من قولهم بناء محكم اي متقن ما هو الانتقاض  
والثاني بخلاف ذلك حيث يحتمل التبدل والتغيير على ما فصل في موضعه ولما كان استكمال  
المحتمل الى ما استشعر من التقرير السابق ان اللازم على الشريف قدس سره ان يتعوض في الاول  
ايضا اجاب عنه بقوله هذا ولا استرة فيه وانما الاتساق الى ما قبل ذلك الاتساق بينهما  
بحسب التحقق والوجود لا بحسب المفهوم والصدق اذ النسبة الحكمية معروضة للوقوع او  
الا وقوع والحكمة ادراك الوقوع او الوجود في الواقع لها ففهم مما مر ان قطعا فلا مجال  
لتوهم الاتساق بينهما بحسب المفهوم والصدق وفي لفظ يحصل ايماء الى ما ذكرنا هذا وانت خبير  
ان هذا المثال ناشئ من عدم التأمل في المقام والحري على المشهور فيما بين الامام من ان النسبة  
الحكمية هي ثبوت النسبة والحكمة ادراك وقوعها او لا وقوعها وقد عرفت التحقيق فيما  
قبل فذرع ما يري الى ما لا يري وقوله وبيننا الادراك الذي سميناه حكميا هذا بناء على  
المسماحة والا فالحكمة هي النسبة المزعنة التصديقية على ما عرفت او معنى على تسمية ادراك  
تلك النسبة حكما ايضا كما مر حقيقة منا فتبصر وانما نقرص الادراك في بيان الاتساق ولم  
يقال وانما الاتساق بين النسبة الحكمية والحكمة تبيينها على ان تكون النسبة الناعمة الخيرة نسبة حكمية

فيهم وحكما

وحكما انما هو باعتبار تعلق الادراكين بها في الموضوعين اي في الموجبة والسالبة في  
ان الحكم هي النسبة الناعمة الخيرة لا حاجة الى تقدير مضاف فيه اي هي ادراك النسبة الناعمة الخيرة فافهم  
**قوله** وبين النسبة التقييدية والنسبة الخيرة بونا بعيد اذ يصح السكون على ما يفيد ثبوت النسبة  
ولا يصح على ما يفيد تلك النسبة **قوله** وكذا بين النسبة الثبوتية والسلبية يعني ان الحكم قد يكون سلبا  
والنسبة الحكمية على تقدير ان تكون تقييدية ثبوتية لا غير فيكونا بينهما بونا بعيدا فكيف يصح  
الاتساق بينهما الى الكناية في بينهما مع النسبة الحكمية والحكمة وقوله خصوصا نصيب المصدر اي  
خص ارتفاع الاتساق بينهما خصوصا في السالبة اي امتاز الارتفاع فيها عن الارتفاع فيما  
علاها وقوله تلك المرتبة متعلق بالكون اي امتاز ذلك الارتفاع في السالبة مصاحبا حصول  
البون بينهما تلك المرتبة المذكورة اي بحقيقة بكون النسبة الحكمية تقييدية والحكمة نسبة ناعمة  
خيرة وكون النسبة الحكمية ثبوتية والحكمة نسبة سلبية فحده ولا تركز الى ما يهيج في الادراك  
وانما اي كما ان صحة كلامه قدس سره هذا موقوفة على كون النسبة الحكمية والحكمة نسبة  
ناعمة خيرة كما ذكرنا ذلك صحة اتفاق الحكماء على ما اتفقوا عليه موقوفة على ذلك منصف  
من نفسه اي من جهة نفسه بان لا ياتق من الرجوع على استقر في وهله بالاعتدال بظاهر عبارات  
القوم **قوله** هذا تمام الكلام ووفاء للوعد بان سيد ذكر البيان وتوضي **قوله** فعليك بالتأمل  
الصادق ولا يخفى ذلك عبارات القوم اذ كثيرا ما يقع المساهمة في العبارات لضعفها فطبق  
عباراتهم على ما اخذت من المرجحة الكثيرة الى الوجود والواقع ولا تقول الامر بالعكس  
ففضل فان من اتبع السواد فضل والوفاء هي المنازعة في المسئلة العلمية مع عدم العلم بكلامه  
وكلام صاحب دفن الزام الحضم عن نفسه والفرق بينه وبين المماثلة ان المماثلة عبارة عن  
منه البرهيات فيكونا بينهما تباين وقيل هي عبارة عن المنازعة التي ليست لظاهر الصواب  
بل لظاهر الفضل والزام الحضم فيكونا بينهما عموم وخصوص مطلق فافهم **قوله** اراد ان يميز  
احدهما عن الآخر كما ان التمييز اراد بذلك القول دفعه سؤال تقريره ان المقصود بيان مقابلة ادراك  
النسبة الحكمية للحكمة المطلق وصورة الوهم لا تدل على ذلك بل تدل على مقابلة الحكمين بحسب  
واليلزم منه مقابلة الحكم المطلق وذلك بين لا استرة فيه مع ظهور ان الايجاب يتخلف عن ادراك  
النسبة في صورة السلب والسلب يتخلف عنه في صورة الايجاب فلا حاجة الى البيان ولما تنزلنا عن  
ذلك فنقول لا وجه تخصيص ذلك البيان بصورة الوهم وتقرير الادعاء ان المراد التبيين على ان ههنا



ادراكا اخر متوسلا بين ادراك الطرفين والادراك المسمى بالحكم وهذا انما يستلزم ان يكون  
 ظهور في صورتي الشئ والوهم لان النفس تدرك فيهما امرافها في الكيفية ضرورة  
 انه بعد ادراك الطرفين لا يكون شاكلا ولا متوهميا مالم يحصل له الادراك الشئ وفي تلك  
 الحال يجوز كماله من طر في الوقوع واللا وقوع ممتزج او برونه فيظهر ان هذا ادراكا اخر  
 هي ادراك النسبة الحكمية ولا يظهر ذلك في صورة الجزم اذ ليس هذا ادراكا جوازا لطرفين فلا يظهر  
 فيها الادراك المتوسط ظهورا تاما بل ربما يقال ليس بعد تصور الطرفين الادراك المسمى  
 بالحكم والتميز وان حصل بجزء من ايرته الحكم المطلق في صورة الحكم كنه لم يقنع به بل يتبين  
 من ايرته لكل ما الحكمين بخصوصه في صورتي الوهم حتى يحصل كماله وما قيل من ان الشاك  
 قد يحكم باحد الطرفين فان المشكك في قيام زيد قد يقول زيد قائم بل الجارم قد يراه  
 يقول ذلك فتوهم باطل فان المشكك اذا قال ذلك لم يكن حاكما في نفس الامر بمعنى  
 ايقاع النسبة في نفس الامر وانتزاعها بل كان مورد اللفظ لا في انه حاكم وما لم يكن دلالة  
 الا لفاصل قطعية جاز تخلف المدلول عنها في ان اثبات هذا الادراك المتوسط من محتركات  
 المتأخرين واما القدامى من الحكماء فليس عندهم بعد تصور الطرفين الادراك النسبة القائمة الجبرية  
 على وجه الادعاء وفي صورة الشئ لم يدرك تلك النسبة بهذا الوجه بل يتصور ان هذا متصور  
 في صورة الشئ هو مدعى في التصديق والتصور امر لا يج فيه يتعلق بكل شئ ولما التصديق  
 فلا يتعلق الا بالنسبة التامة الجبرية ومن هذا يعلم ان ما ذكره في تم في التصديق من ادراك  
 وقوع النسبة اولا وقوعها غير سري الا في ان يقال هو الادعاء بوقوع النسبة اولا وقوعها  
 الا ان الحق الحقيقي بالادعاء والجدير هو بقبول الادعاء هو ما ذهب اليه المتأخرون على ما  
 قرره مولانا القاضى عضد في شرح المختصر حيث قال ان تصور نسبة امر الى امر اثباتا  
 او نفيا وتسلطنا فيه فقد علمنا ان ذلك الامر من النسبة ضربا من العلم والادراك لا ان الشئ  
 فيما لا يعلم اصلا ثم اذا زال الشئ وحكمنا به فقد علمنا النسبة ضربا اخر من العلم وهذا الضرب  
 متميز عن الاول بحقيقته ولازمه المشهور وهو احتمال الصدق والكذب هذا ولا يجوز ان  
 ما قاله السيد السند قدس سره في حاشيته على شرح المختصر في هذا المقام من ان هذا الحقيقي  
 بل ان الحكم نفس التصديق وان ادراكه اذ لا خفا ان الحاصل بعد زوال الشئ هو الحكم  
 فقط فتوهم ان ما ذكره المحتج فيما قبل من ان الحكم هي النسبة الوعنة التصديقية مما لا  
 لما صرح به قدس سره في ذلك المقام فان مراده قدس سره من الحكم هو ما ليس مأهول ومن

القضية

القضية بل هو الحكم الذي اطلقوه على ادراك تلك النسبة وجولوه نفس التصديق او خرافته  
 وقد عرفت تفصيله وتحقيقه فامل قوله اعلم ان الطائفة من المتأخرين قد اشتبهت بكلام الامام  
 الرازي ومن تبعه في قسم التصديق الى العلم والنظر والشئ والوهم حتى جعل الشارح الشئ  
 الشئ عبارة عن التصديق الحار من الجزم المساو وى طرفاه والوهم عبارة عن التصديق  
 الحار من مرجوحا وما كان جعل الشئ والوهم من اقسام التصديق مما لا يحقق  
 اذ حقيقة التصديق على ما حققه المحققون هو الادعاء واليقول بوقوع النسبة اولا وقوعها معلوم  
 انه لا يتناول الشئ والوهم فان المحققين قد ذهبوا من ان قيل متعلق التصديق والشئ  
 والوهم هل هو وحده لا قلنا ان الادعاء ان كان متعلقا بالنسبة الجبرية التامة على ما هو  
 الحق يكون متعلقا وحده الشئ والوهم ايضا متعلقا بها وما اذا كان متعلقا بوقوع  
 النسبة اولا وقوعها على ما هو مشهور فيكون متعلقا بحدودها من ايرته الا ان متعلق الشئ  
 والوهم هي النسبة كذا تعلل عنه وفيه بحث اذ لنا ان نقول يجوز ان يتعلق التردد بوقوع النسبة  
 اولا وقوعها في صورة الشئ وكذا الوهم فافهم وايضا ان كان ان ذهبوا الى ذلك  
 الطائفة الى ما ذهبوا اليه من ان التصديق حاصل في صورة الشئ والوهم كذلك  
 سابق كلام الشارح وهو قوله وربما يحصل ان منشأ هذا التوهم توهمنا اننا من  
 توهم انما هو الموجبة الكلية كنفسها وبيان من ان ذلك القول للتوهم المتصور هو ان  
 فان الشئ في النسبة وتوهمها برونه تصورهما محال فكانه قال كما حصل الشئ والوهم حصل  
 النسبة وكما حصل النسبة حصل التصديق فكما حصل الشئ والوهم حصل التصديق وقوله المعلوم  
 ان في الخارج لا من كلام الشارح وقوله متوهم خبر لقوله اذا العكس وان ورد كلمة  
 لكن الموضوع في اصابته محورها وقعت في محله ولم يذكر هذا الكلام لافادة  
 الامتياز الا ان كان لافادة ذلك الامتياز بطله بحمله على القلب ليس باكثر علما ونفسا  
 مما ارتكبه المحتج فلنباين والقلب ان جعل احدا جزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه فيقول  
 هذا الكلام على القلب ان قولنا ان الحكم لا يحصل مالم يحصل التصديق وفقا لله تعالى  
 على التحقيق وقد ذكر من غير عن المحتج ببعض الافاضل وهو المولى احمد الايبودي في  
 هذا المقام وجه اخر وهو ان جعل التصديق بمعنى الحكم بمعنى الادعاء والحكم بمعنى ادراك النسبة  
 فيكون لافادة الامتياز مومنا حسنا بسبب المعنى لكن يابى عنه انه بحدود الفرق بين الحكم

وهو السائل ان القلب قد يقع في كلام المصنفين  
 فافهم بحدود لافادة وفي القلب نوعان  
 وكثيرا ما يقع في كلام المتقدمين



معنى الاسناد وبين ادراك النسبة والتفسير ذلك الحكم بالتصديق عن ذلك الادراك بالحكمة  
غير مستحسن ايضا الحكم في الاصطلاح يطلق على نفس النسبة الحكمية لا على ادراكها هذا وانت  
خير بان هذا الوجه كما قال بقدر كما لا يخفى على من له فهم يد قوله كما هو مذهب الاول قيل  
للمنفى والمرد منهم الحكم لانهم وانما بالنسبة الى الامام الرازي وما من تابع له قوله اي يكون ما  
هو التصديق عند المناظر يعني كونه مركبا اي لو سلم كونه مركبا كما ذهبوا اليه فالظاهر الواقع  
في نفس الامر ان يكون مركبا من تصورات اربعة لان الحق هو ان الحكم ادراك اي ادعان وقبول كما  
مرو في افعال اسناد كون الحكم الادراكات الاربعة الى احوال اسناد كون الادراكات الثلاث  
الثلاث والحكم الى الامام واسناد كون التصديق الحكم الى الحكماء بنسبة على انه احتمال ثم ذهب اليه  
اخر ولم يتخذ مذهب في ذكره المحشئ لا يخلو عن تلك ان قلنا من توهم ان الحكم فعل من افوال  
النفس كيف يصفه بالذات وكسب الفعل لا يوصف بهما قلنا الامانة من ان يصطح على بعض  
الافعال كسبي بناء على كونه مسبوقا بترتيب المقدمات موقوفا عليه وان بعضها لا يهيئ لعدم  
توقفه عليه فافهم بناء على ان الالفاظ لا قبل يد عليه ان دلالة تلك الالفاظ على توهم كون  
الحكم فعلا ممنوعة فانها لو دللت لالت على توهم كون الادراك ايضا فعلا فانه ايضا مصدر  
هذا ولا يذهب عليه ان هذا انما يدنو ويد على الوجه الثاني من وجهي الدلالة الذين ذكرهما  
المحشئ ولما على الوجه الاول فلا يد فانه ليس استعمال الادراك وما يحوز وحده في الاعم  
الاغلب في الافعال التي تعال الانفعال والوقوع المحشئ يشهد بذلك بل قول تدل على ذلك  
لما اولى فافهم ووجه الدلالة استعمال تلك الالفاظ لا يكون معنى توهم المتأخر بين  
استنباه المعنى الاصطلاحي بالمعنى المفرد او وجوب رعاية المناسبة بين المعنى الاصطلاحي  
والمفرد ولا يخفى عليه ان كلاما منهم بعيد عنهم لا سيما فيهم الامام وكلما الوجه الثاني كما قلت  
والحاصل لا عبرة باحكام تلك العبارات كون الحكم فعلا فانه كان عارفا بحال اهل اللغة من  
اهل العقل خصوصا اهل الفضل لا ينبغي ان يوهى امثال هذه العبارات فانه اهل اللغة لا يفرق  
بين الفعل والانفعال في التفسير كما قرره بالقول في التمييز بين المعنى على العقل ودون اللفظ  
مفهوم فافهم فافهم ان الحكم فعل بان مستأوه صغيف بحيث لا يصلح ان يكون منشأ  
للتوهم فضلا عما يكون منشأ للاذهاب الى ذلك وتعالى به يقول ليس الكلام في لفظي الفعل  
والانفعال بل في مثل الابقاء والانتزاع والامتناع الى غير ذلك ولا شك ان الواضع وضع للفعل

ولا يجوز

ولا يجوز استعماله في الانفعال والكيف بطريق الحقيقة وانما يتبع ما ذكرته ان لو قيل الحكم فعل  
لانه اهل اللغة يطلقون عليه لفظ الفعل ويطلقون على الحكم لفظ الفاعل فليما مل وانظر منشأ  
توهمهم ليس ذلك بل هو انهم لما صاروا امرارا على تصور الطرفين والنسبة وقبول  
الذهن لذلك واطمينان به زعموا ان ذلك الامر فعل صادر عن النفس وليس ذلك فعلا بل قبول  
كما لا يخفى على من راجع الى وحدانية الكاهن اذ وجد ان صحيح قوله كما عرفت في موضعها اي في الكتب  
الحكمة حيث بينا فيها ان الحكماء اشتوا وجوده في الخارج ونفاه المتكلمة الا ان بوجوده  
ذكرت فيها وقد حقق قد سرر ذلك في حواشي شرح النجاشي عملا من عليه فليطالع عليه  
اي لما في نفسها والمرد بالامراء الاظم فالمراد بانها في ما عرفت عقدة السيد السند في  
حاشية المطالع في تحقيق النسبة الاربعة ان نفس الامر هو نفس الشيء والامر هو الشيء ومعنى كونه  
الشيء موجودا في نفس الامر موجود في حادثة اي ليس وجوده وتحققه وثبوته بفرض فارضا  
واعتبار معتبرا مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة في حادثة اسنادا وحده  
فارض اوله يوجد اصلا او فرضها اوله في فرضها فطوى ونفس الامر من الخارج مطلقا على  
موجود في الخارج موجود في نفس الامر لا عكس كما ومن الالف من وجه لا مكان اعتبار الكوادر  
كروية الشمس فتكون موجودة في الالف لا في نفس الامر وقيل ذلك يسمى ذهنا فرضيا ووجبة  
الاربع موجودة فيها موا ومثلها يسمى ذهنا حقيقيا قوله وعقدها ثبوتها وتفسير  
لذنه توهم انما المطابق بكسر اللام مع المطابق بفتحها مع ان المطابقة نسبة تقتضي مفارقة  
الطرفين وحاصل دفعه ان المفارقة الاعتبارية كافية في ذلك قوله قد سرر فيكون من مقولة الكيف  
ومن مقولة العلم لا من قبيل المعلوم كما لم يكن من قبيل الفعل والانفعال والمذهب المنصور في العلم ان  
يكوه من مقولة الكيف حيث اشار قد سرر في حاشية المطالع الى جهة الضرورة بقوله اذ الصورة  
توصف بالمطابقة كالعلم والانفعال لا يوصف بها وقد يحيل العلم من مقولة الاضافة وتلك الاضافة  
نسبة مخصوصة بها كونه العالم عالما والمعلوم معلوما وهو مذهب جمهور المتكلمين المشهورين  
غيره كدليل وكذا مذهب الامام الرازي المعترف بشيئ الصورة والوجود الذهني وعلى  
التقديرين لا يكون فعلا كما لا يخفى قوله اعلم الحكماء انه حصروا كما قال ولم يوافقوا في الحصر  
للاعتقاد عليه وعلمتهم في ثبات الحصر الاستقراء الناقص واما المتكلمون فبقوا ما قسموا الموجودات  
الى جوهر وعرض والعرض الى مالا يختص بالجوهر وما لا يختص به تفرقوا في انه هل يمكن ان يوجد من



انواع غير متناهية فذهب اكثر المعتزلة وكثير من الاشاعرة الى منعه نظر الى ان كل عدد  
قابل للزيادة والنقصان قطعا فهو متناه وذهب الجبائي واتباعه والنواضي منا الى جوازه  
فانه ليس عددا واولى من عدد فوجب الاتناهي والحق عند المحققين هو ان لا يتحقق وعدم الجزم  
بالمنه او الجواز لصعق الماخذين والجنس الاول اعم الاجناس المترتبة للشئ بحيث لا جنس  
له فوقه ويسمى جنس الاجناس والجنس السافل اخصها بحيث لا جنس له تحتها كانه هو الجوان  
وقوله الموجودات الممكنة اشار بهذا الى ان الجواهر والاعراض ليست الا من الموجودات  
الممكنة كما حقق في موضوعة في عشرة اقسام وهي الكمية والكيفية والوحدانية والوضع  
والملاء والاضافة والفعل والانفعال وموضوعها الحكمة وقد جمعها الاشاعرة في قوله  
قوله عزير الى الطيف مصره لوقام يكشف غنى ما انتهى وقد سبق تفسيرها  
اي من السبل المتعددة قوله وقد فسره المتأخرين بما يؤخذ منه الاشارة الى انه لا يمكن  
تحديد المقولات العشر التي هي اجناس عالية لانها بساطة والتحديد انما يكون للمركبات ولا  
يمكن ان يرسم رسمها تاما لان الرسم انما لا بد وان يوجد فيه الجنس والاجناس الوالدية  
لا جنس لها فممكن ان يرسم رسوما ناقصة كما يرسم الكيف بما رسمه به المحققين وانما  
نسب هذا التفسير الى المتأخرين فانه القداماء فسروه بانه عرض لا يقبل القسمة لانه ولا  
يقضي النسبة لانه فاحترزوا بقولهم لا يقبل القسمة عن الكمية بقولهم ولا يقضي  
النسبة عن الاعراض النسبية فورد النقض على تعريفهم بالوحدة والنقطة واجابوا عنه  
بانهم اعرضوا عن بيان فلا يدرج في العرض الذي هو من اقسام الموجودات وما كانا غير المتأخرين  
من الاعراض الموجودة عدلا عن تعريفهم وزادوا عدم اقتضائه الاقسمة ليحترزوا  
به من غيرهم في محال مما ليس له فائدة معتد بها ولا تركه صاحب الموافيق قوله عسى  
الاعراض النسبية الى العلم لا غيرها هو الاين ومتى والملاء والوضع فانها يتوقف تصوراتها  
على تصور امور اخر بخلاف الكيفيات فانها وان استلزم تصور بعضها تصور غيره  
كالادراك والعلم والفكرة والتمهية والفضيل ونظائرهما فانها لا تصور بدون  
متعلقاتها اعني المراد والمعلوم مثلا لكن ليس تصوراتها متوقفة على تصورات  
المتعلقات معلومة بها كما في النسب بل تصوراتها موجبة لتصورات متعلقاتها فانما  
نقل العلم اولاته نورا متعلقة كما حقق في موضوعة ومنها قال بان قوله والفعل والانفعال

عطف

عطف على قوله عن الاعراض النسبية لا على الاضافة فقد غفل عن ان قيل على هذا انما يتوقف سبب  
هذا القيد انه غير جامع لخروج الكيفية المركبة فانه يتوقف تصورهما على تصور جزئيهما ولا الكيفية  
النظرية فانه يتوقف على القول الشارح هذا وايضا عليه انه مندرج بماله الى التفرع به  
فانه يظهر بادي امل فامل قوله احتراز عن الكميات متصلة كانت كالمقادير او منفصلة  
كالاعداد والمراد بالقسمه ههنا ان يفرضه فيه شئ غير شئ فيدخل في الكمية المتصلة والمنفصلة فانه لا  
منها قابل للقسمة بهذا المعنى كما لا يخفى قال الامام في الملل انه يقول القسمة قد يراد كونه الشئ  
بحيث يمكن ان يفرض فيه شئ غير شئ وهذا المعنى لا يتحقق المقادير لانه وقد يراد به الافتراق بحيث  
يحدث له هويته وهذا المعنى لا يتحقق المقادير لان الملحق يجب بقاؤه عند الاحق والمقدار  
الواحد اذا انفصل فقد عدم وحصل هذا المقدار ان لم يكن موجودا بالافعال قبل الانفصال بل  
انما بالانقسام بهذا المعنى هو المادة والمقدار معزلة لها في قبوله اياه قوله عن النقطة والوحدة  
المقتضية للاقسمة عند ما قال انهما من الاعراض موجودة في الخارج ولما على القول بانها  
من الامور الاعتبارية كما ذهب اليه القدماء فلا حاجة الى هذا القيد لعدم دخولها في العرض النقطة  
ما يشتهر بالخروج والوحدة هي كونه الشئ بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة في الماهية ويندرج  
تحتها ما لا ينقسم اصلا وما ينقسم الى امور متشاركة في الماهية كالأقوال والظاهر ان المراد  
بالوحدة هنا الوحدة التي هي مبدأ العدد كما ان الواحد مبدأ المعدود فانهم اوبوا  
ليدخلوا في قوله اوليا احتراز عن خروج العلم بمعلوم واحد وهو بسيط حقيقي والعلم  
بمعلومات فان العلم الاول يقتضي الاقسمة والعلم الثاني يقتضي القسمة لكن ليس اقتضاء الاول بال  
بواسطة معلومه فلو لم يفيد الاقتضاء بالاولية لجرحنا عن التعريف مع انها من مقولاته  
الكيفية وذهب المحققون الى توطئة وتعميد القول بان كون العلم من مقولات الكيف على  
الاطلاق بالمرئ وتوضيح المقام ان العلمين بالوجود الازلي وحصول الصور النفسانية في وقت  
تدعي ان تلك الصور مساوية في الماهية للامور المعلومة بها بل الصور هي ماهيات المعلومات  
من حيث انها حاصلة في النفس فيكون العلم والمعلوم متحدية بالذات مختلفين بالتعبير فقول  
قوله لا يكون الاشياء وجودا وجودا خارجي اصل وهو مصدر لا امار ومظهر لا محكم مثل  
وجود النار في الخارج فانه يترتب عليه العلم على الحق ولا نقاد وجود ذهني ظلي مثل وجودها  
في النفس وهو لا يترتب عليه الا بالمرئ وقد ظفر من قاله ان تصور اشئ في ذهنه لا يترتب عليه وجوده



توابعه دل بكونه ميسوزد و فرقة تزعم ان الصور العقلية مثل واشباح الامور المعلومه  
 بها مخالفة لها في الماهية فعلى قولهم لا يكون الاشياء وجوده في بحسب الحقيقة لا بحسب  
 الجار والناظر كان يقال مثلاً ان النار موجودة في الذهن ويراد انه يوجد فيه بشيء له نسبة  
 محصورة الى ماهية النار بسببها كما كان ذلك الشيء علماً بالنار لا بغيرها من الماهيات والحقيقة  
 هو ما ذهب اليه الفرقة الاولى لوجوه ذكرت في موضعها عن المشخصات العارضة لها  
 بسبب حلولها في نفس شخصية اي في نفس زيد مثلاً وتلك المشخصات هي العوارض التي  
 واللواحق الخارجية التي بها يتميز بعض الافراد عن بعض باللون والطول والفرق والحق  
 وليس الشيء الى غير ذلك فبشيء ان الذي دل ذلك الاختلاف في الافراد مع كونه ماهيتها  
 واحدة على وحدانية الوجود والوحيته وقالوا القول بان الصورة الحيوانية الى كما ذهب اليه  
 القائلون بالشيء ولا ينافيه جواب عما يقال من ان الصورة الحيوانية كيف تكون جواهر  
 مع قيامها بالذهن وتغيره انه لا منافاة بين جوهريته تلك الصورة بالنسبة الى وجودها  
 في الخارج وبين قيامه بشئ بالنسبة الى وجود اخر لا الحصول في المحل اعم من الحصول في المحل  
 على تقدير ان يكون موجوداً في الخارج وهو المولد لكون الشيء جوهراً وسلب الخصص عن الشيء  
 لا يوجب سلب الاعم منه فان سلب الاخص اعم من سلب الاعم ولا يلزم من صدق العام  
 صدق الخاص كما بين في محله لان المقولات متباينة اي بالضرورة فلا يوجب ما يصدق  
 عليه احدهما فيما يصدق عليه والا صادقت عليه المقولتان وما... وايضا مصداقاً الى  
 التوضيح لتحقيق قوله ايضا للوطنة بما سطره من ذلك ما قيل... فيعود الى الفاء فله  
 فصحة اي مخبر عن محذوف كما في قوله فالواخر اساءة اقصى ما يرد بانه الفقول فقد جئنا  
 خراسانا والتقدير اذا انتظم قياسه ينتج ان الادراك لا يكون فعلاً على تقدير ان يكون من مقولة  
 الكيف كما انتظم قياسه على تقدير كونه من مقولة الانفعال فيقولون في كونه الادراك  
 فعلاً عوداً يعني فيكون قوله ايضاً قد اصاب محله وتلك النتيجة تعكس العكس المستوي  
 الى قولنا لا يكون ادراكاً فيجعل ذلك العكس وينتظم قياسه من الشكل الاول فلهذا الحكم فعل الفعل  
 لا يكون ادراكاً ينتج ان الحكم لا يكون ادراكاً... فافهم لعل وجه الامر بانهم انه مع كون المناسب  
 حسناً ان يقول قد سطره فلا يكون انفعالا ايضاً الا ان المقام ما ذكره المحشي فان المقصود بيان  
 عدم كونه الحكم ادراكاً على تقدير كونه فعلاً كما يظهر لاء اذا تأملت ايها العظمى اللبيب ان يكون

الامر بانهم انارة الى اختيار المناسب على الواجب بناء على ان في الافعال قد فهم من قوله  
 واما اذا فسر الادراك بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقوله الكيف يعني لا يكون من  
 مقولة الانفعال كما كان منها اذا فسر بالانتفاء هذا ولا يذهب عليه ان ما وقع في بعض  
 من انه لا يكون انفعالا ايضاً بل قوله لا يكون فعلاً ايضاً يوجب ما قيل وكذا مقابلة قوله واما  
 اذا فسر بالصورة الى بقوله اذا فسر الادراك بالانتفاء لا يخلو من نوع ما يميز لاء فانهم  
 يدل على ذلك اي كونه على كونه المعنى ما ذكرنا قوله واما على رأي الحكماء لا ووجه الالالة  
 هو ان قوله واما على رأي الحكماء في مقابلة رأي الامام في الحكماء كونه التصديق سيما وبسبب  
 نقض التركيب فيفتضح تلك المقابلة ان يكون الانتفاء الى تركيب التصديق لان الاشياء تقابل  
 باضدادها ولا يخفى عليه ان هذا على تقدير كونه اشارة الى قوله يكون التصديق مجموع الادراكات  
 الثالث والحكم ايضاً يكون في المقابلة من غير حاجة الى ما ذكره المحشي من الخلاف من ان كونه  
 التصديق هي الادراكات الاربعة في مذهب الامام بالنسبة الى الواقع لا بزمه وهذا ظاهر وقد  
 عرفت انه ذكر كونه الادراكات الاربعة هي التصديق مجرد احتمال لم يذهب اليه احد ولهذا لم  
 يغيره الى احد ولا يقول على البعد ان يقال ان هذا اشارة الى كونه التصديق مركباً من الامور  
 الاربعة التي هي املا الادراكات الاربعة كما هو التحقيق عند الامام على ما فهم من الملامح ووجه  
 او الادراكات الثالث والفعل كما هو المشهور عنه فينتظم الكلام ويحصل المرام من اشارة  
 الى مذهب الامام بان المشهور عنه هو التحقيق ما هو فقد حكى عنه انه كان يقول يكون الحكم  
 فعلاً ثم علم الى القول بكونه ادراكاً فليعلم... حتى يتوجه عليه ان ما ذكره حق الى ان الحقيقة  
 واللا حقيقة كالصدق والكذب من لوازم الاخبار... ولا شك انه لا يقال على هذا انه حق الى لانه  
 يكون من قبيل الانتفاء وهو لا يوصف بهما لكونهما من عوارض الاخبار كما عرفت... وايضا لم يرد  
 به الى دفع توهم انه يجوز مراده قد سطره من قوله هذا هو الحق ان ما نقله عن الحكماء حق  
 مطابق لمذهبهم وقوله لان مذهبهم كذا على لعدم ارادته ذلك اذ لا فائدة فيه قيل ان  
 الحق على ما حققه انتفاء في بعض مؤلفاته والشيخ قد سطره في حاشيته المطالعة مطابقة  
 ما في الواقع هو في الذهن والبطالان عدم مطابقة له والصدق مطابقة ما في الذهن للواقع  
 والكذب خلافه فتفهم قوله حق بان مطابقة للواقع ليس على ما ينبغي هذا ولا يذهب عليه  
 ان الامر في ذلك سهل فانه يبينهم تلازم ما وانما بالذات وانما بينهما من التباين اعتباري

وهذا كما بين في التبيين  
 من



فانهم فاما فهم استفسار عن معنى قوله هذا هو الحق يشهد عليه قوله في الجواب فاما  
انما اصطلاح ومن جعله انكار الازالة المذكورة بقوله هذا هو الحق فقد غفل عن السياق  
لنميز كل قسم منهما الى معنى يعرف ان كل منهما ممازج عن الآخر في نفس الامر بطريق خاص لا  
الحصول الامتياز بذلك التقسيم فانه حاصل بدونه راجعة الى نوعين احدهما القول المتنازع  
والثاني المجتزأ بنوعها قوله وهذان القسمان اللذان يختص كل منهما بنوع طريق من دينيك  
النوعين الموصولة انما هما التصور والتصديق اللذان على مصطلح الحكماء دون  
الاهام اذ على مصطلح الاهام لا يكون التصديق قسما يختص بنوع طريق من دينيك الطريقين  
بل قد يكون كاسبه عنده المعرف اذ كان نظرا بالنظرية الطريقين على ان الاهام لما ذكره الكتاب  
المقصود ان يختص الطريق عنده في المجزأ فافهم قوله نظر الى الفرض من التقسيم وذلك  
نظرا الى الفرض من بيان الحاجة فان المقصود اثبات الحاجة الى قسمي المنطق اعني المجزأ  
الموصولة الى التصديق والمعرف الموصولة الى التصور فالراجح في تقسيم العلم الذي هو  
مقدمة من مقدمات بيان الحاجة ان يكون على هذا الوجه قوله يؤيد ما ذكرنا من الوجه الثاني  
هو الفرض ملا حظمة مقصود الفرض حيث رتب وجوب ملاحظة الامتياز في الطرق الموصولة  
على تلك الملاحظة وذلك يشعربان الكلام بالنظر الى مقصود المنطقيين من الفن والنظر الى  
مقصود الفن يقتضي فذهب الحكماء فيكون راجح على ذهاب الاهام وهذا هو معنى ضمه  
الى لغة مبني على ما في بعض النسخ من قوله لكنه مشروط في وجوده وتحققه الى امور  
وتضمين الشرط معنى الضم ليصح تعلق اليه فيكون رفقا لما توهم من ان تقسيم معنى الضم  
يقضي كون تلك الامور من اجزاء التصديق فافهم قوله لا اخذه عطف على المبتدأ اعني قوله  
هذا وسياتي في شرح قوله قال الاهام والمخلص في اول خبرنا قد جرت العادة قبيل المبدأ لان  
ولما ان يقول انه الاتي في شرح ذلك القول لانه الاتقاء عنده فعلا ويجوز ان لا يكون الحكم  
عنده اتقاء فافهم قوله وايضا يصدق القسم الاخير على المقسمين يصدق عليه انه ادراك  
غير ذلك الادراك المذكور لانه عام وذلك الادراك خاص والعام غير الخاص قوله فاعرفه  
فانه دقيق جدا حتى ظن من لم يصل الى هذه الافة ان محصل هذا الجواب ان معنى انطبق  
التقسيم على مذهبه انطبقا على القول بتركيب التصديق لاعلى تمام ما ذهب اليه من ان تركيب  
من الادراكات الثلاث والنقل كما احاط به بعضهم من غير المحسني ومال الى التديق وذلك ان

تعمل

تعمل انطبق هذا التقسيم على مذهبه لا في المشهور بل في التحقيق فامل علماء تزيق التوفيق  
قوله انما يصدق عليه العلم جعل المقسم ماصدق عليه العلم لا مفهومه لانه لا ماهية لا تقسم انقسام  
الكمالي الجزئيات بل انما يصدق عليه العلم لانه لا ماهية لا تقسم انقسام  
على المقسم لانه لا يجوز ان يصدق الشيء على نفسه قبل وذلك مبني على ان المقسم معتبر في مفهوم  
كل قسم من اقسامه بالجزئية بناء على ان التقسيم ليس الاضم فتود متباينة او متماثلة الى مفهوم  
كل فخصصنا ان اقسامه متباينة او متماثلة كل منهما مشترك على ذلك الحكمي مع فخصصه  
ويعينه عن غيره فان الحيوان مثلا اذا ضم اليه الناطق والماهول او الناقص الى غير ذلك  
من الفصول المتشعبة يحصل من ذلك انواع متباينة ولا شك ان مفهوم الحيوان داخلي في تلك الانواع  
ومعتبر فيها بالجزئية وكذا اذا قسم الحيوان الى الابيض وغيره يحصل من ذلك التقسيم اقسام  
متماثلة فكذا هنا مطلق الادراك الذي هو المقسم معتبر في كل قسم القسمين فلو صدق  
شي من القسمين على المقسم لزم ان يصدق الشيء على نفسه وهو غير جائز اقول وذلك  
البيان لا يخلو عن ثابته قصور ثابته فهو لا عن وجه الفرض لما صدق عليه العلم دون  
مفهومه وانما يقرض له دونه اشعار بان هذا التقسيم ليس على قياس سائر التقسيمات بل  
المعتبر في ذلك التقسيم وهو الادراك المطلق معتبر في كل واحد من قسميه بالصدق والجزل  
على ما فصله سيد المحققين في حاشية المطالع فليطالع لعمري ان عدم صدق القسم  
الاول لا شبهة فيه وانما شبهة في صدق القسم الاخير فوجه التعرض للاول ايضا هو بيان  
عدم صدق القسم الاخير بطريق برهاني فافهم ومن قال في وجه عدم صدق شيء من  
القسمين على المقسم لانه لا اضم القيد اليه لم يصدق عليه فقد انبأ عن تفسير قوله ويمكن  
ان يجاب ايضا بالمراد بالغير المبين ويستدل لا يصدق على المقسم لانه لا تقسم متباينة  
الاول بل صادق عليه وعلى غيره والفرق بين الجوابين ان عدم صدقه على المقسم في الجواب  
الاول لا يستلزم صدقه عليه صدق الشيء على نفسه وهو مستفاد من حمل الادراك على ما  
صدق عليه الادراك لاعلى المفهوم كما هو المتبادر بالنسبة الى سائر التقسيمات وانما في الجواب  
الثاني فعدم صدقه عليه مستفاد من حمل الغير على المبين كما لا يخفى فتفطن قوله ومنهم  
من توهم الى وانهم هو عباد المحسني حين توهم ورود سؤال او رد على التقسيم على ما ذهب  
الحكماء ايضا فاجاب بما احاط به الامور للسؤال كما توهم قوله وانت خبير بان هذا



التوضيح في غاية الضعف والوانت خبير بان كماله هذا يصادق كلامه السابق من ان القسم  
 ما صدق عليه العلم والادراك لانفس ما هيته وما صدق عليه العلم والادراك لانفس الادراك  
 للنسبة كما اعترف به فليست من قوله لم يتوجه السؤال الثاني عليه ايضا اي على التقسيم على ذهب  
 الامام كما لا يتوجه على التقسيم على مذاهب الحكماء **قوله** وانما لم يقل ذلك لانهم لم يوافقوا  
 وذلك توهم لان اعتبار قيد الحقيقة يدفعه اعني لم ادركه ادراكا لغير الامور الاربعية  
 من حيث انها مجموع كما هو المتبادر وكل واحد منها مغاير للمجموع قبل ان ذلك انهم  
 على حاله حين اضافوا الفير الى المورد لظاهر دون اضافته الى الادراك فانهم في بقايتهم وتكليف  
 لكل وجه التكليف كونه خلاف المتبادر المتبادر من المعينة مطلقا مقارنة ذاتية كانت او  
 زمانية دائمة او غير دائمة فافهم **قوله** بان يحمل المعينة الى موارد ذلك الحمل انما يتدرج متعلق  
 الظرف اعني موله فعلا مستقبلا كما اشار اليه بقوله ويكون المعنى الى والفعل المستقبل  
 يستعمل بمعنى الدوام كثيرا والمتبادر من المعينة الزمانية كما اعترف قدس سره به في حاشيته  
 المطالع واعتبار الدوام مما لا يخفى وجهه ولما اعتبار الزمان فلما اشار اليه بقوله فيما جرد  
 وان كان متقدما على حصول الكل بالاذن **قوله** اذ ليس حصول شيء الى فانه وان كان موحدا في  
 بعض الاوقات كما اذا لوحظ من حيث كونه جزءا للقيضية ملاحظة الجزاء في ضمن الكل لكنه  
 قد لا يكون معه حكم كما اذا لوحظ لامن هذه الحقيقة فافهم **قوله** وهذا وان كان اعم الى  
 اي وهذا التقسيم الذي اوردته المصنف بعد تفصيلي على مذهب الامام بالولاية المذكورة لا ينطبق  
 ايضا على مذهب بل يكون اعم منه لصرفه على صورتين مما يصدق عليه التصديق  
 عند الامام اذ يصدق على كل منها انه ادراك يحصل معه حكم دائما لكون الحكم جزءا اجزا  
 منه ولا ريب في ان حصول الكل مع الجزاء الاخير وانما قيل في كلامه من المحشئ تعريضا  
 لمن توهم ان مراده ما حمل المعينة على المعينة الدائمة دفع الانتفاض بتلك الصور الست  
 ايضا فاعتراض عليه بان لا يدفع بانه خبط فاحش بل فائدة ذلك انما ليس لا دفع الانتفاض  
 بالصور السبعة المذكورة في الحاشية الشريفة فان قيل ذلك الحمل انما يدفع الانتفاض بالصور  
 السبعة اذ لم يكن حصول كل منها مع الحكم دفعة دائما بل في بعض الاوقات واما اذا كان  
 فيه نسبة يكون تصورهما مع الحكم دفعة دائما فالانتفاض لازم يمكن لنا ان نقول مثل هذا  
 التصور لا يكاد يوجد فاعمل وفي انتفاض التعريف بهذه الصور الست كلام لبعض الافاضل

وجه تفهم ان التبادر بالنسبة الى اطلاقه نظر  
 في عدم دونه من مستند به في نظر  
 الذات والزمان فمنه كبر الحكم كونه في  
 حاشية المطالع بان المتبادر من المعينة الزمانية

ذكرته

وذكرته في ما يقف به في صدر التقسيم فلينظر **قوله** الا انه يمكن تخصيصه الى اشار  
 بهذا العنوان الى ضعف هذا المقال ووجه ضعفه ان هذا التخصيص لا يستفاد من العبارة بل  
 من لزوم عدم استقامة التقسيم وجعل عدم استقامته التي قرنته على اعتبار وجه يفيد  
 استقامته مما لا يخفى ضعفه على المحصلية فضلا عن المحققية وليس المراد مذهب  
 الاول قطعا لان عبارة تصور مع حكم لا يمكن حملها على مذهبهم اصلا وهو ظاهر مما قبل  
**قوله** فيما ذكرنا من هذه الغاية الى تلك الغاية هي تفصيل المعينة بالمعينة في الزمان دائما  
 وتخصيص قسم التصديق بما عدا الصور الست **قوله** وان خبير بان التخصيص مفعول عن التقيد  
 فانه يمكن بقرينة اخبار المذاهب في المذهبين تخصيصه بما عدا الصور السبعة ايضا فقدر  
**قوله** ببعض ما ذكرنا قبل وهو التقيد فانه لم يصرح قدس سره بالتخصيص هذا وفيه نظر فان  
 فيه دهورا عما قاله قدس سره في حاشيته المطالع من انه ليس هذا الانتفاض بضائر له اذ مقصود  
 ان يحمل عبارته على ما يحتمل من المذهبين فالظاهر ان مراد المحشئ ليس في حاشيته المطالع  
 ما ذكرناه تفصيلا وانما فيه ذلك على طريق الاجمال كما لا يخفى على من تتبع حقيقة الحال **قوله**  
 تصحى لتقسيم الكتاب اي كتاب المطالع هناك اي في حاشيته وهذا لازم هو المراد  
 ولذا افسره الشارح بقوله اي تصور الحكم **قوله** لانه ايضا لازم مفاه المطالع لا  
 عينه قبل ادفعاه المطالع حكمه مجامع لا سداد لان ما يورثه يكون مصاحبا لما قبله  
 واشرف قدس سره عكسه وجعل ما قبله مصاحبا لما بعده بناء على ان الموجبة الجزئية  
 تنكس بنفسها ولا يذهب عليك ان هذا الكلام انما يصح لو قال تصور الحكم كما قال في  
 شرح المطالع فالعلم اما ادراك يحصل مع الحكم واما على ما ذكره في ما بعده فهو التصور  
 لا الحكم وانما غرضه تقدم لفظ التصور ونازع لفظ الحكم فاعمل **قوله** وايضا يستلزم  
 هذا التقسيم الى يعني يستلزم هذا التقسيم ارتقاء عدد التصديق الى سبعة على تقدير ان يكون  
 الحكم خارجا عنه مجامعا له يدل على هذا التقدير قوله قدس سره فيكون الحكم في كل واحد منها  
 خارجا عن التصديق مجامعا له فلا يمكن ان ينفك الى ما قيل بل يرتقي الى ثمانية ثمانية مجموع  
 الادراكات ثلثت والحكم بل الى اربعة عشر ستمها الصور الست المذكورة كل واحد عن  
 الاعتذار عنه بانه انما لم ينفك الى تلك السبعة لاستلزامها كون الشيء مقارنا لنفسه  
 اذ الحكم جزء من كل منها فان هذا الاعتذار مما لا يقبل فان المراد حينئذ مقارنة الكل من حيث



انه كل جنس بمعنى انه لا يوجد الكل الا مقرونا بآخره والالام يكن الكل كالا ولا محذور في ذلك كما  
لا يخفى على من هو سبيل الرشاد **قوله** لا على البيان الثاني فقط كما سرائي من طاهر كلامه  
حتى جعل عماد المحشى نفعه على البيان الثاني محتملا بناء على انه ايضا يدل على عدم الانطباق  
على شئ من المذهبين لكن الظاهر على خطه السياق والسباق هو الاول كما يظهر من تمام  
**قوله** اوفق لا عوى عدم الانطباق مما ذكره السيد السند قدس سره لان قوله ويرد الى حبس  
الظاهر لا يبين ان هذا التقسيم ينطبق على شئ من المذهبين من غير ما بعد عدم الانطباق على ما قبله  
وهو جلي **قوله** لكن لما كان مذكور في اعتبار من قبل السيد قدس سره انه ليس بعرض عن سرد  
كلامه على الوجه اوفق بل على غير غيره لكتلة الاشياء فساد التقسيم نفسه مع قطع النظر  
عن عدم الانطباق في اول وهلة ليكون فاعله كلامه مناسب لما قبله وقوله قصوره بصورة  
الاعتراض اي وان لم يكن اعتراضا في الحقيقة بل فاعله بيان عدم الانطباق **قوله** فلا اوصف  
تصورها بالمقارنة حيث قال ويكون تصور النسبة المقارنة للحكمة دون تصور الحكيم عليه وبه ولما  
على ما في بعض السبب من تفسير النسبة بالحكمة فلا يظهر لهذا الوجه وجه قد ذكر ما سبق من المحشى  
قبيل مقدار خمسة اوراق واطلب في كل حال فيض الملك الخلاق **قوله** تامل العمل وجه الامر  
بالامل هو ان يكون الالام لا يتفرق بل هو في نفسه والافعال متعين لا سيما مع ملاحظة كلمة  
هذه المصنعة **قوله** قدس سره ومنهم من قال يعني به الاصفهان حيث تكلف في شرحه  
للحال ونخرج التوفيق على هو المتبادر منه مع عدم قرينة تجر اليه دفعا لتقصي حال المراد  
بمقارنة الادراك للحكمة ان يكون الحكم لا عقابا عارضا له بل انه لم ينفذ به النقص بالكلية بل يؤدي  
احد الى احداث مذهب جديد لا معتمدا ولا مستندا **قوله** ان اراد الى هذا التردد يعني على  
استقبال العروض في كلا المذهبين اما حقيقة فيهما واما حقيقة في احدهما ومما اثار في اخر  
وكلاهما غير مستقيم في هذا المقام **قوله** لا يتعلق باوراك النسبة فانه يستلزم ان يتعلق  
الحكم الذي هو الادراك في الحقيقة بالادراك وهذا خلق **قوله** واجيب بان اراد الى المحجب  
مولانا احمد ابوبودي وايضا هذه الارادة بدلالة حكمة الاصفهان عليها حيث قال الادراك  
الذي يلحقه الحكم اي يحصل بعده دون ان يقول بعرضه فيكون المطلق العروضا على الحصول  
بعده بلا واسطة استواء بغير حكمة مبينة على تشبيه ذلك الحصول بالعروضا فكما ان العارضا  
يحصل بعد العروضا كذلك الحكم يحصل بعد الادراك فكما عارضا له وقوله بلا واسطة اي بين وبين

الحكمة

الحكمة لا يثبت ولا في العروضا اذا امتداد من الواسطة حتى تلك الواسطة لا الواسطة في  
الاثبات فلا يرد قول المحشى وايضا انما يصح هذا الى فانه واسطة في الاثبات **قوله** لا الاخير  
حقيقة وهو ادراك النسبة وفيه تعريض بالاصفهان حيث قال ان الحكم انما يلحق  
التصورات الثلاثة لا كل واحد ولا اثنين منها بان هذا الحصر فان الحكم يلحق النسبة  
اولا وبالذات والمجموع ثانيا وبالعرض فليزمن ان يكون النسبة الملحوقه وحده تصديقا عند  
كذلك ولما لم يقول ان المراد بالحق هو الحق بالحق في نفس الامر ولا شك ان في التصديق  
لحقا واحدا والحق هو اما المجموع من حيث هو والنسبة مع ملاحظة الطرفين بالحق اذ دونها  
لا يتصور ذلك الحق قطعا فلا يلزم كونه النسبة الملحوقه للحكم وحده تصديقا تبصر **قوله**  
لان الادعاء الذي هو من صدى ريات الحكم قيل ينفذ من كونه الادعاء واسطة بين النسبة  
والحكم وانت خبير بان شئ فانه انما يلزم ما ذكره لو كان النسبة والحكم متباينين بالذات وليس  
كذلك بل النسبة التامة الخيرية من حيث يتعلق بها التصور نسبة حكمية ومن حيث يتعلق بها  
الادعاء حكم فلا واسطة بينهما متعلق التصور ومتعلق الادعاء فافهم **قوله** كما عرفت  
سابقا في الماشية على قوله وانما الاعتبار بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك الذي سميها  
حكما وهذا التحقيق مأخوذ من حواشي شرح التبريد بعبارته وحاصله ان ادراك النسبة التقديرية للحكم  
انما يحصل بعد عروضا الوقوع والا وقوع على تلك النسبة فلا يكون حصوله بعده بلا واسطة **قوله**  
وايضا انما يصح الى قد عرفت ما فيه قد ذكر **قوله** فيحتاج الى تصور الوسيط اي الى الاوسط  
ونسبته الى موضوع الصغرى ونسبة محمول الكبرى اليه مثلا **قوله** وسيجي تحقيقه في الشرح في  
بحث الموضوع قبل المقالات **قوله** يعني ان قلت الى حاصله عارضة لعدم انطباق تقسيم المصن  
على شئ من المذهبين وفساده في نفسه سواء فسر معنى التصور للحكم بالمقام له او بالمعروضة  
له كما مر فالتسوية مشتركة بين التخييل والتقسيم لانه مرتبط بالتخييل الاول فقط كما يتوهم **قوله**  
والمص قد صرح بدخوله فيه حيث قال ويقال للمجموع تصديق **قوله** اما مطلقا اي سواء كان على وجه  
العروضا والمحمول **قوله** او لا **قوله** كما اشرت اليه بقولي وفي بعض النسخ كما اشرت اليه بقوله والظاهر هو  
الاول فامل **قوله** لم يكن التصديق قسما من العلم لانه الحكم لكونه فعلا لا يكون علما لانه  
انفعال والمركب من العلم وغيره لا يكون علما وما لا يكون علما لا يكون قسما من العلم **قوله** وهو  
باطل عند الامام اشارة الى ان قوله قدس سره وذلك باطل المراد منه ان عدم كون التصديق قسما



منه العلم باطل عند الامم يعني ان ذلك اشارة الى عدم كونه قسما فقط يستدل ذلك قوله فافهم  
**قوله** وبعد تصحيح المصنف لا احتمال الى ولا يذهب عليه اذ ذلك التصريح لا يحتمل الاحتمال  
 بل يجوز ان يكون الحاصل عن التقسيم اشارة الى محاربه والتصريح اشارة الى مذهب اخر مع ان تعالاه  
 يقول لا نسلم انه انما يكون الترتيب بين المعاني المحتملة بل يجوز ان يكون التوسيع الاشارة وسخند  
 الازهان وانسداد باب كلام الخصم حتى لا يبقى له مجال للذهاب الى الشك الاشارة كان بعيدا  
 عن المقام قوله كيف وهو مركب الى اي كيف يكون قسما من العلم وهو مركب عنه من العلم  
 والفعل في المشهور عنه وان لم يكن كذلك في التحقيق على ما مر **قوله** والمركب من الشئ وما يباينه يمكن  
 ان يكون قسما منه بوجه ما سيذكره في تحقيق قوله قد سره فلا يظهر ان التصديق بهذا المعنى  
 قسم من التصور من ان المركب من شئ وما يباينه فلا يكون بحيث يصدق عليه ذلك الشئ كالمركب  
 من الفرد وما يباينه وهو الزوج يصدق عليه الفرد وكالمركب من الجوهر والعرض القائم به كالسير  
 المركب من الجوهر الذي هو قطع الخشب ومن العرض الذي هو الهيئة الاجتماعية فانه يصدق  
 عليه الجوهر اذا لم يجمع المركب منهما لا يحتاج في وجوده الى امر يقوم به **قوله** فعلم منه  
 ظلم كيف وقد جعل قد سره في تقسيم العلم على مذهب الحكماء من العلم حيث قال فيما قبل اذا  
 اردت تقسيم العلم على هذا المذهب اي مذهب الحكماء قلت العلم اي الادوار مطلقا اما ان يكون  
 الى ... فعلي تقدير تسليم كونه التصديق الى اي لا نسلم كونه التصديق عند الامم قسما من العلم  
 لما سبق انفا ولكن سلما ذلك فلا نسلم بطلان عدم كونه قسما منه في هذا التقسيم وقوله وانما  
 يكون باطلا الى سند مساهل وفيه ابطاله بقرينة ... ويكون هذا كما فعله الشيخ في  
 الشفا والاشارة حيث قال في الاشارة الشئ قد يعلم تصورا سادجا وقد يعلم تصورا مع  
 تصديق وقال في الشفا الشئ قد يعلم على وجهين احدهما ان يتصور فقط وانما يكون مع  
 تصوره تصديق ولم يرد الشيخ ذلك مطلق العلم بتقسيمه الى ذلك القسمين والاولى عليه ان تلك  
 القسمين غير حصرية لفرع التصديق عنها اذ هو عند علم فظهر ان مراده تقسيم العلم التصوري  
 لا المطلق **قوله** فانه قلت في قوله لا يثبت ابطال للسند المذكور المنع وبغير لانه مساو له كما مر  
 ... قلت الغرض المذكور لا يذهب عليه ان هذا الجواب اضعف من قلب الفاسق وادعي من  
 دين المناق وارق من اشارة المناقح الفاسق اذ يلزم منه كونه ذكر التقسيم في صدر بيان الاجتهاد  
 لغوا محضا لا فائدة فيه بالنسبة الى بياة الحاجة الى جزئ المنطق بل لا يثبت حينئذ بياة الحاجة اليه

ظلم منه وانما يثبت ذلك كونه التقسيم المذكور تقسما لطلق العلم كما لا يخفى على من تأمل نوع تأمل مع  
 ان المقصود من التقسيم امتياز كل قسم بطريق يحصله كما مر فتبصر ولا تكن ممن ديدنه الغفول عني  
 كونه من اولي صلص القول **قوله** بل هو تنبيه على ان ما خرج الى قد عرفت ضعف مبنى هذا الكلام  
 انفا فلا تلتفت اليه ولا يغرك ان هذا لو كان ضعيفا هل كان يلغى اليه المحشى فان اولي ناس  
 اول الناس بالتحريج الجدير بالقبول في هذا المقام هو ان المقارنة المطلوبة في هذا التقسيم  
 يحتمل ان يكون من قبيل مقارنته الشئ للشئ خارجا عن الشئ عن الشئ الاول متصلا به وان يكون من  
 قبيل مقارنته الى الجبر بمعنى لا يوجد الشئ الا مقرونا به والا لم يكن الشئ كالا على ما مر فتبين كونه قوله  
 وتقال للجموع تصديق تقنين الاحتمال الثاني للتبني المذكور تنبيه وكن من الاكوار قوله وذلك  
 لانه المشهور في اي ودلاء التبني واقع موقوفة ... نعم لو تبني الى ان تبني لمن هو تنبيه قوله وحمل  
 كلام المص فاجاب بقوله نعم الى ووجه الاول لانه ظاهر لا يحتاج الى تبني لمن هو تنبيه قوله وحمل  
 كلامه قد سره الى جواب عما يقال من انه يجوز ان يكون قوله قد سره وايضا يصدق في تنبيهه على  
 ان قوله وتقال للجموع تصديق ليس تعبيرا للتصديق والا يلزم ان ينقض الصور الست  
 دون الاعتراض وحاصل الجواب ان سوق كلامه يقتضي كونه اعتراضا كما لا يخفى على من تأمل في كلامه  
 قد سره فحمل على التبني دون الاعتراض خلاف السوق فلا يقبله ارباب الاوق ... ويمكن ان  
 يحل قول المص في هذا القول مبنى على قاعدة ان تعليق الحكم بالمنطق يفيد عليه الماخذ في شد  
 قوله للجموع مسد قوله تصور معه حكمه تصور يحصل معه حكمه فكانه علق اطلاق التصديق  
 على تصور مقيد بالحصول معه الحكم فكان سبب اطلاق التصديق عليه هو حصول الحكم معه وذلك  
 الحصول انما يكون سببا لذلك اطلاق اذا كان حصول الحكم مقارنا بالتصورات الثلاثة فلا يصدق  
 على واحد من الصور الست المذكورة فيكون جوابا اخر للاعتراض السيد السند قد سره ومن جعله  
 دفعا للاولوية فقد راعى ذيل هذا الكلام وفي دفعه ما لا يخفى على اولي الافهام وقد نبه بعضهم  
 هذا الجواب على جعل الامم في قوله للجموع العهد وبعضهم على كونه عوضا عن المضائق اليه وانت  
 خبير بانه على ذيل التقدير فقط لا يفيده الاتفاض بالصور الست فافهم اولاه قل ما تقول  
 ولا تبادر الى رد كلامي قبل ان تفهم ان كنت من الرجال ولا تتبع هفوات الافهام واسمع ان  
 تصل الى حقيقة الحال ... كان المجموع تصديقا كما كان المجموع المنهجا الى ذلك التصور والحكم  
 تصديقا وذلك المجموع مجموع التصورات الثلاثة والحكم فلا يرد انه يلزم من هذا التفسير ان يكون التصديق

وهذا في الغرض

وجه التنبيه انه يجوز هذا التقسيم حينئذ منطبقا  
 على نهج الامم بناء على كون الحكم ادراكا  
 لان الحكم هو التحقيق مع



عبارة عن مجموع المحكوم عليه والحكم فقط ولو قال ان تصور الى قوله وانهم والمرد  
من النقل اثبات كونه مركبا على مذهبه فانه جلي الفرق بين التصور والتصديق باطله الاول وتركيب  
الثاني وهو ظاهر **قوله** وثانيها دخول تصور الطرفين ولم يتصور النسبة لادخولها ولا وجوب  
لان تحقيقها في التصديق مما لم يتصوره كثير من المنطقيين حتى حصروا اجزاء القضية في ثلثة كما مر  
فانتهى في مقام الفرق بما لا اشتباه في تحقيقها فيه شرط لا وشطرا **قوله** واستلزام بعض تلك  
الوجوه الجواب عما يقال ان كل واحد من وجوه الفرق ماله الى امر واحد فانه الوجوه فاجاب  
بانه لا إضافة بين استلزام بعضها وبين كون كل واحد منهما جهة فرق فانها لو كانت  
متحدة بالذات لكانت مختلفة بالاعتبار بحسب المفهوم فيصير كل واحد منهما كونه جهة فرق  
قوة فانه قلت ان حاصله مناقضة لا دعوى ضمنية فثبت من بيان الفرق كانه قبل بيان الفرق واقع  
موقوعه لان الحاجة ماسة اليه فقال السائل لانه مساس الى اجتهاد اليه وانما كونه كذلك لو كان  
الفرق متبهما وليس كذلك وحاصل الجواب اثبات المقدمة الممنوعة كما لا يخفى **قوله** لما كان  
الحكم عند التفصيل مركبا الى فان الحكم عبارة عن التفصيل عن ادراكه النسبة واقعة مثلا  
وقولنا النسبة واقعة قضية مركبة من امور اربعة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية  
والحكم كما هو حال سائر القضايا فاذا كان الحكم عبارة عن ادراكها كونه مركبا من الادراكات  
الاربعة فافهم ايضا اي التصديق الى الاجمال والمرد منه هو الحكم الذي في قولنا  
الانسان كاتب وهو ادراك واحد فكلوه احدهما ملتبسا بالآخر اشكال التباس فيقع في  
الوجه ان النزاع لفظي واستدراك التباس كونه التباس احد المتباينين بالاعتبار بالذات  
بالآخر وتلك الاستدراك هي الباعثة على بيان الفرق بوجوه كل منها مذكور في كلامنا شارح ومن  
الوجوه الفارقة عما حققه بعض المتأخرين الفلانة معلوم التصديق عند الامام امور اربعة  
وعند حكمه وقوعه ولا وقوع للغير وانما السبب للتصديق عند الحكم المحل فقط وعند الامام  
قد يكون كاسم الموقوف اذا كان بطر بالظن من حد الظن في **قوله** واعلم ان المشهور فيما بين القوم  
قبل لا محصل لقوله فيما والصحيح ان يقال المشهور بين القوم واجاب عنه بعض الفضلاء بان ما عارة  
من بيان الحاجة والتقدير المشهور في بيان الحاجة من القوم تقسيم العلم في الوجود ولا ان يحمل  
ما عبارة عن تقسيم العلم والعلامة اقرب وانسب فافهم وقال والمص عدل عنه اي تبين صاحب الكشف  
في العود والافالمصنف ليس باقر ذلك العود ثم العود لما كان الى التصور فقط لا الى التصو

قال تدسسه في محاشي العقول المتعبدية  
قالوا انما تدسسه في محاشي العقول المتعبدية  
تصور المحكوم عليه واما تصور النسبة  
الحكمية فتدسسه في محاشي العقول المتعبدية  
منه تيقن المتأخرين

رواههم شارة الى ان ما قبل رتبة على هذا  
ليكن الفرق بينهما بالاجاز والتفصيل  
بشي من الوجوه المذكورة فليس بشي  
تدسسه باني تأمل

السادس لكنه لما كان يفيد صرحا بنسب العود اليه ووجه تخصيص العود بالتصور فقط بالآخر مع  
حصوله بالنسبة الى قسمه حيث قالوا فيه واما تصديق وقال واما تصور معه حكمه فعول عما قالوا  
الى ما قال لينسب بذلك العود الى اختياره فذهب الامام هو انه لما جعل قوله ويقال للمجموع تصديقا  
بيانا لقوله تصور معه حكمه فكانه لم يرد عما قالوا في الحقيقة والمال وان غير العبارة والمقال  
**قوله** لتناول الفروع مندرجة تحت القضايا الكلية مثلا يتناول قولنا ما كان مندرجا تحت زيد  
في ضرب زيد مرفوع وعم في جاب ومرفوع المندرجين تحت قضية كل فاعل مرفوع مع انه  
ليس بشي منهما فسمي من تلك القضية اذ لا قيد فيه مضموم الى تلك القضية لا اعتبارا بما لا  
كما ان الاقسام فسمي الى قوله ما كان مندرجا تحت قوله واخص منه ليجزئ تلك الفروع  
عن تقرير القسم فيكون ما قال فان تلك الفروع ليست اخص من تلك القضايا بل اعم منها بحسب  
التحقيق فان كل ما تحقق كفا على مرفوع تحقق زيد مرفوع مثلا وليس كما تحقق زيد مرفوع  
تحقق كل فاعل مرفوع كما يظهر بادي نامل ومباينة لها بحسب الحمل وهو ظاهر ومن جعل  
بين الفروع والقضايا الكلية تساويا وعزاه الى المولى عماد الدين بما رآه في الحاشية فقد وثق  
بما لا يوثق به فانا قد راينا في هوامش كثير من نسخ الحاشية الهادية هكذا ابراهمه منها  
فانه كلما وجد كل فاعل مرفوع وجد زيد مرفوع وليس كلما وجد زيد مرفوع وجد كل فاعل  
مرفوع لهذا على ان التوبي بينهما يؤدي الى مزيد تحمل يحمل الكلام الكل على الكل المجموع  
واذا الفروع من حيث الحمل بحيث لا يشذ منها فرع وفيه ما لا يخفى من الفساد على من تجببت التفسير  
والفناء فافهم **قوله** لا اطلاقة على اخص من شئ بحسب التحقيق دون الحمل كالاتي فانه اخص من  
الواحد باعتبار التحقيق فانه كلما وجد الانسان وجد الواحد وليس كلما وجد الواحد وجد الانسان  
واما باعتبار الحمل فهو مباين له فانه لا يصدق لا يصدق الانسان على ما يصدق عليه الواحد  
وبالعكس انضبا فلو اقتصر على قوله اخص منه لاشتمل التوفيق عليه بما على ان الاخص اعم من  
الاخص بحسب التحقيق وبحسب الحمل فلا يكون مانعا فلا يكون احد القيدين مقيدا عن الآخر على  
ما عرفت مع انه ليس قسم من ذلك الشئ لانه ليس مندرجا تحت ذلك الشئ والقيد لم  
ان يكون مندرجا تحت المقسم قوله هكذا قيل والقائل هو المولى عماد الدين **قوله** وليس  
بشي لان الفروع مندرجة تحت القضايا الكلية الى ان لا يكون القيد الثاني مقيدا في اخر  
الفروع المذكورة فلم يسلم التعريف عن التقاض منها قيل في كون الفروع اخص من القضايا



الكلية بحسب تحقق بطلان الامر بالعكس يعرف بادي تأمل ووجه بعض المتأخرين مستقيما  
بما وجد في هوامش الحاشية الهادية بان قولنا زيد مرفوع يتحقق في نفس امر كونه زيد  
مرفوعا في الكلام واحد نحو ضرب زيد واما قولنا كذا فاعل مرفوع فلا يتحقق ماله بكن جميع  
الاسماء الواقعة في التركيب فاعلة مرفوعة بحيث لا يشترط وجودها ولله در ذلك البعض  
فيما تواردا معا فيه وهو ان الحق الحقيقي بالقبول ما ذهب اليه المحشي من ان الفروع اخص  
من القضايا الكلية فان اصله القضايا الكلية لغيره القضايا الشخصية تعتمد على الثبوت  
الذهني لا على الثبوت الخارجي فكما تحقق زيد في مرفوع في اللفظ تحقق كذا فاعل مرفوع فيه  
والا لم يحزم اللفظ بكون زيد مرفوعا بل يحزم بكونه كذلك انما هو بساطة قياس  
كبره هذه القضية الكلية فالحاصل ان قولنا زيد مرفوع قضية من قضايا قياساتها معها  
وكونها منها بسبب ملكة حصلت من تكرير وقوعها التي من جملتها هذا القول اعني زيد  
مرفوع وذلك التكرر فحصل من كثرة وقوع الاسماء فاعلة مرفوعة في التركيب المستقلة  
بين ارباب العبارات واما قولنا كذا فاعل مرفوع فليس كلما تحقق في اللفظ تحقق قولنا زيد مرفوع  
بخصوصه وهو ظاهر لمن تأمل لا يتبادر منها الا ما هو بحسب الجمل وحيث يتوهم في  
على ما يتبادر منها واجب فيستدل بالتميز عن الانتقاض بالرفع المذكورة وكذا الامور  
التي هي اخص من شئ بحسب التحقيق التحقق دون الجمل نعم يرد حينئذ انه لو قال قسم الشئ ما  
كان اخص منه لما احتاج الى قوله ما كان مندرجا تحته لافادته غداة بل لو قال ما كان مندرجا  
تحته واكتفى ببناء على حمل الاندراج على الاندراج بحسب الجمل ودون التحقيق لكونه هو المتبادر  
من الاندراج لصح واستغنى عن قوله واهض منه الا انه لما ذكره اوله بين انه محمول على المتبادر  
منه بتفسيره بقوله واهض منه لان شيوع الخصوص فيما هو بحسب الجمل اشتد من شيوع  
الاندراج فيه فتدبر قدس سره ويعني كون قسم الشئ قسما له وفيه اشكال يرد على ان  
بانه لا فرق بين ان يكون قسم الشئ قسما له وبين ان يكون قسم الشئ قسما منه فلا وجه  
للتدبر بين القسمين ولا تخصيص كل شئ بشئ من الترديد في الصدق ووجه  
الذوق ظاهر لمن هو في سب المطالعة اصلا وعرف قوله ويمكن اعتبار العكس بان اعتبر  
قسم الشئ نظرا الى الجمل وقسمه نظر الى الواقع لكن الموافق لتقرير انج هو  
الاعتبار الاول كما لا يخفى على من نظر في عبارته ولهذا انزل الى ضعف الاعتبار الثاني بقوله

ويمكن

ويمكن **قوله** ولو اعتبر كل منهما الى فيه احتمال راجع ذكره بعض الفضلاء وهو ان يعتبر كل منهما  
نظرا الى الجمل وماله بكن ما يكونه احوط فيه واقعا احسن واولى فلا بد ان يكون معا لا يكون  
كلام في ذلك احسن كما لا يخفى واستغنى عنه بذكره واما بانها فلا بد ان يكون في لزوم  
الفساد في هذا المقام هو المراد ووجه ادخلية كونه امر محال دون الاول **قوله** دون  
السايقين وهما اعتبار قسم الشئ نظرا الى الواقع وقسمه نظر الى الجمل وعكس الاعتبار  
**قوله** تأمل اقول لعل وجهه هو ان كل واحد من جوه الاصلية لا يخلو عن ضعف لعل الاول  
فلا بد من قول ان راجح فيكون قسم الشئ قسما له ان يكون قوله يكون من الصيرورة  
فحينئذ يكون المتبادر من اللفظ هو ما اعتبره قدس سره لعل اعتبره المحشي واما الثاني  
فلا بد على تقدير اعتبار ان راجح لم يجه الترديد بين الشقين بل يكون الشق الاول هو الشق  
الثاني بعينه كما مر واما الثالث فلان التقييم لا يدل عليه لو كان تقسيمه حقيقيا لم يجوز  
ان يكون اعتبارا فحينئذ لا يدل عليه بل يدل على خلافه فتدبر وقيل في وجهه انه يمكن ان يقال  
معنى قوله قدس سره وقد جعلته انت قسما له جعلت التقييم بحيث يدل على قسم له في  
الواقع هذا يعني ان قوله وقد جعلته انت الى من قبيل المسامحة في العبارة اقول ولا بد  
عليك انه حينئذ يعقود الفرض من قوله قدس سره ومعنى كونه قسم الشئ قسما له الى اخره  
وهو دفع اشكال يرد على تدبر ان راجح كما مر فنعطين المقصود من هذا الكلام هو  
شبهة اردوها المحقق النجاشي في شرح البرالة قيل ويجوز ان يكون تحقيق الكلام راجح  
اقول لما مضى فانه بين كونه حقيقيا وبين كونه دفع شبهة بل كونه حقيقيا يتضمن دفع الشبهة  
فيكون الفرض من التحقيق ما يتضمنه فلكونه الفرض ذلك وللتبشير على ضعفه بعنوان الشبهة  
قال دفع شبهة ووجه الضعف هو انه اذا اراد بالصدق ما هو مذهب الامام لا يراد الوجه  
الاول فحفظ على زعم من وقيل في ذلك الشبهة واما الوجه الثاني فوردده على حاله فلم يحسم  
مذهب الامام مادة فساد التقييم المشهور فافهم كما فهمه البعض وهو صاحب الكشف  
ومن تبعه الا يرى ان الواحد في قيل في هذا التفسير نظر فانه مجموع الواحدين بالهيئة  
الاجتماعية قسم الواحد فلا يلزم بلايم ما نور هو كمالا يخفى واجيب عنه بما حاصله انه  
وان كان قسم الواحد بهيئة الاجتماعية لكنه ليس بلازم ان يكون قسمه من مطلقا لم  
لا يجوز ان يكون قسمه منه اذا لم يؤخذ من حيث الهيئة الاجتماعية فيلايم من من هذه



قوله قسم من الواحد اي من الواحد الذي لا يخط لا بشرط شئ  
كما ان الواحد المقدم معلوم كونه هو الواحد قسم من ذلك الواحد  
فالاول الواحد المخطوط بشرط شئ والثاني الواحد المخطوط  
بشرط لا شئ وكلاهما قسم من  
الواحد المخطوط لا بشرط شئ  
فانقسم صحيح

الحيثية ما نور هو به ويصلح للتفسير على انه تنوير لقوله فلا يلزم ومغناه فلا يلزم كونه  
قسما منه لا انه يلزم ان لا يكون قسما منه وفرق بينهما على ان يقال ان يقول ان هذا  
من قبيل المناقشة في المثال وليست من اداب المحصلين فتبصر قوله وتوجيه هذا الكلام  
وهي شبهة المحقق المتقارن كما مر ومحق الفرض من التقرض لبيان توجيهه هو بيان  
كوة الملية محمولة على الزمانية الدائمة حتى لا يقول قائل ان منشأ هذه الشبهة هي العبارة  
اغنى عبارة تصور موه على مذهب الامام وحملها عليه حملها على ما لا يتحمل فيه هذه الشبهة  
في غاية السقوط فلا وجه لتصدير قدس سره لجواب مثل هذه الشبهة فلما قال ليس  
حملها على مذهب الامام من قبيل حمل العبارة على ما لا يتحمل بل يجوز ان يكون المراد بالمعية  
الزمانية الدائمة فينطبق حينئذ على مذهب الامام كما سبق قوله لكن تلك الارادة غير  
لازمة لما عرفت ان في التصديق مذهبين وكون التصديق هو التصور المكيد بالجسم لا ينطبق  
على واحد منهما بل هو اثبات مذهب جديد لا ينسب لمقدم فلي هذا المناسب ان يقول غير  
صحيحة لكنه من قبيل الاكتفاء بادي ما يكفي كما نورد وفي بعض النسخ كما تقرر قبل ان ما  
نور ليس من قبيل انه لا يلزم ان يكون بل من قبيل انه يلزم ان لا يكون وفرق بينهما ولو قال  
لما نورد باللام بل الكافي للتمام كلاما ان لا يمكن اصلاح ذلك ايضا بالتكلف هذا القول  
ولعل وجه التكلف ما سبق منا في الحاشية على قوله الا يرى الى اخره قدس سره على بصيرة قوله  
وحاصل هذه الشبهة الانسب ان يكون الاول والمقام مقام الفلكة وكذا الحال في جانب الرفع  
قوله لا ينبغي فيما ذكره الشارح من الامرين وقائل ان يقول لما كان الاحتمال الثالث شرط الاحتمال  
الثاني في محذوره لم يلتفت اليه في مقام بيان المحذور الاول وقصر نظره الى الامر في انه يمكن  
ادراج في الاحتمال الثاني بان يراد بالحكمة اعلم من ان يكون فقط او منضما مع اخر فتفطن قوله  
لا يدرك عليه ذكره اي الامر الاول من الامرين الموجب لفساد التقسيم وهو ان يكون قسم  
تقسيمه لا انه لا يدرك عليه الامران معا وقوله قدس سره بل يحتاج الى ان يتمسك بما ذكره  
في التصديق بمعنى الحكم شاهد صدق لذلك قوله من ظاهري التقسيم المشهور قبل الصواب  
ان يقال من ظاهري الترتيب المذكور في كلام الشارح لانه لا يظهر من التقسيم ذلك لزوم بل لا يظهر  
منه هذا ولا يرد عليه ان هذا الكلام بعيد عن الصواب بل هو كمالا يخفى على من ليس هو من مزار  
المطالع بل هو من ظاهري التقسيم هو من ظاهري التقسيم هو من ظاهري التقسيم

ان قوله في التقسيم  
هو من ظاهري التقسيم  
هو من ظاهري التقسيم

في الحقيقة

في الحقيقة يظهر ذلك عند المراجعة الى الواقع والمراد وقينة المتألمة بالتصديق ولا يصح  
امكان ارادة امر اخر لان امكان ارادة احتمال يستلزم الفناء بحسب الوهم كافي في العدول  
قوله في كلامه قدس سره مقدمة اخرى مطوية وموقع هذه المقدمة قبل قوله واما اذا  
قيل ان الاحتياج الى تلك المقدمة اذا كان كلامه قدس سره دفعا للشبهة واما اذا كان تحقيقا  
لكلام الشارح فلا احتياج اليها هذا وقد عرفت انه لا منافاة بين كون كلامه دفعا للشبهة وبين  
كونه تحقيقا لكلام الشارح فتفطن بقا ان كون كلامه قدس سره دفعا للشبهة مما لا يخفى في حوائج  
اظهارهم سوق العبارة ياتي عن كل الابهاء الظاهرة يكون سولا على ان راجح فافهم وقد عرفت  
من قال فيما قال ولا علينا ان نذكره تعجبا منه وهو ان امكان ارادة الشئ الثاني اعني المجموع  
المركب من ان لما قال قدس سره من قوله قلت لا يجوبه نفوذا القسم الثاني في الارجح عن التقسيم  
الافريقي يسلم قدس سره هذه الشبهة حتى يرتكب التقرض لا فقه فافهم وتجب من  
المركب من الشئ وما يباينة اي المركب مما صدق عليه الشئ وما لا يصدق عليه الشئ وقوله  
الاكتفاء بقدر الواجب الكافي اي في مقام الملية فانه قدس سره يصدر منه الملازمة بين ارادة هذا  
الشئ وبين لزوم كونه قسما من التصور واحتمال كونه ليس قسما منه يصح استدلاله بهذا المنع  
كالمركب من الفرد وما يباينة قبل ان المحققين اتفقوا على ان كل مراتب الاعداد لا يالف  
الامم الواحدات مثلا الثلاثة مركبة من ثلث وحدات لا من واحد واثنين حتى يكونه من قبيل  
المركب من الشئ وما يباينة هذا واجاب عن بعض بما هو او هن من بيت العكس بل الجواب ان  
يقال انه كونه مركبا مما تحت من الاعداد كان خلاف التحقيق لكنه يصلح لثباته على المناقشة في  
المثال ليست من اداب المحصلين قوله والمركب من الجوهر والعرض اما التسري للمركب من الجوهر  
الذي هو قطع الخشب ومن العرض الذي هو الهيئة الاجتماعية فانه يصدق عليه الجوهر اذا احتاج  
في وجوده الى امر يقوم به قبل فيه ان المجموع يحتاج الى احد جزئيه وهو الجوهر وقائم به اذا الجوهر  
قائم بنفسه والعرض قائم به فيكون المجموع قائما به ومقومية للمجموع ظاهر هذا واجيب بان هذا  
لا يضر بالنسبة الى اصل المقصود اذ على ذلك التقدير يكون عرضا فيكونه ايضا مثلا لما نحن فيه لكن  
لان جهة الجوهر بل من جهة العرض انتهى ونحن نقول اجاب عن قول المحقق كما هو شأن الامراض  
فان شأن الامراض ان تقوم في محالها بان يكون جميع اجزائه عارضا للموضوع وقائم بها كما يحققه  
قدس سره وذلك القيام ممنوع في المجموع بالنسبة الى احد جزئيه بل المجموع انما يقوم بالجوهر باعتبار



العرضي اعني الهيئة الاجتماعية والجزء الجوهري ليس عارضا لشي ولا قائما به فلا يلزم ان يكون  
عرضا على ان لا يقال ان يقول ان العرض ما يقوم بما هو خارج عنه وهو موضوعه وليس المجموع كذا  
فتفطن لم يظهر كونه قسما له بل يبقى على الاحتمال ايضا فان قلت فلي هذا لا يصح الى  
هذا السؤال للمولى احمد الابوردي **قوله** بناء على الاستمرار اللفظي اي استمرار اللفظ التصوري  
بين التصور المطلق وبين التصور فقط فاذا ذكر التصور مجردا عن القيد يوهم ان يكون هو  
التصور المطلق فيستوهم كونه قسم الشئ قسميه منه **قوله** كما سبق اي في وجه اللفظ **قوله** كما  
توهمه بعض الافاضل وهو احمد الابوردي ومشتا توهمه انه رأى ان المقام مقام امر صار  
بانه على المصنف على عدوله وهو من المتأخرين والحكمة فعل عندهم على ما صرح به **قوله** والحكمة ليس  
تصديق الاعند الحكم بل واجب عن بان الامام قد صرح في المخصص بان التصديق عنده هو الحكم وبان  
الحكمة فعل وايضا المحذور لا يجب ان يكون الزاميا فتدبر **قوله** فتأمل لعل وجه التأمل ان اشارة الى  
ان ما عمله عليه قدس سره من اول قوله الى اخره من كونه دفعا للشبهة المتعارضة وان اوجه  
الى تلك وصرفه عن ظاهره الا انه انبى مذاقه قدس سره ولو قرره قدس سره على ما هو وفق  
بمراده لكان قد اصاب المحذور قبل ووجه التأمل ان كونه قسمي الشئ قسميه بالنظر الى مطلق التصور  
واما كونه قسمي قسميه منه فبالنظر الى التصور المفيد لعدم تلكه فلي هذا الاتيام بينهما  
تأمل ويمكن ان يكون وجه التأمل ما صرح به الامام في المخصص **قوله** اي برده على ظاهره القسم  
بحسب الوهم قد عرفت فائدة هذا القيد فيما قبل فتدبر **قوله** اي بحسب الظاهر وما يجب  
الواقع والمرد وقسمة المقابلة فليست مطلقا كما صرح به فيما بعد قبل كانه الظاهر لا يفضل  
بين القسمين بالتقسيم وان يذكره بعد القسمين الا انه اورد عقيب القسم الاول كونه مقبلة  
التفسير المذكور بالتقسيم هذا ولا يذهب عليك ان كونه الظاهر ذللا خفا **قوله** وقسمة المقابلة  
فان استعمل في مقابلته التصديق قرينة على عدم تجرده عن القيد ايضا كما انه مقيد  
بحسب القوة والمرد وقسمة المقابلة **قوله** اذ القسم الثاني المطابق من تقسيمه لا يحتمل التردد  
اي التردد المذكور في الاعتراض على التقسيم المشهور حيث رد التصديق فيه بين ان يكون عبارة  
عن التصور مع الحكم وبين ان يكون عبارة عن الحكم وعدم احتماله له ظاهر فلا بد ان يحتمل قوله كما  
فعله المصنف على تقيد القسم الاول بقيد ظاهره فيكونه التثنية في مجرد ذلك التقيد لا بالنسبة  
الى القسم الثاني ايضا حتى يلازم قوله فلا وورد له لا اختيارا في الا فلا يلازم له الاختيار يستعمل

فيما

فيما يحتمل شيئا اخر ايضا قبل بين قوله فلا وورد له وبين قوله لا لا اختيارا فنقض فانه المفهوم  
من قوله فلا وورد له ان الاعتراض لا يرد على هذا التقسيم او لا واما قوله لا لا اختيارا ان الاعتراض  
يرد ولكن يندفعه هذا ومنه هذا فاعرب بعض الفضلاء حيث قال في توجيه كلام الشارح  
حاصل بيانه المشار اليه بقوله لا لا اختيارا انه لا يتم الاعتراض على تقسيم المصنف لا لا اختيارا في  
دفن عن التقسيم المشهور ان المراد بالتصديق هو التصور مع الحكم مثلا هذا وانت  
خير بها الا ان الخبير ان هذا التوجيه لغيره عجيب بل الوجه في دفعه التناقض ان يقال ان  
مراده بعدم الورد وكونه مدفوعا كانه لم يرد اصلا فالتفسير عنه به لاشارة الى ظهور  
الدفاع على تقسيم القوم فانه وان كان مدفوعا عنه ايضا كذا وجه الدفاع عنه ليس كوجه الدفاع  
عن تقسيم المصنف في الظهور وفي قوله فلا يلازم دون ان يقول فلا يصح اشعار بصحة التردد  
على تقسيم المصنف بعبارة ايضا بناء على ان يحتمل الاختيار على اختيار ظاهره ما عدا عن القسم الثاني اعني  
تصور مع حكمه فانه يمكن تطبيقه على هذا الحكم ايضا وان كان يكلف عظيم فبما هو المستقيم  
**قوله** المقصود اندفاعه من تقسيم المصنف قبل فيه ان الاندفاع انما يكون بذكر الورد وورد على  
تقسيم المصنف هذا وقد ثبتت على ما تدبر به هذا القيد فتدبر **قوله** كيف وقد صرح  
المصنف بتركيب التصديق في قد عرفت فيما سبق ان قوله ويقال للمجموع تصديق ليس ايضا يكون التصديق  
عنده مركبا بل يحتمل ان يكون اشارة الى مذهبه اخ غير فذهب فافهم **قوله** التصور  
مع الحكم قسم من التصور قلنا اي قلنا في دفعه ومنه فيكونه خبر المبدأ اعني قوله قوله ولو قال  
بقول بل قلنا لكان انبى بقوله **قوله** لا يرد شي من الاعتراضات كون قسم الشئ قسميه له ولا  
كونه قسمي شئ قسميه منه **قوله** والله اعلم بحقيقة الحال يشبهه ان يكون هي الاحتمال الاول على  
مذاق المحشي والله اعلم حيث رد ادعاء قصد التثنية فيما بعد بانه خلاف مقتضى الاوق ظاهر  
السوق وانت خير بان الظاهر بالنسبة الى رتبة السيد السيد قدس سره في قوة الزكاة ان يكون  
مراده هو الاحتمال الثاني فان وورد ما اورد المحشي على الاحتمال الاول ليس على الاحتمال  
المحصلين فضلا عن سيد المحققين بل يظهر بالتوفيق في تأمل سياق كلامه قدس سره كونه مراده  
هو ذلك الاحتمال وانت تتيقنه اذا تأملت بصفا البال **قوله** ان اراد ان هذا الكلام يدل  
الى قبل بين الشق الاول من التردد وبين ما سبق من محصل ما ذكره قدس سره من اشارة واجب  
بان هذا التردد ليس قبل التردد بين المولى المحتملة بل من قبل التردد لتوسيع الدائرة بالكون



ومبالغة حتى لم يبق للخصم مجال لادارة المقال وانت خبير بان الحاجة في دفع المناقاة الى ذلك  
 بل لا ان تقول للمناقاة بينهم اذا الاول مسوق لبيان مراده قدس سره في نفس الامر والثاني  
 مسوق لبيان مراده قدس سره في دلالة كلام الشارح على ورود الاعتراض في بيانه فقط  
 قوله فلهذا الولاية منسوبة بل مسوق كدلالة على ورود هذا الاعتراض على ظاهر تقسيمهم  
 كما نرى عليه بقوله وقد ظهر عليه مما بينت لك انما قوله وان اراد ان بعض المعاجزة جعل  
 ههنا شقوقا لثلاثة احدها لا يرد حقيقة على مراد القوم وثانيها لا يرد على ظاهر عباراتهم  
 بمعونة الوهم وثالثها توهم الايراد على مرادهم فاجاب باختيار الشق الثاني لتمامه وكن  
 على بصيرة قوله لو ادعى قصد التبيين غير مسموع نقل عن اى ادعاء انه قدس سره قصد التبيين  
 على ان الشارح لم يرد الاعتراض على ما هو مراد القوم من كلامهم على ظاهره بل سمي هذا  
 وقوله ومقتضى الاقوى ظاهر السوق مدفوع في مقام التقليل لما قبله يعني ان  
 عدم مسموعيته كونه مخالفا لمقتضى ذوق من له لذة الاستفاضة من مسوق الكلام فانه  
 قدس سره لما بين اوله لول كلام الشارح ثم قرأ ما يحال فيه ظهر منه كونه اعتراضا لا تبينه  
 وانه امكن جملة عليه بتكلف وعناية والى التوفيق والهداية قوله الوجه الاول اعتراضه  
 على ظاهر تقسيمهم اى على ما يستفاد من ظاهر تقسيمهم فان المستفاد منه هو التصور المطلق  
 الغير المقيد فيرد عليه اما كون قسمين تقسيمه او اما كون قسمين تقسيمه من بابا على الترتيب في  
 التصديق كما عرفت اى في الحقيقة المتقدمة حيث قال فيها والاندفاع مدفوع والوجه  
 الثاني اعتراض على باطن تقسيمهم اى على المعنى المراد من تقسيمهم وهو التصور المقيد بقوله فقط  
 لا المقيد بعدم الحكم كما توهم بعض المعاصرين ونقض الترتيب بانه لا وجه له بتقييد التصور  
 بعدم الحكم وانا فتنفى المبالغة بالتصديق كونه مقيدا بعدم الحكم وكذلك الواقع الا ان مراد  
 رحمه الله تطبيق تقسيمهم لتقسيم المصنوع واشتماله على قيد فقط وايراد السؤال المستتر بين القسمين  
 فيكون معنى قوله في سبب الاول ورود الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين ووجه عليه  
 من وجهين دون تقسيم المصنوع فانه انما يرد عليه الثاني دون الاول فلذا عدل عنه فيكون السبب هو  
 الوجه الاول فقط والمجموع من حيث المجموع كما يفهم من كلام المحقق ايضا وان لم يكن مراده ما ذكرنا  
 لم يصح الترتيب في الحقيقة وعلى كونه مقيدا بقوله فقط وجه احتماله لشق الترتيب يظهر من كلام المحقق  
 فيما بعد فامل وان كنت في ريب مما هو ذلك اليه فطالع الحاشية الاودية لشرح المطالع يؤمن بذلك

ط  
 ومناقاة فتدبر عن الحكم وهو محتمل  
 وجهين اعني عدم تقيده بالحكم  
 وتقيده بعدم حكمه

حيث قد بينا مرادنا في التصور والتقدير الذي ذكر  
 معناه في محققين ربهين احدهما عدم تقيده بالحكم  
 والثاني تقيده بعدم حكمه وعلى ما ذكرنا  
 في غير ذلك من قولنا في قوله تعالى  
 لا تدركه حتى يرد عليه ان هذا الاحتمال بعينه  
 ورد على تقسيم مشهور في قوله العلم ما تصور ان تصديق كما اورده بجملة  
 في شرحه بمرساة مع عدم ذلك تصديقا كذا في كونه على التقسيم المشهور في شرح  
 لمرساة قوله تعالى الاشارة الى التقسيم المشهور وهذا كما ترى ما يصدق على  
 هذا ان لا يرد عليه

قوله

مستند  
 مستند

قوله بالطبع والوضوح اما بالوضوح فظاهر واما بالطبع فلانة التصور شرط التصديق او شرطه وعلى  
 كل تقدير يكون مناخرا عنه اما آخر الكلام عن الجزء واما تأخر المشروط عن الشرط لا يعم شيئا  
 من الاعتراضين السابقين لكون قسمين تقسيمه ولا كون قسمين تقسيمه فانه من غير ما فهم  
 على الجرم يكون المراد من التصور الحضور الذهني مطلقا والجزء من ذلك مع كون المراد منه المقيد بعدم  
 الحكم لا يفي بالبطلان فلا جميع بينهم بل انما يرد اما الاعتراض الاول بالوجهين واما الاعتراض الثاني  
 على اختيار الشق الثاني قوله فلا يمنع جميع بينهم وانما يمنع الجميع بينهما اذا كان الاعتراضان  
 واردين معا على ظاهر التقسيم وعلى باطنه وقد عرفت انه ليس كذلك قبل ولا شارة الى هذا قال تامل  
 هذا القول ولعل وجه التامل هو الاشارة الى ان المراد هو الجميع بين الاعتراضين ولو باعتبار شق  
 من شق الاعتراض الثاني فيكون اشارة الى جواب آخر للسؤال الاول منع والثاني تسليم واجاب  
 عنه بعض الفضلاء بان المراد انه يتوجه عليه الاعتراض من وجهين وانه كما ان شخصين ولا يخفى  
 عليه بعده هذا معنى على ان لا يكون فقط للتقييد بل يكون بالاطلاق اى لا إطلاقا من التقييد  
 بمعنى لا بشرط شئ يعني ان يكون المراد من التصور فقط الحضور الذهني مطلقا مبني على ذلك فيكون  
 مقصود المحقق من ذلك الكلام الاشارة الى ما فصله قدس سره في حاشية المطالع من السؤال  
 والجواب حيث قال فان قيل ترد بملء بالاطلاق وراى الساذج بين مطلق الادراك وبين  
 الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم مستقيم جدا في نظر المناظرة فان الترتيب انما يكون بين المعاني  
 المحتملة فلا يقال المراد بالانسان لها الحيوان الناطق او الحيوان ومن البين ان الساذج لا يحتمل  
 المطلق فلما يجوز ان يرد بالساذج ما اعتبر فيه عدم الحكم لا ساذج اى حال من الحكم لغني  
 كونه ساذجا عنه انه مقيد بعدمه وان يرد به المطلق لانه ساذج عن الحكم وعدمه فمعنى كونه  
 ساذجا عن الحكم انه لم يقيد به ولا بعدمه ايضا وكم من قيد بحسب اللفظ هو بقاء الاطلاق بحسب  
 المعنى من غير ان يجعل اطلاقه قيدا فيه بقوله الامر المطلق والمأهية من حيث هي والانسان  
 من حيث هو وانما الى غير ذلك انتهى لان معناه هذا الترتيب المتجه على تقسيم المصنوع مبني على  
 ذلك حتى يرد عليه ان الترتيب ارب عنه ولو قال مبني على جواب ان لا يكون الا كما ذكرنا في فهم  
 والآن من المفسرين وقد فوا لتوهم الى فيه انه فير فقط انما يدفع هذا الوهم لو كان ايضا  
 في بيان الاطلاق ودون خرطى القاد كما استشف عليه ولكن لا يتوجه عليه لزوم كون لفظ فقط  
 لفظا لاحاجة اليه لانه حينئذ يكون بيان الاطلاق ودفع توهم ارادة فرد منه كما في قوله الانسان



من حيث هو والمادة لا بشرط شيء وليس شيء منهما لغوا كما لا يخفى قبل فيه انه لا ينساق في  
مقام التقسيم الى المطلق فلا حاجة في ذلك المقام الى دفع ذلك التوهم ولذلك لم يتعارف فيما  
بين القوم بانه الاطلاق في ذلك المقام هذا وانت خبير بان المتبادر منه بقرينة المقابلة هو  
المفيد بعدم الحكم فكيف لا ينساق الالف الى المطلق فامل **د** اعلم في المقصود منه  
ابطال للشق الاول من الترديد الذي نقله الشريف قدس سره مع محذوريه وتعيين الشق  
اثنان مع محذوره مع الاشارة الى انه المدة في وجه القول عن التقسيم المشهور في تقسيمه  
هو ورود المحذور الاول على تقسيمهم دون تقسيمه **د** بعيد غاية البعد لان ظاهر السوق  
يقضي ان يكون هو هذا السؤال مورد اعلى التقسيم المشهور على ان كل واحد من السؤال والجواب  
لا يلزم تقسيم المص كما سيجي فتبصر بعضهم قد تكلف في جعله ملائما لكونه جوابا للسؤال  
على تقسيم المصنف بتقدير ان وجوبه على تقدير ايراده على المصنف وانت خبير بان السوق  
يالي عنه هذا التقدير **قوله** هذا السؤال لا يليق بكلام المصالح انما في اللياقة دون الصحة لما  
عرفت من احتمال ان يكون فقط بانيا للاطلاق مع الذهول عن كثرة استعماله في التقييد في  
خصوصه المقام والكناية في قوله لانه للسائل والمراد بالتصور في قوله اما ان ترد في التصور  
هو التصور المذكور في قول المصن اما تصور فقط اذ الكلام فيه وقوله اقول التصور فقط  
اي في مجموع المفيد والغير **قوله** لان هذا الاختيار لا يقتضي اعتبار عدم الحكم في التصور اي في  
التصور المذكور في جانب التصديق **تنبيه** اعلم ان المحشى قد ذكر في حاشية المطبعة ان منشأ  
هذا السؤال هو التصور الغير الذي ذكره فاعلم ان المراد هنا تحقيق المقام وهذا لا يتبع  
قدس سره مما شاة مولد فتنبه **قوله** مع ان محصل الجواب ان اقول لما كان ما ذكره في وجه عدم  
لياقة السؤال بكلام المصنف من الارادة والاختيار لا يخلو عن التعرض له بان يقال يجوز ان يكون  
مراد المصنف بالتصور فقط مطلق الادراك كما صرح به المحقق النفازي في شرح الرسالة  
في لافق بين تقسيمه وتقسيم القوم في ورود تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره عليهم وكذا يجوز ان  
يختاروا بالتصور في تقسيمهم المفيد بعدم الحكم وذلك الاختيار لا يقتضي اعتبار عدم الحكم في  
التصور لما خذ في التصديق لجوابه ان يكون مطلقا ويكون المفيد مستفاد من المقابلة في لافق  
بين تقسيمه وتقسيمهم في عدم ورود اعتبار الحكم وعدمه في التصديق نقل الكلام عن عدم لياقة  
السؤال بكلام المصنف الى عدم لياقة الجواب به فقال مع انه محصل الحق **قوله** وكلام المصنف

لا يحتمل

لا يحتمل الاول اي بحسب ظاهره والا فقدمت انه يمكن ان يحل تقسيم المصنف على مذهب  
الحكيم وان كان بعيدا غاية البعد كما مر قد ذكر في بحث وجاهل لافق بين كلام المصنف وكلامهم  
في الولاية على الاشتراء وعومها فانه ان اراد محجور التقسيم فكلما لا يدل عليه كلام المصنف كذلك  
لا يدل عليه كلام القوم وان اراد التقسيم مع الخارج فكلما يدل ذلك عليه يدل هذا ايضا واجب  
عنه بان اختار الشق الاول ونقول انه لما ذكر التصور ولا بلا قيد بتأثير الالف منه الى الحضور  
الذهني مطلقا والتبادر من امارات الحقيقة ثم لما قول بالتصديق فهم منه المفيد بعدم  
الحكم فاستفاد انه مشترك بين المعنيين واما كلام المصنف فصرح في ان ما يدل عليه لفظ التصور  
هو الحضور الذهني المطلق والاولا حاجة الى قوله فقط والمقابل به التصديق في كلامه هو التصور  
فقط لا التصور المطلق حتى يستفاد منه اشتراك بين معنيين وانت خبير بصرف هذا الجواب  
اذ المقابلة ليست ايضا في الولاية على الاشتراء لم لا يجوز ان يكون مجازا من قبيل ذكر العام واردة  
الخاص بقرينة المقابلة فان العام اذا قول بالخاص يراوب ما هو الخاص مع ان اللفظ الواحد اذا  
دار بين الاشتراك بين المعنيين وبين كونه حقيقة في احدهما مجازا في الاخر فالاولى ان يحل على  
الثاني لما حقق في موضعه وان ثبت بلزوم المجاز في التوفيق المستفاد من التقسيم  
نفارضة بان المشتراك كذلك على كلام المصنف في الاشتراك اظهر اذ اطلاق التصور على ما  
يقابل التصديق اظهر كما مر من ان ربح ما كانه نصب العين وما فهمه اطلاقه على مطلق  
الادراك من كلام المصنف فانه دل على الاشتراك فافهم وقد اجابوا عن هذا البحث بما لا موقل عليه  
تركاه لئلا يؤدي الى الاستغناء بما يوقع في الملل **قوله** كما يدل عليه قوله مع انهم يطلقون ان  
قبل فيه نامل بل سياق كلامه يدل على انه لا تعلق لذلك القول بما قبله بانه يكون متمم له بل هو علاوة  
ذكرت للتأيد والتوضيح ووجه دلالة السياق على ذلك بانه قوله قدس سره واما كلام المصنف فلا  
يقتضي الا ان يكون الخ صريح في ان المراد من عدم الولاية هو عدم دلالة التقسيم فهذا يدل على ان  
الولاية التي ادعيت في مقابلها اعني تقسيم القوم انما هي دلالة محجور التقسيم هذا وذلك ان قول مراده  
من الولاية دلالة بطلانهم مع قطع النظر عن المقابلة ولا شبهة ان هذه الولاية ظاهرة في تمام **قوله**  
لا يصح كما عرفت ان كلام القوم كذلك في عدم الولاية على الاشتراك **د** فممنوع كيف وقد عرفت  
ان كلامه مع الخارج يدل على الاشتراك ايضا **قوله** وكذلك قوله اي يعني ان اراد به انه لا دلالة لمحجور  
عليه فسلم كذا لا يصح وان اراد به لا دلالة لتقسيم مع الخارج عليه فممنوع لما عرفت **قوله** ان اراد به







للعقول **قوله** ويؤيده ما سياتي انما قال يؤيدونه ان يقول بل لما قيل قد وقوه التوضيح لها في  
قوله والحاصل ان اعني قوله فالمعاني للتصديق هو التصور بشرط لا شيء لان هذه المفردة هي التي  
تدفع الاعتراض الاول على ان لازم على تقدير عدم التوضيح لها بانها على توهم كونه قوله والحاصل  
ان مما ليس مدخل في الجواب هو عدم المناسبة بين السؤال والجواب حيث هو لا يدل على  
عدم كونه جوابا عنها غاية ما في الباب انه لا يخلو عن التأييد **قوله** لان هذا الكلام كلام صريح في  
توضيح للتقوية وحاصله ان قوله هذا يدل على ان الاعتراض وارد على تقسيمهم غير مدفع عنه لان  
الورود اغلب ما يستعمل في الوجود بلا انقضاء ولا قال يقوي ولم يقل بل ولان المراد من  
الورود على ما عرفت هو الوجود على ظاهر تقسيمهم بمعونة الوهم وذلك لا يتناقض في ان يجاب عنه  
بالقول عن الكلام الى ما هو مطرح وانما يتناقض في دفعه عن ظاهره فافهم ولو قال لان هذا الكلام  
يستعمل في الاعتراض الاول بل ما قاله لانه اظهر في المراد لان ادعى الصراحة بمخالفة في  
ذلك الاشعار انما كان الصريح **قوله** وعدمه عطف على الاختياج حيث يستعمل ذلك بانما هو على الاضاح  
يلزمه عدم الاختياج فكيف يصح قوله وعنده الامر سهل لانه المتفاني تقابل لعدم الملكة  
لا بد لها من موضع يستعمل للوجود في البصر والسمي فانه لا يقال تحقق الوهم في الجواب لانه ليس  
من شأنه ان يكون بصيرا فالتبعية كذلك فلا يقال تحقق فيها عدم الاضاح الى النظر لانه ليس من  
شأنها الاختياج اليه لانها من الجزئيات الحقيقية كما ينبغي **قوله** بانه الاختياج تصور الظرفين  
الذي قيل الاول ان يقال بانه المحمول لانه هو الذي في كونه النسبة نظرية او برهنية هذا وفيه  
تأمل **قوله** في امور غير مستقلة مثلها اي في كونها متصورة على وجه الادعاء والقبول فانه  
النسبة التي تتصور على وجه الادعاء والقبول يحتاج تصورها بالان الى النظر في النسب  
المتصورة على وجه الادعاء والقبول ايضا كالنسبة التي في الحجته في صورها وكبرائها مثلا  
النسبة في قولنا العالم حادث اذا تصورت على وجه الادعاء يحتاج تصور كبرائها الى النسبتين  
في قولنا لانه متغير وكل متغير حادث وقوله مثلها صفة لامر لانه كلمة قبل لتوغلها في  
التأخر لا يكتب التوهم بالاضافة وقوله كما في الحجته تمثل تلك الامور وفي ضمنه  
عطف على قوله بانه اي واكتساب كائن في ضمن اكتساب طرقتها كليهما واحدهما اذا  
كان نظرا بنفسه لظرفين او بالواسطة لانه اعترض عليه بان النظر في ما يحتاج في حوزاته  
الى نظر وكسب ولا اعتبار للاضاح بالواسطة كما ينبغي منه قد سره واجيب بان ما ذكره قد سره

هنا

هنا بالنظر الى الامور المستقلة لا بالنسبة الى جميع الامور مستقلة كانت او غير مستقلة  
**قوله** فان قوله ما توهم والمتوهم هو المحشي **قوله** فانها من الجزئيات الحقيقية  
فانهم قد صرحوا بان معنى الادوات جزئيات حقيقية وهي لا تكون كاسية ولا مكتسبة بل  
بيان منه قد سره فلا تشتغل بهما وورد عليه بان الجزئيات الجسمية وان كانت كذلك لكن  
الجزئيات المجردة عن المادة ذاتا وفعل لا يكتب الا بطريق النظر واجيب عن ذلك  
شرح المطالب بانه لا طريق لنا الى ادراك خصوصياتها الا بمفهومات كلية فلا يتصور تحت  
عنها من حيث انها متشخصة بشخصات عينية فافهم قيل ان الجزئيات الحقيقية لا يكتب  
وان كان بطريق ما حقق بينهم فليكن هذا الكافي ان ما سبق من الجواب لا يلزم الا بالبرهان  
لانما يلزم التوضيح الذي قرره الفاضل الاسودى من ان النسبة عبارة عن البتوت والشبوت  
مرادف للوجود وقد حقق ان الوجود يدعى التصور هذا ووجه عدم الملازمة على ما عرفت هو ان  
الاشتباه على ما ذكره المولى عما دام هو في استعادة النسبة من القول السارح فالمناظر محشي  
ان لا يخصص نظريتها في الجواب وانما خير بان التوضيح لا ينبغي انما هو المقصود بالافادة  
اعني بيان تبعية استعادة القول ان راجح لاستعادة تصور الطرفين او احدهما منه بالملازمة  
بين الجواب والادراك لانه لا يخفى على من ينظر في سياق كلامه فبما هو **قوله** لكن مفهومه ليس  
ذاتيا لما صدق عليه الا يرى ان عدم الحصول مع الحكم او عدم دخول الحكم او عدم عروضة  
انما ثبت للتصور مقيد الى غيره وما هو ذاتي للشيء لا يكون كذلك كما ذكر قد سره في حاشيته  
المطالع وتوضيحه ان عدم الحصول مع الحكم مثلا انما ثبت للتصور اي لما صدق عليه التصور  
الساذج اذ هو المعبر في التصديق على ما حقق في حاشيته لمطالع مقيسا الى غيره وهو الحكم لانه اذا  
قيس تصور المحكوم عليه مثلا الى الحكم على المحكوم عليه يكون نسبة اليه بعدم حصوله موه في  
زمانه ونحوه او المتصور لانه موصوف بعدم الحكم على متصوره او بمتصوره فعلم الحصول  
مع الحكم على متصوره او بمتصوره ثابت لهما قياسا الى متصوره **قوله** والاول من التفسير اظهر  
كما لا يخفى على من تدبر وما هو ذاتي للشيء الحقيقي كما صدق عليه التصور الساذج فانه من الماهيات  
الحقيقية التي هي الكيفيات النفسانية الموجودة بالوجود الاصيل للشيء الاعتباري كمفهوم  
التصور الساذج فانه من الماهيات الاعتبارية والاشياء الاعلى فانه لا مانع من تركيب الماهيات  
الاعتبارية من الامور اللاحقة لانه لا يكون كذلك اي بانه لا يقيس الى غيره وذلك من المبادئ المستقلة



الجبنة في الحكمه وادالم يكن ذاتا له لم يلزم من اعتبار التصور في التصديق محذور وهو يقوم  
 الشيء بالقيضين او اشتراط الشيء بنقيضه كما قرره المحقق في صور الجواب عن الاعتراض المذكور  
 بعد قليل بل لا يلزم مما ذكر في بيان امتناع اعتبار التصور في التصديق محذور لصلو الكذب قولنا  
 يلزم منه تركيب الشيء من نقيضين او اشتراط الشيء بنقيضه لان عارض الجز والشروط لا يجب  
 ان يكون جزا او شرطاً هذا وان خبير بان هذا ليس تمام لان عدم الحكم اذا كان عارضاً لازماً  
 لما صدق عليه التصور فاذا اجتمع هذا الموضع مع الحكم يلزم اجتماع عارضه اللازم معه  
 فيعود الفساد سواء لم يرد كونه ذلك العارض جزا او شرطاً ام لا فالجواب الحق هو الجواب  
 الذي فترقب قوله يستلزم اجتماع النقيضين وان لم يستلزم تركيب الشيء من النقيضين واشتراط  
 الشيء بنقيضه ان ما ذكره قدس سره جواب جدي يعني انه يشبه بالجل في الزم (في م)  
 لان جدي مخصوص من مطلق الجدل اذ الجدل على ما قسره قياس مؤلف من مقدمات مشهوره  
 او منها ومن مقدمه مسلمة عند الحكم وهذا ليس الامر كذلك فانه هذا الجواب منه والمنع ليس  
 بقياس في انه كونه جدياً لا تحقيقاً بل في عنه قوله قدس سره في حاشية قوله هذا هو التحقيق الذي  
 افاده الشارح فافهم **قوله** تحقيقها موافق في مورد واحد كما في مذهب الامام او تحققها متوافق  
 بامر واحد كما في مذهب الحكمه ولما ارتفع هذا المعيار استطردى كما انه قوله وهذا اذا كان موافقاً  
 في الكلايه اذ متفق الحكم هو المجموع او اورد عليه بعض الاصول انه يلزم حينئذ ان يكون المجموع  
 موصوفاً بعدم الحكم مع انه تصور سازج وهو على الاطلاق معتبر فيه عدم الحكم الا انه يحل على  
 المذهب المستحسن الذي نسب الى الاصفيهانى فانه ليس تصور سازج على ذلك المذهب فافهم  
 واورد ايضا انه قد مر ان متحقق الحكم بالوات هي النسبة وتعلقه بطرفيها ليس بالواسطه  
 في فلاحته بالنقيضين لان عدم حصول التصور مع الحكم زماناً لا ينافي حصول الحكم مع المجموع  
 زماناً في ذلك واحد منها متقدم على المجموع زماناً فتدبر في ذلك وكيف يتوهم التناقض في اشتغال  
 من ذكر سنو الى ذكر سنو ام يعني لان لزوم التقدم والاشتراط المذكورين من اعتبار عدم الحكم  
 في التصور واعتبار التصور في التصديق كيد والحكمه والتصورات المعشبه معهما في التصديق  
 هذه امور موجوده في الواقع وقوله التناقض بين الامور الموجوده موافق في الواقع في غاية  
 الضعف فانه لا كانت متناقضه لما وجدت في نفس الامر وقدر وجبته ويجوز ان يكون انتفاء الامور  
 المنع الى المعارضة وان كان بعيداً عن العبارة يعني لان ما ذكرته في بيان لزوم اذنا دليل على خلاف

وهو انهم كونه تحقيقاً يجوز ان يكون  
 بالنسبة الى ما في شرح الرسالة  
 بابا شبيهة بالنسبة

دعواك

دعواك وفيه ترفيظهم تمام لانه الجواب التحقيقي يرهه الحاشية لم يقرص فيه كونه  
 عدم الحكم خارجاً عن التصديق وعدم كونه شرطاً له وانت خبير بذلك الا بهام لا يقتضي علم  
 اختياره كيف وما ذكرته من الجواب ايضا يرهه خلاف الواقع وهو يقوم الشيء بالنقيضين  
 المستلزم للمحال على تقدير كونه عدم الحكم ذاتاً للتصور سازج المعترف في التصديق واشتراط  
 الشيء بنقيضه كذلك وان كان صريحاً في هذا الا بهام دون صريح الا بهام الاول نظر الى مقام ومجموع  
 الجوابين يرفع مجموع الا بهامين والحق انه مادة الشبهة لا تختم بالكلية الا بهذه الجواب الغير  
 المتكامل للسؤال ان يعود ويقول للمجيب الجواب المتعارف قدس سره ما قرره المحقق في مقام عدم  
 الحكم وان لم يكن ذاتاً للتصور سازج الا انه لازم له لا يتفكر عن اصلا فيقتضي اعتباراً في التصديق  
 الى المحال الذي هو اجتماع النقيضين فالاولى اليه بينهما فافهم **قوله** صرف التنبؤ اي تنبؤ  
 المحقق التفتاري على الشارح بان القول بتغاير التصور سازج والتصور المعترف في التصديق  
 لا يصح اصلاً لان التصديق انما يتوقف على تصور المحكوم عليه وبه والسبب الحكمية وليس شئ منها  
 ادراكاً مطلقاً يكون تخصصه بانضمام الحكم اليه كتخصص الحيوان بالناطق بل كل واحد منها  
 ادراكاً مخصوصاً في نفسه مع قطع النظر عن ذلك الانضمام الا يرى انه لو كان هذا الاعتبار  
 مطلقاً لصدق على باقي التصورات التي يصدق عليها المطلق فعلم ان التصور المعترف في التصديق  
 هو بعينه المقابل له فافهم **قوله** ووجهه على ما ظنه الى اي وجهه الصريح على ظنه بان ذلك  
 الوجه يصلح لان يكون وجهه الصريح وهو ليس كذلك ولا بما هو جوابه العالي عن التزل  
 وهو الجواب الذي ذكره الشارح في شرح المطالع وحكم قدس سره كونه تحقيقاً وقد عرفت  
 ما فيه من الاعتراض والجواب انما قد ذكر **قوله** ما ظنه قدس سره اي ما ظنه قدس سره واقفاً  
 ليس بدافع بل بغير زيادة القبح والاشاعة واكتفى بعدم الدفع كونه غرضاً في دفع  
 الجواب بجوز فيه فتح اليتم وهو ظاهر وكسرها ايضا وعلى الكسرة معنى الموضع ما عجل فيه  
 الجارية من الاشياء كما ذكره الشرح في شرح المقامات فيكون الكلام متبوعاً على الاستفارة قدس سره  
 والقول بحتم العطف على الفساد وعلى العلم وعلى الايمان في جواب هذا السؤال ليس  
 لا مقام هذا القول فائدة يعتد بها **قوله** قد تعبدت مخلوطة بان اخذت بشرط ان يكون معها  
 شئ كالناطق وانما هو قد تعبدت بشرط لا شئ اي بشرط ان لا يكون مع شئ اخر من الاشياء  
 وتسمى لما هي المجردة وقد تعبدت بشرط شئ اي من غير النفات الى تغييره وتغييره بل ينفقت



الى مفهومها من حيث هو وهو يسمى لماهية لا بشرط شيء والى الطبيعي ايضا والمخلوط والمجرد  
متباينان مندرجان تحت الماهية لا بشرط شيء تبين اخصيه مندرجين تحت الاعم المطلق  
فلا يدفع لا شتباها بتمامه بل انما يدفع المحذور الاول ويحتاج في دفع المحذور الثاني الى جواب اخر  
وقد قرر ذلك الفاضل على طريق التلاوة حيث قال بعد ذكر ما حكى المحشي عنه على ان يقول لم يجعل  
النصور لا بشرط شيء قسم من الحضور الذهني بل جعل اعتبار غير مقرونة بقيد قسم من وهو  
غير نفسه وبهذا يدفع ما يتوهم من انه جعل فيه قسم الشيء قسمه لان النصور بشرط شيء  
وبشرط لا شيء قسمان من النصور لا بشرط شيء ثم اوضح وقال ووجه الاندفاع انه لم يجعل  
النصور بشرط شيء والنصور لا بشرط شيء قسمين للنصور لا بشرط شيء بل جعل اعتبار الحضور  
الذهني هو مقرونا باحد القسمين المذكورين قسم لا اعتبار غير مقرونا بهما وكون الاعتبارين  
قسمين مما لا يخفى على احد هذا فقط ظم ذلك ان مراد ذلك الفاضل ليس دفع المحذورين بل من الجوابين  
بل الاول جواب عن الاول والثاني يصلح لانه يكون جوابا عنهما نعم لوعلم عن طريق التلاوة  
لما كان اسلم واجيب عن اعتراض المحشي على بعض الافاضل بان معنى الاعتراض على كونه المقسم  
عبد القسم الثالث فلما نفى ذلك انه في الاعتراض معا ولعل مشتبا توهم المحشي هو ترك  
ذلك الفاضل لزوم كون قسم الشيء قسمه في الثاني وتقيب بان في عينه القسم الثالث  
مع المقسم لا يستلزم مباينة القسمين الاولين بل يحتمل ان يكون اخص من المقسم واعم من  
القسمين الاولين هذا افاهم **قوله** لبقاء شبهة قسم الشيء الى ثقل عنه لانه النصور الذي يعتبر  
بشرط شيء والذي يعتبر بشرط لا شيء قسمان من النصور الذي يعتبر بشرط شيء وقد جعلته  
ان في التقسيم قسمين ان يكون قسم الشيء قسمه اعلم ان للضرورة الى المقصود منه  
تفصيل ما أجمله قد سره مع الاشارة الى معنى آخر للضرورة كما لا يخفى . والبرهاني هو المعنى  
مراد في الاشارة الى دفع توهم وهو ان حصر العلم في البرهاني والنظر في باطل الخرج الضرورات  
الغير الاولى وان نفى البرهاني بما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب ليس بانه لا يتوقف على  
ما لا يتوقف عليه المحدود وهي الضرورات الغير الاولى ومشتبا ذلك التوهم هو توهم ان لا يكون  
البرهاني معنى سوي لا في اوان المراد به هنا هو الاول ووجه الدفع ظاهر لمن تأمل **قوله** وثانيهما  
ملا بد منه ذكره استطراده اذ لا تعلق له بالمقصود **قوله** وقد يطلق على المقدمات الاولى  
وقد يطلق على العلم بها ايضا والبرهاني بمعنى المقدمة الاولى او بمعنى التصديق بها اخص

مطلقا

مطلقا من البرهاني بالمعنى الاول فانه يتناول التصور البرهاني والقضية الضرورية  
الغير الاولى والاولى الغير المتقدمة المقدمة والاولية التي هي المقدمة بخلاف هذا  
المعنى فانه لا يصدر الا على الرابع وتوافقا وقد يطلق على القضية الاولى لانه يظهر  
في دخول القضية الاولى الغير المتقدمة فتأمل . وهي التي يكون تصور انظر افهاى  
وان كانت بالكسب فلا يلزم ان يكون تصور كل واحد من طرفي المقدمة الاولى بل يهيأ  
وللا لم يتم البرهان الى الجواز ان يكون باسرها كسبية وينتهي سلسلة الاكتساب  
بالجواز والتبني والتواتر لا دور ولا تسلسل . الجواز ان يكون الموصول اليه الجرس  
او التجرى او التواتر الى غير ذلك من الوجوه والمشااهدة فان التصديقات الموقوفة على  
هذه الاشياء كسبية على التفسير بالمعنى الثاني اذ ليس بصور انظر افهاى كافية في حزم الزعم  
بالنسبة والموصول اليها ليس الحجة بل ما يتوقف على علمه من هذه الامور دون  
الضرورة متعلق بالمقدمة اي البرهاني بالمعنى الاخر مراد في الاول ليس مراد في للضرورة  
وتوهم كونه متعلقا بالتعرض توهم فاسر كما لا يخفى على الله الراسخ والمصر بالبرهاني  
للبالنسبة الى المقترض **قوله** لانه الموصول الى تقليل التعرض وحاصله ان تعرض قد  
سره لبيان ذلك الاشارة الى مشتبا اشتباهه من اشتبه عليه كالماضي ودفع توهم وهو  
ان البرهاني قد يطلق بالاشارة اللفظي على التصديق الاول المفسر بما يكفي تصور طرفي  
في الحزم بالنسبة كما فسر المصنوع ضرورة بهذا التفسير فعا ما يراد به الضرورة المفسر لا  
يتوقف حصوله على نظر وكسب فتوهم على انشا للمفعول او للفاعل اي فتوهم من اشتبه  
عليه ان التصديق المنزوح في البرهاني المراد في الضرورة اي في مفاهيم العلم المتداول بالنصور  
والتصديق مفسر بما فسر به البرهاني المراد في الاولين لخاص ان قضاه امران احدهما اشتراك  
لفظ البرهاني بين الاول والاعم منه والثاني ترادف للضرورة بالمعنى الاعم فانه قد سره  
الى بيان ذلك المشتبا ودفع التوهم بان يقال بما قل **قوله** ولو اصرنا اصطلاحا على ذلك الى كونه قبل  
لا مشاحة في الاصطلاحات في ان يصطاح بعضهم على تفسير التصديق للضرورة ههنا بما  
فسره البرهاني المراد في الاولين فلما بان ان لا يجوز لما يلزم من عدم علم البرهان وعدم  
الاخصار واعتناء كسبية التصديقات كلها واخصار الموصول الى التصديق الى امران  
مسلمان عند الكل وما يستلزم بطلان امر كذلك لا فباطل مستحيل قبل **قوله** وما ذكرنا

بله

التفسير



التفسير ما يقال من انه لا فائدة لما ذكره هذا المقام بل انما ياسبب شرح المظالم فيه  
تأمل فافهم لينتج ما هو المطلوب يعني ان ادراج الكل الثانية لذلك الانتاج ولو سقطت  
لما انتج ذلك بل ينتج غير المطلوب وانت خبير بان ادراج الكل الثانية ايضا ظاهر العبارة  
في نظرية جميع افرادهم ولا يندفع به الاحتمال بل يحتاج الى حمل الكل في الموضوعين الى الافراد  
ولا عقبه بقوله والكل في الموضوعين افرادي الى **الجموع** واللام للعهد الجازي لاشارة الى  
الخصبة المعينة من مطلق الكل المحتمل لافرادى شخصية ونوعية والجموعى وهي الافرادى  
الشخصية بقية المقام كما لا يخفى على من علم ملكة الاستفاد **قوله** كمالا اضافة الى الراء  
في عبارة الشارح كذلك اي للعهد الجازي بالمعنى المذكور **قوله** وكلمة من الثاني بالقيضة  
اذ لو كانت ابتداءية لمكان المعنى من كل ما خوز من التصور والتصديق فيكون ظاهر في السك  
المجموعى فيرد شبهة كون كل فرد من التصور والتصديق فردا من مجموعهم وليس كذلك  
على ان لا ياسبب حينئذ حمل الكلام على التوزيع فيرد شبهة الانية **قوله** وفي الاول  
اما ابتداءية فالمعنى وليس كل فرد شخصي ما خوز من كل واحد منهما اخذ الجزئيات من  
الحليات واما تبعية فالمعنى وليس كل فرد شخصي من افراد كل واحد منهما وانما  
اولا نظرية ثانيا ليقين كون الكل الثانية افراديا فيظهر حوز الاحتمال لئلا في كلمة من  
الاولى **قوله** وشبهة انه الى وحاصل هذه الشبهة ان الظاهر من عبارة المصنف كونه كل  
فرد من افراد التصور وافراد التصديق فردا من كل واحد من التصور والتصديق اعني ان  
واحد من الافراد كما كان فردا من احدى اقسامه كذا كان فردا من الاخر وهو خلاف الواقع  
وحاصل الدفع ان هذا الكلام محمول على التوزيع باذني افراد التصور على التصور وافراد  
التصديق على التصديق كما في ركب القوم وادبهم وانت خبير بان التوزيع انما يتصور  
اذا كان الطرفان جموعا كما في ركب القوم وادبهم وقول المصنف وليس الكل من كل منهما بدتيا  
وان كان احدهما فردا وهو كل منهما لانه لا فائدة نوعي التصور والتصديق مشتمل على عدة  
من الافراد كقوم كذا ففرد الاخر وهو الكل ليس بمجموع كونه عبارة عن كل فرد من الافراد  
الا ان يقال انه في حكم الجموع لما ان الكل الافرادى يستلزم الكل المجموعى لانه حكم على جميع  
الافراد على حدة فعلى هذا يصح التوزيع ولعلم لهذا العهد بان كل فرد من الافراد  
ليس من مواضع التوزيع حتى يحمل عليه كما اذا اتى بالجموعان او التبيينان فالاولى ان يقال

انه من قبيل المسامحة والمساهلة في العبارة لكون المراد في غاية الوضوح بحيث لا يسبق  
الى الفهم في بادى الرأي الا انه هو المراد ولا يصح ان يمازجه المقتضى لا يتفق النظر  
وتحقيقه ولا يصح قبل هذه الشبهة **قوله** ثم رفع الاثنين عطف على قوله محصور  
ليكونه رفع لاجاب الكل فيدل بالالتزام على الاجاب الجزئى الذى هو المطلوب **قوله** بمعنى  
كل واحد من الكل المجموعى لما يسبق في بحث القضايا **قوله** وما سيذكره حوز سوال مقدر  
ارى انك لفتى عن تقريره وعلى غير ما **قوله** محمول على تصورهما بالوجه الذى يحصل من  
الاحتمال الى واما اذا تصور ادراكه بالكلية او بغيره من الوجوه غير الاحتمال فيكون نظرا  
كما اذا قيل الحرارة كيفية من شأنها تفرق المختلفات وجميع المنشآت والبرودة  
كيفية من شأنها تفرق المنشآت **قوله** وتجميع المختلفات **قوله** اذا كان طرفا الدعوى او  
احدهما غير ظاهر البيان وما نحن فيه من قبيل الثاني فانه المحتاج الى البيان هذا هو البديهي  
والنظري واما التصور والتصديق فلا يحتاج الى البيان هنا فانه قد سبق بيانهما  
لانه تصور النسبة الحكمية الى وكذا التصور المركب من تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم  
به الا ان احدهما نظري فانه تصور كليهما تصور بديهي مع انه متوقف على نظر فيلزم من  
توقفه عليه كونه نظريا ولا يلزم ذلك لانه يلزم ان يكون النظرى مكتسبا من غيره حده ورسمة  
لا من حد اطرافه ورسمة وذلك خلاف قاعدتهم كما ان اكتساب التصديق من القول  
الشارح على تقدير كونه بديهي مع نظرية اطرافه خلاف قاعدتهم **قوله** مع انه صدق  
عليه انه الذى يتوقف حصوله الى فان تصور النسبة لا يحصل مالم يحصل تصور الطرفين  
ولما كانا موقوفين على نظر كان تصور النسبة ايضا موقوفا عليه لان الموقوف على  
الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ **قوله** والجواب الى وحاصله منه كون الواقعة  
بديهي مع نظرية اطرافه فيها او كليهما **قوله** وفي هذا الكلام نوع بايد لما عرفت  
سابقا في دفع ما ورد على قوله قدس سره وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص  
مستفاد من القول ان راجح اذا كان نظريا فان معناه يستفاد من كل واحد منهما من القول  
اصالة او ضمنا اذا كان نظريا بنفسه لو بوسطة وجه التباين في الاشكال انما يستفاد  
على ان قوله قدس سره فيما سبق معنى ما عرفت ووجه اقام لفظ النوع لاشارة



الى ان كونه مؤثرا اذا كان دفع الاشكال بهذا الجواب واما اذا دفع بجواب فلا يابى  
فما مل الظاهر انه اشارة الى ما قررنا في ان يابى ويحكم ان يكون اشارة الى ما  
في الجواب من الضعف فان تبعية النسبة للظن في انما هي في التحقيق لا في جميع العوارض  
والصفات كيف والظاهر ان النظر ما يحتاج الى نظر بالذات على انه لا يختص مادة الاشكال  
بالحكمة وانما يرفعه بالنسبة الى تصور النسبة ولا يرفعه بالنسبة الى تصور المحكوم  
عليه وبه مجموعا على ان لا يقال ان يقول ان هذا الجواب يحقق الزامه فانه لا يرفعه ما اورد  
على ظاهر كلامه قدس سره لانه سوق كلامه اعني قوله وكل واحد من هذه التصورات  
تصور خاص الى مشتمل بنظره تصور النسبة بالذات واستفادته من القول ان ارجح ذلك  
لانه هو المتبادر منه لا سيما وقرينة المقابلة دالة على براهنة بالذات ايضا فافهم  
**قوله قدس سره قولي الاشكال وقبح قوته** ان الاحتياج بسبب احتياج الجزء اقوى مما  
الاحتياج بسبب احتياج الشرط المشتمل على انه غير متصور عند الامام اذ التصورات  
كلها بديهية عنده فكيف يتوهم عليه الاشكال فضلا عن قوته والجواب ما سبق من ان  
كوا جميع التصورات عنده بديهية تشكيل منه ليس مذهب له فترتب اجاب  
رحمة الله وحاصله على مذهب الحكم منه مقدمة قائلة بعدم اندراج مثل هذا التصديق  
اعني تصديقا يكون الحكم فيه بديهيا وتصوره فيه او احدهما كسبيا في تعريف البديهي  
واندراجه في تعريف النظر في تخصيص الاحتياج بالاحتياج بالذات فيكون ماله  
على هذا المذهب انه وان اندرج في المعرف اندرج في التعريف ايضا لم لا يجوز ان  
يكون المراد بالاحتياج المنفي في تعريف البديهي الاحتياج بالذات لانه المتبادر منه  
عند الاطلاق هو الاحتياج بالذات ويجب في التعريفات حمل الالفاظ على ما تبادر  
منها الى الفهم بلا مانع فيندرج في تعريف البديهي دون تعريف النظر داما على هذا  
الامام في حمله منه مقدمة قائلة يكون مثل هذا التصديق بديهيا عنده فان  
التصديق انما يكون بديهيا عنده اذا كان مجموع اجزائه الاربعة بديهيا واما التصديق  
الذي يكون من اجزائه موقوف على الكسب يكون نظرا على رايه ومن ثم لزمه كسب  
التصديق من القول انما كان فان قلنا لم حملته كلامه اي تعريفه للضرورة بما لا يحتاج  
في حصوله الى نظر على خلاف ما تبادر منه ودفعته الاشكال عن الامام بالقول بعدم

فذلك الجواب لا يضر بما اجاب به  
قدس سره عن مكان في  
جانب التصديق فانهم  
منه

نور ان متبادر منه عند اطلاقه بزر برتبة الجواز  
وقد ما يقال من قبل مطلق على سند لا يمتنع  
منه لا يجوز ان يكون المنفي هو الاحتياج بالذات لانه  
متوقف على استعمال الاحتياج في فرد من الجواز  
استعمال الالفاظ الجارية عند تفاد وترتبة  
لا سيما في التعريفات فان قلت ما يشبهه في التبادر  
الى الفهم عند استعمال الالفاظ ما فيها حقيقة  
فما تبادر الى الفهم من غير الاحتياج هو مطلق  
الاحتياج المقسم الى ابدات والى ما لا بد منه  
ويافى في سببه هذا الفهم في كلامه في سورة  
فمنه لفظ الاحتياج الى ميسر التفسير على سواد  
فكيف يتبادر منه الى الفهم من جملة ما يفتى با بعد  
في ذلك الجواز فيكون ردي على من يفتى في المنفي  
فمن اجزاء بديهية في نظر الموجودات  
وان القسم على ما لا يصدق في وجوده في ذاته  
شأن ردي معناه الفهم منه في نفس الوجود خارجي  
وهذا التعريف لئلا يبادر الفهم من لفظ الوجود الى  
الوجود الخارجي بعيد

الندراج

ذلك ان الاحتياج بالواسطة بيننا في  
العام  
٤٤

الندراج مثل هذا التصديق في المعرف عنه ولم تحمله على ما تبادر منه كما حملته كلام الحكم  
عليه ولم يرفعوا الاشكال المذكور عنه كما دفعتموه عن الحكم بالقول بالاندراج في  
التعريف قلنا يحتمل حمل كلامه على هذا المتبادر شيئا من احدهما استدلاله براهنة التصديق  
على براهنة التصديق فاذا حملنا كلامه على هذا يكون مثل هذا التصديق الذي يكون الحكم  
بديهيا وتصوره في اول حدهما كسبيا داخل في البديهي الذي هو مراد في الضروري  
لأنه الاحتياج بالذات فلا يتيسر له ذلك الاستدلال اذ التصديق في هذا التصديق  
نظري وحاصله ان استدلال الامام هذا يدل على انه قد ذهب خلاف ما تبادر من  
التعريف فلا يمكن حمل كلامه عليه وبديهيا اتم لا فرق بينا جزء وجزء في الاحتياج  
بسببه احتياج بالواسطة فالاحتياج الحاصل بسبب الحكم وحده احتياج بالواسطة كما  
ان الاحتياج بسبب الطرفين احتياج بالواسطة فعلى تقدير حمل كلام الامام على هذا  
المتبادر يكون مثل هذا التصديق الذي يكون احتياجه بسبب الحكم وحده اطلاق  
الضرورة لا تنافي الاحتياج بالذات حينئذ وهو خلاف مذهب الامام والحكم ايضا  
**قوله** ومن هذا اي ولاجل ان التصديق البديهي عنده ما يكون مجموع اجزائه بديهيا  
تراه يستدل براهنة التصديقات على براهنة كل واحد من التصورات التي هي اجزائها  
كما استدل على ان تصور الوجود بديهي بان تصديق كل واحد وجوده بديهي وتصور  
الوجود مما يتوقف عليه ذلك التصديق وما يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون  
بديهيا وما اشتمل من الامام جواب عما يقال ان هذا الجواب مني على تسليم  
جوابه الاكتساب في التصورات والمنتهور من الامام انه لا اكتساب في التصورات  
بل كلها بديهية فلا تصديق عنده يكون الحكم فيه بديهيا مع نظرية تصور من تصورات  
الاطراف فلا اشكال على مذهبهم فضلا عن قوته واحتياجهم الى الجواب بالاشكال انما  
هو على مذهب الحكم فاجاب بانه تشكيل منه وليس مذهب له بل المذهب له هو ان  
التصورات لا يجب ان يكون تصور طر فيه بديهيا كما ذكره المصنف في شرحه للملخص  
واعلم انه يرد على هذا التقسيم الى هذا السؤال في قوة المعارضة على اخطم ادعاء  
صحة التقسيم وقيل انه منه والمذكور سنده قائل لما ذكره من تقسيم العلم اليه  
هذا يدل على ان المراد في قوله فلو صح هذا التقسيم الحقيقي الذي ادعيتوه لانه القياس







لها بالنظر الى نفسها ان يتصف بصفات متقابلة بل يجب لها ذلك بالنظر الى تحققها في افراد مقادة  
متصفة بامور متنافية فاذا حصل جزئ من جزئيات العلم بالنظر كان طبيعة العلم حاصله  
في ضمنه بالنظر ايضا واذا حصل جزئ منها بالنظر كان حصول طبيعة في ضمنه موقفا على ذلك  
النظر فطبيعة العلم موصوفة بالضرورة في ضمن افرادها الضرورية وبالنظر في ضمن افرادها  
المتصفة بها وكذا الحال في طبيعة الحيوان فالطبيعة الواحدة الكلية اذا قسمت بقوى متباعدة  
كانت شاملة لتلك الاقسام متعارفة في ضمن كل قسم من تلك القوت المتباعدة لكان له وجه  
فما لم وانما اطبقنا الكلام في هذا المحل لتحطى بنفخ جليل عام بها الا ان الاجل **قوله** لانه الفرد  
الكامل له قيل لا نسلم ان الجمل المحجوز الى النظر في كامل الجمل لا المحجوز الى التجربة اكل منه  
لكثرة المشتقة فيها وان لم يكن اكل منه فلا اقل من ان يكون مساويا له هذا وان خبير بان  
استقلال المجهول بالنظر ليس بمساو ولا استقلاله بالتجربة في المشتقة بالاعتقاد استقلاله  
بالنظر انما يتاخر بعد تحديد الذمة بما يتوقف عليه النظر والاكساب من المبادئ وذلك لا يحصل  
الا بعد مزاولات كثيرة واما استقلاله بالتجربة فليس كذلك يشهد له ما ادعى في  
تحصيل المجهولات بالنظر فضلا عن ان يكون ادون منه فقدر وما توهم من ان انصراف المطلق  
الى التام انما هو في مقام يذكر ذلك المطلق في غير ضمن شي واما اذا ذكر في ضمن شي فاجاب بان  
لهذا فيه وما نحن فيه من قبيل اني فان المطلق الذي هو الجمل قد ذكر في ضمن فعله الذي هو مرتبة  
جمله فتوهم فاسرود عوى بلا دليل فاعلم اني في الملزوم يدل على اني الاسم هنا باطلاقة  
ليس سبب اذا يجوز ان يكون الملزوم ملزوما ملزوم من نفي الملزوم نفي الملزوم  
وهو ظاهر لان يكون الملزوم نفي الملزوم المساوي يدل على نفي لازمه فعليا بالتام في انما  
نحن فيه هو من قبيل الملزوم المساوي **اولا قوله** وانت خبير بان ما ذكره قدس سره في الثاني  
ان يقول لا نسلم عدم الملازمة المذكورة لم لا يجوز ان يكون الصواب بمعنى الاصوب والاولى كما  
قد يستعمل الصواب كذلك او يكون المراد بالصواب والعبارة او الصواب في الاستدلال  
لكثرة تبيينها في متعلق بالجمع اي وقد جمع بينهما مع افتناء هذا الجمع الى قصور العبارة  
بالنسبة الى اداء المقهور لكثرة الاشتراك في الالهي والاعتصاف في العبارة وما غفل المحقق  
الاعتبار في عن تلك الكلمة اورد على المصنف ما اورد **قوله** والفرض من هذا التوضيح ان من بيان كلمة  
الجمع بينهما في المعنيين وقد نشأ الى اشارته الى منشأ غلط اسنان على اختيار المحقق كما لا يخفى

قوله كما جاء له وجه اي او قلنا هكذا  
لكن لم وجه  
مستبعد

المزاولات معاودة ومما صرح  
ومع الجمل وتزاولا تعالجا  
اختار

وقوله

وقوله او حملته على الافرادى عطف على لفظ كل الثانية وفي بعض النسخ او حملته على المجموع لا الافرادى  
وحسبنا يكون معطوفا على الفعل كما يظهر بادي زاهل وقد عرفت الى اي فلاحا حجة الى هذا  
التوضيح في دفع ما اورد على كلام المصنف مع ان دفعه على حجة فائدة ادراج لفظ كل الثانية وفيما  
ذكر قدس سره الى ما فرغ من التوضيح ما هو غير ضروري قدس سره من التوضيح لما تقرر له مع بيان ان هذا  
التوضيح لا حاجة اليه في حصول هذا التوضيح شرعا في بيان ما في كلامه قدس سره من المناقشة يقال  
وفيما ذكره الجواب لا الحال الثانية مع الاخر الى والى ان الثانية لكل ما لاخر وعلا خطه تسع  
حاصلة من ضرب ثلث وهي احوال التصورات اعني نظرية كلها وبراهمة كلها ونظرية بعضها  
مع براهمة بعضها في ثلث وهي احوال التصديقات كذلك **قوله** وعبارته وافية باء هذا المقصود  
الى قبل فيه انه اذا كان جميع التصورات مثلا بديها وجميع التصديقات نظرا بالايضاح يقال  
كل فرد من كل واحد من نوعي التصورات التصديق بديهي ولا يصح ايضا كل فرد من كل واحد منهما نظري  
فاذا لم يصح هذه الموجبة ان يصح ليس كل فرد من كل منهما بديهي ولا نظري بالافراد النورية  
كلها بديهي والافراد التصديقية كلها نظرية وذلك ليس بمقصود فكيف يكون قوله وعبارته  
وافية باء هذا المقصود صحيحا هذا ولا يذهب عليه ان هذا الكلام ناش من الغفلة عن  
كون قوله وليس كل من كل منهما الى رفيق موجبين كليتين كما سبق قد ذكر **قوله** والفرض من  
القول الى اي والى ان الفرض منه ذلك الظاهر انه سند فيكون المقصود بيان حال كل بيان على  
حدة فلو قال كيف والفرض الى ان كانا اظهر فتبصر **قوله** وعلى ما افادته قدس سره الى معنى ان المصادر  
من تفرقه قدس سره ان يكون المقصود الشق الثاني من الترتيب فيكون كلام المصنف قاصرا عن اداء  
المقصود وقد يكون لفظة كل مستدركة فانه لا يفيد بيان كل واحد بيان على حدة ويمكن ان يكون المراد  
بما افادته قدس سره ما ذكره في دفع السؤال من كلمة الجمع بينهما فتأمل قيل السبب في انه  
ان يلفظ قدس سره في قوله وقد يكون لفظة كل مستدركة دون قوله يكون كلامه قاصرا ان ما ذكره قدس  
سرهم يحتمل احتمالين واستدراك لفظ كل انما يلزم على احد الاحتمالين اي الشق الاول من الترتيب  
السابق بخلاف القصور في كلامه فانه يلزم على كل من الاحتمالين اي الشقين من الترتيب  
على ما لا يخفى على من يتأمل في كلامه فانه يشعر بان مراده قدس سره ان في كلامه قصور على اي  
احتمال من الاحتمالين حمل هذا وانت خبير بان ما قاله هذا القائل انما صدر عن غفلة عن سابق  
الكلام والا فهو يبادى باعلى صوت بان القصور انما يلزم على الشق الثاني من الترتيب وانما لا



بل قد لا احتمل ان لا تكون مستدركه على ما اختاره ايضا بالاولا لا يحتمل المطلوب قطعا ولعل  
 وجه التاميل هو ان اشارة الى هذا ويمكن ان يكون اشارة الى اختيار الشئ الثاني هو الا وفق  
 بمقام التعليم والتفهيم وان افضى الى قصور في العبارة فاما صلافة السيد قدس سره ومن  
 خذ قدس سره خذوه نظر الى ما هو الا نسب بمقام التعليم فاختار ما اختاره واما المتخشي  
 نظر الى ما هو الا نسب بالعبارة والكل وجهة فهو مولى لها **قوله** صدقة على توقف الشئ بجهة  
 على ما يتوقف عليه بجهة اخرى فتوقف الصانع على المصنوع من جهة العلم وتوقف المصنوع  
 على الصانع من جهة الوجود فالصانع موقوف من جهة العلم موقوف عليه من جهة الوجود  
 والمصنوع بالعكس فافهم وتوقف الهيولى على الصورة من جهة الوجود وتوقف الصورة  
 على الهيولى من جهة التشكل وبالعكس **قوله** ويمكن ان يدعى الاول ويمكن ان يدعى  
 الثاني انصافا فانه لا يعقل توقف الشئ في زمانا على ما يتوقف عليه في زمانا اخر من غير تقدير  
 الجسدية فلا حاجة الى اعتبار اتحاد الزمان بعد اعتبار اتحاد الجهة كلما يذوق صورة الاختلاف  
 بالجهة بازجاء ضمير عليه الى الشئ الموقوف يذوق صورة الاختلاف بالزمان ايضا بالاختلاف  
 بالزمان يستلزم الاختلاف بالجهة فافهم **قوله** كان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتين فان  
 الصانع موقوف من جهة الموقوفة عليه من جهة الوجود فان وجود المصنوع يتوقف على  
 وجود الصانع فتوقف جهة الصانع اعني جهة موقوفة الى جهة اخرى له اعني جهة وجوده  
 ولا محذور في ذلك وكذا حال المصنوع فان موقوف من جهة الوجود على وجود الصانع  
 والصانع موقوف على موقوفة المصنوع فاللازم منه توقف وجود المصنوع على موقوفة الصانع  
 وجوده حتى يلزم الدور وان كان في هذا اللازم ما فيه فالتشكيك فوالله من قال انه ليس  
 في كل من طرفي الدور حينئذ ولا في طرفيهما الموقوف والموقوف عليه الجهتين بالموقوف  
 في كل من الطرفين الجهة والموقوف عليه ذات الجهة اعني الشئ وحق العبارة ان يقول كان  
 الموقوفان هما الجهتين او كان الموقوف والموقوف عليه مختلفين اي لا يكونا شيئا واحدا ولا  
 في الدور ان يكونا واحدا في كل من الطرفين فتمام **قوله** واعلم ان ههنا اي في مقام تعريف الدور  
 بعد اعتبار مجموع ضمير عليه الى الشئ الموقوف هو الدور اللازم اي الدور الذي يلزم ههنا  
 وحكمه عليه بالبطالة لان الدور اللازم اصطلاح كالدور المصريح والمضمحل كما توهم من ليس له  
 نوع انساب في هذا الفن دور مع وهو الدور الذي لا يوجد تقدم شئ على نفسه بل

وهذا هو الحق المتعارف  
 مستحقة

يوجب

يوجب ان يكون هو والاخر معا كما بينا طلوع القمر وجود النور اذ هو غير باطل  
 مطلقا اذ الدور المسمى في من مطلق الدور وليس هو باطل وفي بعض النسخ لم يبق  
 قوله مطلقا فحينئذ يكون الضمير رجوعا الى الدور المسمى كما لا يخفى اللهم الا ان يقال المتعارف  
 من التوقف الى وحمل الالفاظ الواقعة في النسخ على المعاني المتبادرة منه امر مرغوب  
 عند المحصلين لكن لما كان دعوى التبادر ههنا غير ظاهرة اشارة الى ضعف هذا الجواب  
 بقوله اللهم فتدبر **قوله** بعيد غاية البعد في هذا المقام اي في مقام ابطال نظرية جميع  
 التصورات والتصورات ووجوب بوجه ان يتم في مطلق الدور لا بد من ذلك الا بطلان  
 ومقتضى المقام هو التوضيح لما له دخل في المقصود وهو الخاضع والقرض للطلقة لترسية  
 الالة وان كان جائزا لكنه لا يخلو عن بعض فافهم او الاعم فيه انه ان اراد به مطلق  
 التوقف اعني توقف احد على الاخر التقيين كما يدل عليه قوله ويجوز العكس في ذكره من  
 الاشكال على ذلك التقدير مسلم لكن يكون المحصر في الاربعة ممنوعا وان اراد به التوقف  
 الشامل للاول والثاني معا فلا اشكال غير وارد على ذلك التقدير موكف المحصر ممنوعا  
 ايضا وان اراد به ما هو اعم من كون متعلقا لاحد التوقيين لا على التقيين ومن كونه  
 متعلقا لهما معا على سبيل التنازع يكون المحصر مستقيما لكن ورود الاشكال المذكور على التقدير  
 الثاني على اطلاقه لا يكون مسلما انما يريد اذا اراد بالاعم احد التوقيين لا على التقيين  
 ولا يريد اذا اراد على التوقيين معا وكذا ما في تقليل دخول الدور المصريح في تعريف المصريح  
 لا يفيد الا على الاول والثاني لا الثالث على اطلاقه وفيه ايضا انه لا معنى لكونه تفصيلا للاعم  
 اذ الاعم هو المفهوم والمتعلق لا بد ان يكون لفظا وايضا ليس لفظا على حدة حتى يكون المراد  
 من تعلقه بالاعم تعلقه بلفظه اللهم الا ان يقول لفظا فافهم ويمكن ان يجاب عن الاول بان  
 يجوز ان يكون قوله فلو دخول الدور المصريح في تعريف المصريح مجازا من خروج الدور  
 المصريح عن تعريف المصريح من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم على قياس ما في تعريف الالات  
 فيكون الاشكال حينئذ على تعريف الدور المصريح بعدم الجامعة لا على المصريح بعدم المنفعة  
 وان كان المتبادر والمناسب بالنسبة الى الاشكال على التقدير الرابع وبالنسبة الى كون  
 الاشكال على وتيرة واحدة في التقدير الاربعة وبالنسبة الى تقديم قوله بمنزلة على قوله  
 على انب بالنسبة الى كونه الاعم في باب الدور هو المصريح لكونه ظاهر هو الثاني لكن ذلك







زادت لغيره فلو لم يكن يمكن ان ينتقل اليه من غير وجوده في تصديق شيء فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه كما واحد في اتياع ذلك التصديق فانه وان كان التصديق  
 يقع سواء فرض معنى موجودا او معدوما فليس المعنى يدخل في اتياع التصديق بوجه لان موقع التصديق هو فعلية التصديق وليس يجوز ان يكون شيء وعلة شيء في حال عدم وجوده  
 قد تقع بالغير وكذا في غير حصول وجوده او عدمه في ذاته ووجه فلا يكون موقفا الى التصديق بغير شيء واذا اقرن بالمعنى وجودا او معدوما فقد اضيف اليه معنى اخر واتما التصديق فانه  
 كغير ما يقع بمعنى مجرد وذلك كما يستلزم في موضوعه فليس من الاشياء ومع ذلك فهو في اكثر الاوقات لم يقع بل الموقع للتصور في اكثر الاشياء ومما نزلت استلزام  
 الشيء وانما سطره من وجوده وانما كان هذا الدليل منقوضا بافاده المفرد التصور او يجري فيه ما ذكره بغيره من انه ليس حكم وجوده بهذا الفرد وعدمه واحدا في اتياع التصور فلو كان  
 التصور يقع سواء كان المفرد موجودا او معدوما فليس المعنى يدخل في اتياع التصور  
 لان موقع التصور على التصور وليس يجوز ان يكون شيء وعلة شيء في حال عدم وجوده فاما يقع بالغير وكذا في غير حصول وجوده او عدمه في ذاته ووجه  
 فلا يكون المفرد موقفا الى التصديق بغير شيء وانما نزلت ذلك ان تقول هذا المعنى بان التصور كغير ما يقع بمعنى مجرد وانما نزلت ذلك ان تقول هذا المعنى  
 بحسب وجوده في التصديق بوقع التصديق وليس وجوده في التصديق  
 معلوما متصفا اليه حتى يلزم تركيبه كما ان المفرد الموقع للتصور بل المركب  
 الموقع له ايضا بحسب وجوده في التصديق انما معلوما متصفا اليه فلا يلزم  
 تركيب الموقع للتصور فان يكون شيء وعلة شيء في حال عدم وجوده  
 وما يدفع هذا النظر بان يقال ليس عرض الشيء ههنا اقله الدليل  
 على امتناع اكتساب التصديق من التصور فان المفرد اخص من التصور  
 بل منزهة لا تاتي في كاسب تصديق من التاكيد كذا في كاسب التصور  
 في كثر الامور كما لا يخفى على المتأمل

وقد شاع في هذه الايام من غير ان يدرى ان هذا في تعريف  
 التصديق هو ترتيب ليس بالكل الذي لا يمكن ان يسمي بالعلم  
 ترتيب غاية ما على فعل لا يكون الفعل لا على تلك الغاية بل يكون لا على  
 اثرها من الترتيب عليه كما لا يخفى مثلا واستفاد من هذا التعريف  
 اضطرار التصديق وتحصيل الظاهر لانه قد يؤدي الى امر اخر  
 كما ان في المثال المذكور قد لا يكون كما لا يخفى فانه لا يثبت في  
 الفعل وان كان فائده له وتقرر ان هذا ما ذكرتم من انه يقتضي  
 العلة الغائية كونها معلومة الترتيب حتى لا لا يتصور ان يتبعها النفس  
 مجرد ذلك فتساوى طرفيه فلا يخرج احدهما بالعلمية  
 والعلية الغائية في المثال المذكور في الحقيقة هو امر معلوم الترتيب  
 كما ذكرتم وان ليس في الطرف هذا معنى لا يصلح ان يسمي بالعلم  
 في الفكر كونه التساوي علة غائية بهذا الوجه لزم ان يخرج مثل  
 هذه الصورة من الفكر لانه لا يسيل الى ادراكه في شيء من  
 اقسام العلم بل هذا خلف فلا بد ان يراد عما ذكرتم في تعريف  
 الفكر كونه التساوي علة غائية له بحسب المفرد ليشمل مثل  
 هذه الصورة وحينئذ يمتح ما ذكره فافهم

في الجواب متوجها الى الاستلزام المذكور لبيان الملازمة والنظر الى الاستلزام المذكور لبيان  
 بطلان الثاني فافهم ولا ان تقول في تمام الدليل بالنسبة الى التصور وان التصديق انما لم  
 يمكن اكتساب التصور من التصديق فيلزم الدور والتسلسل ولا نزاع فيه وان امكن فذلك  
 التصديق يتوقف على تصور هو نظري اذ المفروض كسبية جميع التصورات فيحتاج الى علم  
 اخر اما بصوري او تصديقي واما ما كان يلزم الدور والتسلسل هو البرهان اى برهان  
 الشارح على نظرية كل من كليهما **قول** قدس سره مع ان البيان في التصورات يتم بدون ذلك  
 ايضا اى يتم بدون امتناع ذلك الاكتساب كما يتم مع ان يقال عليهم ان البينة في التصورات  
 يتم بدون ذلك ايضا لان اكتساب التصديق من التصور على تقدير جواز متوقف على التصديق  
 بالمعنى بين ذلك التصور والتصديق المطلوب ضرورة ان الاكتساب مطلقا انما يكون من  
 مبادى مناسبة لا ولا يورث العلم بالمعنى لستهم الحركة الاولى ويتصور الترتيب الاخبار  
 لحصول المطلوب اذ لو لم يعلم ان تلك المبادى مناسبة للمطلوب لم ينقطع الحركة الاولى  
 عنها ولم يكن ترتيبها الاجل حصوله وفيه ان الاستلزام انقطاع الحركة والترتيب يتوقف على  
 التصديق بالمعنى لستهم الحركة الاولى في معلومات شتى في انها مناسبة للمطلوب وتكون  
 مناسبة في الواقع لترتيبها للاعتنى فيحصل المطلوب كما ان فاقدا لما قد يستلزم في  
 وجودها في موضع فبنت في ذلك الموضع ويصل الى الماء فتمام مع تسليم الاستلزام

وهو وجود اكتساب كل منهما من الآخر **قول** ما سبق من قوله فان قلت نقض تفصيلي وهذا  
 الترتيب على مذاهب القاضى عضد واما الشيخ فهو يقدم الاجمالى واول الفتح يقدم الموازنة  
 وتوجه النقض الاجمالى والتفصيل على هذا انما قضى بما سيجى كونه مستدلا على بطلان الدليل  
 المقدمة معينة هي الملازمة اى هي المقدمة المشتملة على الملازمة اذ الملازمة  
 ليست هي المقدمة فبغير تسامح **قول** وبيان الخلل انه لو كان صحيحا الى والخلل ههنا  
 من قبيل الاستلزام الفساد والمحال وهو ههنا لزوم الدور والتسلسل وقد يكون ههنا  
 النقض ذلك الاستلزام وقد يكونه تخلف الحكم عن الدليل على ما بين في موضع اعلم ان  
 المحال في صورة النقض الاجمالى يجب ان يكونه ناشيا من صحة مقدمات الدليل كما يدل  
 عليه كلامه قدس سره في حاشية المطالب في حيث قال ان الشاهد على الاختلال اما تخلف  
 الحكم عن الدليل في صورة واما استلزام صحة وتامه بجميع مقدمات المحال اذ عرفت  
 هذا فالمحال الذى هو اما الدور والتسلسل انما يلزم من صحة مقدماته لو كان  
 نظرية كل التصورات او التصديقات لازمة لصحتها فلا بد في تقرير هذا الاعتراض  
 الذى هو نقض اجمالى من اخذ مقدمة اخرى سوى المقدمات المذكورة وهي قولنا  
 وان ذلك التقدير لازم لصحة مقدمات دليلكم وحينئذ فالجواب الحق عن هذا النقض  
 انه يقال لانه لزم ذلك التقدير لصحة جميع مقدمات دليلنا اذ صحة قولنا لو كان الكل  
 نظر باليزم الدور والتسلسل لا يقتضى صدق المقدم الذى هو نظرية الكل الشرطية  
 المتصلة تصديق على كاذبين كما يصدق قولنا لو كان الحيوان حجرا كان ههنا دامع  
 كذب الطرفين واما عدم اقتضاء صدق باقى المقدمات لذلك التقدير فافهم  
 احدهما بالنقض الاجمالى لوتر البينة فيه وفيما يليه كان اظلم واولى قد هي  
 ههنا الملازمة فيه ما في سابقه وتلك المقدمة هي قوله لكان صحيحا لزم المحال الذى هو  
 الدور والتسلسل **قول** بلا شبهة اشار الى ان كونها معلومة تباديهى فالمعنى لا  
 يحكى نقض والا فلا يقتضى عن هذا المعنى **قول** وهذا الوجه من الجواب جملة حاشية اى الوجه  
 الاول من الجواب لا يستلزم ثبات الدعوى وبيان ان الكل ليس بنظري **قول** معلومة المقدمات  
 باطلة مع انه كلام على السند وقوله للتقدير المذكور يعنى نظرية الكل وقوله منافيا لتلك  
 المعلومة اى في نفس الامر والى هذا اشار قدس سره بقوله الى ووجه انما هو انه اذا

المناقشة نقضا اجاليا منهم  
 وهو نقض تفصيلي



كان تلك المعلومة حاصلة في الواقع لزم ان لا يكون جميع التصورات والتصورات نظرية  
بل البعض منها نظري والبعض الآخر بديهي وهو المطلوب قوله جعل المعلوم  
في الدعوى اي في دعوى هذا البيان وهي الملازمة في قوله لو كان جميع التصورات  
والمقدمات نظرية بالضرورة الدور والتسلسل قوله الكلام المص حيث قال ولا  
نظريه والا لاراد التسلسل قوله كما يفصح عنه اي ينبغي بالفصاحة والظهور عن  
جعله اللازم كونه التحصيل بطريق الدور والتسلسل فهو ناظر الى اللازم فقط كما  
لا يخفى قوله لتحقيق الحق واشارته الى فان هجر النظرية لا يستلزم الدور والتسلسل  
بل انما يستلزم قصد تحصيل شيء منهم على تقدير النظرية تحصيل العلم بطريق الدور  
او التسلسل وان كان ذلك القصد واقفي في نفس الامر كما لا يخفى على من تأمل حقيق  
اتماثل لكن لما كان النظرية والدور والتسلسل مشتبا للقصد والتحصيل المذكورين  
اوقع الملازمة بينهما في الدعوى فلا يرد ما يقال انه لا مقتضى للدور عن ظاهر الملازمة  
لان النظرية تستلزم نفس الدور والتسلسل اذ لا شك اننا علمنا فتنظرية التلازم  
الدور والتسلسل في الواقع لتحقيق القصد ولا يضر المستدل ايضا ان قوله فاما ما  
يذهب سلسلة الاكتساب الى يفيد بظاهره ان اللازم اما ذهبا سلسلة الوجود  
بغير مقدار من الذهب وهو غير لازم لجواز ايجادها بلا واسطة وكذا ما قيل انه  
يجوز ان يذهب سلسلة الاكتساب وان يتقدم بل ينبغي الى متمنع الكسب وما قيل  
انه يجوز الاتهام الى علم حضوري اذ العلم الحضوري ليس تصورا ولا مقدمات لانها مشتبا  
للعلم بمعنى الصورة الحاصلة عند العقل لانه يلزم حينئذ كون العلم التخييليا سببا  
على انه بطلان نظرية الكل بهذا السند لا يضر في ثبات الحجة الى المنطق لانه  
لا يستدعي الاثبات النظر وقد تحقق فافهم قوله ولو كان رحمه الله اراد الى اشارة  
الى ما في كلامه من المسامحة **قوله** واللام يصح جعله ملزوما ببيان الملازمة انما هي العقول  
التي هي عن العقل اولا وفي الثاني لا يستلزم الدور والتسلسل كما انما هي نظرية  
الكل لا تستلزم احدهما **قوله** وقد تفنن في كلامه في الاول على التسامح  
فجعل ما قبله ملزوما على المعلوم وفي الثاني على ما في الواقع وانما الصواب  
التسامح لكثرة التفنن في الاول لانه هو المناسب له على ما هو الواجب في التعليم فافهم

يعلمون

يعلمون اولا على المسامحة في بعض المسائل ثم يبينون التحقيق في ذلك **قوله** كما ان دعوى  
السلسلة ليس مما يصوق عليه اي فلما قال فيه فيلزم الدور وان يقول  
وهو الدور فلا يرد ما يقال من ان سوق كلامه يقتضي ان يكون تسامح في الثاني ايضا  
ولا تسامح فيه **قوله** ثم راعى الترتيب الاول اي الثاني والا لانه يمكن تفنن في الثالث  
على مقتضى الظاهر بالنسبة الى الثاني واختار هذه الوتيرة ليطابق اخر الكلام  
وهو ظاهر لمن تأمله **قوله** فلانه يقتضي الى وحصول الشيء قبل حصوله محال  
للزوم اجتماع وجود الشيء مع عدمه لان قبل حصوله زمان العلم ولا يلزم  
تحقق القلبية من غير تحقق الطرية اذ لا يوجد هناك الا نفس الشيء قال بعض الفضلاء  
ان ابطال الدور لا يحتاج الى ملاحظة انه يستلزم توقف الشيء على نفسه بل هو باطل  
لاستلزامه توقف علمه الشيء عليه لانه كما ان تقدم الشيء على نفسه كذلك تقدم  
الشيء على علمه بطلانه يستلزم اجتماع تقدم الشيء وقاومه بالنسبة الى شيء واحد ولا ينبغي العينية  
موقفا من ذلك اذ كان الدور متمم بية واحدة قيل مراده ان اول ما يلزم في الدور غير متمم  
تقدم الشيء على نفسه بتيقن ولا يلزم تقدم الشيء على نفسه مما يتبع غير متناهية من ملاحظة  
تكرار التوقف فانه يتوقف انما على وعلى وهكذا فافهم **قوله** كما قد سره  
حمل قوله رحمه الله دفعة واحدة على ما يقال الى يجعله من عموم المجاز بان يرد بالرفع  
ما يطلق عليه اللفظ حقيقيا كما ان اوصافا لا في ما يقال ان التردد غير حاصر لانه لا يستوفى  
اقساما ما يجب ابطا لها كسائل من حيث انه سائل فانها اربعة لان السخفا ما لانها تارة  
اما دفعة او في زمان متناه او في اربعة متناهية او في اربعة غير متناهية وان ارجح انما ذكر  
اشياء منها وان راجح في نوع قصوري عبارة قد سره بقوله تأمل وذلك لانه قد سره  
سره قوله في بيان خاص السؤال قوله اما دفعة وترى ايضا في بيان الشرطية قوله او في زمان  
متناه ولا بد من ذكرهما حتى لا يرد ان التردد غير حاصر فافهم ولو قرر حاص السؤال بان  
التوقف على حصول الامور الغير ان اراد به التوقف على حصول دفع غير تدبير في تطبيق  
على اجزاء الزمان فبطلان مسلم لان النظرية توجب الحصول التدريجي لكن الملازمة حينئذ  
ممنوعة لما سيجي مما هو في معرض السرد وان اراد به التوقف على استحضار غير دفع  
بل تدريجي منطبق على اجزاء الزمان حتى يكون ذلك الحصول في اربعة غير متناهية فافهم



مسألة وبطلان الثاني ممنوع لا يدفع ما يقال من عدم كونه الترتيب حاصرا أيضا من خارج  
 الى ما فعله السيد السند قدس سره فيمكن ان يكون وجه التامل هو الاشارة الى ذلك  
 التقرير ايضا فتدبر قوله كانه المتناهي الى اشارة الى وجه كونه المتناهي دفعا ايضا  
 ويمكن ان يكون وجه ادراجهم في الدفع ان الترتيب في المتناهي قليل وفي غير كثير القليل  
 ملحق بالعدم قاطعا **قوله** وكان رحمه الله اعتمد الى اشارة الى قرينة المجاز يعني اعتماد  
 في التفسير على الاقسام الثلاثة بقوله دفعة واحدة على القرينتين وهما ذكر المتقابل والتفصيل  
 اما الاول فهو قوله في اربعة غير متناهية واما الثاني فهو قوله فان الامور الغير  
 المتناهية معزات وعبر عنه بالتفصيل وانه كان سند الاقليل لكونه في صورة التفصيل  
 ولما كان كونه ذكر المتقابل قرينة واضحة بالنسبة الى التفصيل قدّمه عليه وان كان مقارنا في  
 كلامه رحمه الله فافهم **قوله** لا اشتراك بين الزمان والوجود في الاجتماع في الوجود  
 لا يختص بهما واحدا بل يولد والازمنة المتناهية فتدبر **قوله** هذا الكلام في معنى من السند  
 الى وانما قال في معرض السند لكونه في صورة التفصيل قبل المقصود من هذا الكلام  
 اعتذار عن طرفي التراجع لا اعتراض عليه كما يتوهم اقول بل التوهم هو ما قيل فانه يقال  
 الكلام ينادى باعلى صوت انه اعتراض لا اعتذار ويسمى من له اقتدار **قوله** والظاهر  
 انه اراد بالمعنى ان يكون تشبيها بلينا وقد قال فيكون من قبيل التشبيه المنية فتوهم  
 لان الطرفين المذكوران ههنا وذكرهما ههنا عن كونه استقارة وانما حمل على ذلك لانه  
 المعزات عبارة عما يتوقف عليه الشيء ولا يجرى مجرى الوجود كالمخطوات الموصلة الى  
 المقصود فانها لا تجتمع مع موه الامور الغير المتناهية التي هي الصور العلمية كذلك  
 كما ما يسمى بحقيقة من قدس سره فاجيب اما الى الحمل على التشبيه واما الى الحمل على الترتيب  
 الارشاد كما يسمى ايضا ولا ان تقول في تقرير هذا السند ان الامور الغير المتناهية وهي  
 الصورة العلمية التي تقع فيها الحركات الفكرية من حيث هي كذلك معزات لحصول المطلوب  
 اي امور يتوقف عليها الموطر ويمتنع اجتماعها موه على ما عرف من معنى المفرد  
 والمعزات ليس من لوازمها الاجتماع في الوجود وانما يلزم اجتماعها لولم اجتماعها  
 مع الموطر وهي متميزة الاجتماع موه فلا يلزم من كونه الاكساب بطريق التسلسل  
 توقف المطلوب على حصول دفع بل انما يلزم توقفه على حصول ترتيب في هذا التقرير باعتبار

فانه ان كان مراده الاعتذار فانظروا في قوله  
 واما فالظاهر بل قوله والظاهر فتدبر فانه  
 دقيق ومن الله التوفيق

اشي - ايضا استحضار امور الغير المتناهية  
 والاعتذار مع منع محجة من اجور حضور امر  
 غير متناهية بنفسه دفعة كبر في خاطف فاكنت  
 استمرارية كثر ما يجمع مع الموطر لا ينبغي  
 المنس حين حصول الموطر بل الاجتماع لها مع  
 منذ من حيث هي مسانة لوجه التفكير وقد  
 جعلنا معزات مع تلك المحيثة فانهم

الحقيقة

الحقيقة يصح الكلام من غير احتياج الى الحملين المذكورين قاطعا في عدم لزوم الاجتماع  
 بحتم ان يكون مقناه في عدم لزوم اجتماع الامور الغير المتناهية بعضها بعضا وان يكون  
 في عدم لزوم اجتماعها مع المطلوب والظاهر ان مراد المحشي هو الثاني بقرينة ما لا ريب  
 به من النفي كما يظهر من اجمال حق اقبال وبالنظر في كلامه قدس سره فيما سياتي **قوله** كما يدل  
 عليه قوله والمعزات ليس من لوازمها ان يجتمع في الوجود اي مع المطلوب فلم يلزم  
 ايضا ان يجتمع بعضها بعضا فلا ملازمة بين الاكساب بطريق التسلسل وبين  
 الحصول الدفع كما عرفت ووجه الدلالة على كونه المراد ههنا انه لم يقل والمعزات يلزم ان لا  
 يجتمع في الوجود بل ما قاله فافهم **قوله** اوضح يكون اعم من المنه من وجه فيلزم ثلاث  
 مواد وحاصل ظاهر قوله لان ما لا يلزم ان يجتمع الى اشارة الى مادة الاجتماع ومادة  
 الاجتماع ومادة افتراق المنه عن السند وتوضيحه ان المنه هو عدم توقف حصول  
 على الاجتماع الدفع والسند هو عدم لزوم ذلك الاجتماع فوجود السند بدون المنه يحصل  
 عند اجتماع الامور وعدم اجتماعها مع توقف حصول المطلوب على الاجتماع لان ما لا يلزم  
 الى يعم الاجتماع وعدم الاجتماع فقولهم يجوز ان يجتمع فيه الى قوله وان لا يجتمع اشارة  
 الى مادة افتراق المنه عن السند ويجوز ان يكونا معا عند عدم التوقف مع الاجتماع وعمله  
 فقولهم كما اذ لم يتوقف حصول المطلوب الى اشارة الى مادة الاجتماع فافهم **قوله** يستوف  
 بيان العموم من وجه فانه قبيح مادة افتراق السند عن المنه بان يوجد المنه بدون السند  
 الا ان يكون في قوله مع اجتماعها بخلاف الحذف ويكون التقدير مع وجوب اجتماعها ولا  
 عليها ان تنطق والظاهر ان ما كان الغرض من هذا الكلام هو التوضيح لكون هذا السند غير صالح للسند  
 وكان بيان اعمية السند كافيا في ذلك الغرض انتهى بذلك البيان عن بيان اعمية المنه فحده ولكن  
 من التاكيد ولا تكن من المحيرة في هذا المقام كما غير كثير من الاقوام **قوله** واذ لا يكون  
 الى اي والسند الملزم للمنه لا يكون الاخص مطلقا او مساويا ومعنى كون السند مساويا  
 للمنه ان لا يسند للمنه الا هذا وكما تحقق كل منهما تحقيقا اخر ومعنى اخصيته ان كلما  
 تحقق السند تحقق المنه بدون العكس الكلي وذلك السند لا يصلح ان يكون سندا للمنه كما عرفت  
 اعلم ان لزوم كونه السند اخصا ومساويا انما هو في اثبات المنه واما في ابطاله فلا بد ان يكون  
 مساويا حتى يكون ابطاله مفيدا في ابطال المنه واما اذا كان اخصا فلا يكون ابطاله مفيدا على ما



عرف في موضعه **قوله** ثبات المقدمة الممنوعة يعني ثبات ان الاكتساب بطريق التسلل يستلزم  
توقف حصول المقصود المطلوب على استحصال امور غير متناهية دفعة واحدة **قوله**  
وهو المانع فيكون المانع موقفا عليه باعتبار عزمه كما ان يكون غيره موقفا عليه باعتبار  
وجوده في عزمه الامور موقفا عليها تسامح بالوقوف عليه في الحقيقة اما  
العدم كما في المانع واما الوجود كما في غيره سوى المعروض واما الوجود في العدم كما في  
المعروض فخصيص الشيء بكون المانع موقفا عليه كما زعم بعضهم ليس على ما ينبغي قوله ان كان  
وجوده اي وجوده الى ارجح جميع ما يتوقف الشيء عليه قيل ان جميع ما يتوقف هو عليه وان  
ان يكون خارجا بنا على ان المركب من الداخل والخارج فيدخل فيما نحن فيه وهو  
الموقوف عليه الخارج لا مطلقا لئلا نسلم ان له وجودا لان عدم المانع داخل فيه ايضا  
والمركب من المفرد والموجود معدوم ولهذا قالوا ان العلل الائمة كلها من حيث  
هي جميع معدومة فالاولى حينئذ ان يارج العلم الموجبة في الشق الاول وهو ما  
يتوقف حصول المطلوب على عزمه كما مانع ويجعل قرنا للمانع لا للشرط هذا وانت  
خير بان مراد المحشي من قوله جميع ما يتوقف عليه سوى العدم واللازم ان يكون  
الوجود عدما لان المسند اليه في قوله ان كان وجوده جميع ما يتوقف على هو الوجود  
على ان مراده بيان ما يتوقف عليه اما عدمه فقط واما وجوده فقط واما وجوده  
ثم عدما قما **قوله** واما الشرط والمراد من العلم الناقصة فتساو والاعمال والمادة  
والغاية والالات وغيرها فلم يكن قسم الاقسام متروكا كما توهم قوله ولا الى الثاني لجواز  
الحال ما كان عدم السبيل الى الثاني خفيا بالنسبة الى الاول تعرض له قدس سره فقال فاقول  
السابقة ليست معدرات المطلوب لانها تحتاج الى وجه الخلق ان تلك العلوم معدرات  
للاستقالات الفكرية وهي معدرات فصار مظنة ان يكون العلوم معدرات لاشتياها لموضوع  
بالعارض **قوله** فوجب اجتماعها على ما هو واذا وجب لزوم احاطة الذهن بالامر غير  
متناهية دفعة واحدة ويتم الدليل فيثبت المطلوب قوله وليس المقصود ابطال السند  
كما هو اعتبار الى الوهم والخطا على السند الغير المتساوي لا ينبغي اما على الامة فلان  
لا يعجز للسندي واما على الاخص فلان لا يلزم من ارتفاع الاخص ارتفاع الاعمال بخلاف  
وجوده قوله لجواز ثباته على غير هذا السند فانما حصل بغير هذا السند لم يتحقق كلما

تحقق

تحقق المانع تحقق هذا السند وهو معنى اعمية المانع فكلما في غاية الضعف فان مساواة  
السند للمنع بزمه لا يستلزم مساواته لمجسب الواقعة والاعمال على السند انما ينبغي اذا كان  
مساويا للمنع بحسب الواقع **قوله** قدس سره التي يقع فيها الحركات الفكرية صرح القوم  
بان الفكر كونه النفس في المعقولات من قبيل الحركة في الكيفيات النفسانية وفيه بحث فانه لا بد في  
الحركة كونه الشيء بحيث يرض فيه في كل ان فرد من المعقولات التي فيها الحركة لا يكون ذلك الفرد  
لا في الالة السابق ولا في اللاحق ومعلوم انه ليس في صورة الفكر الا علم محصور لا سيما في  
الرجوع من المبدأ الى المطالب فانه ليس هناك الا العلم بالجنس والفضل مثلا والصغرى والكبرى  
فلا يتصور كونه الشيء في كل ان يتوقف من العلم لا يكون قبله ولا بعده لا يقال النفس اذا خطت نفس  
والثقة اليه فانما ينتقل منه الى الفضل مثلا بالتدريج فيضعف اتقانها الى الجنس ويقوى  
اتقانها الى الفضل بالتدريج لا نقول قد صرحوا بان الاتقانات فعلى من افوال النفس وان لا  
الا في مقولة الكم والكيف والاي والوضع فلا حركة في الاتقانات الذي هو من مقولة الفعل  
ولكن صلحا سلم فلا يصح ما ذكره من ان الفكر كونه كيفية نوعا لوقيل انه اختلاف مراتب الاتقانات يستلزم  
اختلاف الصورة في الشدة والضعف فللنفس في كل مرتبة من مراتب الاتقانات صورة في مرتبة  
من الشدة والضعف هي الغنى في الشدة والضعف للصورة السابقة واللاحقة فيكون لها حركة  
في الصور لم يعرفها **قوله** قدس سره فان العلم باجزاء المعرف الى ان يقال فان العلم بالمعنى بجميع  
العلم بالمعنى لانه عينه وادراكه بالاجزاء كل جزء جزء لا جميع الاجزاء فانه عينه **قوله** ولذا احيى  
ولا جركونه تفسير المصدر المبني بالمفعول اضيف الى المفعول دون الفاعل فانه لا معنى لاجتماعه  
الى الفاعل على ذلك التفسير وقوله لا في الشيء بيان كونه مفعولا لا فاعلا فان ظاهر التفسير لا يسا  
وانه امكن بتلك عظم بان يقال انه يمكن ان يكون كونه بالقوة وصفا للمستعد ايضا لان  
المستعد ايضا بالقوة من جهة ما يحصل له مع كمال يقال الحركة كمال اول ما هو بالقوة من جهة  
ما هو بالقوة فيكون الاستعداد مصورا مبنيا للفاعل واذا فته الى الشيء اضافة المصدر المفعول  
قما مل **قوله** فيصير تفسيره اي اذا كان الاستعداد مصورا مبنيا للمفعول فيصير تفسيره بالكون  
المذكور لانه حينئذ كما ان كونه الشيء بالقوة وصف للمستعد كونه الاستعداد يكون وصفا له  
فانما هو يقال ان كونه مبنيا لكونه مفعولا الى الفاعل ويكون المراد من الشيء هو  
الذهن ومنه لا امر الذي لم يحصل به هو المطلوب والمور هو الحركات الفكرية **قوله** لانه الاستعداد



المبنى للفاعل له لوقال لانه الاستعداد الذي هو وصف المستعد هو ما يكون مبنيا للفاعل لا للمفعول  
لانه اظهر في اداء المقصود فافهم يعني وذلك الاستعداد مبني للمفعول فلا محذور في التفسير  
**قوله** فيه مناقشة وحاصلها منه مقدمة هي كبرى دليل الملازمة فان تقريره لانه الموصى به واجب  
الاستعداد للشيء وكل ما هو كذلك يمتنع مما هو متناه فيكون لا نسلم لكبرى كبرى والعلامة  
المادية وهي ما يكون به الشيء بالقوة توجب الاستعداد للشيء مع انها تجتمع وجوده  
بالفعل فتدبر **والجواب** انه حاصله ابطال السند ولما كان هذا السند مساويا لانه كان مفيدا  
فهذا يمكن تحلفه اه اي والتالي بطلان قد يتخلف الاستعداد عن المادة حيث يصير ذلك الشيء  
بالفعل مع ان المادة موجودة فالمقدم قبله وقوله في اي حين لم يمكن تحلفه عنها لا يصير الشيء  
المستعد له بالفعل في زمان من الازمنة واما الازمة اجتماع النقيضين والشيء انه بديهية  
تفرع على التالي وقوله فيه بيان منشأ غلط السائل وهو انه لما علم انه الاستعداد  
قد يجتمع المادة توهم ان المادة موجودة لم وليس كذلك بل فرقا فاحسن بين المجمع للشيء والموجود  
له فانه المجمع للشيء يجوز ان يتخلف الشيء عنه بخلاف الموجود فانه لا يتخلف عنه فلا يلزم من كون  
المادة مجتمعة للاستعداد ان يكون هو المستعد له موجبا للاستعداد وفي بعض النسخ والمفعول  
له بطلان المعادلة وعلى هذا يكون المراد من المجمع والمفعول هو الاستعداد ومن الشيء هي المادة  
فالمراد انه لا يلزم من كون الاستعداد مجتمعا للمادة كونه مفعولا موجبا لها بل يجوز ان يتخلف  
عنها حيث يصير ذلك الشيء بالفعل مع وجود المادة موحدة وهذا هو الظاهر كما لا يخفى على المتدبر  
والجواب باننا لا نسلم المجمع لم لا يجوز ان يكون اطلاق العلة المادية على ذلك الامر حينئذ  
محاربا باعتبار ما كان فيه فافهم فتعطف واجب كجواب اخر ايضا لا اري في ايراده فائدة لانه ليس  
لا فيه عارضة اما عارضة فان التاني قد استدل على اثبات الملازمة بان الامور المذكورة  
واجبة الاجتماع مع المطلوب فيكون في تلك الملازمة بان تلك الامور وان كانت غير موحدة  
كنها محالها او شبهة بها في علمه لزوم الاجتماع في الوجود لما قرره قدس سره واقامة الدليل  
على خلاف ما قام الدليل عليه الخصم كنهها كونه عارضة على سبيل المناقضة لانها واردة على  
مقدمة معينة من مقدمات ويشعر كونه عارضة قوله قدس سره في الجواب وعينها كان  
ذلك الاعتراض متجها غير ساقط فاما **قوله** او منه لوجوب حصولها جميعا فينتقل  
المعنى بقوله فلا بد ان يكون حاصله مجتمعة معا وهو الظاهر لانها محالها وكونها

اعلم ان الامور المذكورة اعني الصورة العلمية لا تتك  
في سبيلها المطلوب مع عدم وجوب اجتماعها وعدم  
اجتماعها مع عدم تسليم تلك العوارض كسبيل  
في واجبة الاجتماع مع العلم وعنده الجواب  
ان عوارضها لا بد ان تكون متعللة في الوجود  
الحق حتى لا يتجه في الموجودات اما اجتماعية  
متحدة

محال ايجاز فانه محال في الحقيقة هو النفس الناطقة لا الصورة الحاصلة فيها فافهم واما  
موافقة الكلام للمعلول اي المستدل على اثبات الملازمة وهو الذي عبر عنه بقيل حيث تعرض فيه  
لكونه الحركات الفكرية موحدة حيث قال نعم الاستعدادات الواقعة في تلك العلوم عند ترسخها موحدة  
للمطلوب وما ذكره بعضهم من ان المراد من المعلول هو مانع الملازمة فقد توهم فهمها فاسوا  
**قوله** وفائدة ايراده في كلامه الاثر في وجود الاشياء هو ان الامور التي يتوقف عليها  
المطلوب ههنا نوعان مالا يحاط به كالاتقالات وما يحاط به كالعلوم والادراكات ولما  
كان بعضها موحدا توهم السائل ان ذلك كذلك فانه الملازمة مستندة لكون تلك الامور موحدة  
بقوله وفائدة ايراده الى متعلق كلام المعلول الذي استبره بقوله قدس سره قيل ان الامور  
الى ومن جعل مرتبها بلامه قدس سره بمعنى انه انما تعرض له في الجواب لتلك الفألة فقد  
غفل عن سابق الكلام واقفى على انار الاوهام **قوله** وكذلك الى ان يستعجل في بعض اذا وجدت  
القياسات يلزم ان يكون مقدما على قياس واحد منهما يحتاج الى كسب يقين اخر فافهم **قوله**  
فيكون هناك قياسات الى ويظهر المثال فيلادوت اثبات الجنس الى ان من افرد النوع  
بشئ النوع الاضافي لذلك الذي كان يقول مثلا زيد جوهي لانه انسان وكل انسان حيوان  
فزيد حيوان ثم زيد حيوان وكل حيوان جناس فزيد جناس ثم زيد جناس وكل جناس جسم  
فزيد جسم ثم زيد جسم وكل جسم فزيد جوهي وهو المطلوب وهذا في الموصول التباع واما  
في الموصول التتابع فتقول زيد جوهي لانه انسان وكل انسان حيوان وكل حيوان جناس وكل جناس  
نام وكل جناس فزيد جوهي وهو المطلوب **قوله** لا بد هناك من بيان المقصود من هذا  
البيان دفع ما اورد عليه قدس سره من ان العلم الاجمالي علم بالفعل كما بين في موضعه فليكن في القوة  
ووجه الدفوع ظاهر من التحقيق والامور التي لا يمكن ان يكون ذلك الشيء متمازا عما اذا  
توجهت الى زيد مثلا وحصلت فيها صورته لا شاة مع جميعه متشخصا من طول وقصر وسواد  
او باضه وغير ذلك وما كان هذا المثال في غاية الظهور لم يتوصل له واما ما في مقابل فليكن في  
مرتبة هذا من الظهور فلذا تعرض لقوله وحصلت صورة الانسان على تقدير حصوله بجميع اياته  
او الحيوان على تقدير حصوله ببعض اياته **قوله** ولا يمتنع ان يكون الجملة حالية او مقترنة بتوسط  
بين الشئ وعزائه فافهم **قوله** ولا ملاحظة بالمر عطف على شاة ههنا ولا كذلك النفي  
المستفاد من كلمة غير قوله في خزانها التي هي المبدأ القياض وهو الواجب الوجود على غير

وتشبه مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان  
جسم ثم كل انسان جسم وكل جسم من كسب فكل انسان مركب  
ثم كل انسان مركب وكل مركب يحتاج الى اجزائه فكل انسان  
يحتاج الى اجزائه ثم كل انسان يحتاج الى اجزائه وكل يحتاج  
الى اجزائه فهو حادث فكل انسان حادث وهذا المطلوب  
الموصول التتابع واما في مفعولها فمفعول كل انسان  
حيوان وكل حيوان جسم وكل جسم مركب وكل مركب يحتاج  
الى اجزائه وكل يحتاج الى اجزائه حادث فكل انسان حادث

وهو المطلوب  
س



المستعملين والعقل الفعال على مذهب الحكماء، وقوله للصورة العقلية متعلق بالفيضان لكن  
فيه ان المشهور عن الحكماء ان الحزائم هي الخيالات لا ذكره قائل بعد ذلك اي بغير المتصور  
من الاول عنها والحصول في خزانة قوله والا فبالقوة البعيدة اي وان لم تقدر على  
المشاهدة لها والملاحظة اياها لاكتسب جويلا بالاجابة اليه وذلك اذا لم تكن بربية  
بل مكتسبة لم يكرر مشاهدتها فلو كانت لها يكون العلم لها حاصل بالقوة البعيدة **قوله**  
ايضا اي كما يطلق على المعنى الاول هو الصورة الحاصلة في الناطقة المنطقية عليه بحيث  
يكون ممتازا عن جميع ما عداه ويظهر منه معنى قوله ايضا في مقابلته فلعل من المفضل  
والمحمل معنيان بينهما عموم ومخصوص من وجه اما المفضل فاحد معنييه الصورة الحاصلة  
للمشي المنطقية عليه بحيثية الاختيار مشاهدة او غير مشاهدة وثانيها الصورة المشاهدة  
لنفس منطقية او غير منطقية ويحتمل ان في الصورة الحاصلة فيها المنطقية على ذي الصورة  
المشاهدة للنفس ويقترب الاول عن الثاني في الصورة المنطقية الغير المشاهدة والثاني عن  
الاول في الصورة المشاهدة الغير المنطقية واما المحمل فاحد معنييه الصورة الحاصلة للمشي  
الغير المنطقية عليه مشاهدة او غير مشاهدة وثانيها الصورة الغير المشاهدة للنفس  
منطقية او غير منطقية ويحتمل ان في الصورة الغير المنطقية الغير المشاهدة ويقترب الاول  
عن الثاني في الصورة المشاهدة الغير المنطقية والثاني عن الاول في الصورة المنطقية الغير المشاهدة  
**قوله** بالبرية قيد للنفي **قوله** بعد تسليم الملازم في قول ان ارجح لو كان الاكتساب بطريق  
التسليم يلزم توقف المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة ومن قال الامر هنا  
الملازمة قوله لو كان جميع الصوران والتقدير ان يلزم الدور والتسلسل واللازم باطل  
فقد بعد قائل **قوله** ولو تكسب الامر كان وفق الخ فان ادابهم تقويم المنع على التسليم وفي بعض  
الكتب الادبية ان ذلك ليس على الخلاق بل اذا كان في المنع صنوع يكون مدار التسليم مقتصر  
**قوله** وهي الدورية اي القوة التي في مقدم البطن الاوسط من الدماغ وانما سميت بها  
لانه محلها وهو الجزء المشتمل على البطن الاوسط من الدماغ ودرى الشكل مزرد  
من زرد موضوعه وطوله مربوط بعضها مع البعض تنقلص الى القصر الانقباض  
ويتمدد الى الطول في الانبساط كالدورية وتفصيل ذلك في هذا الحكم **قوله** الاعلى القول بالانس  
وهو عبارة عن علق الروح بالبدن بعد المفارقة من بدن اخر من غير تحليل فانما بين العلقين

وہی شامل ہوں انجیل خزانہ الحسن الشریک  
دعا خزانہ النفس فی اعتقل فہد المبدع  
العیاض تفتن مہر

قوله وأما سميت له وهذا ما ذكره  
الابهي في شرح الهداية منهم

[illegible]

للتفريق

للتحقق الذي بينه الروح والجسد والقول به بطلان ما قلنا من أن النفس هي  
 واثباته وهو موافق لما ذهب إليه المليونية قالوا إن النفس التي صارت مبدأ للصورة زيد  
 مثلاً لا تنقل إلى بدن آخر ولا تصير مبدأ للصورة آخر ولا يطل ما اصلها من التعادل وهو  
 أن يكون البدن واحد نفس واحدة وبالعكس الثاني باطل أقول إن الملازمة فلان النفس حادثة  
 لمباينوة في الحكمة وحدوثها من المبدأ القديم موقوف على حصول شرط والا لم يكن حدوثها في الوقت  
 المعين اولى من حدوثها في سائر الاوقات وذلك الشرط ليس بالحدث البدني فان حدث  
 البدن علته لفيضها من النفس المبدأ القديم والبدن الحادث الذي يتعلق به نفس على سبيل السامع  
 لا بد وان يكون مستقلاً لقبول نفس أخرى ابتداء فيجتمع النفسان على بدء واحد فيلزم بطلان التعادل  
 واما القائلون بعدمها وهم افلاطون ومن قبله قالوا بالناسخ المذكور وهو باطل لحدث النفس  
 بالادلة المذكورة في موضعه **قوله** اذ دللنا الجواب الذي ذكره الشارح مني على اختيار الشق  
 الثاني من التردد اعني توقفه على السخا ر امور غير متناهية ولو فرضت غير متناهية واثبات  
 للاسكان الممنوعه باطلان منه المساوي الذي هو حوز كون النفس قديمة فيكون موجوده  
 في ارضه غير متناهية وقد حصلت مبادئ المطلوب الذي تطلبه الان على التعاقب في ارضه  
 لا تنهاه وبطلان هذا السند يمكن بوجهين احدهما ابطال قدم النفس كما هو الظاهر من عبارة  
 الشارح وثانيهما ابطال إمكان تحصيلها مبادئ المطلوب على الوجه المذكور كما بينه المحقق  
 رحمه الله بقوله قبل هذا الدليل غير مني عليه فلا توقف لبيان الاستحالة المذكورة على شيء  
 من الوجهين يعني بل على احدهما لا يعني اذ عرفت هذا فينبغي لادان لا تحمل قوله مني على  
 حدوث النفس علته موقوف عليه وان كان الظاهر المتبادر منه هذا بل على اناسينا كلامنا  
 عليه وان لم يجب علينا ذلك فافهم **قوله** والا لا غير مني على حدوث النفس واكتساب امور  
 غير متناهية من جهة البطلان غير مني على حدوث النفس بل على تقدير قدمها ايضا باطل ولا كلام  
 فيه بل الكلام في الاستحالة اذ هو الماخوذ في الدليل **قوله** والثاني مني على اي والاستحالة من  
 جهة البطلان مني عليه اذ هو على تقدير قدمها لا يستحيل كما ذكره الشارح **قوله** ودول زمان  
 التعلق بالبدن عطف تفسير لقوله مبدأ الفطرة وقالته اظهر من ان تحفي **قوله** قد سره وفساد  
 ظاهري وفساد قوههم ذلك المتوهم وهو المحقق انفسا اني ظاهر قبل علمه اني على تقدير  
 نظرية الكل يلزم استحالة ما لا نهاية له لمطلوب ما في زمان متناه فيحاط بمبدأه وضع المطلوب

مجلسه



ومنتهي هو الوصول اليه فان ههنا توجهنا الى المطلوب ووضعناه وتوجهنا الى مباديه الاركان  
يحصل جميع مباديه بين هذا الزمان وزمان الوصول اليه وان لم يكن الى اصل ضرر الحكم المؤدية  
اليه الا المبادي الغريبة هذا فخذها فامل فيه حتى يظهر لك ما عينه **ولا يتوقف على امتناع**  
اكتساب التصديق من التصور اي وبالعكس كما مر منه قدس سره في حاشيته على قول الشيخ  
ولا نظير يا حيث قلت هذا البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات  
وبالعكس وقد مر فيه فاما ما مر قبله **قوله** وايضا يتوقف على دعوى الضرورة اي وقدم  
هذا ايضا منه قدس سره حيث قال قلت هذه المقدمات وتصوراتها امور معلومة لنا بلا شبهة  
في ذلك فيتم الاستدلال قطعا **قوله** وكل منهما في غاية الاشكال اي وكل من دعوى النفس  
وابطال التماس في الفاية من الاشكال فانه الهمة الوثيق في بطلان التماسه منية على حدوث  
النفس كما مرنا ودليل حدوث النفس بسالم عن اشكالان كثيرة على ما بين في موضع فنقتصر  
**قوله** فانه مع عدم ترفقه على شئ مما ذكرنا في مع ان فيه اغناء عن كثير من الموقن الشاقة على  
المعلم المبتدئ واغناء المنطق عن الحكم بخلاف البرهان المذكور فانه المنطق باعتبار  
يحتاج في حصوله بالشروع في التحصيل الى الحكمة لاثبات حدوث النفس وابطال الدور والتسليم  
وما ذكره بعض الفضلاء من ان ابطال نظرية جميع التصورات والتصديقات لاثبات بطلان  
نقض منظم فلو عتسل باه (بعض منظم) يدعي لاد فمرفوع بان المراد ان اقسام كل  
من التصورات والتصديق الى الضروري والنظري يدعي لا يحتاج الى اثبات بالذليل فان تعلم  
بالضرورة احتياجا في بعض التصورات والتصديقات الى نظر كتصور حقيقة الماء والجن  
والتصديق بوجود الصانع وحوادث العالم ونقله ايضا عدم احتياجا اليه في بعضها  
كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النقي والاثبات لا يحتاجان ولا يترغوان وقد بالغ  
بعضهم حتى قال وجود الاقسام الاربعه يدعي لا حاجة لنا الى الاستدلال عليه فالمناسخ  
موا في وجودها اما ما مر من حيث يعرض عنه وانما جعل بمعا في تلك الانطاط المكنية  
التي هي اقسام الاربعه الملقطة فحق فيهم فالا حلة على البراهنة اسلم من تلقى الاستدلال  
عليه اراد اظهر عبارة الشرح في وفيها لا اراد الشارح التنبية على ان قوله في البعض  
من كل منظم يدعي نتيجة لما سبق الا انه ذكره على الاسلوب الجديد حيث اخلى عن ارادة  
التفريع وصره بحرف الاضرب اشارة الى انه المقصود من الدليل هو الدلول فالمستدل اذا

يتم معنى ما في تصديق في  
**الحق**  
وهي بعض التصورات ضرورية  
نظري وبعض التصديقات ضرورية  
وبعضها نظري

بلغ

بلغ ذكر النتيجة يتوقف في البينة المقصودة مجرد تحريك كلام المصنف لانتقاده او بوجه فلا يتجمل  
عليه منها خلاصا الاقسام في الثلاثة اذ هي تسعة حاصلة من ضرب اقسام التصورات  
في اقسام التصديقات حتى يحتاج الى ان يتقوض المقصود لدفع ما ورد عليه وانست  
خير بانه لا منافاة بين كونه مقصوده مجرد تحريك كلام المصنف وبين كونه عبارة من حيث  
الظاهر مسرودة على وجه يتوهم ورود الاعتراض عليها فتقوض قدس سره لدفع ذلك فافهم  
ويمكن ان يكون كلمة بل للاضرب عن الاستدلال الى دعوى كونه بعض من كل من التصورات  
والتصديقات برهنا والآخر نظرا اشارة الى ان تلك الدعوى هي غنى عن البيان لا يعرف له  
كما احاد بالوجود فيبصر **قوله** فامل وجه التامل هو ان الاعتراض على ظاهر العبارة للتأمل  
فما مر ان ما ذكره قدس سره لا يدفعه عن ظاهر العبارة كما مر من المحشني فيما قبل ويمكن  
ان يكون وجه التامل هو ان عدم التكرار ليس بمسلم بالنسبة الى من يترك ما مضى في قوله  
وليس كل من كل الى فانه لا حاجة له الى هذا التوضيح لدفع ذلك الايراد والكلام مع المتكرر لا مع  
الناقل فتبصر **قوله** وهذه الموجبة الجزئية الى اي وهذه الموجبة الجزئية المورد والمجمل  
هي المطلوبة وكذا الحال فيما يليه وانما جعلها معدولة لا محصلة بان يقول اولا بعض التصورات  
والتصديقات نظري ليقين منشأ الشبهة كمال تبين فانه مشهور عندهم ان السلب الجزئي لا  
يستلزم الايجاب المردوي فانه السالبة البسيطة وهي التي لم يحلح في السلب فيها  
جزء الشئ من الموضوع والمجمل اعم من الموجبة المعدولة لانه متى صدقت الموجبة المعدولة  
صدقت السالبة البسيطة ولا يفتكس اما الاول فلانه متى صدق الايجاب لم يصدق سلبه الباء عند  
فانه لو لم يصدق سلبه الباء عند ثبت الباء لم فيكون الباء والا باه ثابتين له وهو اجتماع  
التقيضين واما الثاني فلان الايجاب لا يصح على المورد ضرورة ان ايجاب الشئ لغيره فرع  
على وجود المثبت له بخلاف السلب فان السالبة لا يقتضي وجود الموضوع فيجوز ان يكون  
الموضوع معدوما حينئذ يصدق سلب البسيطة ولا يصدق الايجاب المردوي وفيما جاز  
ان لا يكون شئ من التصورات يدعيها ولا لا بد منها اذا السلب الجزئي اعم من السلب الكلي  
والايجاب المردوي واعتبر ذلك بالافتقار فانه كما يصدق ليس بعض الفتا بمجره ولا ساكن  
يصدق لا شئ من الفتا بمجره ولا ساكن وليتضح الجواب ايضا كما لا يحتاج فانه مشهور  
عندهم ايضا ان السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المجمل عند وجود الموضوع متلازمان

٣

فانه كما يقولون في القضية التي لم يكن عرف السلب فيها  
جزء السلب شئ من الموضوع والمجمل محصلة سواء  
كانت موجبة او سالبة قد تحققت اسم المحصلة بالموجبة  
ويستلزم السالبة التي كذلك بسيطة بان البسيطة ما  
لا جزء له وكون السلب وان كانت موجودة فيها لا اثباتها  
ليست جزءا من طريفها مستحسنة



كما بينه المحقق فظهر من هذا التقرير ان قوله قدس سره فان النظر بمعنى الابداعي من تمتل  
 الشبهة وقوله وجاز عطف عليه عطف جملة فعلية على جملة اسمية لا يعين لقوله لم يحكم كما هو  
 بعضهم وينبغي ان يقول قدس سره فان الابداعي بمعنى النظر بل ما قال لان النظر ما  
 يحتاج الى نظر والابداعي ما لا يحتاج اليه لكنه تسامح في العبارة لتلازمهما وادناه تقرير الشبهة  
 بان يقول ان قولنا ليس بعض التصورات ضروريا معناه ليس بعضها لا نظر فيكون سائبة  
 معدولة اعم من الموجبة المحصلة وكذلك قولنا ليس بعض التصورات نظرا معناه ليس  
 بعضها لا ضروريا فلا يستلزم قولنا بعض التصورات ضروري لما عرفت والاصل ان قولنا كل  
 التصورات نظري وكل التصورات ضروري يجوز ان يعتبر موجبتين محصلتين نظرا الى  
 ظاهرهما ويجوز ان يعتبر موجبتين معدولتين نظرا الى ان النظر بمعنى الابداعي والابدي  
 بمعنى الانظري ففي الاول نقيضا هما سائباتا بسيطان هما في قوة موجبتين معدولتين  
 هما في قوة موجبتين محصلتين هما المطلوب وعلى الثاني نقيضا هما سائباتا معدولتان  
 هما في قوة موجبتين محصلتين هما المطلوب واعتبر جهة الله في الموجبة الكلية ظاهرها وقررت  
 السؤال كما ترى فاجاب في الوصول الى المطلوب الى واسطتين وادناه ان لا يعتبر ظاهرها  
 وتقرر السؤال كما قررنا ليكون الوصول بواسطة فافهم ووجه الدفع ان السائبة البسيطة  
 والموجبة المعدولة الى وكذا السائبة المعدولة والموجبة المحصلة على ما قررنا بتلازما عند وجود  
 الموضوع فانه قلت هذا التلازم انما يصح ان كان الموضوع موجودا في الخارج ولا وجود  
 للتصورات والتصدقات الان في الالفين يجب بانها قضايا ذهنية وليكن التلازم الموجبة  
 فيها وجود الموضوع في الالفين واما الوجود في الخارج المحقق او المقدر انما يعتبر تلازما  
 في القضية الخارجية والحقيقة المستعملتين في العلوم باضحة عن احوال اعيان الموجودات  
 فانه قلت ان زيدا المعدوم ايضا موجود في الالفين في الفرق بين التصورات والتصدقات  
 وبين زيد المعدوم حتى كلف في احوال الوجود الذهني في ملازم السائبة والموجبة وادناه  
 بان الابداعي والنظرية من العوارض الذهنية فيكفي في الاتصاف باحدهما الوجود الذهني  
 وزيد المعدوم وان كان موجودا في الالفين لكنه لا يتصل بالكتابة وعيوبها لانها من  
 العوارض الخارجية والاتصاف بهما يستلزم الوجود الخارجي على ان الثاني في التلازم هو الوجود  
 الذهني الاصيل لا الوجود الظلي على ما قيل فافهم على انهم قالوا ان التصورات والتصدقات

فلا يستلزم موجبة المحصلة  
 القائمة بعض التصورات نظري  
 لان السائبة المعدولة صح

والمراد بهذا الوجود الموضوع حقيقة بنفسه الالفين  
 فانه هو الذي في ملازم السائبة والموجبة  
 المذكورين لا حقيقة بصورته التي هي في  
 الالفين بل حقيقة بنفسه الالفين  
 هذا المعنى مشتق من السائبة والموجبة مطلقا  
 كما حقه عند ارمين الشراي في حاشيته على طائفة  
 المطالع

امور  
 المطالع

امور موجودة في الالفين والالفين عندهم موجود خارج وكل ما قام بالموجود في الخرج  
 موجود خارج قائل **قوله** فاندفعت الشبهة الى اي وتبين ان الثاني وهما الموجبان الخريجان  
 انما يكملان بعض التصورات بل هي وبعضها نظري وكذا في التصدقات وتقال ان يقول  
 ان تبيين الثالث لا ينبغي فيما نحن بصدده من ثبوت النظر والتحصيل به لان الثالث ليس  
 الا براهمة البعض دون بقدر الابداعي فيجوز ان لا يكون الابداعي الانشور او احواله لا يكون  
 الا تصديقا واحدا فلا يتأتى النظر بمعنى ترتيب امور معلومة ولا يمكن تحصيل النظر عنده  
 بالنظر لان يقال لزوم الورد والتسلسل مستدرجا بين نظرية النظرية النظرية ما سوى الواحد  
 فيلزم بقدر الابداعي ايضا ويمكن ان يجاب عنه ايضا بحمل كلمة على الاضرب عن الاستدلال الى  
 دعوى البراهمة كما لا يخفى على من تأمل فنبصر **قوله** الشارح والنظر يمكن تحصيلها وانما  
 اقم الامكان لا بد ان ابطال النظرية النظرية وبراہمة لا يستلزم النظرية البعض لا حصصا  
 لان النظرية وان كان ممكن الحصول بالنظر لكنه ليس مستلزما للحصول وانت خبير بان لا يكفي المكان  
 الحصول في ثبوت الحقيقة بل لا بد من الحصول بالنظر لان يتكفى كذا قيل وفيه لم يذغ استلزام  
 ابطال النظرية الكل وبراہمة حصول البعض النظرية ولا مكان حصوله ضروري ذلك ويحتاج  
 الى الدفع باقوام الامكان بل ادعى حصول النظرية بطريق الفكر بعد ثبوت النظرية البعض وادناه  
 بدليل بعده بل انما اقم الامكان ليتوصل باثباته الى اثبات حصوله بطريق النظر المحتاج الى تغيير  
 صحى عن فاسده بتفاوت هو المنطق كما ينظم كونه مراده ذلك عن تقريره في شرح المطالع في فخر  
**قوله** بانه اشار على وجه كلي لا حيث قال فافهم علم لزوم لم لاخ ولم يقل فافهم علم لزوم وجود  
 الفكر لطلوع الشمس مثلا الى قياس استثنائى مؤلف من شرطية متصلة ووضع  
 المقدم فان لزوم امر لاخ ووجود الملزوم ملخص قياس كذلك وادناه وضع الملزوم بكلمة  
 ثم اشار الى دفع ما قيل من ان علم الملازمة ووجود الملزوم غير كاف في علم وجود اللازم  
 بل لا بد من الترتيب واجيب بان المراد العلم بها مرتبة بقرينة المقام وما يقال من ان ما  
 ذكره اشار الى ملخص كل قياس فانه ليس الا العلم بالملازمة بين الاول والنتيجة والعلم  
 بالملزوم الذي هو الاول المرتب من مقدمتين فمن علم ان الموجبتين الكليتين على هيئة  
 الشكل الاول ينتج موجبة كلية ثم علم وجودهما على هذه الهيئة فعادة علم النتيجة  
 فلا يخفى عليك بوجه عن المقام بل الظاهر ان من قبيل الاكتفاء على انه رحمه الله اور في شرح

وجه التامل هو ان قولهم هذا ليس تام فان السيد السند قد  
 قد حقق في بعض تصانيفه وقد مر فيما مر قبل ايضا ان المراد  
 بالموجود في الخارج هو الموجود بالوجود الاصيل الذي هو مشا  
 لاننا رد الاكلام في الخارج ولا شك ان التصورات والتصدقات  
 التي هي كليات نفسانية سواء اخذت باعيانها او تصوراتها  
 لم يكن مشا لاننا في الحقيقة فلم تكن من الموجودات العينية  
 مما قيل ان الموجود في الموجود في الخارج موجود فيه ليس مستلزم  
 بالقياس الى الوجود الذهني لانه ليس بوجود وجود اصيل تدبر

عصا

عصا

مستند



المطالع بعد ما ذكر هذا الدليل دليل اخر مشير الى قياس اقتراي على هيئة الشكل الاول فلو كان  
 ما ذكره او الاشارة الى ما يخص كل قياس ما ذكره بعده فتدبر **في** ايضا اي كما قيل البيان  
 ويمكن ان يكون هذا المنفى ونفسه بان يقال كما خلا اكتساب التصديقات عن هذه الوصلة  
 بعد البيان فافهم **في** اي لا يمكن بيانها الى ما في دليل يورد عليه لا يسلم من احد المنوع الثلاثة ولذا  
 ذهب الامام الرازي الى ما ذهب **في** **قوله** وانه لم يبق على هذا الاعتقاد فانه يلزم ان لا يكون الاكتساب  
 في التصديقات ايضا عنده لان الحكم في التصديق اما ان يكون فعلا او تصورا ففي الثاني ظاهر  
 واما على الاول فلان القول لا يقتضي بالذاتة والنظرية حتى يحرم فيه الاكتساب فان الاكتساب بالذاتة  
 والنظرية من اوصاف العلم قائل **في** ولما بينا مرادة قدس سره حيث قد راينا قولنا في البيان  
 ظهر ان هذا ما توهمه بعض المحققين من انه اذا كانت كسبية التصورات مما ينافي مع الحق  
 عند الجمهور بان الاكتساب فيها ايضا لا يستلزم الدليل على اكتساب التصورات والتصديق الذي  
 حرمان الاكتساب فيه امر محقق لا يشبهه فيه حتى يحتاج الى ايراد الدليل اعلم ان حصول التنازع  
 بعد النظر الصحيح بطريق الوجوه على طريقة الحكماء فلما كان المقصود هنا طريقتهم في الدليل  
 ولا يدعى يقال من ان اللزوم لا يقتضيه الا العلم الموجبة ولا علم موجبة في الوجود بل لا يفعل  
 الله تعالى بالاخبار كما ذهب اليه الاشاعرة والبعض كما ذهب اليه المعتزلة فتدبر ولا تنزع عن الحق  
**قوله** لا يثبت ذلك المسمى بتمامه فلا يتم التقريب **قوله** مع انه ليس ببناء في نفسه حتى لا يحتاج  
 الى الدليل **قوله** فلا يثبت ما هو المقصود الى ترتيب على ما قبله اي فينتهي ان لا يكتفى بآيات  
 الحصول بالنظر في التصديق واجيب عنه بان مراده بذلك الاكتفاء هو التبيين على صورة المسئلة  
 في آيات الكسب في التصور وعلى ان دليل آيات الحاجة لا يتضح في قسم التصورات وانما خبر  
 ليس في المقابلة فعليا بالتمام بل هو المقام به لائق **في** الشارح كما اذا جازا وانا اي  
 كترتيب حاصل اذا جازا والظاهر ان اذا هذه ظرفية لا شرطية كما ينبغي عن كونها شرطية  
 جعل ترتيبها ووسطها هما جزا والصواب حينئذ ذكرهما باللفظ فافهم **في** والرتب  
 في اللغة اما اعلم ان بيان معنى الترتيب اللغوي والاصطلاحي وعدم تعيين المراد بالترتيب  
 بانه يمكن ان يحمل على ما سننت وان خبرنا لوجه على اللغوي لم يكن الترتيب جامعا لوجه  
 الفكر الى سد حجة لانه لم يوضع فيه كل شيء في مرتبة لا يقال يجوز ان يكون هذا الترتيب  
 ترتيبا لغير الصحيح لا ان يقول من قوله وهو ليس بتصواب دائما وهو الباعث على اخبار قوله

ست

**في** **قوله** لا يمكن ان يكون مراد المحقق  
 الترتيب بمراتب عدم تمام التقريب قد تدبر  
 ثمرة مكتبة زكية وبتجسس ان يكون  
 عدم تقريب مرتبة على تحقيق مدعى  
 ضعيف عند باب التحقيق فلا يبق  
 عليه لتقول **في**

في ترتيب

في تعريف الفكر للنادي على ان يقول بحيث يؤدي لان الترتيب المشترك على قيد بحيث يؤدي يخص  
 الفكر الصحيح فيجوز ان يحمل كلاله على ان المراد من بيان الحق اللغوي هو التبيين على المنطق عند  
 المصطلح وانما لم يعين المراد بقية بان استعمال اهل الاصطلاح يعين الحق الاصطلاحي  
 وفي قوله جعل كل شيء في مرتبة سؤال مشهور للقوم وهو ان خبرنا في مرتبة اما راجع الى  
 المضاف فيكون الترتيب وضع كل واحد من الاشياء في موضع كل واحد واما راجع الى المضاف  
 اليه فيكون الترتيب وضع كل شيء في موضع كل شيء ما اتي شيء كان وكلاهما فيه ما فيه واجاب عنه  
 بعض الفضلاء بان الترتيب اجمال مفصلات لا تحكي في الترتيب الحيوان الناطق وضع  
 الحيوان في مرتبة وناطق في مرتبة وهكذا في الحيوان المتوهم بان من الاجمال يدفعه  
 ملاحظة التفصيل الذي هو المقصود والجمال في مقام ضبط التفصيل من مقارنات  
 اللغة والعرف من غير صلاية بتوهم الجملي لظهور المقصود فافهم **في** وما يرد في وهو  
 المزد والبيسط مثلا والظاهر انهما اراد بالواحد اللفظ للشفاه وان كان المنادى الى  
 الفهم من الانطاط الموضوعة موافقا ووجوب في الترتيبات كلها على ما يتبادر منها فانه لو حمل  
 على ما يتبادر منه لادرج فيه لفظ المتعدد والكثير وغيرهما مما ينافي في الترتيب الاصطلاحي  
 اي باعتبار عرض الوحدة لها بوجه من الوجوه لا باعتبار عرض الوحدة لها من كل وجه لا يتصور  
 ذلك في الاشياء الكثيرة اذ لا عرض الوحدة لها باعتبارها وانما لا ينفك عن اعتبار عرض  
 للكثرة وانما عرض لها الوحدة باعتبار عرض الهيئة الوحدانية لها والوحدة من كل وجه وانما  
 تعرض البسيط من كل وجه ولئن تصور ذلك فليكن في الترتيب سوار كان ذلك المجموع واحدا  
 حقيقيا بان يصير بحيث لا يبق بين الاجزاء تمايز في الوجود او لا بان لا يصير هذه الهيئة  
 قال المحقق في حاشيته على حاشية المطالع في قوله ويكون بعضها نسبة الى بعض الى اخره  
 الواحد الحقيقي قائل بقرينة الاطلاق فان الاطلاق من صفات الفاظ لا المقصود  
 ونصب القرينة على كونه المراد هو انما قد ذكر نصيحا بالمقصود قل ان يقول  
 كونه زيادة الاسم هنا للتصريح بذلك لا ينافي سبب استدلاله على حكمه قدس سره كونه الاضافة بانية  
 بما وقع في شرح المطالع فانه اذا كان صريحا لا يحتاج الى الاستدلال عليه والحوار بان مراده  
 ان زيادة الاسم هنا للتصريح بان مقصوده في شرح المطالع من الواحد لفظ المعناه لا الخلق  
 عن شيء قائل **في** وجوز اطلاق الجواب عن سؤال تقديره ان الترتيب جعل الاشياء بحيث

وبه التامل بان الوحدة الحقيقية لا يتوقف على عدم  
 التمايز بين الاجزاء في الوجود كما مثل قدس سره لهذا  
 في آخر بحث الحق في حاشية المطالع بعد زواحي  
 قال وحقيقته ان المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية  
 كونه واحدا انتهى ولا شك ان اجزاء البنية تمايز في  
 الوجود وان اتصل بعضها ببعض وتوحد بعضها  
 ما ذكره قدس سره في ادل جواهر شرح المواقف **في**



مع ان من المراتب ما يطلق عليه المعرف والى مثلاً ولا يطلق على كل منهما **الاول** لان كل شئ  
التي لا يقال ان يكون في كونه نظر فان مفهوم الكلي يصدق على مفهوم الجزئي ومفهوم  
على زيد مثلاً والكلي لا يصدق عليه **قوله** اي يصح ان يشار الى هذا التفسير المتفق اعليه وما  
من ضافي وان الكتاب وان كان يرى من قبيل خرق الاجماع لكنه الحق انه اذا نظر الى ظاهر قوله ويكون  
لبعضها نسبة الى والى ما احتز به عن كلف اعتبار تلك النسبة بالتقدم والناظر فقط من غير ان يلاحظ  
كون المتقدم مستحقاً للتقدم والناظر مستحقاً للناظر ولما اذا نظر الى تحصيل المناسبة النابعة بين  
المعنى العرفي والمعنى للترتيب فالاجزاء باعتبارها هي ما مر في اول الكتاب فتذكر وان على بصيرة  
قيل ذكرنا اننا مستحقين عن واجيب بان المراد ان يكون لكل بعض منها نسبة الى بعض فلا بد من ذكر  
الناظر اذ ليس لكل بعض نسبة بالتقدم في ان يقال انه لا يكون لكل بعض نسبة الى بعض بالتقدم والناظر  
مواكفاً اذا كان المركب مركباً من اثنين ويمكن ان يجاب عنه بان الواسطة بمعنى الواسطة او جعلها  
بمعنى التلبس ويكون لبعضها نسبة الى بعض قبل التقدم والناظر بان يكون لاجزائه الترتيب  
تقدم ولا يخرى فافهم **قوله** اما حسا اذا كان المركب من المحسوسات كما في الاقيسة المخطوطة  
واما عقلاً اذا كان المركب من المعقولات كما في الاقيسة المعقولة **قوله** واحتز به عن ترتيب  
الادوية الى فانهم ليس بترتيب فيكون قوله اما حسا للاحتراز عن الاول وقوله او عقلاً  
للاحتراز عن الثاني فلا بد من ان يقال ان في صواب عدم صحة الاشارة المذكورة بالنسبة الى اجزاء  
الادوية نظر فانه وان لم يصح الاشارة الحسية فيها لكنه يصح الاشارة العقلية فتعقل قوله  
وعن ترتيب المفهومات الاعتبارية اي التي لا وجود لها بحسب الجابج لوصف تلك المفهومات  
التي هي امور مفقودة دفقة على هيئة وجدانية بان توهم انها مسماة باسم فلا في هذه  
المجموعة الادوية الوحدانية هي المجموعة المذكورة وحين حدوث تعلق هذه المجموعة  
باجزاء تلك المفهومات وان كان تلك الاجزاء متحققة في العقل الا ان تحققها فيه كان  
بطريق الاجمال او على وجه يمكن للعقل على هذا الوجه ان يشير الى كل منهما اين هو من صاحبه  
حتى لا يخل في تعريف الترتيب فافهم **قوله** واما التاليف الى الخوض منه الاشارة الى النسبة  
بين الترتيب والتاليف والتاليف وحاصله ان الترتيب اخضع بين التاليف والترتيب بحسب  
المفهوم اذ لم يعتبر في التاليف نسبة بعض الاجزاء الى بعض بالتقدم والناظر بل اكتفى فيه  
بالجزء الاول من مفهوم الترتيب والعقل الاعظم المطلق يجوز تحققة في شئ بدون المقيد

دعنا نبدأ بنسبة التمام لان المناسبة  
بينها في جملة حاصلة في تقدم بعض  
فيما في بعض من الاشياء كوضوعة في  
مخارجها على ان يكون بعضها نسبة  
الى بعض بالتقدم والتأخر

وجاء مفردة بوجه على يد راجح المعنى العرفي  
منها في المعنى المعقولة من حيث تامة الا انه يلزم  
من ان يكون مثل قوله في تعريف الانسان باصق  
حيوان ذكروا ان يكون على انفسهم الطبيعي

ما دون تلك  
منه لا يحاط عليه  
التي ذكرتها  
يست

وقد فهمت ما سمعته من اشارة ما يشار  
الى حصرها دفقة وتماثياً كدسيا اعتبارية  
في شئ متعلق بها كدسيا اعتبارية في شئ  
في شئ متعلق بها كدسيا اعتبارية في شئ  
منه دفقة دفقة لا متماثياً في شئ  
اي على وجه ان يكون مفهومات متماثية  
وهي تلك دفقة دفقة في شئ متعلقة  
هذه الظاهرة قد تكرر

من

من غير عكسي واما بحسب الصديق فقد قيل هما متساويان وتحقيقه يطلب من حاشية المطالع  
الشريفة وحاشيتها **الاول** **قوله** قدس سره والترتيب يرد في التاليف وقد ذكر في حاشية  
الكشاف ان التاليف من الاول فلا بد من رعاية المناسبة بين الاجزاء في التاليف اخضع الترتيب  
فافهم **قوله** ولذا كل جمعة يستعمل في هذا الوجه ما يكاد يورد ان استعمال الامور فيما فوق  
الواحد من قبيل استعمال المجاز ويجب ان يترتب في الترتيبات وحاصل الادوية ان ذلك استعمال  
شايخ في ترتيبات هذا الفن وحقيقة عرفية فليس ذلك الاستعمال في ترتيبات هذا الفن من قبيل  
استعمال المجاز قيل ان تعريف الفكر ليس من ترتيبات لانه لم يشرح بعد في الفن اذ مقدمة الشروع  
خارجة عنه واجيب بان ترتيب الفكر من ترتيبات الفن لانه من المبادئ التصورية للفن لان محمولات  
الفن لا يصلح بالنظر فتعريف الفكر من ترتيبات التي لا بد منها في تصور المحمول على انه يمكن ان يقال  
المراد بالاستعمال في الترتيبات في الفن استعماله في الترتيبات في كتب الفن **قوله** واما اعتبارها في  
يعني انه ليس بقيد احتراز في الجملة فيوضح بيانها لا بد منه للترتيب فينبغي ان يحمل الترتيب على  
الجملة لا يحسن اضافته الى الامور **قوله** وبالمعلومية الحاصلة صورها عند العقل وقد بدلتها بها  
في شرح المطالع حيث قلنا ترتيب امور حاصلة وبين تلك تقييد الامور بالحصول حيث قال وفيها  
بالحاصلة لا مثلاً الترتيب فيهما بدون كونها حاصلة وقد جعل هذا السيد السند تلك الكلمة  
لتقييدها بالمعلومية ويمكن ان يكون ذلك التقييد ايضا يمكن التادى الى محمول اذا تادى من  
المحمول متمتع والمراد من التوضيح تلك الكلمة هو النسبة على وجوب كون المبادئ معلومة  
حاصلة لا احترازنا على اية المبدأ من الترتيب هو الترتيب باللات فلا يكون متساوياً والترتيب  
العلوم حتى يكون المعلومة احترازاً عن ترتيب امور هي علوم فان الصحيح ان لا يسمى فكر وسبجي  
تحقيقه على ترتيب والمجرد المراد من معلومية المبادئ هو المعلومية من كل وجه لا المعلومية بوجه  
كان لا ترى ان الطالب كنه الانساق لا بد ان يرتب امور معلومة بالكنه واما المعلومية بالوجه  
فانما يناسب المحمول الذي يطلب تحصيله ولما كان هذا الترتيب لمطلق الفكر فاسد الكا اوصحي  
لم ينسب على ان المراد من المعلومية اي معلومية من كل وجه او بوجه لتساؤل ترتيب الفكر ههنا  
لهم فيصير قوله وهو ليس بصواب دائماً فان ترتيب الامور المعلومة بوجه للتادى الى محمول  
فكر وان كان فاسداً هو اوله وان جعل ما كنت وصف الامور بالمعلومية بكنه الاشارة الى العلة  
المادية ودفع توهمات منها انه لا يجب للمعلومية بل يكفي البراهنة ومنها انه يجب ان يوجه البراهنة فنبه على



انه لا بد من المعلومات دون البهائم فتفقد قولهم المراد بهما المتصورات الخ قبل هذا اذا كان  
 الضمير اعني وهي راجعا الى المعلومة واما اذا كان راجعا الى الصور فالحاصل فلا حاجة الى ذلك  
 التاويل وكذا الحاجة اليه اذا كان بدل قوله المتصورات او التصديقات المتصورة والتصديقية  
 كما في بعض النسخ لكن يحتاج اليه قوله فان الفكر يجرى في المتصورات وما يليه هذا وفيه تأمل  
 نطلع عليه ملاحظة ما مر من ان المتبادر من الترتيب هو الترتيب بالذات فلي اوصف الامور  
 بالمعلومية فتفطن وتكتفي على غفلة فان الفكر كما يجرى في المتصورات الى الابد لا يجرى  
 انما يجرى الى الفكر في التصديقات مشبهها به لجرأية في المتصورات فان الجأية في التصديقات  
 محقق لا شبهة فيه كما مر الا انه اختار التشبيه المقلوب للمبالغة في جريان الفكر في المتصورات  
 قوله واما قلنا ذلك لانه فسر الفكر الخ يعني انما فسر المتصورات والتصديقات وما يليها بما  
 فسرنا به ليحصل التطابق بين كلامي الشارح واما فسر الشارح الفكر بترتيب امور معلومة  
 لانه الوجود الصافي يشهد على كون الفكر ترتيب المعلومات لا ترتيب العلوم فانك اذا  
 حاولت في النظر وجدت انك في تلك الامور معلومات فملاحظة فملاحظة فملاحظة فملاحظة  
 على ترتيب معين وتستقل من بعضها الى بعض وبمقدار ما تتصلح على ذلك الوجه ترتب  
 صورها في ذهن فيؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة معلومة اخرى وحصول صورته فيه  
 فالملاحظة بالذات هي المعلومات وصورها التي ملاحظتها فالتربص فملاحظة المعلومات  
 واما ترتيب صورها بتواليها وكذلك الموصل القريب الى المطلوب هو المعلومات لصورها  
 فانها ملاحظة الملاحظة وهي سيرة الملاحظة المطلوب في الامور التي هي في المعلومات  
 اولى من جهتين احدهما تبادر القصد من الترتيب وانما تبادر السبب القريب من كلمة الترتيب  
 في بها ومن قال انها علوم فقد اراد بها المعلومات او اعتبر الترتيب التبعي واداد  
 تناول المعلومات لها تناول الكل لجزئية لانه هو المتبادر لا تناول المتعلق للمفلق ولا  
 تناول الموصوف للصفة فتبصر اعلم ان صورة النسبة هذا القول تحقيق المقام وتوطئة  
 لما سيعرف عليه من قوله في الجمل قسم الخ فيقول ان الصورة من النسبة اذا المتبادر  
 من الصورة الى الشيء هي صورة ذلك الشيء فملاحظة تقسيم الى الاقسام لا يتبع صحيحا  
 وهو ظاهر واما فيما بعد فقد اوضحنا ان قسم العلم معنى الصورة الحاصلة من الشيء دون  
 ان يقول صورة الشيء هذا وفيه تأمل فافهم يسمى يقينا والاسمى تقليدا ولم يفرق بينهما

و قد قيل في بعض النسخ ان المعلومات هي التي تترتب على بعضها البعض  
 فيكون ترتيبها ترتيبا متصفا بكونها معلومات متصلة  
 فمعرفة ترتيبها ترتيبا متصفا بكونها معلومات متصلة  
 فمعرفة ترتيبها ترتيبا متصفا بكونها معلومات متصلة

و قد قيل في بعض النسخ ان المعلومات هي التي تترتب على بعضها البعض  
 فيكون ترتيبها ترتيبا متصفا بكونها معلومات متصلة  
 فمعرفة ترتيبها ترتيبا متصفا بكونها معلومات متصلة  
 فمعرفة ترتيبها ترتيبا متصفا بكونها معلومات متصلة

لتسمية

لتسمية النسبة لعدم تعارف اطلاق اسم عليهما كما في اخواتها بان تسمية متبينة ومستقلة  
 ولا جرم ان يقال ذلك فافهم قوله في الجمل قسم الخ وانما خصه بالذات لانه لو كان كذلك لكان المقصود  
 بالذات من ذلك الجمل فافهم قوله في الجمل قسم الخ وانما خصه بالذات لانه لو كان كذلك لكان المقصود  
 للواقع جهلا مركبا وانما سمي بذلك لانه اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه فهذا جهل لا شيء  
 واعتقاد انه اعتقاد على ما هو عليه فهذا جهل اخر فقد تكرر وقال اشياء مشبهة لانه لو كان  
 نرا انه درجه مركب ابد الدهر بما نرا . والمذكور في الشرح يعني بقوله والجملات .  
 يتوجه على الجهل الذي ذكره اشرج بقوله الثاني الى مجهول قوله يعني عن التوضيح لانه فقد قيل  
 وبضدها يتبين الاشياء فلما كان العلم مطلقا لا يكون من الجهل في قوله الثاني  
 الى مجهول جهلا سبلا بقرينة المقام فلذا اكتفى بالاول يعني التوضيح للعلم وانما اختاره  
 للتوضيح لانه مقدم لفظا واشرف لانه ملكة قال اشياء وانما في النفس فلفظنا في هذا القول  
 من صفى يقينية وكبرى ظنية يشترطنا ويعمل ان يكون من مقدمة ظنية فافهم واما القياس  
 الجهلي المذكور فكبره يقينية وانما الجهل في صفه لا يقال العلم من الاطلاق المشتركة الخ  
 وانتزاع مبدأ الاشتقاق بوجوب اشتراك المشتق من فكلوه المعلوم مشترك وهذا السؤال  
 انما يجرى لو كان الاطلاق على الحقيقة من اوضاع هذا الفناء اما لو كان اطلاقا لغويا فلا لانه المعنى  
 الاصطلاحي معين في الفناء بقى اطلاق العلم على المصون العقلي وعلى التبعي الوضع واما  
 اطلاقه على التصديق وادراك المركب فله يحقق اطلاقا عليهما بحسب الوضع فاما من  
 شرائط الترتيبات في اشارة الى اشتراك السؤال ان كل وهو اعدام معرفة ان ذلك اذا لم يكن  
 ههنا قرينة واضحة واما عدم تنبيه القرينة فيكون مدار الجواب اما تخصيص المقدمة المذكورة  
 اعني قوله ومن شرائط الترتيبات الخ واما تعيين القرينة والظاهر من تقرير اشرج هو الاول  
 لانه لم يفسره الا بانه لم يفسره فيما قبل حين اراد تقسيمه الى قسميه الحصول العقلي وانت  
 خير بانه انما يتخير ذلك لو كان توقيف التصور المطلق للعلم ماهية العلم اما اذا كانت للتنبيه  
 على استقراء العلم عن التوقيف لا شتمه به هذا المعنى فلا يكون حاشا لاشتمال العلم مغنيا عن بعض  
 القرينة ويكفي ان تجعل القرينة عدم اختصاص الفكر بالتصديق وانما كماله من التصور والتصديق يحصل  
 بالفكرية اشتراك حصول التصور من حصول التصديق من التصديق ومع اثناء الدليل  
 المذكور لبطان نظرية العلم عليه فافهم وانما اعتبر الجهل في المطلوب الخ قبل لولا الثاني



الى معلوم لم يكن في المادة دون قوله الى مجهول اذ كما يلزم ان يكون مجهولا من وجهين يلزم  
 ان يكون معلوما من وجه كما حققه السيد السند قدس سره هذا ولا يلزم عليه ان يكون له تلك  
 الى معلوم بتبادر الذهن الى ان يكون انما الى من حيث كونه معلوما كما في المجهول فيلزم  
 استعمال المعلوم وتخصيص الحاصل ومما افاده بعض الفضلاء من فوائد ذلك الاعتبار تكميل  
 الاشارة الى الفاعل الفاعلية واورد ايضا مباحث متعلقة بذلك التعريف طويلا هنا عن الاملا  
 واما المجهول التصوري فالتسليم من الامور التصورية الى كونها كالتسليمات  
 من البقنيات والظلمات من الظلمات الصرفة والمخلوطة بظني الجهليات والجهليات من  
 الجهليات الصرفة والمخلوطة بجهليات قلنا التعريف الى ان بعض الفضلاء ما ذكره من اللطائف  
 لا يفيق لان هذه الامور حتمية الاوهام والحيالات بل تلك اللطائف هو ما اشار اليه اشرار من  
 التسليم على ان الترتيب لا يكون الا بين اثنين فافضل عدا وعلى ان الجمع المستعمل في التعريفات  
 في هذا الفن متعارف في هذا المعنى ووجاهة الاختصار في اختيار الامور على امرين فافضل عدا  
 على ان المطلوب لا بد ان يكون مجهولا من وجهين وعالم يشتر فيه من الاشارة الى ان المبادي  
 لا بد ان تكون معلومة والاشارة اولها الى الفاعل والاخر الى الفاعلية على طبق ترتيبهم في الوجود  
 وازدادة المشيئة الى الصورة الى المثير الى المادة على طبق اضافة الصورة الى المادة والاشارة  
 الى الفاعل والصورة التي يكون المودول معلوما باللفظ والامر والتسليم على ان مورد الحاجة  
 الى المنطق هو المظهر في التركيب دون المفرد ثم تصوير اللطائف بالنظر في التعريف اللفظي  
 يدل على قوله فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة انتهى ولا يخفى عليك انه  
 لا تراحم في النكات فعد ما ذكره المحقق من اللطائف ايضا من الاوهام والحيالات لا يخلو  
 نوع عذر بل يجوز ان يكون مراد المحقق من بيان اللطائف التي ذكرها دون ما ذكره ذلك الفاضل من قبل  
 الاظهار لطيف والاخفاء للظلم وذلك طريق مسلول عندهم نعم يريد عليه ان العالم يشتر ان  
 من اللطائف التي ذكرها ذلك الفاضل ينبغي للمحقق ان يشير عليه ايضا الا انه لم يرد استغناء  
 بيان اللطائف ذلك التعريف واكتفى بما ذكره على ان يكون المبادي لا بد ان تكون معلومة مما اشار  
 اليه السيد فلا حاجة الى التوضيح في تدبر واعذر ولا تغرد له جامع وما فيه من حال وتقرير  
 لكل تعريف مشتمل على نظر الا لا معنى للتعريف الا كسب التصور والنظر لتكميل تعريف التعريف بالفضل  
 وحده وبالنسبة وجوها صحيحة على رأي المتأخرين الذين عرفوا النظم بالترتيب المذكور ولا ترتيب

فيها

هذا هو الوجه الذي عليه السيد السند قدس سره في بيان ان المبادي لا بد ان تكون معلومة مما اشار اليه السيد فلا حاجة الى التوضيح في تدبر واعذر ولا تغرد له جامع وما فيه من حال وتقرير لكل تعريف مشتمل على نظر الا لا معنى للتعريف الا كسب التصور والنظر لتكميل تعريف التعريف بالفضل وحده وبالنسبة وجوها صحيحة على رأي المتأخرين الذين عرفوا النظم بالترتيب المذكور ولا ترتيب

فيها فلا يكون تعريفهم جامعاً ويمكن الجواب عنه بوجهين على ما قرره الشارح في شرح المطالع  
 الاول ان التعريف بالمفردات انما يكون بالمشتملات كالنطق والفاعل والمشتق وان كان في اللفظ  
 مفردا الا انه معناه شئ له المشتق منه فيكون ما حيث المعنى مركبا وثاني ان الفصل والخاصة  
 لا بد ان لا على المطلوب الا بقرينة عقلية موجبة لانتقال الذهن اليه فالتركيب لازم ومن اراد  
 التحقيق في هذا الجواب فليرجع الى حاشية المطالع الشريفة وحاشيتها الاووية فان هذا  
 المقام لا يسوغ ويمكن ان يجاب ايضا عن الاشكال بان لا اعتداد بالكتيب بالمعنى العقلية وقلة  
 مدخلية الصناعة فيه فهو حقيق باه لا يلتفت اليه في مقام بيان الحاجة الى المنطق **قوله**  
 والاشتمال على الاربع بغير بيان الجواب سوال مقدور تقريره اليس اشتماله على الاربع اشتمالا على  
 كل منها والتركيب من اشتمالها ومنه ليلت ايضا فاجاب **قوله** على وجه الجدل والاشتمال على  
 وجه التحقيق فانه مع وجود لفظها لا يلزم كسب مثل هذا التكلف كما قيل في خبر راجع الى ان  
 اضيف الى اخره وذلك اذ انهم يكسبون لفظها بمرعاة بل بمرعاة واما اذا كان المراد ايضا فلا  
 حاجة الى هذا الجواب مضاف الى الامكان واما ان المراد مضاف الى المضاف ايضا وما يقال  
 ان الشئ المضاف مرة لا يضاف ثانيا لا يستغناء عن الاضافة لتمامه بها كما تقر في موضوع  
 فمرفوع بانه لا يضاف ثانيا بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فيجوز اضافة كما في هذا المثال صرح به  
 المولى عسكركم الذين في حاشيته على شرح الفاعلية لعبد الرحمن الذي قدس سره السامي وكما في ابن  
 قيس الرقيات باضافة قيس الى الرقيات لانه قيسا ما كان شبيبا بالرقيات  
 واما المشتب بهن ابنه في هذين الماديين وان كان بحسب اللفظ اضيف الى الرقيات والرماني  
 الى المكي طب واضيف ابنه الى قيس الرقيات كذا بحسب المعنى اضيف الى الرقيات والرماني واولاه  
 بعد ما تخفف بالاضافة اضيف الى المكي طب فانه قيل بمرعاة ان يكون الظرف المستقر  
 صفة للمعقود بكونه جديا واما وكذا نظيره هكذا يحقق المقام فالله وفي التوفيق والافهام  
 فبما لا يقتضي اذ عدم اقتضائه ذلك قد ظهر لك مما قرنا في المثال المذكور **قوله** هذا  
 على اطلاقه يصح ان تعريف لقوله قدس سره بره ما قيل في تقريره وما قيل هو ان تحقق العمل  
 الاربع موقوف على تحقق الامر من التركيب والصدور عن فاعل مختار فاذا انتهى الاول انتهى  
 المادية والصورية واذ انتهى الثاني انتهى العلة الفاعلية لانها انما يلزم الفاعل المختار  
 لا الموجب بالادان في صورة صدور البسيط عن الموجب ليس العلة فاعلية وفي صدور البسيط

انما يكون المشتقات يتوهم عليه منع  
 بل اكثره يكون المشتقات وانما حذف  
 لفظ اكثره ترجيح الجواب **قوله**

الرقيات جمع رقية على وزن سمعية بفتح السين وفتح الميم  
 والياء وتشديد هاء اضيف ابن قيس اليه لانه  
 اتفق له عدة جدات كل واحدة منهن اسمها رقية  
 وبطل شبيب بنقت سورة اسم كل واحدة منهن  
 رقية تاضيف اليه فلا يستبعد اضافة اسم محب  
 الى اسم كجسيمة فهي اذ في من اطلاق اسمها عليه  
 وقد اطلق في قوله كذا رعي باسماء ونبت في قبائلها  
 كان اسماء صارت بعض اسماء في **قوله**



عن المختار عباد الفاعلية والغاية وفي صدور المركب عن الموصي بوجوده في الغاية فتحقق  
 الاربع موقوف على صدور المركب من الفاعل المختار هذا فزيفه بل لا يرد على ما زعمت بل  
 تلك الاربع لا تتحقق الا في صورة صدور المركب عن الموصي بالذات كما هو من هذا الحكم اذ هم  
 يقولون اننا نأشبه تعالى في ايجاد العالم بالاجابة على معنى ان العالم لازم لادب جميع جهات  
 التمشير كما في الشمس بالاضافة فانه لازم لذاتها واما في صورة صدور المركب عن الفاعل  
 المختار على معنى اننا نأشبه فعل وان شاء ترك فلا يتصور الفاعلية الغائية على من ذهب الاشاعرة  
 فانهم يقولون ان كل ما كان يفعل لغرض كان مستكملا بفعل ذلك الشيء والمستكمل بغيره  
 ناقص لذاته فلا يكون فعله تعالى لغرض اصلا واما المعترلة فانهم يقولون ان الفاعل الخالي  
 عن الغرض الذي من شأنه ان يصدر عن فاعله المختار لغرض عين والعيب على الحكيم  
 محال واما قصه الاستكمال فاعلم انه انما يكون مستكملا بذاته الفعل لانه الغرض عارضا  
 اليه اما اذا كان الغرض عارضا الى غيره لا يكون مستكملا بذاته الفعل ففعل هذا القول الاشاعرة  
 بالمستكملين له اولى فاه المعترلة ايضا يقولون بانه فاعلي مختار مع كونهم قائلين  
 بالغرض والغاية فهذا وفيه ذهب اليه المختار من انه لا يتصور الفاعلية الغائية على من ذهب  
 المستكملين نظر فانه قال الولاة التقطاز في شرح المقاصد الحق ان تعليل بعض الافعال  
 سيما الاصلام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كايضا بالحدود والكفارات وعلم به المستكران  
 وما شبه ذلك واما تقييده بانه لا يتخلو فاعله عن غرض فحقا تحت انتهى وهذا الكلام  
 وان رده المحقق الاول في شرح العقائد بانه ان اراد بالتعليل جعل تلك الحكمة علة غائية  
 باعثة فلا شيء من افعاله تعالى معللا بهذا المعنى وان اراد به ترشدها على الافعال والاحكام  
 ففعل افعاله واحكامه كذا غاية الامر ان بعضها مما يظن انها وبفضها مما يخفى الاعلى  
 الراشدين في العلم المؤيد بنور من الله تعالى انتهى لكن لا يخفى عليك ان كلام العلامة  
 التقطاز في صريحه في الشق الاول والمحقق الاول في الرد عليه شيء صالح له فان عدم  
 كون شيء من المصالح علة غائية محلي النزاع بيننا تعالى بالتعليل وبينة ان لا يكون دعوى  
 الضرورة في محل النزاع غير مسموعة قاطبة تاملا صادقا قدس سره وقد يفرق في الشيء  
 بالعيان الى علة واحدة كما يقال في السيرة من متخذ من الخشب ويقيم بغيره مميزة او علة  
 كما يقال فيه انما هو مصنوع للقيام بمتخذ من الخشب او لثقله على كما يقال فيه ايضا مصنوع للقيام

وبما سطر في ان ما وجهه المختار خلاف  
 من ذهب الى ان الحكمة قد تكون غائية  
 لا يقولون باحتياج صدور المركب عن الفاعل  
 ذر هذا مستحسن في ان ما وجهه المختار خلاف  
 لا يقولون وان لا يكون موجبا بالذات الا ان كان  
 امر مختار على فاعله على انما هو كذا  
 فانه لا يمكن ان يكون مختارا على فاعله  
 ويحتمل ان يكون مختارا على فاعله

متخذ

متخذ من الخشب مصور بصورة مخصوصة او على اربع كما اذا ختم اليه مقصود من الجوارح عليه  
 قدس سره كان ذلك اكمل في اي فيها هو الغرض من التوفيق وهو امتياز المعرف والاضاحه ولا ايضا فوق  
 ان يعرف ان الشيء من اي شيء مركب وما الذي ركب ولا لاجل اي شيء ركب ولا يكون بعد ذلك منطنة  
 السابرة بالغير اذ لا يكون امران متوافقان في العلى وقد عمن عن المسائل بالمواد وعن الواجب  
 بالاعلى والغاية والمواد وعن المركب الصادر بغير الاختيار بالغاية اذ العلى الاربع على اربعة قدس  
 سره من خواص المركب الصادر عن الفاعل المختار محمولات اي والى عليه بالمواد والذات  
 التلق كاستقف عليه ليس لادب ان يؤخذ في كل شيء الى معنى انه ليس لادب ان يؤخذ لانه  
 يجب ان لا يؤخذ لانه يجوز ذلك الا في كذا صورا في توفيق السيرة فالمراد بقوله بل المراد ان يؤخذ في  
 كل تعريف محمول واحد الجوانب الكفاية بمحمول واحد مشتمل على الاربع لا وجوبه بل انهم  
 ففي التوفيق يؤخذ المحمولات بزيادة الجموع باعتبار المواد قدس سره وما ذكره من ان فاعل  
 النظر الى اشارة الى رد ما قاله الشارح في شرح المطالع من انهما ايضا على سبيل التشبيه يجوز  
 كما ان كون الامور المعلومة والهيئة الواضحة لها مادة وصورة كذا ولا ان تقول صفتها  
 حكم الشارح بهذا بان العلى المذكورة كلها على سبيل التشبيه والتجوز هو انه لا فعل حقيقة للنفس  
 بالنظر الى ترتيب الامور المعلومة بل هي قابلة لها من المبدأ الفياض فلا فاعل ولا غرض ولا محلي  
 حقيقة في بيان قوله الشارح وهي هذه القوة الواقعة لتبصر والهيئة الحاصلة لها  
 اي لعل الامور المعلومة وقوله مادة وصورة خبره قدس سره من ان النظر  
 من الاعراض النفسانية والمادة والصورة انما تكونان للاجسام ففعل هذا اذا صدر  
 عن مركب من عرضين عن فاعل مختار لم يكن له مادة وصورة لا اختصاصهما بالاجسام كما اعترف مير صدر الدين  
 به وينتقض بذلك الهيئة ادعاه في اول الماشية من ان كل مركب صادر عن واجب عنه بانه قدس  
 في حاشية البرهانية وحاشية حكمة العين ان العلة المادية والصورية لا تختصان بالاجسام وانما  
 المختص بهما هي المادة والصورة دون العلة اذ المراد بهما جزئ يكون معه المعلول بالقوة  
 وجزء يكون معه المعلول بالفعل فمعنى كلامه قدس سره ان هذا اطلاق الصورة على تلك الهيئة  
 كما وقع صريحا في عبارة الشارح حيث قال فانه صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية واطلاق  
 المادة على الامور المعلومة كما استفاد من عبارته لانه الهيئة اذا كانت صورة يكون الامور المعلومة  
 مادة كل من ذلك الاطلاق على سبيل التشبيه لان اطلاق العلة المادية والصورية عليهما كذلك

مير صدر الدين  
 قدس سره



فانذره ما قيل فافهم وما قيل من ان مادته قد سرت لا يثبت الا ان القول بان الامور المعلومة  
والهينة الى اصلها مادة وصورة للفكر قول على سبيل التشبيه لان القول بكونها مادة  
وصورة مطلقا قول على سبيل التشبيه كما ذكره المحشي فكلما سخي جدا اذ مراد من القول المحشي  
ذكره قدس سره انما يثبت كون القول بان الامور المعلومة والهينة الى اصلها مادة وصورة  
للفكر من غير ملاحظة كون نفس الترتيب قول على سبيل التشبيه ولا يثبت كون القول بانها مادة  
وصورة للفكر معنى نفس الترتيب قول على سبيل التشبيه بل هو انما يثبت بما ذكره المحشي لانها  
خبرية للمرتب دون الترتيب والفكر هو نفس الترتيب لا المرتب حتى يكون الامور المعلومة مادة له  
والهينة العارضة له صورة وما يتوهم من ان قولنا يرتب امور معلومة معناه امور معلومة  
مرتبة على ان الترتيب بمعنى المرتب وضافة الترتيب الى الامور من قبيل اضافة الصفة الى  
موصوفها فيبطل لانه من عرف الفكر بالترتيب لا يطلق الفكر على الامور المعلومة بل على نفس  
ترتيبها وانه وقع ذلك في عبارة بعضهم فهو تسامح او اصطلاح جديد من غير مستند معتد  
وما يقال انهم ارادوا بالمادة والصورة معنى اخر غير مشهور فيما بينهم من ان المادة يطلق  
ايضا على المحل الموضوع انما لا يمكن فيه والصورة للعرض الخالي فيه كالي والبيض على ما مضى  
عليه الشيخ في بعض كتبه في يصح ما ذكره لان الامور المعلومة محل قابل للترتيب بمعنى  
المرتبة على انه مصدر المبنى للمفعول وذلك لانهم قالوا الامور المعلومة اشارة الى مادة الفكر  
والترتيب الى الصورة فكلما هم مشعر بان هناك شيئا له مادة وصورة ويصح اضافتهم اليه  
فما كان متعلقا له بالحق كالمادة على الامور المعلومة والاطلاق للصورة  
على الترتيب بالمعنى الذي ذكره وانت خبير بان ذلك لا يوجب صحة اضافتها الى الفكر بل لا المعنى  
لان الفكر يكون نفس الصورة كما اعترف به المحشي فيما بعد فلا معنى لاضافتها اليه ولا ايضا  
الفكر عند صاحب هذا التعريف ليس عبارة عن المرتبة التي هي لازم للترتيب بل عن نفس الترتيب  
الذي هو فعل النفس فتأمل وكن من المتصورين قوله والعلة المادية والصورية يجب ان يكونا  
جزئيين لا يقال عليهما انهما كانتا العلة الصورية جزءا الماهية علة له يلزم التسلسل واللام  
باطل والملزوم مثله لا على تقدير جزئيتها لم يجب ان يكونا متركبا من المادة والصورة علة  
صورية اخرى وهذه ايضا جزء من معلولها فيجب ان يكونا متركبا من العلة الصورية والمادية  
علة صورية اخرى وهلم جرا الى ان يستلزم ويمكن ان يجاب عنه بان هذا تسلسل في الامور

مراد عبارة صاحب المحقق كانت  
في الهامش صحت

قوله فغاية ما يجب قوله وما يقال  
منهم

سلك

الاعتبارية

الاعتبارية وهو ينقطع بانقطاع الاعتبار فافهم ووجه التشبيه اي الملائكة سوا كان التشبيه  
الاول والتشبيه الثاني وتخصيصه بالتالي من ضيق العطف وانت خبير بما في هذا التشبيه فانه  
لا يحصل تشبيه معلول الشيء بالعلة الصورية له وقد مدنا لطائف التوفيق وكذا اعد الامور  
عن الشيء علة ما دبر له مجرانا معة بالقوة من غير علمية له ودخوله في غاية البعد قد بر  
اعلم ان معنى الاعتراض الذي اشار اليه قدس سره بقوله وليس المراد ان امران احدهما كونا لهما  
في قوله واذا عرف بالعلل مثل الباء في قولهم هذا قرين بالجنس والفصل او بالخاصة والوجه العام  
والاخر كون المراد بالعلل للعلل الحقيقية اجاب عنه بحوايين احدهما منع للمقدمة الاولى  
والثانية منع للمقدمة الثانية ولما كان الاول عاما شاملا للعلل كلها دون الثاني لانه بالنسبة  
الى المادية والصورية فقط قدمه عليه فمضى ان بالاذن ليس احدهما مقدما والاخر مؤخر  
فيه ان كون الامور مرتبة ليس نفس تلك الهينة كالمسبب لحصولها فيه متقدم عليها  
وما قيل من ان قوله ليس احدهما مقدما والاخر مؤخر تغييره لا يجدي نفعا اذ هو مجموع  
ايضا بالاحدهما مقدم والاخر مؤخر طبق فلا يكون احدهما نفس الاخر نعم لو ثبت بما هو  
المشهور من ان صيغة المصادر كما تستعمل في اصل النسبة فتسمى مصدر كذلك تستعمل في  
الهينة الى اصلها متعلق سوا كانت حسية او معنوية كصفة المتحرك الى اصلها متعلق  
الحركة فتسمى بالاصل بالمصدر في تلك الهينة للفاعل فقط في اللازم كالمحركية والفاعلية من  
الحركة والقيام او للفاعل والمفعول في المنقضى كالمالية والمعلومية والخاصية والمضروبية  
وبذلك الاعتبار يستباح لكل الهمية في قولهم المصدر المنقضى فيكون مصدر للمعلوم ويكون  
مصدرا للمجهول ويعنون بهما الشيئين الذين هما معنيان الى اصل بالمصدر والالهانة كل مصدر  
مستتر ولا قال بل استعمل المصدر في المعنى الى اصل بالمصدر استعمل الشيء في لازم معناه  
لانه كلام المحشي مجمل فذكره والظاهر ان المراد بالترتيب الخ في كونه ظاهرا خفا كما ينظم  
مما قرناه لا اننا من ان مراد صاحب هذا التعريف جعل الفكر نفس الترتيب لا الهينة الترتيب  
وان ارست في ذلك فارجع الى المطولات من مواشي المطالع فافهم ولا تقصر عنه ولهذا  
اضيف الى المفعول فيه شيء لا يخفى من تأمل قوله يطلق على الثاني فيه كلام قدس سره في بصيرة  
قوله اعني السبب القريب لانه يقول ان اقرب الاسباب لحصول المطلوب هي الامور  
المعلومة المترتبة واما الترتيب والترتيب فكل منهما قريب اضافي بالنسبة الى العاقلة والمواد مثلا

فان كونه الشيء بحيث يحصل منه الشيء الاخر  
بالقوة او بالفعل يصلح لان يكون وجه  
التشبيه لكل واحد من التشبيهين كما لا يخفى  
على من تأمل حق التأمل



والفكر كما يطلق عليها يطلق على نفس الامور المرتبة على الترتيب المبني للمفعول على ما  
اعترف به نفس الهيئة الاجتماعية ومعلوم ان المراد بالفكر المحصل للنظر من البرهان ليس هي  
الهيئة بل هو موضوع تلك الهيئة ولا ان تقول ان اطلاق الفكر على نفس الامور المرتبة اصطلاح  
جديد بلا مستند معتمد كما عرفت سابقا فاما في **قوله** وايضا يؤكد ما قلنا ان اي كاي لم يد ما  
قلنا كلامه مما السابق يؤكد ايضا كلامه اللاحق **قوله** ادلا شبهة وتلك ان يقول لم لا يجوز  
ان يكون الوقوع ههنا من قبيل وقوع الفعل المتعدي على المفعول به كما في ضربت زيد اقول  
النسبة على ان الضرب في ضربت زيدا اوقعه على زيد فقول ادلا شبهة التي في خبر النهي اللهم  
الا ان يقال ان كلمة في تسليزم الوقوع بطريق القيام بها ووردت في خط الفاء وكما لا يخفى  
لمنا اعتماد تحت الفاء فتفطن **قوله** لا يخفى بعض مقدماته عن خفاء وهو قوله لانه العلة  
المعينة تدل على المعلول **قوله** قد سره لان العلة المعينة الى الاثر ان وجوده لا يدل  
على وجود الحرارة المعينة ووجود الحرارة المعينة لا يدل على وجود النار وجهه الاول  
لان العلة لا اتيها موجبة للمعلول فالعلم بها يوجب العلم بالمعلول بعينه واما الثاني فلان  
المعلول انما يقتضي العلة لا ذاته بالامكان والامكان انما يقتضي علم ما وتبين العلة من  
قبلها فاللازم من العلم بالمعلول العلم بالعلة المطلقة وهذا المحض ما ذكره الامام في المحض  
وهذا الوجه مع ضعفه كما سبق في بياضه ان العلم بوجود المعلول يستلزم العلم بوجود  
العلة خافضة كانت او مائة دون العكس فاما **قوله** قيل عليه حاصله مناقضة اما من غير مقدمة  
واحدة معينة واما ما بين مقدمتين معينتين فتبصر **قوله** هذا اذا اكتفى الى اي هذا  
الذي ذكرناه من تسليم المقدمة الاولى ومنه المقدمة الثانية اذا اكتفى بالدلالة في الجملة باه يعتبر  
المقدمتان المذكورتان مهملتين واما اذا اريد الدلالة الكلية بان يجعل العلم في المقدمتين  
المذكورتين استوائية فقد عرفت ان النوع المعين من الهيئة اعني الهيئة الى اصله  
النام فلا يدل على ذلك النوع المعين من الترتيب ففساده ظاهر في ما واما المقدمة  
الثالثة ان المعلول المعين لا يدل على الحق لا كلام في صحة **قوله** والجواب انه قد سره في اخبار  
الشيء الثاني من الترتيب ومنه لزوم الفساد فضلا عن صحة **قوله** لانه ظاهر السطوة مع  
انه حينئذ يضيء عنوان العلة والمعلول اعني جهة الاتفاق فتبصر **قوله** للمعلول  
اي باعتبار اتصافها بالمعلولية المستحصلة **قوله** دون العكس فانه الا ان المستحصلة للمعلول

وجه التبصر هو الاشارة الى ان المقدمة  
التي ذكرناه من تسليم المقدمة الاولى ومنه المقدمة الثانية اذا اكتفى بالدلالة في الجملة باه يعتبر  
المقدمتان المذكورتان مهملتين واما اذا اريد الدلالة الكلية بان يجعل العلم في المقدمتين  
المذكورتين استوائية فقد عرفت ان النوع المعين من الهيئة اعني الهيئة الى اصله  
النام فلا يدل على ذلك النوع المعين من الترتيب ففساده ظاهر في ما واما المقدمة  
الثالثة ان المعلول المعين لا يدل على الحق لا كلام في صحة **قوله** والجواب انه قد سره في اخبار  
الشيء الثاني من الترتيب ومنه لزوم الفساد فضلا عن صحة **قوله** لانه ظاهر السطوة مع  
انه حينئذ يضيء عنوان العلة والمعلول اعني جهة الاتفاق فتبصر **قوله** للمعلول  
اي باعتبار اتصافها بالمعلولية المستحصلة **قوله** دون العكس فانه الا ان المستحصلة للمعلول

باعتبار

باعتبار اتصافها بالمعلولية الشخصية الاول على الاثر المستحصلة للعلة كذلك والاصل  
ان العلة الى اي ان الصفة التي في العلة المستحصلة تدل على الصفة التي في المعلول المستحص  
دونه العكس فقول لانه الا ان قيل لما في خبره والاصل على تقدير اتصافها بالمعلولية  
ولم تدل على العلة وذات المعلول لهذا **قوله** وذلك ان المذكور وهي لانه العلة على المعلولية  
دونه العكس لانه العلة المعينة لا يمكن ملاحظتها الى **قوله** الا بان يلاحظ تعلقها بمعلول خاص  
باعتبار معلولية خاصة وكذا الا بان يلاحظ قيامها بذات جزئية مشتملة واللم تكن مستحصلة  
واما لم يعرض له لعدم مدخلية في المقصود فافهم **قوله** وذلك ظاهر لمن راجع جوابه  
الى وذلك ان السير المعين المستحصلا لا يدل على غير مستحص بل انما يدل على غير المستحصلا  
لم يتبين ان على لم يتبين العلة (الثانية بخلاف ما اذا علم العلة انما هي الموصلة المستحصلة  
كما اذا علم وجود غير مستحص بان صفة اختيارها معينة على صورة مستحص فلو لم يسلطان  
المعين عليه فانه علم ذلك السير بالشيء او رده على ان يغير العلة وتبصر **قوله** باعتبار كونها  
مؤثرة في هذا المعلول الحاصل وتبين المعلولية باعتبار كونها اثر هذه العلة الى اخصه وكل واحد  
من هذين المعينين متضايق لآخر فلا يصح القول بامكانه نقل احدهما بدون الآخر وكذا العلة  
والمعلول المتضادان بهاتين الصفتين هذا ولقد اغرب من تصدي لدفع هذا الايراد بحجج ان  
قاله اذا اوجبت الى اوجبات الصادق بخلاف الامر كما قال المحقق وانت ايها الطالب الحق خبير  
بان الايراد قوي فان شخص كل واحد منهما بالاعتبار المذكور لا يمكن بدون ملاحظة الآخر فكن  
على بصيرة **قوله** من اين ظهر الى ان العلم يظهر الادلة العلة على المعلول وعدم دلائل المعلول  
عليها لان كل واحد منهما يدل على الآخر كالدلالة احدهما اقوى من دلائل الآخر اعني العلة  
والمعلول اي مطلقا **قوله** فلما ظهر ان كل فرد من افراد احدهما والمردف ذلك الاحد هي  
العلة يكون اضافة الاحد الى الضمير للعلم الى ارجى وكون العلم من الآخر هو المعلول يكون  
النام للعلم ايضا وحاصله ان كل فرد من افراد العلة معينا كان او غير معين يدل على معلول  
كذلك وليس كل فرد من افراد المعلول معينا او غيره يدل على علة كذلك بل الفرد الغير المعين  
من افراد المعلول يدل على العلم الغير المعين فقط فظهر ان دلائل العلة على المعلول اقوى منها  
عكسه فها قد عرفت ما عرفت فتدبر **قوله** فيستمره الاقوام كلها والمختص بالفاضل الامور  
**قوله** فانظر الى ما قلنا وقال الضمير في قال راجع الى كسر باعتبار لفظه وارجاعه اليه قد سره

باعتبار

تشاري



على معنى فانظر الى ما قلت وقال قد سره حتى انكشف عليك ان كلامي هو الموافق للحال قدس  
 سره دونه كلامه وما اخرج التوضيح الكلامهم الى التطويل المؤدى الى اللال وانما تركه اولى وان شئت  
 فستبين حتى يتبين لك الحال **حقيقة** اذ لا بد لك لترتيب من ترتيب لوقال لا بد للترتيب  
 من ترتيب لان اولى لا يفيد في كون الشيء معلولا التفاضل للترتيب كونه لازما لا فراده ثم لقال  
 ان يقول الزوم الخارج لا ينفك في الدلالة الالتزامية والزموم العقلي في حيز المنهج قد سر  
 وهي هذه القوة العاقلة وهي قوة روحانية غير جالدة في الجسم مستقلة بالمفكرة ويسمى بالغير العقلي  
 والخارج من لوازمه انوارها والماديات هذه النفس فانه قد وقع الاتفاق من المتقدمين والمتأخرين  
 على ان الفكر والنظر فعل صادر عن النفس لا يستحيل المحقق من المعلوم كما حققه قد سره في  
 حاشية المطالع لا ما يتايل القوة العاقلة حتى يرد ان الفاعل هو القوة العاقلة والقوة العاقلة لقبول  
 لا الفعل وان القوة العاقلة لا فاعل والفاعل هو النفس ولا يبعد ان يستفاد ذلك من اليقين من  
 رسم المنطق حيث ذكر فيه تفصيل مراتبها والافعال عن الخط في نظر الفكر فان الخط في الشيء  
 لا جرم يكون فاعله ومما افاده بعض الفضلاء ان يكون النفس فاعلة للترتيب بخلاف ما ذهبي قايمة  
 للصور على الترتيب وليس في مقام الادراكات متعاقبة فليست فاعلة بل هي قايمة لما افاضه  
 المصور مرتبا كان او لا الان يقال افاضة المبدأ مرتبا فخرج توجهها الى واحد مخرجها  
 انما فترتيبها الامور المعلومه باعتبار توجهها كلها المرتبة هذا اوله لان يقول ان يكون النفس  
 قايمة للادراكات مرتبات لا ينبغي ان يشك فيه واما كونها قايمة مرتبة فانما يكون ذلك  
 اذا كانت مفارقة اليها مرتبة واما اذا كانت متفرقة فلا جرم في كون النفس فاعلة للترتيب  
 بان جعلت بعضها مقدما والبعض الآخر مؤخر افعل هذا يكون النفس فاعلة للترتيب فلا حاجه في  
 كونها فاعلة للترتيب الى ما ذكره ذلك الفاعل ضل فاقال **قال** وذلك الترتيب اي  
 الفكر فانه في النفس يحصل المداخلة التامة بما هو المكنون ومقدما دليل الحاجة من لفظ الفكر  
 والافعال ويمكن ان يكون ذلك وهم ان يكون ذلك الترتيب هو الصورة مبنيا على جعل الدالة  
 عليها بالمطابقة والمقصود وقوع الخط بحسب الصورة والمادة معا غير مختص باحدهما فقط كما  
 قيل وقال بعض الفضلاء في هذا المقام ان الصور الخط اذا وصف بها الفعل يرد الموافق في  
 وعومها لا المطابقة للواقع وعدمه كلاهما المشهور حتى يتجلى انه لا معنى لوصف الفكر بغير  
 كونه صوابا او كونه صوابا كما يتضمنها سلبا دولم كونه صوابا الا انه يرد عليه انه لا يكون الفكر

الواقع

الواقع في قولنا زيد يمد يده وكل جوارح حيوان غير صواب لانه يوافق الفرض الذي هو انما يدى  
 الى زيد حيوان ولا يكون المنطق للاحتراز عن مثل هذا الفكر الا ان يرتكب ذلك ويقال ليس المنطق  
 للاحتراز عن مثل هذا الفكر وانما للاحتراز عن الفكر المنبج لزيد جوارح هذا القول وهذا الجواب  
 فيه فان الظاهر ان الفكر الذي هو فعل من الافعال النفسانية كما انه يلزم ان يكون صوابا موافقا  
 للفرض يلزم ان يكون كل من مواده ايضا صوابا مطابقا للواقع حتى ينتج المطلوب انما جازم  
 عند اهل الفن ومثل هذا الفكر ان كان منتهى الماهية المطلوب لكنه ليس بمقتضى علم كونه صوابا ويلزم  
 ان يكون قواعد هذا الفن كلية وسمي تفصيلية فافهم **مسألة** انما انشأه الى دفع شبهة وحاصل الاقضية  
 ان لا الدما قضية في مقام طلب الصواب والهرب من الخط فحينئذ لا يتصور عدم ملاحظتهم ان  
 هذا الفكر صحيح ام فاسد حتى يتصور امكان وقوع الخط بسبب عدم ملاحظتهم بل انما وقوع  
 الخط بسبب ان معرفة طرق الاكتساب وترتيبها لا يتصور عدم ملاحظتهم من فاسدها ليس  
 بدورها بل نظر في ما ينبغي ذلك وهذا الجواب بعينه دفع بعض الفضلاء ما كان يقال ان  
 مناقضة العقل لا تقتضي الخط في الفكر بخلاف ان يكونوا مجادلين في كل من غير كل منهم شبهة شرائط  
 الجدل ويكون نتيجة افكارهم مناقضة فانهم حينئذ ليسوا بالعلماء للصواب بل بالانزام لذي ابي  
 ان لا يقال ان قول ان اراد الشارع وقوع الخط بحسب المادة والصورة لا ينبغي به ما ذكره من الريب وان اراد  
 وقوع الخط مطلقا لا يثبت مساس الحاجة الى قانون علم من الخطا فيها فتبصر **قوله**  
 وذلك لان مناقضة بعض العقلاء الى الفرض من هذا الكلام دفع ما اورد عليه من ان مناقضة بعض  
 العقلاء بعضها اوضح من ذلك لان الاطلاع على مناقضة الواقفين اسبق من الاطلاع على مناقضة  
 العاقل نفسه فان اختلاف المذاهب مما يقرر سمي على عاقل حتى يلبس الى حوائج التواتر وليس  
 الاطلاع على مناقضة العاقل نفسه بمثابة ذلك فلي هذا فائدة الاضرب كون مناقضة الانسان نفسه  
 اخفى واندر هذا اوجه الاضطرار فاعلم **قوله** ويحتمل انهم لم يعتقدوا انما في الجدل اما  
 لاسكات الخط ولاظهار الفضل عليه وللامتنى ان هل هو معتقد متيقن ام لا او غير ذلك من  
 الانراض **قوله** ولما كان الخبير للسؤال المؤثر الذي اشار الى جواب قد سره والضمير في قوله  
 فيها اما ان يرجع الى النقيضين على طريقة الاستحرام واما ان يرجع الى الوقتين فتدبر **قوله** المتضمن  
 على صيغة اسم المفعول اي الفكر لا يقتضي على صيغة الفاعل اي المناقضة **قوله** اعلم ان مراده  
 رحمه الله الى الفرض من هذا الكلام دفع ما اورد عليه في قوله والالزام اجتماع النقيضين كما يدل عليه

قوله وشمل هذا الفكر اي الفكر  
 الذي احدى مفاد ما قد كان فيه  
 مسر

بوتخبر



تذکرہ  
میرزا

وجبة الفهم إشارة الى دفع توهم ان اختيار الشق  
للاول لا يناسب توصيف الانظار في قوله ليعلم  
على احوال الانظار بالورود عليهم وجوب الدفع ظاهر  
لمن تأمل معهم



قدس سره فاذا اصبحت الانسب بالنسبة الى الفن في صحة فافهم في موضع الجنس اي  
 في موضع ما به الاشتراك **قوله** له متعلق بالجنس والعرضه الوام كليهما وكذا قوله في جانب الفصل  
 والضمير الى الموصوف المذكور حكما **قوله** ومناسبتها للمطلوب الى عطف تفسيره بقوله صدقها يعني  
 ليس المراد صدق المادة مطابقتها للواقع حتى يرد في العقل في بعض الصور يستلزم المطلوب  
 مع كذب ما ذكره كاتبه عليه فيما يورد وما يقتضي منه العجب قول من قال انه لا يرد فيها الا اذا كان  
 المادة في تلك الصورة ومناسبة للمطلوب بتفسيره المناسبة بقوله بان يكون في هذا وقد عرفت ان  
 الظاهر ان يكون انما تلك الصورة معتبرا عند فهم فذكر قوله والصورة عطف على المادة في  
 اي المادة وقوله بان يكون عطف على بان يكون الاول فيلزم العطف على موصوفين مختلفين  
 احدهما صحيح والاخر الكون المقدر به الظرف اعني بان يكون لان التقدير وصحتها كانه بان يكون  
 وذلك بجائز في حق قوله في الارزاد والوجه في خلاف السبب في ما عرفت في موصوفه وما عرفت في  
 ليس من هذا القبيل لا يقال لا يجوز ان يتعلق قوله بان يكون بغيره صحا فيكون ما قيل العطف على  
 موصوفين عامل واحد لا يقول حينئذ يلزم استدارك قوله وصحتها الى الا ان يقال ايراد قوله  
 وصحتها لما فيه من تفصيل ما اجمل في قوله صحا وفيه ما لا يخفى فامل **قوله** في رعاية  
 الشرائط المعبرة الى ما قبل كون المعرف مساويا للمعرف وكونه اجلي منه وتقدمه في المعرفه  
 في الصورات واجاب الصغرى وفعليتها وكليتها الكبرى في الشكل الاول في التصديقات مثلا  
 وهو خبر كونه والتقدير بان يكون تلك الهيئة حاصلة وناسئة من رعاية الى وما بين كيفية  
 صحة المادة والصورة في كل من الصورات والتصديقات استغنى عن بيان فسادهما في كل  
 منهما بفسادهما عدم ما ذكره في بيان صحتهما **قوله** والامر بصحة الفكر الى ما بين الامر  
 صحة المادة والصورة اللتين يكون الفكر موصولا بالقوة وبالفعل اراد ان يبين الامر بصحة الفكر  
 المترتبة على صحتهما فقال الامر الى ذلك الاستلزام ملزوم لصحة المادة والصورة وعند  
 انتفاء الامر ينفي الملزوم والظاهر كونه ذلك الاستلزام ملزوم على وجه الصواب والصواب فيقطن  
**قوله** فلا يثبت حينئذ اي حين اذ كان الامر من صحة ما ذكره اعني الاستلزام الملزوم لصحة المادة  
 والصورة المفسرة بما فسرته لا يثبت عدم صحة قوله فاذا فسد ما او فسد واحد منهما كان  
 الفكر فاسدا او حاصل الاتجاه انه يستلزم فساد المادة فقط فساد الفكر كلها ممنوع لانه قد  
 يفسد احداهما او الفكر صحيحا يستلزم المطلوب كما في قولنا زيد همارا وكل جملة حيوان يستلزم

مكرر اشارة في شرح المعامل  
 بذلك

قوله

قوله ان زيد حيوان وهو المخط فلو اوجب ان يقول فاذا فسدت الصورة فقط فسد الفكر بان  
 يقول فاذا اصبحت الصورة فقط صح الفكر ايضا لانه لا يدخل فساد المادة فيه لانه الامور ليست  
 بمواد حقيقية وحاصل الدفع ابطال السند باطلان فساد المادة ج بان فسادها ان لا يستلزم  
 الاول المطلوب لعدم مناسبتها له على الوجه المذكور فما استلزم لم يكن فاسدا وان كان  
 خطأ هذا ومنهم من جعل حاصل الدفع ابطال السند باطلان صحة الفكر حينئذ بان حصول  
 المطلوب مع الخطا في المادة باطل لان اللازم في افعال المثال المذكورة نتيجة معقولة غير مطابقة  
 هي زيد حيوان حمار مثلا وانما خير بان كلام المحققين ظاهر في الاول اذ فسر صحة المادة  
 في التصديقات بما نسبتها للمطلوب على الوجه المذكور كما عرفت فافهم **قوله** هو الهيئة  
 الحاصلة انما بنا على كون الترتيب مبنيا على المفهوم كما سبق وقد عرفت ما فيه فليسا مسل  
**قوله** لان فساد المادة لا ينافي كلام المعترض فيقول لقوله فلا يصح وايضا على تقدير صحة يلزم ان  
 يكون المقدم والتالي في قوله فاذا فسدت احدهما بالنظر الى الصورة متحد اعني ما ذهب اليه  
 المحققين انهما متحدان بالذات وهو باطل فالظاهر انهما ليسا بمتحدين بالذات كما مر فذكر قوله  
 ولا يثبت ايضا الى اي لا يثبت هذا الا ايراد بنا على كون الامر بقوله اصيب الى المطلوب ولم يصيب ما  
 ذكره كمالا لانه لا يرد الاول بنا على كون الامر بصحة الفكر في قوله فاذا اصبحت كانه الفكر صحيحا  
 ما ذكره ايضا وحاصل عدم اتجاها هذا الايراد انه داخل في الفكر بنا اعني ان الامر بصحة الفكر  
 الاستلزام الملزوم لصحة المادة والصورة المفسرة بالمناصفة على الوجه المذكور وكون الهيئة  
 حاصلة من الرعاية المذكورة قول من قال في بيان عدم اتجاها هذا الايراد انه هذه الصورة  
 وان كانت مصيبة للمطلوب لكنها غير مستلزمة له لانها لو استلزمته لكانت صورة لا كاذبة  
 المقدمات مفيدة له وليس كذلك فافهم بعضها غير مفيدة له بخبر زيد فيس والامر بصحة الفكر  
 هذه الصورة لا تقتضي خلاف الصورة الصادقة المقدمات فكلمة هو قائلها ولما عرفت  
 لا يخفى ان يكون مطلوب زيد حيوان ولما ان يكون زيد همارا فان كان الثاني فساد الفكر  
 صحيحا على ما ذهب اليه المحققين لا يستلزم المطلوب وانه كاذب في نفس الامر وانه الاول  
 ففساده ليس كذلك في مقدماته لعدم مناسبتها على الوجه الذي قررته المحققين في ذلك وكما بين  
 الاعلى قول من يحكم بوجوده الى فان من يحكم بالامر بان تقدير الجنس على الفصل جزاء  
 صورة الحد انهم فلا يتم تقديم الجنس على الفصل لا يكون لانه ما مشتملا على جميع الايات وذلك

ابراهيم الكردى

معهم التعميم اشارة الى ان الظاهر بالنسبة  
 الى نفس الامر هو الثاني وان ذهب  
 المحقق الى الاول معهم

ابراهيم الكردى

والله ذهب الاصغراني في شرحه  
 الظاهر في بحث المعرف معهم



بناء على ان الجزء الصوري جزء من المجرى وذاق له فلا فساد الصورة بان لا يقدم الجنس على  
المخصوص وهو الجواب العام فيفسد بالنسبة الى كونه جزءا لها لانه لا يستلزم العلم بكنهه المحدود الذي  
هو المطلوب من الجواب العام **قوله** واما على قول من لا يحكم به وهو الحق المومن لم يحكمه فيقول  
ان الجزء الصوري ليس باخر في المحدود فمن عدم مراعاته في الجواب لا يلزم ان يفسد الفكر بل  
الذي له ليس الجنس والفضل فاذا اشتمل الجواب على ما يترتب كان كانت الصورة صحيحة  
والفكر كذلك واما حكمه بحقيقته حقيقة لانه المحققين على ان تقديم الجنس على الفضل لا يجوز  
ان يكون جزءا للصورة بالحد العام لانه اضافته عارضة للجنس بالقياس الى الفضل وهي متناهية عنها  
متوقفة عليها فلا يكون مقومة لهما لا لوجودهما الا جملي ولا لوجودهما التفصيلي ولا ان  
الحد العام عبارة عن جميع ذاتيات المحدود فكل ما لا يكون جزءا الحقيقة المحدود وليكون جزءا له  
وتقديم الجنس على الفضل ليس جزءا الحقيقة المحدود فلا يكون جزءا للحد العام والحد العام كونه  
جزءا للمحدود وادخاله فيه ذاتياته التزم ما لا يلزم اذ لا يستلزم له نعم لو قيل تقدمه عليه شرط  
اذ الترتيب ترتيب طبيعي وقد اطلق عليه الجزء الصوري مجازا لم يوركا البعد فاعمل  
ولا ينافيه اي فلا ينافي فساد الصورة استلزام المطلق قبله لو قلنا ناطق حيوان بل حيوان  
ناطق لا يستلزم ذلك موقفة الانسان بالكنهه كماله انما في ذلك قبل ان يكتسب لانه لا مضافة على  
القول الثاني لا مضافة على القول الاول ايضا وانما ينافيه ان لو كان قولنا ناطق حيوان لا  
يستلزم المطلوب وهو ليس كذلك اقول وانما خبير بان ساقط عن درجته الاعتبار اذ قد  
عرفت ان المقصود من المطلوب هو العلم بكنهه المحدود والمطلوب من الجواب العام لا المطلوب  
اياما كان فاعرفه نعم قل ان يقول ان ما زعمه انه يحكمه قدس سره انما يتجه عليه لو كان  
هناك صورة فاسدة ومع ذلك يستلزم المطلوب وليس كذلك فان كل صورة تعرض لا  
كوة الا صحيحة على هذا القول لا محالة وحاصله انه لا فساد حينئذ على هذا القول فثبت  
المرتبة ثم انفس لم يتجه عليه هذا ايضا اي لم يتجه عليه الاعتراض بان فساد  
الصورة في المعرفات لا ينافي استلزام المطلوب كما لا يتجه الاعتراض ان الساتيات ومما  
ينبغي ان ينبه عليه ان عدم اتجاها الاعتراض ان الساتيات على هذا الوجه كونه على خلاف حقيقة  
عدم اتجاهاهم على الوجه الاول الذي مرره المحشي فان الصورة التي بعض مقوماتها كاذبة تدخل  
في الفكر على الوجه الاول ولا تدخل فيه على الوجه الثاني والظاهر هو عدم الدخول فالاولى بمر

بعض

بعض الافاضل وان اش المحشي الى مرجعية لاحتياجه الى تحلف في قوله قدس سره ثم ان  
اكتسابه من تلك المبادي لا يمكن باي طريق كان بقوله كني على هذا يكون المراد بالمشير  
بتلك الاشراق في دفعه ففهم ان هذا الوجه الذي ذكره بعض الافاضل يري منافيا لقوله  
قدس سره ثم ان اكتسابه الى اذ هو مطلق لا يغير فيه وحاصل الدفع صرف المطلق الى الحاصل  
فان الاكتساب الحاصل هو الاكتساب على الوجه الثلاثي المناسب فافهم **قوله** وهو  
المطلوب فانه قد حقق في شرح المطلق ان حقيقة الفكر انما تتم بحقيقة الاولى لحصول المادة  
والثانية لحصول الصورة فكما ان الثانية محتاج الى قواعد يتقرب بها على تحصيل صورة مخصوصة  
لكل مطلوب كذلك الاولى محتاج الى قواعد يتقرب بها الى تحصيل مادة مناسبة للمطلوب  
**قوله** فاي مقدمة منه اي من كلام المصنف خبر لقوله ولما كان **قوله** قوله يحصل بالفكر  
خبر مبتدأ محذوف تقديره هي اي تلك المقدمة قوله يحصل بالفكر **قوله** اي فلاجل  
ان فيه مقدمة مطوية معلومة قائما عليها مقام ذكرها وهذا اي وبهذا التقرير الذي  
ذكرناه سقط ما قاله المحشي من وجوه اظهر من الخفي وقوله تمام من كلام المفسر من  
وجهه لما ذكره المحشي من وجوه السقوط واما ما بينا المراد الايد في الابرار على ظاهر العبارة  
فيكون الإشارة الى امرين ما ذكره المحشي وعدم دفعه الايد على ظاهر العبارة وهذا ظاهر لمن  
يفهم من الاشراق **قوله** وذلك القاذ هو المطلق اي وذلك القاذ هو المسمى بالمنطق  
باجزاء المرسوم على الرسم على عكس ما هو الشاي في مقام التوفيق لاشياق سباق الكلام الى ذلك  
ثم اشار الى ما رسم به القوم اعلم انه قد اختلف في ان المنطق علم او انه الله فقط والحق  
انه علم في نفسه والغير من العلوم فغيره ولا بانه علم بعينه معرفة طريق الاكتساب بالاطاعة  
بالافكار وهذا باعتبار ان علم في نفسه واشارنا الى ما رسم به القوم وهذا باعتبار ان العلم  
تبينه على انه علم في نفسه والغير من العلوم ونبه بتقديم الاول وحذف الالية في علمه على انه  
الاولى من الثاني اذ يجوز ذكر العلم في الترتيب كالكلام في الفهم والمقصود من قوله وانما  
سببه هو التبينه على ان قوله وهو المنطق لبيان التسمية وهو ايضا من مقدمات الشرح كما عرفنا  
فيما قبل الترتيب وتقوية الظاهر ان عطف تفسير الظهور فافهم **قوله** حتى كان موضع المنطق  
الابليغ ان يقوله حتى كان المنطق على ان يكون لفظ المنطق مصدرا ميميا لا اسم موضع على ان اطلاق  
المصادر على ذات المستقوات القائمة بها موافقا كرجل عدل متوافق بينهم **قوله** هي النفس

وجه التفسير انما الى دفع ما ذكره المحشي عارضا  
كما ان الثاني يعرف له بالقياس الى غيره كذا  
الاول تعريف له بالقياس الى غيره ووجه دفع  
ظاهر من تأمل



الناطق قد صرح بان النفس جوهر من الجواهر المجردة لا قوة من القوى التي هي من قبيل الراض  
 فتفسير القوة بالنفس لا يخلو عن شيء نعم ان العقل كما يطلق على ما يراى في النفس يطلق على قوتها  
 ايضا والنفس ليس كذلك ويمكن ان يقال ان المراد بالنفس هي القوة الفاعلة اي العقل او المراد بالقوة  
 معوضها مجازا لغيرها ارسلنا من قبيل ذكر المحل واردة الى حال او العكس ويجوز ان يكون  
 من قبيل المجاز العقلي بان يكون التجوز في نسبة النفس الى القوة ويمكن ايضا ان يكون من  
 قبيل المجاز في الخذف وغير ذلك من الاحتمالات فتأمل المسماة بالمنطق صفة الكمال علمية  
 كانت او علمية وكان ذكرها في قوة ذكرها الى اي وكان ذكر القوة النطقية في قوة ذكر كمالها  
 وارجاء الضمير الى الظهور لا يخلو عن شيء نعم الظاهر ارجاء الضمير الى شيء التفسير وحاصله  
 انه من قبيل المسبب واردة السبب فافهم والا فلا وجه لذكرها اذ ورد عليه ما اوردته  
 الى الخ لا سيما ان كان ظهورها وحاصله ان يقال لانه ظهور القوة النطقية بسبب  
 الادراكات والادراكات يحصل من الافكار الكاسية الصحيحة وهي تحصل بسبب المنطق فظهر  
 القوة النطقية بسبب المنطق لانه الى اصل من اصل من الشيء حاصل من ذلك الشيء بقي ان  
 ظاهر هذه العبارة يشترط حذف المضاف وما قبله يشترط التجوز الارسل الى على ما قرنا فمراد  
 المحشى من السابق واللاحق الاشارة الى امكان كل منهما ويمكن وجها اخر ايضا فتأمل  
 قوله لما اوردته الى الخ ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان المراد من القوة ما يتايل بالضعف  
 ونسبتها الى المنطق باعتبار انها صفة والمراد من صفة ظهورها صفة مجرد حصولها ومحبتها  
 من العدم الى الوجود فتدبر قوله من القابل لها وهي القوة العقلية قوله ولما كان الاشارة  
 الى جهة التوضيح لا تلاقات المنطق قوله شارح قوله اليهم بقوله المنطق يطلق الى اما  
 الى الاول فيقول وهذا الفن يعنى الاول ويسلك الى اما الى الثاني فيقول المنطق يطلق  
 على المنطق الظاهر الى هذا وقد يطلق المنطق على مصدره الذي هو القوة العقلية ايضا  
 ولم يعرض قدس سره لانه في بيان صدر الما الى الحقيقة لم يطلق عليها مجازا وعرض المحشى  
 من هذا الكلام اشارة الى رد ما قاله البعض من انه قدس سره من القوة النطقية على معنى القوة  
 في المنطق باجر معنيسه فعنى المنطق بسبب القوة في المنطق ولم يتعرض لانه يجوز مراد الخ  
 بالقوة النطقية هي القوة العقلية كما هو المشهور فانه ظهورها بسبب المنطق فعنى  
 المنطق بسبب المنطق اي بسبب ظهور القوة العقلية لورود اللفظ على تلك السببية كمن مقام

وبه نفسية يراى  
 من

البيان

التسمية

التسمية مقام خطابي كتفى فيه بالنظر ويجرى فيه الخيال هذا هو وجه الرظا لم **ان التسمية** قال انه  
 هي الوسيلة الى الالة ما اعلمت به من اداة كونه واحدا وجها او هي مجموعا واحدا او واحدة مجموعها  
 الاتي واول كذا في التاموس فهي كما تكونه لافعال الحسية كونه لافعال العقلية ايضا وتفسيره  
 بما يلحق به الفاعل الفاعل مسامحة اذ لا علاج فالا لانه مختص بالافعال الحسية فالالة تحمل على المنطق  
 الذي هو امور متعددة من غير احتياج الى اعتبار وحدته والواسطة اعم من الواسطة بين  
 الشئين المر تبط احدهما بالآخر كالنية بين الطرفين ومن الواسطة بين الموجودين بان يكون  
 زمان وجودهما بين زمان وجودهما ومن الواسطة بحسب المكان فقولنا بين الفاعل ومنفعله  
 يخرج ما ليس في فاعله ومنفعله وقوله في وصول اثره اليه يخرج ما ذكره الشارح اعلم  
 ان الواسطة اعم مما يجعل واسطة ويفعل به شئ وما يقوله ذلك وان لم يفعل به فالمشتركة لانه  
 اعد للقطب سواء قطع به او لا والمخرج المضروب به الة لوقوع الضرب به متى لولم يقع الضرب به  
 لم يستحق لاسم الالة فافهم قوله بالعلة المتوسطة كالاب بالنسبة الى الجد والابن والحديقة  
 المتصلة بالدار التي سجن الجسم البعيد من النار بواسطة فان كلامنا من الاب والجد والحديقة واسطة  
 بين الجد والابن والنار والجسم وكل من الجد والنار فاعل وكل من الابن والجد متفعل ولكنهما  
 لا يقال لهما الة التحول حتى يمكن اخراجهما يعني لولم تدخل فيه لم يمكن اخراجهما اذ اخرج  
 الخارج مع قوله وذلك مما فيه خفاء فانه الظاهر عدم دخولها فيه فانه اذا لم يصل اثر العلة  
 البعيدة الى المعلول البعيد لم يكن ذلك منفعلا منها ولا هي فاعلة له وذلك لا يوجب الى اي  
 وكون العلة البعيدة فاعلة لمعلولها البعيد يوجب وصول اثر منها اليه ظاهرا او ذاهرا  
 لا معنى للمفعول من الشئ الا لما اثر منه فيكون ذلك الشئ مؤثرا فيه فيحصل اثره اليه فيكون معنى  
 القيد الاخير موجودا في العلة المتوسطة ولا يخرج عنها عن توفيق الالة فافهم قوله تعرض جواب  
 لما توقف ومنفعل ذلك الفاعل قيل فيه اشارة الى ان اللولى لا يترجم من المنطق اذ هو راجع  
 الى الفاعل قيل ويصح كسب التانيث عن المضاف اليه وفيه تأمل وقيل والاوجه في التفسير  
 ان الفاعل عبارة عن العلة البعيدة فلما انت ضميره فمقتضى ذلك اول شئ اخر وذلك الشئ  
 الاخر فاعل وموجب لهذا الشئ كما يدل عليه سابق كلامه ولا حق مقوله فلما لم يتقرر له  
 ولو تقرر كان اوضح بيان الثاني اي الامران الثاني من الامرين الموقوف عليهما صحة  
 ذلك الكلام واذ ابتينة الفاعل لا يجب ان يؤثر في المنفعل الخ وذلك البيان بانه العلم البعيد

قوله قفص به النفسية اسمية اشارة الى ما ذكر  
 من ان الاول في التفسير لا يتخذ الصفة والكبرى وذلك  
 ظاهر من كلامه باول ما قبل على ان في عبارة قدس سره  
 اشارة الى ان مرجع ذلك التسمية الى العلة المتوسطة  
 لا فاعلهما فتدبر  
 وفي التسمية بيان ما قبل المحشى كلام  
 والتاويل في جعل ضمير منفعلها للفاعل  
 اسلم في التقدير في صحيح عليه قوله  
 اذ علمه على الشئ وهو صحيح عليه قوله



مع كونها فاعلا لا يصل أثرها الى المفعول البعيد وحاصلها كونه فاعلا مؤثرا وكل  
مما تراه مما ذكره في القريبان فقد غلب من منه ببيان هذه المقدمة من الذين تصدوا  
للمحيزين في هاتين الكتاب بان لا تتم اثر العلة البعيدة لا يصل الى المفعول البعيد  
مع كونها فاعلا وفعالا ولا معنى للفاعل الا المؤثر ولا للمفعول الا المتأثر فانه ظاهر في  
مقابلة المنه باله قد يرد قدس سره فكل اشارة الى دقة نظره قيل والوجه في ذلك ان  
عدم وصول اثر العلة البعيدة الى المفعول ظاهر على كل من يتفطن بانه لا يمكن ان يجتمع  
مؤثران على اثر واحد فتكون مكابرة وانت خبير بان المانع لا يمنع عدم وصول اثرها اليه بلا  
واسطة وانما يمنع عدم وصوله بواسطة فان الفاعل في فعل الشئ فاعل في ذلك الشئ فلا  
يكون ذلك المنه مكابرة نعم لو ان يقول فيجوز كيف يقول ذلك المانع ان العلة البعيدة لا تصل  
في باقي الشئ فيجب ان لا يصل الاثر من البعيد الا في غير هذا فان الاثر من البعيد لا يصل الا في  
عنه بان يخص الفاعل والمنفعلي بالقرين فيقول ما يقول وفيه ما فيه بقي ان يقال ان في كونه القيد  
الاخير محجبا للعللة المتوسطة كلاما فان لم لا يجوز ان يكون المراد من وصول الاثر من كونه  
بلا واسطة ومن كونه بواسطة بناء على ان المؤثر في المؤثر في الشئ مؤثر في ذلك الشئ وانما ان  
قوله عليه السلام في اول هذه الاوراق بحيث لا يزيد عليه والجواب عنه ان الامر بان وصله  
انه قوله فضلا بناء على ان عدم وصول اثر العلة البعيدة الى المفعول اعم من عدم وصول اثرها  
اليه بتوسط شئ اخر ضرورة كونه المطلق لعدم من المقيده وانتفاء الاعمال بموجب انتفاء الاعمال وانت  
خبر بان لا حاجة الى ما ذكره المحشي من التكلف بل يكفي في الجواب ان يقول ان التوسط في وصول  
الاثر الى شئ فرع وصوله اليه فلا بد ان يتحقق الاصل فبالجواب ان لا يتحقق الفرع فقوله فضلا قد  
اصاب محجة فتدبر قوله ما ذهب بعض القاصرين عنها هو الشارح امين الدين السالمى قوله  
المنهجية صفة للقياس الجزئية بحسب الظاهر وانما قال ذلك لان الحقيقة ليست تلك  
الجزئيات مضافة الى ضمير الامر الكلي بل مضافة الى احكام موضوعه كما بينه قدس سره قوله وانه  
القضية الكلية وان صح اضافتها الى القضية الكلية بان يراد بها القضايا الجزئية التي هي الفروع

وهو التدبر بكونه ان ارد الفاعل المؤثر والمنفعلي  
الناظر في هذا القيد لا يرى في ذلك ضرورة بل  
للتحقق كونه قيل كونه العلة البعيدة فاعلة  
والمفعول البعيد فاعلا ولا فرق قال يحتاج الى  
تقييد الفاعل بالقرين لا يخرج الفاعل المتوسط  
ومن لم يخل في ذلك حاج الى شئ من العلم به  
وان ارد بالفاعل ماله دخل في وجوده والشئ  
بالتفصيل لا يرتب على ماله دخل في وجوده والتقييد  
الاخير لا يخرج الفاعل المتوسط والتقييد الثاني  
انما الشئ الاول فتدبر قوله لان اثر العلة البعيدة  
لا يصل الى المفعول وانه كلامه ان العلة البعيدة  
ليست فاعلة وليس سلم فانه راجع الى المفعول  
ولو لم يمتد على تقديره فالقيد لا يخرج الفاعل  
المتوسط وانما التوسط في هذا اختيار  
الشئ الثاني فجعل القيد لا يخرج كما حققه  
المحشي دليل وجهه هو موطنها فتأمل  
على بصيرة

يمكن في نسخ حاشية المدونة  
في نسخ حاشية  
التي في ذلك الشرح وقع للمحشي

(اضافتها)

واضافتها اليها لادى ملازمة وكذا اضافة الاحكام الى الجزئيات وهذا التوجيه وان قدس سره  
في حاشية المطالع حيث قال ان المراد بالجزئيات ليس جزئيات ذلك الامر الكلي كما يتبادر اليه الوهم اذ  
ليس القضية جزئيات تحمل هي عليها فضلا عما ان يكون لها احكام يتفرع منها بل المراد جزئيات موضوع  
تلك القضية الكلية فانه لها احكام تتفرع منها لكنه مما استحسنه المحشي في حاشية المطالع العينة  
حيث قال ان التفسير المذكور في صراحة الكلام عن ظاهره لا لا معينة لما عمله عليه قدس سره  
وله قدس سره انما ذهب اليه مقتضا عليه لانه اضافة الفروع الى القضية الكلية معبر عنها  
بالجزئيات نظر الى استقامتها بعد حذف المضاف ولا يعود له يوارضه الاقبحا فيما ذهب  
اليه قدس سره الى القول بحذف مضافين في توفيق واحد مع (بحسب) ان احداهما على الاخر لا يقتضي  
الاقتصار عليه هذا وقد يرجع بعض الفضلاء هذا التوجيه على توجيه قدس سره وافط في التبع  
بذلك حيث قال ولا اظن ان هذا القائل المتأنيب عن رتبة التقليد محتاجا الى المبالغة والتأكيد  
في التوجيه بضبط ما بلغنا من المنهج الكلية هذا بل في ذلك فانه حسن التحقيق وجمال المقال  
يوجب علينا لصاحبه مزيد الاقبال لا اعراضه عن جزيل النوال تحفلة صاحبه فانه عكس ما  
يقتضيه الحال على المرء من ان ياضطر به لا باعتبار ان لا يلتفت اليها العقل ولا اعتبارها لادى  
رضينا قسمه الجارفيناه لنعلم وللجهال مال هذا الوجه الذي يرجع به عليه هو اذ المضاف  
الى التي اعم من جزئيات بحسب نفس الامر وجزئيات القضية التي تتحقق بها كلية الكلي فافاضته  
الى القضية الكلية في الفاية ان المراد بالجزئيات الجزئيات بحسب نفس الامر لانها هي جزئيات القضية  
معنى الجزئيات المعبرة فيها بل انتم انما قد تكون تلك الجزئيات بعض الجزئيات بحسب  
نفس الامر كما يكون القانون قضية خارجية لا حقيقة فافاضة الجزئيات الى الموضوع فتفرع  
لمنفعة جلية قصد ما صاحب التوفيق باضافة الجزئيات الى القضية فافهم قوله اذ  
باختصاص الجزئيات الى ذلك الاختصاص يفهم من تقديره الظرف فلا بد ان لا دلالة على  
الاختصاص ولا حاجة الى التثبيت بسوق الكلام ومعونة المقام وقدرته المقابلة فاعمل  
قوله وانما عطف على قوله اول وقوله الى ما وقع الى عطف على قوله الى معنى الكلي والافادة  
عطف على قوله اشارة الى قبيل العطف على ممولات عام واحد وكذا قوله الثاني وما يليه وقوله  
اهتماما بشانها لتقليل الافادة قوله اي مشتمل بالقوة على معنى الى قبيل ويحتمل ان يكون المراد  
بالانطلاق الكلي فغناه امر كمي محمول موضوعه على جزئيات يتفرع احكام جزئيات منه فينبغي

ينبغي بتفصيله قدس سره في حاشية المطالع  
فليطالع منه

عصام

عبد الرزاق



تقرئ بطريق الاجمال وكذا قوله بطريق التفصيل اشارة الى دفع ما يجاد بورهنا ان  
اشتمال هذا الامر الكلي ليس بحيث يعلم منه تلك الاحكام ولا اشتمال تلك الحقيقة حاصله  
للقضية الكلية بالفعول فتكون شاملة عليها بالفعول لا بالقوة ووجه الدفع ظاهر وما  
قيل قاله المحقق عما دونه اصله بيان فائدة قوله ينطبق على جميع جزئياته وذلك البيان  
في مقابلة السؤال باستدراك القول بناء على انه قوله (مر كل شيء غدا) يخرج المفهوم  
الكلي التصوري لان تقديره ينطبق اي شتمل على احكام جزئيات موضوعه ولا يكون تلك  
ذلك في التصورات اولا لان معنى الانطباق الحمل والاحتمال فيها قوله القضايا الكلية التي فروغها  
بديهة نحو قولنا كل نار حارة فانها من القضايا التي فروغها بديهة فلا يتوقف احكام  
جزئياتها على تلك القضية الكلية لبراهنة تلك الاحكام الجزئية في المقابلة في فائدة  
بعض القيود الى معطوف مقدم لقوله مدفوع والى بعض القيود هو قوله ينطبق  
على جميع جزئياته لا نرضيه ويكون مستدركا فاننا اخرج المفهوم الكلي التصوري يمكن  
بان يرد بامر كل القضية الكلية فيفيد فائدة مع الاختصار فيخلو عن (الفائدة) حينئذ  
وجمل قوله (مر كل شيء على القضية الكلية او في مناهله على ما حمل عليه لمجرد ان يخلو عن (الفائدة)  
ما ذكرنا من الاختصار على هذا التقدير واما فائدة قوله حينئذ على القضية الكلية فهي ما  
ياتي من المحقق بالثبوت في قوله فانا قلنا في فائدة (مر كل شيء) قوله يتوقف احكامها  
بكونه ضاريا على توجبه بل يكون مضر الاخر اجم بعض اجزاء المنطق كما اعترض عليه ذلك  
الذي لا يقال في قوله (مر كل شيء) بمفهوم المجاز مبتدأ خبره مدفوع والفرض منه جواب سؤال مقدور  
تقديره اوضح فائدة يخفى وعموم المجاز على ما قرره قدس سره في بعض تصانيفه هو انه يعتبر قدر  
مستتر بين معنى اللفظ الحقيقي والمجازي ويستعمل في ذلك التقدير المشترك على  
المعنيين مثلا بلا قرينة واعتبار يكون قوله ينطبق الى حينئذ لم يعمل عليه لغيره فالفائدة  
فيه تحقيق جدا اذ قد عرفت انه فائدة حينئذ ايضا قوله قلنا فائدة الاشارة الى ان  
بعض القضايا الكلية مستغنى عنها اذا يمكن ان يكون معنى قوله ينطبق على جزئياته يستعمل  
على جزئياته بغيره فباعتبار تحقيقه لا باعتبار تحقيقه ويستعمل تحقيقه تحقيقا فيخرج به  
الشرطيات اذ لا يعتبر فيها جزئيات باعتبار تحقيقها بل باعتبار كونها اوضاعا واقعا والسؤال  
ايضا اذ هي لا تشمل ولا تنطبق على الجزئيات المستغنى عنها تحقيقا بل تصدق بالشرطيات

مع اشتمال تلك الجزئيات ولهذا قيل لا يستدعي اشتماله وجود الموضوع ولا بد من اخرج السؤال  
والشرطيات عن تعريفها اذ ليست قوانين ولهذا قيل مسألة العلم لا تكون سائبة ولا  
شرطية ولو لم يخرج عن تعريفها فانها تصدق بغيرها المنطق على السؤال والشرطيات عاصمه  
عن الخطا ولصدق تعريف علم النحو يعلم باصول يعرف بها احوال او اخر الحكم من حيث  
الاعراب والبناء عليها قوله من حيث انطباقه على مساوي موضوعه وذلك اذ كان  
موضوعه الصوري مساويا لموضوعها كقولنا كل ناطق انسان وكل انسان ضاحك فقولنا  
كل انسان ضاحك لا يسمى قانونا بالنسبة الى قولنا كل ناطق ضاحك وقوله (او على اعم  
منها) وذلك اذ كان موضوعه الصوري اعم من مجموعها كقولنا بعض الحيوان انسان وكل  
انسان ضاحك فهذه الكلية باعتبار استخراج حكم بعض الحيوان لا يسمى قانونا وما ينبغي  
ان ينبه عليه ان الامر الكلي كما ان من هذه الحقيقة لا يسمى قانونا كذلك بالنظر الى نفسه مع  
قطوع النظر عن انطباقه على جزئيات موضوعه ليس يتوقف فائدة يفيدها قوله  
ينطبق الى كما يفيد ما ذكره المحقق فافهم وان كانا في اي وان كانت هاتان القضيتان  
التي ان احدهما كل انسان ضاحك والاخر كل انسان ناطق من المبادئ بالقياس الى قولنا كل ناطق  
ضاحك وقولنا بعض الحيوان ناطق وقوله (او يجوز) في تحليل كونهما من المبادئ كذلك في تحليل  
تقديلا لعدم التسمية فقد اخطا خطأ فاحشا قوله قلت محله من الاعراب النصيب الى ويجوز  
ان يكون صفة بقر صفة لا مرو وما وقع في بعض النسخ يتوقف باللام فيقول على ان اللام زائدة  
بقريته قوله (او على مرفوع) فانه مر كل شيء (او على اللام لام الواقعة اي عاقبة ذلك  
الانطباق استخراج تلك الاحكام من الفعول عند طلب معرفة ما في قوله تعالى فان سقط  
الامر عن ان يكون لهم عدوا وخيرا وقوله فان يكن الموصوفات فها هم فلم يرد ما تكرر  
الوالدة وبذلك كقولهم فلم يرد والوالدان سني لها كما جازى والدورتي المساكين  
قوله بسبب ذلك الانطباق اشارة الى تقدير عائد وهو لفظة (مر) فان الجملة اذا  
وقعت صفة لا لافيه من عائد الى موصوفها كما تعريف موضوعه بان يكون تلك  
الاحكام بديهة قبل كونها مولا لا لكونها انما كما يتبادر الى الاوهام فافهم لفظ  
سرياني السريانية على ما ذكره العيني في شرح صحيح البخاري لفظ ادم عليه السلام مأخوذة  
من السريانية التي بزيادة اللام والنون كما في رباني وطباني ورقباني لكونها بالاهام



وضم السنين من تغييرات النسب وقلب الراديا كقلب النوبة في دينار يا اذ اصله ديار وقل  
 يكون سول الملكين في القبر هذه اللغة ولهذا قيل حفظ السؤال والجواب في القبر هذه اللغة  
 من امارات حسن الخاتمة والاشهر انه باللغة العربية قوله اما المسطر الكتابة او المسطر  
 الجدول ونقل الى قبل الاظهر ان يكون المسطر مع مسطر الكتابة ومسطر الجدول والجامع  
 انه امر واحد يتوسل به الى حصول امور كثيرة على الاستقامة والمقصود من التمامية معرفة  
 احكام جزئيات موضوعها على وجه الاستقامة والجدول الخط المستقيم ومسطر هو الخشبية  
 التي توضع فوق القسطاس ليستقيم هذا الخط كما ذكره بعض القائلين **قوله** جامع هو ان  
 الظاهر في هذا جميع السنين ومن جعله بالاضافة الى الجمل بعد فقد اورد كتب الشطط ولو  
 قيل في وجه النقل ان كلا من هذين السببين للتقويم والتسديد كما اظهر قد قيل وفي بيان  
 الجامع اشارة الى ان النقل ليس قبيل الاربعين وفيه ما فيه من الغفلة من معنى الاربعين  
**قوله** لا ومنهم من ظن وهو المحض عما دحضت قال وهما تحت وهما انما كانا  
 عبارة عن قضية كلية الى اخر ما قاله بانه الفروع المندرجة تحتها اي تحت قولهم  
 الشكل الاول منتهج ايضا اي كما ان قولنا الشكل الاول منتهج كذلك بديهية في الوقوف  
 فسار هذا الظن الى ان كانت خبير بان ما ذكره المحض انما يتم اذ لم يكن في المنطق مسئلة بديهية  
 وفرد هذا ايضا بديهية كلية لا تحتاج الى تبينه ايضا بان يكون فيها خطأ اصلا بل يكون بديهيات  
 المنطق كلها مما يكون في وعدها بديهية خفية محتاجة الى التبيين والازالة الخفاء ودون اثبات  
 شرط القاد كما لا يخفى على من تجتنب الغفلة عما في الباب انه على غير المحض عما دحضت عن  
 تعريف المنطق جميع بديهياته وعلى غير المحض تعريف بديهياته الكلية فما اختاره المحض  
 اهون المحذورين ويمكن التضييق على كل ما لا يخرج عن باننا نقول ان المقصود تعريفه بالنظر الى  
 المقصود بالذات منه وهو نظرية فافهم **قوله** فان قولنا الشكل الرابع المولود انما يقيد  
 بما يقيد لانه لو لم يكن كذلك لم يكن من فروع الشكل الاول بعد التبدل المذكور فضلا اذا قلنا كل  
 انسان حيوان وبعض الجناس فبذلك جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى فقلنا بعض  
 اشياء هي اشياء وكل انسان ناطق يكون من فروع الشكل الاول فينتج بالبراهمة قولنا بعض  
 ناطق وانما اذ لم يكن الصغرى موجبة او لم يكن الكبرى كلية فلا يكون كذلك وقد علم من يعرف  
 المحض ان المراد من الفروع والجزئيات ليس الفروع والجزئيات الحقيقية مثل العالم متغير وكل

قوله سول الملكين في القبر  
 متعلق بحفظ

وجه التامل في جوار ان يكون راد  
 من المتاح ان يكون ذلك النقل  
 من غير روية في غير المتاح  
 المستعمل منه المستعمل اليه

متغير

متغير حادث بل اعم منها ومما يؤيد اليها بادي تفسير فقطن لكنه يتوجه عليه اي عليه  
 قدس سره باعتبار كونه قوله فلا اشكال جوابا عن السؤال المذكور على تقديره على الوجه الاول  
**قوله** فان راد بانها الفضية والتقدير اذا كانت الالة ما يكونه الى فان راد رده افع الى  
 وذلك من تامة السند **قوله** بل بينه وبين فعله فان التقدير ان المطالب الكسبية احكام وهي افعال  
**قوله** هو هذا اي وهذا السؤال وهو من قوله فلا اشكال يتوجه على الثاني من الوجهين  
 كما يتوجه على الوجه الاول اذ بقي الاشكال في منفولية المطالب فانها افعال لا منفعل وان  
 لم تشكل فاعلية الفاعلة حسنة واجاب عنه بعضه الافاضل بانه لا يجوز ان يلتزم ان فعل الفاعل  
 منفعل لانه المنفعل ما يقبل الاثر وجود الفعل اثره عليه وقد قبله فافهم **قوله** فالواصل  
 من الفاعلة اليها الاتي على ولا يتزعم قبل ولا يتزعم خبير بان الاتي على والاتي على الاتصال  
 الى النسبة الموقوفة والمنسعة وانما الواصل اليهما هو الوقوع واللا وقوع والذات هما اثران  
 لفعل الفاعلة اللذين هما الاتي على والاتي على اذ هما اللذان يتبينان عن ذيل الفاعلة هذا  
 قائل فيه **قوله** يدل على ان الاتي على ووجه الالة ظاهر بالنظر الى قوله في وصول اثره اليه  
 في التوقيف **قوله** لانه فعلها والفعل لا يكون اثر بل الاثر ما يتوقف عليه كما عرفنا **قوله** ليس بواصل  
 خبر لان في قوله في ان الاكتساب والجواب عنه اي عن الايراد على السيد قدس سره  
 على تقدير كونه الحكم فلا سوادا ريد بالمطالب الكسبية الاحكام التي هي افعال والنسبة التي هي  
 الوقوع واللا وقوع **قوله** احدهما ان الاشكال الى اي ان مراده قدس سره انه لا اشكال في  
 الية المنطق ولا في منفولية المطالب بالنظر الى ما ذكرت وهو ان الفاعلة فاعلة لفاعله  
 بل الاشكال في التصديقات انما هو بالنظر الى ان الفاعلة وان كانت فاعلة للحكم في  
 التصديقات لكنه لم يصح قوله ان المنطق واسطة بين الفاعلة والمطالب الكسبية بالنسبة  
 الى اثبات المدعى سواء كان المراد بالمطالب الاحكام او النسب على ما قرره المحض وعلى هذا  
 يكون مشتقا الاشكال اما كونه المطالب افعالا لا منفعلا واما كونه الواصل من الفاعل الى  
 المنفعل فعلا لا اثرا وهذا الوجه من الجواب كما ترى انما يصح قوله قدس سره فلا اشكال  
 لانه يرفع الاشكال الوارد على الشارح في هذا المقام وتبينهما الى وحاصله اننا  
 نحذف الشق الثاني فنقول المراد بالمطالب النسب التي هي الوقوع واللا وقوع والاتي على والاتي على  
 والاتر والواصل اليها هي الموقوفة والمنسعة اذ هما شترتان على الاتي على والاتر

عبد الرحيم



وبهذا الوجه من الجواب يظهر ان العاقلة فاعلة والمطالب الكسبية منفصلة والمنطق  
 التي بينهما فيتمثل الاشكال الوارد على الشارح وقد جعل بعض الافاضل الاثر الواصل الى  
 النسبة الوقوع واللاقوع بناء على ان الاتقاء اذا كان فعلا كان الوقوع اثره والا فكلما  
 يضاف الى القول يضاف الى فاعله فقد ارتكب الشطط في دفع ما يرد عليه وامطى مطية  
 التعسف في تصحيح ما يرد اليه وان اردت ان تبين ذلك فانظر في حاشية احمد الابيوردى  
 قوله فان رفع الاشكال الثاني ايضا الى الاشكال المعبر عنه بقوله وايضا قوله في الاكتساب  
 الى قوله صريحا في قوله ما دعاه ومفعول مطلق له ولا قوله ضمنا وكونه دعوى فاعلية  
 العاقلة ومنفصلة المطالب ضمنية لكونها جزئية من مفهوم الالة كما ذكره الشارح  
 الى والخبر من ذلك هي الاشارة الى ان التوجيه الاخير لا يوافق عبارة الشارح الا ان يتكلم  
 كما ينبغي **قوله** ولا يخفى ضعف هذا الجواب لكونه بناء على الظاهر لا على التحقيق فانه التحقيق  
 هو ان الحكم ادراك والادراك ليس بفعل ولما حاز كونه الشيء ادراكا بحسب نفس  
 الامر وفلا يحسب المبتدئين صحيح هذا الجواب لكن مع ضعفه وانما ينبغي تسليم  
 الى وحاصله تغيير الاليل او صرفه عن ظاهره كما ينبغي فترتب **قوله** من الاشكالين احدهما  
 الية المنطق والاخر منفصلة المطالب وحاصله الية المنطق انما هي النسبة الى المعلومات  
 المرتبة الى المطالب حتى يترد ان المطالب ليست بمنفصلة فلا يكون المنطق الذي هو  
 وحده غير الاليل الى ما قررته السيد السند قدس سره او صرفه عن ظاهره وهو لو شكك في ان  
 يكون الية المنطق الى قول (ان يكون واسطة بين الاليل والاطم فان الية المنطق هي كونه  
 واسطة بينهما لولا كونه الاليل لا يخفى فافهم ليس مبنيا على ما ذكره من الوجهين الا ان  
 هما كونه مبنيا على (الظاهر) المتبادر وكونه مبنيا على ان الاليل العاقلة وبين المعلومات وقوله  
 كما يدل عليه اي على كونه مبنيا على ذكره من الوجهين فيكون قيدا للمنفق فلا بد من  
 حمل كلامه عليه اي على ما ذكرناه ليصح عبارة قوله قدس سره اعني قوله اما بنا او اما بنا اعني الترتيل  
 فان قيل كما ان كونه الاليل العاقلة وبين المطالب الكسبية مبنيا على الوجه الاول من الوجهين  
 المذكورين كذا كونه الاليل وبينه شيئا فلهذا لا يبين المطالب الكسبية مبنيا على الوجه الثاني منها  
 كما لا يخفى على من تأمل قلنا ان قوله وبين شيئا من الاشياء علم يشمل المطالب الكسبية وغيرها  
 لمعنى قوله لا يبين المطالب الكسبية لا يبينها فقط فاعني الاشكال فتدبر به باعتبار طلبها لافقولة

مطالب

مطالب بالمرحلة الاولى ولا انما تحمله على التجوز الارشاد من قبيل كونه المستبعد فافهم  
**قوله** ونسبتها الى الكسب في قوله الكسبية واضحة لانها تطلب كسبية **قوله** لا يبين  
 عن ذلك اي عن حمل كلامه رحمه الله على ما ذكره قدس سره بالتعلق المذكور وقوله وهو المراد  
 ح بالاكتساب اي حين كان المراد بالمطالب المبادي يكون المراد بالاكتساب كونه ملكية  
 منها كما انه اذا كان المراد بها التباين يكون المراد كونه ملكية فقط فنحن نعلم وناؤه على  
 الوجهين اللذين هما قوله اما بنا او اما بنا اي حين كان المراد من كونه الاليل كونه الاليل  
 والمطالب الكسبية على المعنى المذكور ظاهر كونه يلزم ان يكون حينئذ استحقاق المطالب الكسبية  
 في كلا المعنيين اعني التباين والمبادي ولا يحلو اما لا يكونا حقيقيين او احدهما حقيقيا  
 والاخر مجازيا ففي الاول يلزم استحقاق المشترك بلا قرينة وعلى الثاني يلزم ان يكونا حقيقيين  
 والمجازي ويمكن ان يقال ان المراد به ما يطبق عليه المطالب الكسبية سواء كان ملكيا او  
 ملكيا منه بطريق عموم المجاز فتدبر **قوله** اعلم انه لما كان التوجيه الاول من الوجهين اللذين  
 ذكرهما قدس سره في الجواب عن الاشكال الوارد على قول الشارح مختصا بالصدق في الاشياء  
 الى التصورات خص عدم الاشكال بها حيث قال فلا اشكال في الصدقات والعاثون الثاني  
 فلما كان بحيث يرفع به الاشكال عن التصورات ايضا لم يسلك فيه مسئلة الاول وبهذا اظهر  
 ان الاول هو هذا الوجه اعني الوجه الاول يخرج قسم التصورات عن تعريف المنطق فلا ياسب  
 هذا التعريف ككتاب او رد فيه قسم التصورات ايضا قائل ولا تزل عن جادة الصواب اجمعا  
 ان لا تكون من ادراك الاليل تباين **قوله** وانما كان قانونا وقوله قانونا وانه ان يقول  
 قانونا موافقا للنسب يرسم المنطق اشارة الى دفعه الثاني بين قوله فثبت الحاجة الى  
 قانون وقوله الاليل قانونية حيث فهم من الاول ان نفس القانون ومن الثاني ان منسوبة اليه وجه دفعه  
 ان كونه قانونا وصفا له بالكلية ومنه وينبغي بهذا حال النسبة وقد افاد ان مع في شرحه  
 فافهم **قوله** ان اطلاق القانون عليه هو ان قوانينه تجوز لطيف مشتمل على لطف اشارة الى ان القوانين  
 وانما هي قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها فيل استحقاق السائر بمعنى الجميع  
 والمرتبة استحقاقه بمعنى الباقي وهو بمعنى الجميع لا اصل له وانه شاء في كلا المصنفين لا في كشف  
 الكشاف انتهى ومنهم من عكس قائل انه بمعنى الجميع واستحقاق الباقي غلط وقوله في لغة العرب  
 هذا وهو اعطاه وجهين الاول اما الاول فقد مر عنوا لغة الاليل ان استحقاق لفظ السائر

وجه انهم هو الاشارة والتبني الى ان ما ذكره  
 المحشى مبنيا على المعنى اللغوي للطلب والاشارة  
 الى احتمال اخر وهو تقدير اضاف اي مبادي  
 المطالب الكسبية

وهو ان يكون المراد بالمطالب هي المبادي  
 وبالاكتساب كونه ملكيا منها

المشتركة انما يقيد علما او عدلا باعتبار رتبة علم صح  
 مع ان المقصود قد مر في المنطق من حيث انه علم صح

وتضمن ذكر الاشارة الى ان التعريف  
 الاول ادلى من التعريف الثاني لتفطن  
 عصار



معنى الجميع مردود عند اهل اللغة معرود عن غلط العامة واشباههم من الخاصة به عليه  
 الشيخ تقي الدين واما ذلك فقد قال ابو منصور الاظهر في التهذيب ان اهل اللغة اتفقوا  
 على انه معنى السائر اقول والحق ان كل من المعنيين ثابت لغة حيث نقل ذلك الشريفي والجوهرى  
 والجوهرى وغيرهم وقول ابن الصلاح لا يقبل ما تورد به الجوهرى والكاره عليه قوله سائر  
 الناس جميعهم ليس على ما ينبغي اذ قد عرفت انه ليس مما تورد به فتتبع وما قيل من الاول  
 الكفا بالقرائين او وصفها بتمام تعريفها كلف والبال الذي ذكره فرع ما ذكره من تامة  
 تعريفه فقد قيل انه يمكن ان يقال في دفعه ان ما ذكره كلف في بيان كونه قافيا وليس ما ذكره  
 من تامة التعريف مدخل في ذلك فلم يذكره واما وصفها ببعض تعريفها فلكونه مما له مدخل  
 في ذلك وانت خير مني ما قيل على ذلك القول **قال الشيخ** عرفنا منه انه لا شئ من الانسان  
 يحتمل ان يكون له قول في نظر وينبغي ان يقول عرفنا انه لا شئ من الانسان يحتمل ان يكون له  
 دالة لانه لا يصلح ان يترجم ومعنى تعريف اجسام الجزئيات من التامة هذا يعني كما عرفت ان  
 قولنا كذا فاعل مرفوع قولنا زيد مرفوع بمجرى محمول القضية الكلية على زيد الجزئى لموضوعها  
 ولا يخفى على ان هذا العرسل لا يفي بالقرينة **قوله** وانما اسناد العصب الى اسناد مجازيا  
**قوله** لانه لا ينطق ليس بنفسه عاصم اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب الاول ان العاصم هو  
 الرعاية وهو المتبادر من عبارة المصنف والثاني ان العاصم هو المنطق وهو الرعاية ثم ذكره  
 عاصم وهو الموزون الى الامام والثالث ان العاصم هو المجموع وهو هذا الحكم وانما اسناد تقسم  
 الى الرعاية بحقيق الى الاول ومجازي الى الثاني والثالث **قوله** فانه لا ينفك عنها العصبية في بعض  
 النسخ لا ينفك عنه فذكر كثير التفسير على هذا بناء على جواز التفسير في ضمير المصدر وانما اعتبار  
 كسبه التوكيد من المضاق اليه او على حذف المضاف **قوله** وانه يمكن ان يقال عنها عقلا عاصم  
 هو راي اهل الحق دون الحكم فانهم يزعمون عدم امكان انفكاكها عنها عقلا **قوله** حتى يتوجه  
 عليها بخلاف الواقع فانه الرعاية فرع وجود المرفوع فكون الرعاية عاصمة يقتضي وجود المرفوع  
 لا انه مشترك بينه وبين مرفوعه بل هو مشترك في عدم الاستقلال وقوله لان العصبية لا ينفك  
 للنفي المستفاد من قوله ولا انه لا يستقل اي ولم يرد انه لا يستقل لان العلة اي الاستقلال  
 المذكورة العصبية كما تتوقف عليها تتوقف ايضا على العلم بصحة النظر الى ما قيل من ان  
 الظاهر انه تعليل لا اشتراط لعدم الاستقلال بين المنطق ومراعاة فليس بظاهر وعدم كونه

عصام

ظاهرا

ظاهرا لا يخفى على من له ادنى باطل فلا يرد ما اوردته ذلك القائل من ان الظاهر انه لا حاجة اليه  
 ذلك لانه مدخلية كل منهما كما اعترف به فيقيد ذلك بلا شبهة فافهم غيره في توقف عصمة الزهن  
 عن الخطا على العلم بصحة النظر وفساده خفا لا يحقق العصبية في نفس الامر لا يتوقف ادعى صحة  
 النظر في نفس الامر على العلم بها وانما الموقوف عليه هو العلم بالعصبية وفوق بينهما وانما ان  
 يقول ايضا ان بين هذا القول وبين قوله بخلاف مراعاة فانه لا ينفك عنه العصبية عادة  
 نوع مخالفة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان العلم بصحة النظر لا ينفك عن المراعاة ودون انما  
 خبط القادة تامل واجتنب الغفلة **قوله** للتوقف على مراعاة اي وجود او عدم ما يكونه صفة  
 للصحة والفساد على سبيل البرز ويحتمل ان يكون صفة للعلم بها فافهم **قوله** وذلك العلم هو  
 السبب القريب تمهيد وتوطئة للحوض في بيان ان اسناد العصبية الى المراعاة والمنطق  
 او العلم مجازي من قبيل الاسناد الى السبب لا حقيقي فانه العاصم الحقيقي هو الزهن على مذهب اهل  
 القدر والاعتدال والاعتدال الثلاثة المذكورة اسباب بعضها بعيد وهو المنطق وبعضها متوسط وهو  
 المراعاة وبعضها قريب وهو العلم والله تعالى كما هو راي الاشاعرة فقوله والعاصم الحقيقي  
 هو الله تعالى الظاهر ان يقال بالفاصلة دونه الواسطة او يقال بخلافه اشاعرة بل قوله كما هو  
 راي الاشاعرة والفرق بينهما يترتب من قوله الله تعالى فانه فويل باننا في الصادق في هذا  
 المقام فانه لا ينفك عن ترتيبا فاسدا اشار الى فساد الصورة ونشوء الاحتياج الى المباحث  
 المنطقية المفيدة لصحتها كما ان قوله المبادئ انما اشار الى فساد المادة ونشوء الاحتياج  
 الى المباحث المنطقية المفيدة لصحتها **قوله** انقضاء ما قيل من ان لا نسلم ان كما هو مذاهب  
 الامام كما هو وجوب الانقضاء ظاهر فانه العاصم على هذا ليس هو الاول في الحقيقة **قوله** وانقضاء  
 ما قيل من ان الاول انما هو العقل المحض اعلم ان في اختيار الاسناد المجازي للعصبية الى  
 المراعاة على الاسناد المجازي الى نفس المنطق تنبيه على ما هو مدار البينة وهي المراعاة وازالة  
 لما عسى يتوهم من قوله فثبت انما جاء الى ان قوله هذا نفس القانون كافي في حصول العصبية  
 ومنها الله العصبية عن شوارب الوصمة **قوله** اشارة واما احترازه الى اورد عليه لا وجه للاحتراز  
 الجنب في بيان الاحتراز واجيب عنه بان المراد الاحتراز ان وجودا وعدمه على ان بيان الشئ  
 لا يضيغ عن ذكر ما هو توطئة له والاحتراز انما يتأتى بعد ذكر الجنس **قوله** لا ينفك عن الجنس والافضل  
 وانما هي للماهيات الحقيقية دون الاعتبارية وما هي المنطق من الماهيات للقبارة **قوله** اشارة



تخرج الآلات الخيرية وصف الآلات بالجزئية يومهم ان خرجوها بان ثبوتية لعدم كونها كلية  
ولكن تلك والآلات الآلات الكلية لا ياب الضايح مع انها خارجة بل خرجها لعدم كونها قضايا  
بل لا يبعد ان يقال انه لا يخرج القضايا الغير الكلية التي هي الآلات كصغرى سهلة الحصول التي خرجت  
الفروع بترتيبها مع التاثيرات **ا** وقوله تفهم مراعاتها الا انها على الخطا في التكرار  
تخرج الى وتخرج ايضا العلوم الالوية التي تفهم عن الخطا في الحسب عن الخطا في الاعمال الالوية  
وعن الخطا في البحث فقول بل في المثال على سبيل التمثيل واما العلوم المقصودة في انفسها فلم  
تدخل والآلة حتى تخرج فافهم **قوله** وما كان الامور المرتبة الى اى وما كان الامور مرتبة مخصوصة  
من الامور المرتبة تكون غير القواعد المنطقية التي يعلم حال تلك الامور المرتبة المعنية صحة  
وفسادا من تلك القواعد كان يقال مثلا زيد في قام زيد فاعلى وكل فاعلى فزيد فزيد فزيد  
كذلك تكون الامور مرتبة معينة تكون غير القواعد المنطقية التي يعلم حال تلك الامور المعنية من  
تلك القواعد كما مثل له وهذا مراده وان كان في عبارته نوع قصور عن ادا مراده كما سبق فافهم  
**قوله** فهذه القضية الموجبة الكلية الى والنتيجة الحاصلة من هذا الشكل الذي هو قوله ان شئ مما  
لا يكون على اشتراط المنفردة في باب الانتاج يكون على هيئة الضرب الاول من الشكل الثاني قوله  
وسيلة بين القائل ونفسها الى قبل فيه ان الوسيلة هي تلك القضية الموجبة وحدها كما عرفت  
به والاشترط الاصل بسببها الذي هو المرتبة انما يصل اليها والى السالبة التي وقعت صغرى  
لا اليها فقط فلا تكون تلك القضية وسيلة بين القائل ونفسها اذ المجموع من الشئ وغيره  
ليس ذلك الشئ هذا وقد ظهر لمن نظر الى سياق الكلام **ا** اعني هذه المرتبة اى  
مرتبة هذه القضية الموجبة الكلية مع تلك القضية السالبة الكلية على هيئة الضرب الاول من  
الشكل الثاني **قوله** باعتبار انها من المبادئ اى من الامور التي يتعلق بها ذلك النظر والاشتراط  
**قوله** وهذا القول من المفارقة كاف اى في حصول المقصود وهو كونه الالوية عارضا من عوارض  
المنطق حتى يكون التقدير المذكور رسميا فاعلم **قوله** الى مزيد تام وهو اعتبار المفارقة  
الاعتبارية والفرض من هذا الكلام ان الالوية استبعاد ذلك الاعتبار فنقطن **قوله** في بعض  
الحوادث وهي الى شئ الحادثة **قوله** فليس قوة وروده بهذه المثابة اذ الالوية بعض مسائل  
المنطق لبعض الآخر ليس كآلية المسئلة المعينة لنفسها والمثابة في الوصل الموضع  
الذي يتاب اليه اى يرجع مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان الاله ينصرف في امرهم

ثم

ثم يتوجه اليه ثم استعمل في معنى المنزلة والمقام **قوله** اى في بعض الحوادث المذكور  
فلا حرج في تقدير السؤال والجواب ما ذكرناه لان فيه قصر المسافة **قوله** بان ذلك لا يجب  
اشترط ان اشياء اى لا يجب حصول البعض من البعض الاخر بطريق لا يهتدى في التوارك كسبيل يجوز ان  
يحصل من نظري وهو من نظري اخر وهو من يدريه فينتهي الى يدريه ولعل وجه انما ان  
الى انه اذ لم يجد ذلك لا جاز ان يحصل البعض من البعض الاخر النظري كما قرنا لم يحسم  
مادة التسمية بالكلية بهذا الجواب ايضا فانهم **قال** **قوله** فانها فائدة جلييلة وحياتية  
افرد لها المولى عمام الدين رسالة مستوفى مباحثها موجودة في ايدي الطالبين **قوله**  
دون هو وعرفوا وبيوه وصوروه الى قيل في الفرق بين قوله ورسموه وبين قوله وعرفوه  
وبيوه وصوروه خفاء هذا وانما خبير بان الفرق ظاهر فان الثانية التي هي التسمية على مقدرة  
الاشترط في كل علم رسمه لاحده انما يظهر بقوله رسموه لا بقوله وعرفوه واشتراطه فتبصر  
**قوله** ما يحصل من هذه المقدمات وهو التسمية المذكور **قوله** في منشأ انما ذكره عليها بان ذلك  
وهي ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم لا يقال ان الثانية على ما ذكره هي التسمية المذكور فلا شك  
ان منشأه هو توفيق المنطق بالرسم وتصديره بقوله ورسموه كما ذكره والمقامان المذكوران  
انما هي لبيان ولايات المنية على ما يقول ان المنشأ في الحقيقة والامال هو ما ذكره اذ لولاه لم يحصل  
المنية على فتبصر **قوله** التفسير عنها بالحقيقة الى اخره اعلم ان لفظ الحقيقة قد يطلق على الماهية  
مطلقا لا اشتراط الوجود الخارج كما صرح به بعض المحققين في لاجبة الى ما ذكره من التكلف وكل  
من اشترط المذكور واعتبار التجوز الالوي للتسمية على انها كالماهية الحقيقية وليس الاعتبار  
المحض بل يقرب ان يعد من الماهيات الحقيقية الموجودة في الخارج حتى ان في كونه استعمال  
لفظه الحقيقة الموضوعه باراء الماهية المقتدة بالوجود الى اخره في الماهية الاعتبارية من قبل  
استعمال المقتدة في المطلق كالماتل بيانه على ما سوره العبد الفقير الى الخالق الزبارة فليست  
تلك في مقام بيان كونه اطلاق المقتدة على انق زيدا مثلا محررا من سلا من قبل استعمال  
المقتدة في المطلق **قوله** بحسب هذا الوضع اى وضع اسم العلم باراء المسائل التي حصلت ولا  
بوجه وهو وضع باراء التصديقات بالمسائل اى معنى مثلا والآلة وضع اخر غير الموضوعين  
المذكورين وهو وضع على باراء الملكة الحاصلة من مزاولته تلك التصديقات فكل من اهل التصبر  
**قوله** وهي ههنا المسائل اى ان تلك المسائل اجزاء خارجية للعلم لا اجزاء ذهنية والى انما يتبع

عبد الرزاق



من الاجزاء الذهبية لانا نقول ان الحق ان الاجزاء الذهبية جزء من الاجزاء الذهبية وان الركن  
واليد والرجل اجزاء من الحيوان الذي ركب نقره الانسان منه ومن انا طلق قد يروى ما قبل من  
ان المسائل تتزايد بتلاحق الافكار يوما فيوما فلا يمكن تصور العلم بجميع ذاتياته فقل ان مدفوع  
بان المراد بالمسائل الموجودة وقت ارادة تصويره كذلك على انه على اطلاقه غير صحيح لان  
علم التفسير وعلم الحديث ان كانا من العلوم فتزايدت غير صحيح الا باعتبار شرح مواضعها واما  
علم الكلام فان جعل الجواهر والاعراض داخلين فيه فيجوز تزايدها واما اذا لم يجعلها فيه  
فلا تزايد فيها ايضا هذا وكذا في ذلك وانما خبر يصفه ممكن من هذين الجوانبين فامل وانظر مسائل  
منه قد سررت في هذا الا ان لم يلزم الجواز ان يكون من مقدمات الشرع موقفة بحسب حله  
انما قص ايضا قوله قلت هذا التفصيل الى وان سلم ان التفصيل بينهما لم يمكن ايضا كونه لهما  
انما قص مقدمات الشرع لما سبق من تزايدهم على ما قيل فتنبه ركن عن الزيادة في احوال المراد  
من التفصيل تقسيمه الى اقسام والتاقيص قوله لا تميز بالوجود بان يكون وجود بعضه  
مقدما على وجود بعض الآخر كالاشياء والافعال فان اجزاء ماهية الانسان التي هي الحيوان والناطق  
لا تميز بالوجود في الخارج بل هي موجودة بوجود واحد كماله هي الفرس وما نحن فيه  
من هذا القبيل اي من قبيل الماهيات التي تميز اجزاؤها بالوجود الخارج من العلم بالاجزاء  
التي هي المسائل تميز بالوجود الذهني او اللفظي او الكتابي الذي نزل منزلة الوجود الجاهل  
فلا يبا في كونه من هذا القبيل كونه ماهية اعتبارية كما تقوم فقط في قوله لعمري انها هي  
لما سياتي من ان العلوم تتزايد يوما فيوما بتلاحق الافكار ولا ينتهي الى حولا كما يدعى في  
قيل لا ثم ان حقيقة العلم المسائل الغير المتناهية حتى يكون العلم بها امرا متوقفا وانما يكون  
كذلك لو كان حقيقة كل علم هي المسائل الغير المتناهية وليس كذلك والا يلزم تزايد الحق لما  
ان المسائل تتزايد بتلاحق الافكار وقد تقرر انها لا تزايد ولا تنقص بل حقيقة كل علم  
هي المسائل التي اوجدها المختص لذلك العلم والعلم بذلك المسائل امر ممكن فلا يتم التقريب  
هذا وفيه ان خلاف ما عليه الجمهور ان العلم عند فهم عبارة عن جميع مسائله سواء خرجت من  
القوة الى الفعل او كما سيجي منه قد سررت فامل في ذلك والا يلزم تصور الممكن وقد اشار اليه قد  
سره فيما بعد بقوله ولما كان تصور جميع تلك المقدمات امل متوقفا لم يمكن تصور العلم  
بعده مقدمة للشرع فيه قوله علمه كانه قبل هل يجوز ان يكون مقدمة للشرع ان قال نعم قوله

وجه التدبر في النظر في علم  
المحتش فيما قبلنا نظر  
هم

وهذا

وهذا النوع من الشرع وهو الشرع في جميع مسائله بحيث لا يشذ منها مسألة عن ان يكون  
مشروعة فيها امر متعذر كما ان تصور العلم بجميع اجزائه كذلك قبل هذا ان كان في الشرع  
هو التحصيل ولم يكن المراد من الشرع في الكل هو الشرع في كل جزء من اجزائه واما اذا كان  
المراد هو الشرع في كل جزء من اجزائه فلا تغدر فيه هذا وفيه ما ممل يظهر باني نظر فافهم قوله  
وما قيل وقال المحتش عما دوقوله في توجيهه اي في توجيه قوله ان ربح وليس ذلك مقدمة  
الشرع فيه قوله من ان معرفة الشيء بحسب حله يعني ان تلك المعرفة متوقفة على العلم بمسائل  
الفن وذلك العلم يتوقف على الشرع فيها والمتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء  
فمعرفة بحسب حله متوقفة على الشرع فيه فلو كان الشرع ايضا موقفا على معرفة بحسب حله  
لزم الدور بامر مراتب فتدبر في كيف والشرع في العلم الى اي كيف يتوقف معرفة بحسب  
الحق على الشرع في العلم والشرع في العلم عبارة الى وكذا في ذلك وانما على ذكره في ما مضى (او لم يكن)  
الكتاب ان الشرع من فيما بينهم ليس عبارة عن ذلك بل انما هو التلبس بحسب المقصود  
تحصيل الكل فان قلت يجوز ان يكون مراد المحتش المعرفة بحسب حله على تقدير ان تجعل مقدمة  
للشرع لا يمكن ان تجعل مقدمة للشرع الممكن والا يلزم تعذر الممكن كما سبق فلا بد ان تجعل  
مقدمة للشرع في جميع المسائل الغير المتناهية بحيث لا يشذ منها مسألة عن ان تكون مشروعة  
فيها كما مر وجيئنا كما مر في الشرع ما ذكره المحتش فالجواب عنه انما سلمنا ان مراده ذلك مع  
انه قال ذلك التوجيه لا يرد عليه حتى يرد عليه ما ذكره المحتش لكن لا نسلم ان الشرع في المسئلة  
عبارة عنه تحصيلها فضلا عن تحصيلها من دليلها بل يكفي في الشرع في المسئلة بل في العلم  
تصور موضوع تلك المسئلة لا محمولها فانه يتحقق التلبس بحسب حله من ان تصور موضوع  
مسئلة الفاعل مرفوع او محمول مع قصد تحصيل علم الخوف قد شرع في تلك المسئلة بل في  
الخوف من غير احتياج الى تحصيل تلك المسئلة مطلقا فضلا عن تحصيلها من دليلها صرح به المولى  
خواجه زاده في مواضع هداية الحكمة نعم يمكن ان يجاب عنه بان مراد المحتش ان الشرع عبارة عن  
قصد تحصيل العلم بشرط التلبس بحسب حله ولما شاء كون الشرع عبارة عن ذلك تسامح في  
العبارة فامل قوله وذلك التحصيل الى وذلك التحصيل الذي كان الشرع عبارة عنه يتوقف  
على ملاحظة المسائل التي هي المعرفة بحسب حله ولا يتوقف هذه الملاحظة على ذلك التحصيل فلا  
يتوقف المعرفة بحسب حله على الشرع فلا بد من ذكر هذه المقدمة اعني قولنا ولا يتوقف هذه

قوله مع ان جازم ذلك التوجيه هو علم  
المحتش لا يدعيه اي لا يدعي انها مقدمة  
لذلك الشرع المتعذر مسكته



الملاحظة الى متى يتم المقصود وانما حذفها اعتمادا على دلالة سوق الكلام فانهم **قوله** اضافي اي  
 بالنسبة الى ما في مقته بحسب قوله **قوله** وكيف لا يكون اضافيا وتصوره بوجه ما مقترنة  
 للشروع ايضا في الحق انه المراد بالتصور بوجه ما هو التصور بالوجه الكمال المساكين والالهم  
 يمكن الشروع فيكون رسما لا غير هذا وقد مر التحقيق في هذا الكلام فلا نعيد **قوله** اللهم  
 ان يكون المراد الى المقصود من هذا الكلام جعل الحصر حقيقيا وذلك لان مطلق معرفة  
 العلم بطريق التصور لا يكون مقدمة الشروع على وجه البصيرة بل هي الموفرة بالكم التصور  
 بوجه ما فانه مقدمة اصل الشروع لا الشروع على وجه البصيرة الا انه يرد عليه المنع  
 بالتصديق بموضوعية الموضوع والتصديق بانها كذا فانها من مقدمات الشروع على وجه  
 البصيرة ايضا اللهم الا ان يقال المراد حصر مقدمة الشروع التصورية لا حصر مطلق المعرفة  
 فتبصر **قوله** وفي التصور بالوجه الاعلم لتبصر المقصود به فيقولون ان يكون غير المقصود من  
 المقصود وفي التصور بالاحص لتبصر المقصود بغيره فيقولون ان يكون المقصود من الغير فلا  
 يحصل الشروع على وجه البصيرة بشئ منهما **قوله** والاولى ليس من مقدمة الشروع على وجه  
 البصيرة من قبل قوله ولا ترى الضبط بها يخرج وانما ذكرنا البصيرة لكون الكلام في الشروع  
 على وجه البصيرة فتبين ان الثاني فانه الحصر حقيقيا قد مره استصحاب العلوم المخصوصة  
 الى الغرض من هذا الكلام دفعنا قضي يلزم من ظاهر كلام الشارح حيث يفهم من قوله حقيقة  
 كلمة علم مسائلة ان تكون هي المسالك دون التصديقات ويفهم من قوله فيما بعد العلم هو  
 التصديقات بالمسالك ان تكون هي التصديقات بهادونه المسالك وهل هو الا تناقض وحاصل  
 الادعية انه انما يلزم ذلك لو كانت الجهة متحدة وليس كذلك بل الاول مبنى على الطلاق والثناء  
 على الطلاق اخر والعلم اطلاق اخر وهو الطلاق على الملكية الحاصلة من تكرار تلك التصديقات  
 ولم يتقرض قدس سره له لانه لا مدخل له في المقصود في هذا المعام وهو دفعنا تناقض قيل  
 ان هذا الكلام وما ذكره بعد من قوله لانه قد حصل الى يستعملنا الحقيقة ههنا مقابل ما  
 لا بمعنى الماهية الموجودة كما سبق لانه وضع اللفظ لشي لا مدخل له في كون الشيء حقيقة ههنا  
 المعنى لا بحسب بانه العلوم المدونة في الماهيات الاصطلاحية الاعتبارية فما اعتبره المصطلح وهو  
 (س) كما بارأها كما هذا يعني من الحقيقة الاعتبارية فقامل قدس سره واعتراض عليه على  
 قوله حقيقة بل علم مسالك ذلك العلم واعتراض ايضا بانه على هذا لا يمكن تحديده لانها مسالك غيرية

والجزئ

والجزئ لا يمكن تحديده واجيب عنه بان تلك جنسيات غير مادية والاي لا يمكن تحديده من الجنسيات  
 هي المادية فتبصر **قوله** لان الجيب الى بياة لقرينة تلك الدلالة وقوله بل هي الى اي بل هي هي مع  
 الموضوع الى اي الحقيقة هي المسالك مع الى ووجه كونه قرينة للدلالة المذكورة هو ان المعترض  
 قد حصر حقيقة العلم في المسالك وموضوع العلم والمباكى فلو لم يكن المراد ذلك بل المجموعات  
 لبطل الحصر بموضوعات المسالك ايضا فظهر ان المعترض اراد بالمسالك القوانين فلا يراد  
 الجيب الذي يصدق فيه ذلك الاعتراض بالمسالك ذلك ايضا وظهر ايضا ان الشارح ايضا  
 اراد بذلك والالهم كذا الاعتراض في المقابل فظهر من هذا التقرير ان الفاعل في قوله فظهر انه  
 رحمه الله الى التفريق ومن جملة الاستيفان فقد عدل عن الظاهر وان ثبت كونه للاستيفان  
 كالواو على ما صرح به البعض في حواشي شرح الشارح لكنه لا يخلو عن وجه الاستيفان فافهم  
 اما ابتداء كان يثبت عن احوال الموضوع نفسه او انتها كان يثبت عن احوال النوع او  
 عن احوال ارضه الذاتية او عن انواع ارضه الذاتية **قوله** ذهب الى ان المراد الى مع ان فيه تاديا الى  
 القول على الحصر كما عرفت وكذا اعلمه من دونه بما ذكرنا من وجه الارتباط فتبصر **قوله** بل هو قوله  
 ليرتبط الى في جعله دليلا لما ذهب اليه بعض الافاضل حيث قيل ان قوله من الاوليين احدهما  
 قول الشارح وانما كاه المنطق قانونا الى قانونيهما قوله فيما سبقت المنطق مجموع قوانين  
 الاكتساب وما قيل ان احوال الاوليين ما ذكره بقوله لان الجيب الى في احوال الصواب  
 فافهم واخر عن القول على التماس **قوله** كما ذكرنا في نوعي المنطق من انه قانونية الى وهي  
 لا يصدق الاعلى المسالك بخلاف التوقيين الاخير فان كلا منهما يصدق على التصديق بالمسالك  
 وهوناهما وما قيل من اننا بالنسبة في قوله قانونية فنقول واجيب بانها ليست للنسبة بل هي  
 للمبالغة كما في اجمعي او نسبة الخاص الى العلم المطلق كما في انسي وجني وتقيب بانه لا اقل انها  
 تمنع الجزم بصرفه على المسالك فقط فيما لا يلفت اليه اذ قد عرفت معنى النسبة فيه فيما  
 تقدم فتذكر **قوله** الى غير ذلك من تعينات العلوم كما يقال مثلا الطب علم غير في هذا احوال  
 بل ان الانسان صحة ومرضا **قوله** قدس سره كذا الاول اولى ووجه الاولوية انه مبنى على الحقيقة  
 ونفس الامر والثاني مبنى على الغرض والاعتبار ولا ريب ان المبني على الغرض الامر اولى من المبني على  
 الغرض **قوله** من ان قدس سره ذكر ايضا ان العلم الى قد مر تبينه فيما تقدم وتفصيل انه  
 كما ان الوجود الخارج وجود اميل وهو وجوده الخارجي الذي هو مصدر الآثار والاحكام

عبد الرزاق



وجودا ظاهريا وهو وجوده لا يهني بصورته الى اصلته فيها اذا دركناه كذا العلم وجودا اصليا غير له  
 الوجود الخارج للموجود الخارج وهو صورة المعلوم بذاته في الالفه بعد ما تصورنا  
 صاحب تلك الصورة وهو المعلوم بوجوده ظلي وهو وجود تلك الصورة الى اصلته بصورة اخرى  
 تصورنا واذا دركنا تلك الصورة الاولى فالى اصلها انما اذا علمنا علمنا واذا دركناه فان ذلك العلم  
 وجوده في الالفه وجودا اصليا وجوده ظلي الاول وجوده في الالفه بذاته والثاني وجوده فيه  
 ايضا لكن لا بذاته بل بصورته بعد ان يدرك واما اذا دركنا شيئا غير العلم فانه له ايضا وجوده  
 اصليا وظاهريا ان كان ذلك الشيء من الموجودات الخارجية والافله وجوده ظلي فقط فاذا دركنا وجوده  
 الظلي فذلك الوجود وجودا اصليا وظاهريا في اخر قناتين وهذا تفصيل بحيث لا مزيد عليه  
 فانما يصح اذا جعلنا في القائل ان يقول الظاهر ان ذلك الغاضل لم يرد بما نقله قدس سره ان  
 المسائل توجد بذواتها لا اراد ان القول بتخصيص المسائل صحيح اذا مراد بتخصيصها بتخصيص  
 العلم بها وتخصيص العلم بها كما يكون بحصول علمها بذواتها كما اذا قلت تعلمت المسائل بعد  
 ملاحظتها اجمالا قبل التعليم وهو وجود العلم بوجوده ظلي فعلى هذا لا يصح قوله انما يصح اذا جعل  
 في هذا وفيه بامل فقط ان المعلوم لا يوجد في الالفه الا بوجوده ظلي فانه وجوده فيه  
 سواء كان عبارة عن المسائل او التصديقات بكونه معلوما فيه ووجود المعلوم فيه بمل هو ظلي  
 والاصل وجود العلم المتعلق في الالفه لانفسه فافهمه ان يردنا قوله قدس سره في حاشية  
 ان قوله قدس سره لوقال في اعتراض على ان راجح بان في كلامه قصور او شيء ما فيه لا على ان راجح  
 علته لعلية الى بل الظاهر ان تمام العلة المذكورة لعدم تمامها بالنسبة الى هو وغير ذلك فافهمه  
 في حاشية ان يقول فلهذا وهو كون مقدمه الشرع موقفة بحسب رسمه قوله للشرح بقوله  
 متعلق بالعلية ويقول متعلق بالشرع وهو عطف على قوله وحده له وتعليل تلك  
 العلية برأي بقوله تنبها على ان في الشرع وعدم اليراد المذكورين وفي بعض الشرح وعدم  
 اليراد المذكورين في هذا يكون لفظ المذكورين مفعولا لا يراد في المعنى ويكون عبارة عن لفظي  
 وجوده وهو المذكورين في الشرع وهو الظاهر في نصيحه الشبهة الاولى فكيف لا يخفى على من يدر  
 لم يكن صحيحا لانه لو قال مع هذا التوفيق يكون كذا او هو رسمه لاجل لوقاله مع حده  
 يلزم ان يكون الحجة من مقدمات الشرع في العلم وهو محال لان الحد نفس العلم ونفس الشيء لا يمكن  
 ان يكون مقدمه له كما عرفنا في قوله ففهمه نظرا في اذا عرفنا مراده قدس سره فاعلم ان فيه نظرا او

وجه التماس اشارة الى لزوم  
 تفسيل في دفع التماس  
 صحت

الظاهر

الظاهر من سوق كلامه قدس سره ان قوله لوقال ذلك الى ليس اعتراضا على الشرح كما قدس سره المحشى  
 بل هو تحقيق للمقام وبيان للعلم كما يظهر بالتأمل الصادق وكذا الظاهر ان مراده قدس سره لوقال  
 ذلك لتبادر منه الحد بحسب الحقيقة فيعمل عليه فلا يكون صحيحا حين يعمل عليه بناء على التبادر ولو  
 صح بصرفه عن الظاهر لوى عن التنبية المذكور كما لوقال وهو غير ذلك فانه دقيق  
 وباتمام تحقيقه واداره الحد بحسب الاسم لا بحسب الحقيقة الى اعلم ان الحد ما حد بحسب  
 الاسم لا بحسب الحقيقة والا اول قول دال على تفصيل مدلول الشيء ومفهومه وهو يعنى  
 الموجودات والمعدومات والثاني قول دال على تفصيل ماهية الشيء وحقيقته وتخصيصاته  
 الموجودة وكذا الرسم على قسمين رسم بحسب الحقيقة ورسم بحسب الاسم والا اول تعريف الموجود  
 ببعض عوارضه الخارجية وهو حقيقة بالماهيات الموجودة كالحسب الحقيقة والثاني تعريف  
 مفهوم الشيء ببعض عوارضه الخارجية عن مفهومه وهو يعنى الموجودات والمعدومات  
 كالحسب الاسم هذا وقد عرفت ما في هذه الارادة فتدبر ان الحد بحسب الاسم  
 يجوز ان يكون الى تعليل لوقال ذلك اعني ان قال وحده واداره الحد بحسب الاسم عن التنبية  
 المذكور وكون الحد بحسب الاسم حرا بحسب الحقيقة فيما اذا كان الاسم موضوعا للحقيقة  
 لا لعوارضه فاذا بين مفهوم ذلك بتوفيق فقبل العلم بوجوده يكون اسما وبوجه يكون  
 حقيقيا كما اذا حد المثلث بتفصيل اجزائه ثم اقيم البرهان على وجوده فلم اقبل ان يصير  
 حرا بحسب الحقيقة لم يحصل التنبية المذكور فنبه وان لم يكن رسما بحسبها وكذا لم يكن  
 رسما بحسب الاسم ايضا ولم يتوض له مما لا يخفى وهو قوة دخله في المقام وعدم كونه رسما  
 لا بحسب الحقيقة ولا بحسب الاسم لان الفرض انه موضوع للحقيقة الشيء لا لعوارضه  
 واداره وعرفوه مما راجح قيل ذكر المقتدر والارادة المطلق يريد ان لوقال وجوده مع هذا التعريف  
 واداره وعرفوه مما راجح لا ان لوقال ذلك مع هذا التعريف او مع حده الاسم واداره  
 وعرفوه مما راجح لا ان لوقال ذلك مع حده الاسم لا يحتاج الى ارادة وعرفوه مما راجح فافهم  
 وهو اقرب اليه مع صحة اشارة الى وجه راجح ان هذا التفسير مع الترتيب في الاعتراض من  
 انه لا يخفى الى قوله ولعل ذلك المفهوم وقال قدس سره في تلك الحاشية بعد ما ذكره المحشى وعلى التفسير  
 هو رسم ذلك مميزا عن غيره واما حده الحقيقي فانما هو تصور عسائلا لا بتصور التقديرات  
 المتعلقة بها وليس ذلك من مقدمات الشرع فيه اقول ولعل اطلاق قدس سره الرسم على الاسم

شرح به الشرح في شرح المطالع  
 وجه التنبية الاولى ان يقول يجوز  
 ان يصير بل ان يكون



على معنى أنه ليس على حقيقة كما يشهد ذلك قوله وإما حده الحقيقي فبما هو قول وقال وهو المنطق  
أي وقال بهذا التفصيل وهو أي ذلك المفصل هو المنطق فيكون قوله وقال عطفًا على قوله  
فصله فافهم قوله وانظر أن التسمية اسم من حذف ضمير الشأن ويحتمل أن يكون قوله  
صرح بناء على أن التسمية الظاهرية الصريحة بقوله ورسموه للتسمية على أنه رسم بحسب رسم الحرف  
بحسبه ولا يخفى ما فيه من البعد والتوفيق بالطريق المقيد بالرجوع إلى ما هو المقصود من  
بيان معنى المنطق وهو بيان معنى التفسير بالقانون دون المنطق والمثل الذي قد مر عن عادتهم  
على أنهم لا يوفون المعنى الشخصي للشيء لا بمعنى أنه ممكن لكنهم يركونه بل بمعنى أنه ممكن في نفسه لأنهم  
اقتصروا على الماهية أو لوازمها لم يكن ذلك توفيقًا من حيث أنه مستحسن وإن أخذوا العوارض الشخصية  
فهو في معنى التفسير والتبديل به تعالى الشخص فلا يكون توفيقًا له أيضًا فتبصر قوله لأنه أعاده إلى  
الرجوع إليه يعني أن ذلك التفسير لا ينافي رجوع التفسير إلى المنطق حتى يرد عليه قدر سره ما اعترض  
به ذلك الأفاضل بل غرضه من ذلك التفسير الإشارة إلى الكلمة المذكورة لبيان مرجع التفسير  
وأنه خير بآية ما ذكره بعض الأفاضل هو الظاهر المتبادر وإن كان ما ذكره في نصيحه كلام قدس  
سره أعني قوله أي ذلك القانون دقيقًا خفيًا غاية الخفاء على ما أشار إليه بقوله اللهم لكن إذا  
راجعت إلى وجدك وانصفت وجدت الأمر على ما وصفت لا فافهم قوله وحجتي  
كان التوفيق بالطريق المقيد إذا ما يكون للشيء دون الشخص أو وجدك كان هو الرجوع إلى المنطق باعتبار معناه  
الذي دون الشخص فالضمير في رسموه الواقع موقوف هو أيضًا الرجوع إلى المنطق بذلك الاعتبار  
والغرض من هذا الكلام إثبات ما هو بوجهه من أنه ما ذكره بآيات رسم بحسب رسم ووجه الالتماس على ذلك  
عدم دلالة على أنه رسم حقيقي أنه وقع في مقابلة الحرف الذي كما فصله فالعارف بكيفية الإشارة ولا  
يحتاج إلى التوضيح بالعبارة لأن الصريح لا يبينه وإنما قد جعل التوفيق باعتبار جهة الوحدة  
الزائدة حواشي يمكن أن يكونه موقوفة العلم بحسب حده مقومة للشروع فيه قوله على أن مقومة  
رسمه الحقيقي لا حده الحقيقي أي كما هو الظاهر من سوق كلام المحقق رحمه الله والآن يصح  
بالوصف المذكور في واحد منهما فقال في شرحه للرسالة بعد ما بينه أن التوفيق المذكور سابق  
للمنطق بالنظر إلى نفسه ومن حيث أنه علمه العلوم وهو التوفيق له بالقياس إلى غيره من العلوم كما  
مر من قبله رايان تركه أجل أي تركه ذكرها فالضمير الرجوع إلى الأكثر المستفاد من قوله  
ذكر الشايع في كافي قوله تعالى عدلوا هو أقرب قوله تضمنها قوله رحمه الله تعالى وهذا

القول

القول مشتمل على مقدمتين أحدهما أن معرفة العلم بحسب حده وحقيقته تحصل من العلم بحسبه <sup>مسألة</sup>  
وثانيتهما أنها لا تحصل من غيره وهذا الاعتراض إنما يرد على الأولى دون الثانية فلما قال تضمنها  
وقد أشار إليه بقوله أذيل إلى قوله ويتوجه عليه أي على مدلول هذا القول **قوله** أي لا يعلم الخ  
الغرض من هذا الكلام دفع ما يبادر بورد من أنه لم يقيم برهانا على اعتناء استفادة البصيرة  
من التصديق فكيف يصح قوله والنسور لا يستفاد من التصديق جزًا فأجاب بأنه مما لا يمتثل  
ذكر السبب واردة الطبع واعتراض بأنه لم يجوز أن يعلم علم الجواهر بما هيها وبما عدا عنه  
بأن مراد المحقق لم يعلم من أكثر المنطقيين فلا يكفي بالعلم بما هيها وقد تقدم ما سبق  
بذلك المبحث فذكر **قوله** وتغيير البيان يعني الدليل الذي لا يمتثل على أن موقوفة بحسب حده وحقيقته  
لا تكون مقومة للشروع والدليل على ذلك قوله حقيقة كل علم مسألة أي العلم الخ وما كانا  
هذا الدليل محتملًا بورد الاعتراض عليه تركه وبذلك بدليل آخر وإن أمكن دفعه فخلله بما ذكره  
المحقيق للتبسيط على الأمرين اللذين ذكرهما المحقق فتدبر في الدليل الذي ذكره الشارح مقومة  
مطوية أشار إليها قدس سره بقوله وما كان تصور جميع تلك التصديقات **قوله** قد يسلكها  
أرباب المناظرة عند اشتغالها بالاشياء التي هو دفع الاعتراض الوارد على الدليل فنظن  
**قوله** وقد سبق من قدس سره الخ وقد عرفت أنه ليس بضايفه لأنه احتمال آخر مذكور فيه وهو  
صرفه عن الظاهر فافهم **قوله** لأنه إن العلم بالمتساوي الخ إذا جاز في أنه يتعلق بالتصور بالمتساوي  
بل هو كذلك قبل الإذعان بها كما قرره المحقق في الأولى الخ بأن يذكر أول الجواب الذي  
ذكره المحقق وثانيًا الجواب الذي ذكره الشارح لما لا يخفى ومما لا يخفى أن الأولى اختيار الجواب  
الذي ذكره المحقق إذ التسمية على الأمرين المذكورين ليس لتبسيط فائدة بالنسبة إلى المتكلم لا سيما  
إذا فتبصر أنه إذا في الاقتصار على ما ذكره رحمه الله لأنه يمكن أن يكمل كلامه الأول على التام  
بتقدير مضاف وهو التصديق فبما هو **قوله** وهو خلاف الواقع إذ قد عرفت أن العلم بها قبل  
الإذعان والقبول لها تصور **قوله** ليس شيء منهما محمولًا إذ لا يقال المنطق التصديق بأن  
الاشكال الأول منتهج **قوله** لأنهم قالوا الخ مركب الخ كما ساقى في هذا الكتاب أن شأنه تعالى  
مما يميزه بالوجود أي بالوجود الخارج بالوجود الذي نزل منزلة كما سبق ذكره  
ولا يجب أن يورد الجدل والفضل بعدها أي بغير ذلك الأجزاء والثانية باعتبار المضاف  
إليه ويمكن أن يكون معناه بغير الالتماس عليها بغير ذلك الأجزاء وأرجاعها إلى الماهية بناء

قول احمد



على ان التحديد للماهيات انما يكون في العادة بغير ادراك تلك الماهيات قبل التوقف في تعسف مستغنى  
 عنه فافهم ح ١٠ اي حين كانت الماهية مركبة من اجزاء متميزة بالوجود وما قالوا  
 الجواب عما يقال بان ذلك خلاف ما عليه الجمهور لانهم قالوا لا يصلح ان يقول لهم  
 هذا بالنسبة الى الماهيات المركبة في العقل البسيط في الوجود الا يصلح يعني الوجود الخارج فان  
 كونه ماهية الانسان مركبة من الحيوان الناطق انما هو في العقل لا في الخارج فان تلك الماهية  
 لا تميز في الخارج بالوجود بل هي موجودة فيه بوجود واحد فكلون بسيطة بخلاف ماهية  
 المنطق سواء كانت الصنوفات او المسائل فان تلك الماهية متميزة بالوجود فان  
 وجودها المنزلة منزلة الوجود الى ارجح ليس بوجود واحد في بعض صورته المتخيلة لا  
 الجواب انه قد استعمل بينهم ان الحاد التام مركب من اجزائه الفصل كذا هذا الجواب في جميع المواد  
 لا ان الحدود الحقيقية للعلوم المدونة انما تحصل بمعرفة جميع الاجزاء تفصيلا كما ان الكتب  
 التي ارجح لا يحصل العلم بحقيقتها الا بمعرفة جميع الاجزاء الغير المتجزئة عليها العلوم  
 المدونة بمنزلة المركبات الخارجية فكذا وافهم في عينة ولا تترك على رتبة **قوله** او قبل  
 الشروع عطف على قوله مطلقا وهذا الحصول يتوقف على الشروع فيها فيلزم تقدم  
 الشيء على نفسه بارجح مرتين فافهم **قوله** قد سكره اذا استدل على مطلوب بل لا نقلا اذا  
 قال المتكلم العالم حادث لا متغير وكل متغير حادث وقال السائل لا نسلم ان العالم متغير  
 اي لا فله هذه المقترمة ونطلب منك الدليل على وجود امر يتوقف عليه صحته **قوله**  
 على اختلاف الشيخ وعلى النسبة الاولى قوله لا يحتاج مبنى للفاعل وعلى الثانية عتم البناء للفاعل  
 والمفعول **قوله** وظاهر انه لا حاجة لطالب الدليل الى شاهده فان مستند الطلب جميع الطالب  
 ودعوى الجهل مما لا مشاحة فيه وانما هي ودعوى العلم **قوله** بل يكفي له نظرية تلك المقترمة  
 ولا يفي ذلك ان لو كانت بريهة عند الكل فلا يقبل فيها المنع فان ذكر شي يتقوى المنع  
 استدلالا بانه لا يثبت في دعوى بريهة عن غاية ظهورها **قوله** بان يكون مساويا وما  
 اذا كان اعم فلا يتقوى به المنع لان لا يكون ملزوما للمنوع والسند ينبغي ان يكون كذلك فالاعلم يصلح  
 للنسبة **قوله** وذلك تباع منه اي تفضي من المانع اذا لا يتوقف منه علم حتى يكون ذكره  
 محتاجا اليه فلا يقبل عليه الكلام لا بالمنع ولا بالابطال الا اذا كان مساويا للمنوع في يقبل  
 ابطاله لا ستراه بطلان المنع اذ بطلان احد المتساويين لا يستلزم بطلان الاخر ومما ينبغي ان

ينبغي

ينبغي عليه ان يكون هذا لا بطلان مقيد اليه حيث انه جعل استدلالا من حيث كونه مساويا للمنوع  
 سواء جعل استدلالا او لا فافهم **قوله** ولا بد هناك من شاهد لا سواء كان دليلا او منبها ان كان  
 دعوى في وجود مقترمة ما خفية **قوله** ان من منعه المستدل شرط جزاؤه مقدار بوجه تقوية ما سبقه  
 عند البصيرين تقديره ان منعه المستدل فلا بد من شاهد له وما عند الكوفيين فلا حاجة الى  
 تقدير الجزاء بل هو ما تقدم على ما تقرر في كتب **قوله** الخويعين الاستحالة لوقال وبين الاستلزام  
 والاستحالة لانه لا اولي **قوله** قد سكره قد سكره في معنى معارضة لا يقال ان هذا التوقف في الجاهل  
 لانه لا يصدق على معارضة المعارضة اذا المعارضة ساكن لا استدلالا نقول ان المولى لا يعارض  
 السائل الا اذا انقلب المولى المستدل سائلا والسائل معللا مستدلا لا على ان المعارضة لا تشبه  
 في كونه مستدلا اذ هو يقيم الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الحضم فهذا السؤال في غاية  
 السقوط وما قيل من ان التوقف يصدق على معارضة المعارضة مع ان عدم صحة ذلك مشهور  
 فلا يكون ما نوافوا وجيب بان عدم صحته لا يبطل التوقف بصدقه عليها اذ من ادعى من  
 المنوع الثلاثة ما يكون صحيحا وما يكون فاسدا فينظر فيه ايضا فليتام وقيل ان المعارضة  
 لا تتوقف على لا يمنة الحضم المستدل على خلاف المتصور شيئا من مقدمات دليل المستدل بل  
 ربما يجيء بين المعارضة والمنع والنقض فما قاله قد سكره وان لم يمنة الحضم شيئا من المقدمات  
 بل اورد دليله مقابلا لدليل المستدل لا على نقيض ما ادعاه فوالا يسمى معارضة لا يصفوا اذ  
 يستفاد من ذلك ان المعارضة تتوقف على ما رتب عليه هذا او قل ان يقول ان مراده قد سكره  
 انه لا اعتبار في صورة المعارضة بمنع مقترمة معينة ولا بمنع مقترمة غير معينة بل يحصل المعارضة  
 من غير توقف لواحده من دليل المنوعين ولا يشبه عليه ان يفرق بين مصاحبة الشيء وملا خطية فلا  
 يلزم من كلامه قد سكره المنع من اجماع بينا المنوع الثلاثة فتبصر **قوله** اي توجيه المعارضة مستدلا  
 خبره قوله ان المنطق لا يبيح **قوله** والا فلا يصلح الى ما سيجي من ان ارجح في ان هذا المنع  
 وسجي يقتضي لفظ المعارض ههنا ايضا فتبصر **قوله** وعلى وجه اوردت الظاهر انه مستدرك  
 اذ يقول غناه قوله بزرع المورد فافهم **قوله** وكل ما كانا بريهيا لا حاجة الى قوله بزرع عليه  
 انه لا يلزم من كونه بريهيا كونه معلوما لنا حتى لا يحتاج الى قوله بل يجوز ان يكون بريهيا  
 ومجهولا لنا لتوقفه على شي اخر غير النظر والتفكير كما سبق ويجاب عنه بانه لا حاجة الى قوله  
 تعلما محجوبا الى نظر وفكر فكل ما لا يحتاج في قوله الى نظر وفكر فهو معلوم لا حاجة الى قوله بالعلم

فيمكن  
 ان لا يكون  
 تلامذته  
 علمهم

حاشا



المذكور قدام قوله ولو كان كسبياً اجتمع في اشارة الى ان الفاء في قوله فاجتمع فصيح منبهة على  
 محذوف غير محذوف غير مسروبة كما ينبغي لاجتماعها الى التاثير كما قرره المحقق في تحرير  
 الكتاب بمعنى تقويمه على ما في القاموس كانه من الحرف بمعنى خلاف العبد فيكون معنى تحرير الكتاب  
 جعله حراً خالصاً عن رقة الاعوجاج والريب **قوله** وهذا القياس قياس اقتراني الى صورة  
 ذلك القياس هكذا لو لم يكن المنطق بريها لكان كسبياً لزم في تحصيل شيء منه اما  
 الدور في التسلسل ينتج انه لو لم يكن المنطق بريها لزم **قوله** بعض نتيجة القياس وهو  
 القياس المنتج لقوله لو لم يكن المنطق بريها لزم في تحصيل شيء منه اما الدور والتسلسل لزم ان ارجع  
 هذا القول الى مقدماته هي قوله وهم لا يعلمون ما قرره المحقق وهو ظاهر قوله لوجوده  
 في الوجود الرض منه هو الاشارة الى ما سبق من ان التصورات والتصورات لما كانت اموراً  
 موجودة في الوجود لم يتجدها في حال وجودها لانها لا يكون المنطق بريها ولا نظر بالكم في المعلوم  
 فانه ليس كاتبا ولا لا كاتبا **قوله** موصول انتاج وقد عرفت ما هو فيها قبل **قوله** في هذه الجوان  
 اوردها بعض الفضلاء فلا علينا في الايمان ببعضها قال لا يقال ان المنطق مع كونه كالمسألة  
 منه نظرية بريها لزم توقفه لانه على النظر وان توقف عليه بواسطة كل جزء من محتاج  
 الى التعلم لا يحتاج الى البراهنة لا يستلزم عدم الحاجة الى التعلم لاننا نقول ان الاداة المنطقية  
 الاجزاء منها فنسقط المنطق بهذا السند هذا القول ولما كان يقول نظرية كالمسألة منه  
 تستلزم نظرية الكمال في حقيق ان حدوث كالمسألة لا يستلزم حدوث المجموع والمنطق نظري  
 محتاج الى التعلم فيما هو واوردها ايضا اننا لانسلم الاحتياج الى قانون اخر لم لا يجوز ان يكون  
 اكتساب قانون دليل يوفي صحة ما ذكره القانون واجيب بان الاداة اجتمع في تحصيل كل قانون منه  
 الى قانون اخر مغاير الاول اما بالذات في كل مرتبة فيلزم التسلسل ولما بالاعتبار في مرتبة  
 فيلزم الدور فظاهر في الدور فتقوا بان الاعتبار لان الشيء من حيث انه موقوف في احوال نفسه  
 انه موقوف عليه على ان ذلك المنع لا يضر لان الاحتياج الى نفس ذلك القانون ايضا يستلزم احد  
 الامور لا يقال احتياج القانون الى نفس ذلك القانون ليس دور ولا تسلسلا فلا يصح قوله قدام  
 ان دور ولا يستلزم لاننا نقول اكتساب القانون من دليل موقوف معرفة صحة على القانون فلا  
 محالة يتوسط الدليل بين القانون ونفسه فلا يخرج الا لزم عن الدور والتسلسل هذا وفي  
 هذا المقام للبحث مجال جليل في ذلك الهيدوان ان كنت من الرجال لكون المنطق كسبياً متعلق

باللزم

باللزم لا سند لمنه كما توهم وهذا في غاية الجلاء **قوله** وقوله انما يلزم مبتدأ خبره قوله اي غير  
 منطق اي مفسر ذلك التفسير ولوجعل خبره قوله سند لمنه اما قبل ذلك التفسير او بعده  
 الكافة السبب واولى كما لا يخفى فافهم **قوله** وما ذكره في الجواب اي في جواب المنه المذكور  
**قوله** اثبات للمقدمة المنووعة وانما لم يجعله ابطلا لا لسند مع انه هو الظاهر لانه غير متجده  
 اذ السند المذكور وهو جواز الانتهاء الى قانون بريها اخص وباطال السند الاخص لا يفيد  
 لانه مع بطلان جواز الانتهاء المذكور المنع باق بسند جواز الانتهاء الى قانون نظري لا يرضى  
 فيه الفلظ في كونه اما للمقدمة المنووعة ايضا كلام اذ لا يثبت تلك المقدمة بما ذكره  
 لان محتمل ان لا يدور ولا يتسلسل لانها الى قانون نظري لا يرضى فيه الفلظ قداما وجب  
 الشك **قوله** كما عرفت من سابق كلامه في بيانه كونه المنطق قانونا وهو واضح فلا حاجة الى  
 ما ذكره **قوله** اي مجموع قوانين الفرض من هذا التفسير هي اشارة الى انضاقة  
 القوانين لادنى ملازمة كما في قوله اذ كوكب الحرف قارح بسمة سهيل اذ اعنت غرها للفرق  
 والنصريح بان المنطق مكتسب به لا مكتسب منه فافهم **قوله** اما منطق او غير الفرض  
 من هذا التقييم بيانه عدم اخصار المكتسب منه في القوانين المنطقية وانما اخصر المكتسب  
 به فيها **قوله** وعليه من سبب في اواخر الحاشية على قول ان ارجح وتقرير الجواب اي  
 العلم بصحة اشارة الى ان المراد بالاكتساب المذكور في العبارة هو العلم بصحة ذلك الاكتساب  
 من قبيل ذكر اللزوم ولزادة الملزوم والسبب ولزادة المسبب والاكتساب لزم للعلم  
 بصحة وسبب له اذ لو لا الاكتساب لم يعلم صحة وانما فسر بذلك اذ المتوقف على قوانين  
 المنطق هو صحة الاكتساب والفرض من تعلمه هو العلم بصحة وتميز صحي عن فاسده  
 فالصير في قوله بصحة ما دل على الاكتساب وجعله راجعا الى القانون بمعنى اكتساب العلم بصحة  
 ذلك القانون كما فعله بعضهم من ضيق العطن فتعطل **قوله** اعلم ان قول الشارح والتقدير  
 ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق قبل التقدير ان العصبية عن الخط في ذلك الاكتساب لا يتم بدون  
 المنطق فاذا اراد بعدم تمام الاكتساب الا به ذلك فسلم كذا لا يثبت ما ادعاه من لزوم الدور  
 او التسلسل لجواز الانتهاء الى طريق بريها الصحة لا يرضى فيه الفلظ وان اراد ان اكتسابا ما  
 لا يتم بدون المنطق فلا نمانه المقدار ما ذكره هذا وما قبل ان المستفاد من تعريف المنطق بان قانونه  
 يقيدهم في طريق اكتساب التصورات والتصورات النظرية من ضرورياتها وهما ذكره قدس سره

وفي مثل تلك الامور نزاع بين المحققين انتهى رافق  
 والسيده الجواني وقد فصل في كتب المعاني  
 منهم

عصام

سعد المعاص



في بيان كون مجموع قوانين الاكتساب ان اكتسابا بالاشارة يكون المنطق فيكون المقدور فلا ولا يتجه  
 المنع في غاية السقوط الكلام اشار في مقام ذلك التعريف ينادى باعلى صوته ما الماد هو  
 الاحتمال الاول وكلام السيد السند قدس سره في الحاشية على قوله رحمه الله واي فكر صحي واي  
 فكر فاسد وقد اشار المحقق في ذلك بقوله في نويسر اكتساب اي العلم بصحة ما قررنا فذكر نعم لو  
 قيل ان الشارح قد اختار احتمال الاول واراد ان كما عرفت فيثبت ما ادعى من لزوم الدور او  
 التسلسل لان كل شيء يترتب عليه محتاج الى المنطق فيلزم التسلسل اذ لا سند لمنه التسلسل  
 عنه الا انها في قانون ضروري والسند مساو للمنه بمراد وعلى هذا يكون ابطال السند موقفا  
 بمراده وان لم يكن كذلك في الواقع فيثبت المقدمة المنهولة فافهم **قوله** بني بيان المعارضة اي صوري  
 المعارضة يدل عليه تفسيره قوله اعني قوله المنطق بديهي وقوله فيما سياتي فينبغي ان يعلم  
 بيان صوري المعارضة وقوله ايضا في اخر الحاشية بني المعارضة بيان صوري المعارضة عليهما  
 واطلاق المعارضة على الصوري من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء الذي عليه مدار الكلام وهو  
 المذكور من المعارضة في الشرح وايضا الكلام والبحث فيه لا في الكبرى اذ هي بديهية لا نزاع  
 فيها هو اثبات الصوري فكان المعارضة ليس كذلك فافهم **قوله** وسيل الى هذه المقدمة الثانية  
 كما اشار اليه بقوله لا يقال ان في ذلك لا يلزم مما ذكره قطع السبل لمنه المقدمة الثانية لجواز  
 ان يمتنع بوجوه اخرى غير قد يترتب **قوله** ليس نقض اجمالي وذلك ظاهر في ان لا يكون نقضا اجماليا  
 بان يقال ان دليله لو كان صحيحا لزم المحال وهو استغناء عن تعلم المنطق الذي هو مدعي المعارض  
 وذلك باطل بديهية كما ينبغي وفيه تنبيه على ضعف المدعي حيث اني بما استدلى عليه بطلان شاهد على  
 بطلان دليله اشارة الى ان بطلان دليله لا يليق ان يستدل عليه على قياس ما سيذكره في الجواب عن  
 الكلام على السند في افا فهم وتزق **قوله** واللازم استدراك قوله ولا ننظر الى اي قول المصنف لقائل  
 ان يقول ان ذلك الاستدراك مستر بين المعارضة ونقض الاجمالي اذ لا حجة توقف النقض على هذا  
 القول ايضا وهو ظاهر لان يقال ان هذا القول ليس لتوقف النقض عليه بل لقطع مادة شبهة  
 انما نقض والمعارض كما يظهر عند التأمل قيل لو كان نقضا اجماليا لزم استدراك قوله وليس  
 بديهي اجماليا ايضا لما وجب التخصيص واجيب بان قوله وليس كذا بديهي اجماليا اورد للدلالة على  
 دعوى الاستدراك لا استدراكه الى الال الذي هو استغناء عن تعلمه فلا استدراك قائل به فيثبت  
 نقض دعواه وهو ان المنطق كجميع اجزائه ليس بديهي ودعواه براهمة المنطق كذلك وعدم احتياجه

في بيان كون مجموع قوانين الاكتساب ان اكتسابا بالاشارة يكون المنطق فيكون المقدور فلا ولا يتجه  
 المنع في غاية السقوط الكلام اشار في مقام ذلك التعريف ينادى باعلى صوته ما الماد هو  
 الاحتمال الاول وكلام السيد السند قدس سره في الحاشية على قوله رحمه الله واي فكر صحي واي  
 فكر فاسد وقد اشار المحقق في ذلك بقوله في نويسر اكتساب اي العلم بصحة ما قررنا فذكر نعم لو  
 قيل ان الشارح قد اختار احتمال الاول واراد ان كما عرفت فيثبت ما ادعى من لزوم الدور او  
 التسلسل لان كل شيء يترتب عليه محتاج الى المنطق فيلزم التسلسل اذ لا سند لمنه التسلسل  
 عنه الا انها في قانون ضروري والسند مساو للمنه بمراد وعلى هذا يكون ابطال السند موقفا  
 بمراده وان لم يكن كذلك في الواقع فيثبت المقدمة المنهولة فافهم **قوله** بني بيان المعارضة اي صوري  
 المعارضة يدل عليه تفسيره قوله اعني قوله المنطق بديهي وقوله فيما سياتي فينبغي ان يعلم  
 بيان صوري المعارضة وقوله ايضا في اخر الحاشية بني المعارضة بيان صوري المعارضة عليهما  
 واطلاق المعارضة على الصوري من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء الذي عليه مدار الكلام وهو  
 المذكور من المعارضة في الشرح وايضا الكلام والبحث فيه لا في الكبرى اذ هي بديهية لا نزاع  
 فيها هو اثبات الصوري فكان المعارضة ليس كذلك فافهم **قوله** وسيل الى هذه المقدمة الثانية  
 كما اشار اليه بقوله لا يقال ان في ذلك لا يلزم مما ذكره قطع السبل لمنه المقدمة الثانية لجواز  
 ان يمتنع بوجوه اخرى غير قد يترتب **قوله** ليس نقض اجمالي وذلك ظاهر في ان لا يكون نقضا اجماليا  
 بان يقال ان دليله لو كان صحيحا لزم المحال وهو استغناء عن تعلم المنطق الذي هو مدعي المعارض  
 وذلك باطل بديهية كما ينبغي وفيه تنبيه على ضعف المدعي حيث اني بما استدلى عليه بطلان شاهد على  
 بطلان دليله اشارة الى ان بطلان دليله لا يليق ان يستدل عليه على قياس ما سيذكره في الجواب عن  
 الكلام على السند في افا فهم وتزق **قوله** واللازم استدراك قوله ولا ننظر الى اي قول المصنف لقائل  
 ان يقول ان ذلك الاستدراك مستر بين المعارضة ونقض الاجمالي اذ لا حجة توقف النقض على هذا  
 القول ايضا وهو ظاهر لان يقال ان هذا القول ليس لتوقف النقض عليه بل لقطع مادة شبهة  
 انما نقض والمعارض كما يظهر عند التأمل قيل لو كان نقضا اجماليا لزم استدراك قوله وليس  
 بديهي اجماليا ايضا لما وجب التخصيص واجيب بان قوله وليس كذا بديهي اجماليا اورد للدلالة على  
 دعوى الاستدراك لا استدراكه الى الال الذي هو استغناء عن تعلمه فلا استدراك قائل به فيثبت  
 نقض دعواه وهو ان المنطق كجميع اجزائه ليس بديهي ودعواه براهمة المنطق كذلك وعدم احتياجه

الى التعلم فتعين ان يكون جوابا اي اذ لم يكن نقضا اجماليا ولا حجة نقضه فتعين ان يكون نقضا  
 بان يكون بعضه بديهي الى الفرض من هذا البيان دفع توهم ارتقاء القضية **قوله** وانها  
 ان كيف يكون بديهي اجماليا في صلاحية قوله كيف يكون بديهي اجماليا في السندية منه المقدمة المذكورة خفاء  
 والظاهر انه مستدرك فلا ولي هو الاقتضاء على الثاني اعني قوله كيف يكون كسبيا اجماليا وهو بيط  
 بديهية مشاهدة الجامعة اليه والقيام الدليل على الحاجة بنا على عدم الفرق بينه تعالى في الحاشية كما ينبغي  
 فالتوحي اي المصنف وشاره ايضا اعلم ان المذكور من السندين والا في كلام المحقق هو الثاني في كلام  
 الشارح بقوله لا يبعد ان يكون وجه عكس الترتيب هي الاشارة الى ما ذكره انما من استمال السند  
 الثاني على الاستدراك فتبصر قبل ان لفظه في لا يربس كون كل منهما سدا على حدة اذ على ذلك التقدير  
 كان الظاهر الواو ويمكن ان يقال ان كلمة في الترتيب من سدا الى سدا ولا ضرر ايضا في ذلك فافهم  
**قوله** ان السند الثاني سند اخر تخصيص الثاني بالاختصاص انما هو لدفع السؤال والا فلا يمتنع  
 الاقناع في الاختصاص **قوله** غير موجه اذ بالكلية علم لا يثبت المقدمة المنهولة فلا يفيد **قوله** فلا  
 يتوجه ما قيل قائله علم المحقق ووجه عدم التوجه ما عرفت انما ان الكلام على السند الاعص  
 ويمكن ان يقال في دفعه ايضا ان لزوم الاستغناء عن تعلم المنطق لم يذكر لان يكون سدا للمنه بل انما  
 ذكر لتقوية المنه بسند جواز التبعيض فتدبر **قوله** مو ان بطلان بديهي اي بطلان مدعي المعارض  
 بديهي ولقد غلب من جوف ضمير بطلان لعدم الملازمة **قوله** وينبغي ان يعلم ان الشروع في تحقيق المقام  
 ببيان ان ما ذكره المصنف ليس بحاسم للمادة الشبهة بالكلية **قوله** اذ يمكن بانه تعليل لعدم التوقف  
**قوله** في ذكره المصنف ليس بواجب لمادة الشبهة بالكلية فانه لا يلزم من كون البعض نظريا والبعض  
 الاخر بديهي اجماليا في الدور او التسلسل عما قررناه في قول المصنف مستغناء منه شرع بطلان  
 مادة الشبهة بالكلية وبسبب ما يتعلق بذلك فيما يبعد **قوله** ويقال ان اسم هذا هو الموعود بقوله  
 وعليه متبع **قوله** اورد عليه انه على ما صرح به قد سار في قوله المنطق مجموع قوانين الاكتساب  
 من انه ليس هناك قانون متعلق بالاكتساب خارج عن المنطق والمنطق مجموع قوانين الاكتساب  
 والاكتساب لا يتم الا بمجموع القوانين كما فيلزم المذكور في هذا وفيه ينبغي ان يظهر بالتمام  
 لا بدعوى ذلك ولا يلزم من كلامهم ايضا في ان يلزم ان لا يثبت الاحتياج الى المنطق  
 فافهم **قوله** هو مشتق الاحتياج وهم انما ظنوا المعكرونة من حيث انهم كذلك واما المؤيدون  
 بالنفوس القوية فلا يحتاجون اليه وكذا من طبع فكره نهاية الكمال بحيث لا يفتقر الى العلم أصلا

فلا حاجة الى ما تكلفوا في دفع ما اوردوه  
 انما ليس في كلام الشارح هذا في قوله  
 فتدبر راسخا بهما من به حاصل قوله  
 لا قوله صح

وجه التأمل هو انه مع ما في قدرنا لاكتساب لا يتم الا بمجموع  
 القوانين مما فيه انما يرد ذلك الايراد على المحقق ان لو كان  
 مراده منع كون التبعيض ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق  
 بسند جواز معرفته حجة الاكتساب بالقانونية المنطق  
 ايضا وانما اذا كان مراده منع جواز ان لا يكون  
 اكتساب محتاجا الى المنطق ككونه بفضه مما يتم من غير  
 احتياج اليه ككونه بديهي الصحة فيكون مع مقتضى قوله التبعيض  
 ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق انه لا يرد من اورد لاكتساب  
 يتم ولا يحتاج الى المنطق بل كونه محتاج اليه فلا يرد عليه  
 ذلك الايراد فافهم



فانه الاحتياج اليه الشارح كما ذكره المعترض الفرض من ذلك ان ما ذكره المقدمتين  
اعني لزوم الاستغناء عن العلم على تقدير براهمة الكل ولزوم الدور والتسلسل على تقدير نظرية  
الكل مقدمة الرافعين اعترف بهما المعترضان فبقا في الجواب عن اعتراضه وان لم يكونا  
تامتين اما الاولى فلظهور عدم استلزام البراهمة الاستغناء عن العلم لانه يجوز ان يكون  
بديها خفيا يحتاج الى العلم لخفاه واما الثانية فلجواز انتهاء الكسب الى طريق يسهل  
على تقدير نظرية الكلام مساحية فان الشكل الاول ليس جزءا منطلقا لانه ليس مسئلة منه  
بل هو موضوع مسئلة منه اعني قولنا الشكل الاول فنتج للتنازع وبعضهم قيدوا التنازع بالاربع  
وهو ليس كما ينبغي لان الحكم في قولنا الشكل الاول منتهج على الافراد ولا اثني منها فنتج للتنازع  
الاربع بالاحسن حذف التنازع ايضا فلو قال قد سره فانه انا جله بين الكان الاولى والان  
تعال جعله قضية طبيعية فافهم ولو تشبعت في بيان المساحية بتقدير كسب الشكل الاول  
فيتمثل مساكن حكم فيها على الشكل الاول وضرب الكان العذب واقبل لوق المساحية من تقدير  
بالتنازع الشكل الاول هي الاخر المقترة بقضية انصراف المطلق الى التام لا ينبغي فيها  
قيدها للمنفى كاشكل الاول متلاقا لموضوع الفاعل فافهم بين بالمعنى الاعم لا بين  
بالمعنى الاخص المتعلق بالبين بالمعنى الاعم وليس مراده انه بين بمفاهم الاعم اشكال القسمية  
الاخص والاعم يدل على ذلك تفسيره بقوله وهو ما يكون الى ذلك يدل عليه ما ذكره في مقابلة  
اعلم ان لزوم يتحقق في كلا المعنيين الاعم والاخص واما الالتزام فلا يتحقق الا في اللزوم  
البين بالمعنى الاخص وكان وجهه ان في الالتزام زيادة حرف وزيادة المبني يدل على زيادة المعنى  
وكون احد المعنيين اعم والاخر اخص لانه متى كفي تصور الملزوم في اللزوم كفي تصور الالتزام  
تصور الملزوم من غير عكس كما يدل عليه قوله بل كما من تصور الى وجه الدلالة لظاهر  
اعتراض على هذا القول بانه يكون الموجب ان الكليات تستلزم ما الموجبة الكلية التي هي  
تتجتها بديهة لكن هذا ليس مسئلة المنطق بل فرع من فروعها واما المسئلة قولنا الشكل  
الاول منتهج وعلى تقدير كونه مسئلة منه لا يدل على المدعى لانه عام والادعيا خاص والجواب  
عن الاول بانه الفرع هي القضية التي حكم فيها على الجزئي الحقيقي لموضوع القاعدة واما اذالم  
يكلم المحكوم عليه فيها كجزئيا حقيقيا بل جزئيا اضافيا كما نحن بصدده لم يبق في بين الفرع  
والمسئلة فيه ما فيه وعدم التاد ان الدليل قد تم بضم قوله وهكذا حال باقي الضرر على ان الفرض

ويعرف بين بيننا الاعم شامل جزئيا وكفي  
تصور ملزوم ولاحزم في جزم عقل الملزوم  
منه وما من غير متيقن في ذلك ولا يصدق وان  
تتم فذلك تصور غير متيقن كما في قوله يا  
مفاتيح فان تصور مثلث وتصور  
تساوي يرد بانها متيقن كفي في جزم  
منه بل مثلث متساوي الزوايا المتساوي  
في جميع اقسامه وهو بيان المنطقي

منه التوضيح لا الاستدلال فافهم وهو ما يكون تصور الملزوم الى اي من حيث انه ملزوم  
فلا يرد ما يقال ان في القياس الاستدلال لا يكون تصور الملزوم كافي في تصور اللازم بل لا بد من تصور  
الملازمة ايضا كما قرره قد سره ولا حاجة الى ان يتكلف بان العلم من الملزوم هو الملازمة  
ووجود الملزوم بتصوره ويكون تصورهما وتصور النسبة بينهما الى قبل فيه اشارة الى  
ان قوله وعلم بديهة ليس بمعطوف على قوله علم وجوده لانه كما هو الظاهر والالزام  
ان يكون العلم بالملازمة والعلم بوجود الملزوم كافي في الجزم بالملزوم بل تقدير الظاهر الكلام  
وعلم بديهة بعلم الملازمة والعلم بالملزوم والعلم باللازم هذا وكافي بل وانت خبير  
لست في هذا الكلام اذ علم وجود اللازم لا ينفل عن العلم بوجود الملزوم بعلم الملازمة  
بينهما فلا حاجة الى صرف الكلام عن ظاهره على انه اذا لم يعطفه على قوله علم وجود اللازم  
فقد لم يعطفه يعطفه بل يدل عليه قوله فان من علم الملازمة الى اعتراض على هذا القول  
بانه هو الشئ الذي على مستدر اذا لا مدخل لقوله فان علم الملازمة وعلم وجود الملزوم علم  
وجود اللازم فيما هو بصدده من براهمة انتاج القياس الاستدلال المتصل بل هو بيان  
الاتجاه ليجل المنع على قوله وعلم بديهة الى اذ المراد بالعلم بالملازمة والعلم بوجود الملزوم  
هي التصديقات بها ولا يلزم من العلوم التصديقية العلم بالاتنازع اذ العلم بالعلم بين علم  
تصوره لا يتصدق فلا بد من تصور الملازمة وتصور وجود الملزوم وتصور اللازم حتى يحكم  
عليها باستلزامها وجود اللازم هذا وانت خبير بان هذا المنع غير محتمل ولا حاجة الى بيان  
عدم اتجاهاه وقد دفع الاستدلال بان العلم بالاتنازع انما يكون اوليا اذا كان مطابقا  
للاواقع فليان تحقق الاتنازع مدخل في كونه حكما اوليا فليامل فكلما اشارة الى هذا  
اي الى ان التشبيه المذكور في البين الاعم المشترك بين الاخص والاعم حيث قال فانه اتناجيه  
الحكم قال وكذلك القياس الاستدلال والحق ان اتناجيه الى قال بعض الفضلاء والحق قوله  
فان من تصور الشكل الاول والقياس الاستدلال علم بالاتنازع قطعا وهذا كلام قد سره  
الذي في كونه بينا بالمعنى الاخص ايضا وان لم يكن ظاهرا فيه فقامل بديهة الاتنازع قبل  
الظاهر بل قيد الاتنازع لان الفروع المترتبة عنه هي الاحكام الواردة على جزئياتها لا نفس  
جزئياتها سبق بيانه في اوائل الحاشية هذا وقد ذكره قد سره في حاشية المطالع حيث قال  
وكما ان الفاعلين بديهيان يعني قولنا الشكل الاول منتهج والقياس الاستدلال منتهج كذا الاحكام

عصام

توان احمد



في كتابه في المنطق

عبد الرحيم

الجزئية المندرجة تحتها فانك اذا وقفت على قياس مخصوص على هيئة الشكل الاول مثلا  
وعرفت معنى الانتاج جزئية بانه ينتج بلا خفاء هذا وبذلك عرفت ضوفا ما قبل من ان الظاهر  
ان المراد بالفروع المندرجة ههنا ليس ما يسبق من الاحكام الجزئية الواردة على جزئيات موضوع  
القانون بل المراد بها موضوعات تلك الفروع اعني جزئيات موضوع القانون بطريق المجاز  
الارسلاني من قبيل ذكر الكل واردة الجز فلا يرد ان لفظ الانتاج في قوله بديهية الانتاج ليس  
على ما ينبغي فليست على ما ينبغي ان ينسب عليه في هذا المقام انه ليس المراد ان بديهية تلك الفروع  
المندرجة تحتها لولا انها اذ حكم قدس سره في حاشية المطالع بان بديهية تلك الاحكام الجزئية  
ونظر فيها لا تستلزم بديهية جزئياتها ولا نظر فيها بالمراد ان تلك الفروع والاحكام الجزئية  
بديهية انما هي كلياتها ولا يخفى على ذي حبرة انه اذا استقر قياس مخصوص على هيئة الشكل  
الاول او القياس الاستثنائي وقصور مفهوم الانتاج يحصل الجزم بالنسبة بينهما غير  
توقف على شيء اخر فاحفظ والمناقشة بان حصول الجزم بالانتاج بمجر تصور مفهوم الشكل  
الاول او مفهوم القياس الاستثنائي ومفهوم الانتاج مما فيه خفاء كدفعه بان ذلك الخفاء  
للخفاء في التصور كما حقق في بعض مواضع المطالع انك انت حقيقة فطالما هو والجواب عن الاول  
قد سبق في بيان القانون حيث قال في القضية الكلية باعتبار التوسل بها الى موافقة الاحكام الجزئية  
تسمى قانونا والتوسل بها اليها اما بان تجعل منه مبادئ اكتسابها وذلك اذا كانت تلك الاحكام  
الجزئية كسبية او من مبادئ التنبه عليها وذلك اذا كانت بديهية فيها نوع خفاء بالنسبة الى  
بعض الازدهان القاصية قوله وعن الثاني ان مراد المصنف من قوله اشار الى ذلك القاصي  
المذكور في كتابه حيث قال بوجوه ما قال المسئلة ما يبرهن عليه لكن الشارح قدوة هناك اي  
في آخر كتابه بقوله ان كانت كسبية فليست غلة وقيل في الجواب عن الثاني ايضا انه يجوز ان  
يكوه اشارة الى الموهبة في المسائل وفيه تامل فافهم قوله انه في آخر كتابه قوله قدس  
سرره وتاينتهم ان يتوصل الى اي الفاكهة الثانية من الفاكهة الثانية في تدوين المباحث البديهية  
في الكتب ان يتوصل بها الى المباحث الاخرى الكسبية تعقب ذلك بان هذه المباحث باعتبار  
تلك الفاكهة تحق ان تحقق بالمعلومات البينية بنفسها لان جعل من جملة المسائل ههنا  
وانت خبير بما فيه فتنبه ايها الاخ البنية قوله قدس سره قلنا ذلك النظر بديهي ايضا لان قانونا  
المكتسبة منه والكسبية من المنطق يستفاد من ضرورية اما انتزاعا واما انتزاعا بطريق ضروري

كذلك

كذلك فلا يرد ما يقال انه اذا كان البعض النظري مستقرا اما البعض الضوري بطريق ضروري  
بين المناسبة والانتاج لا يكون المنطق نظري بل هو من فيه الفلظ والتسلسل وايضا لا يرد ان  
جميع المسائل النظرية المنطقية ليست كذلك كما استغف عليم مما جاشت الحواس وطعنا حتى  
التصورات وغير ذلك ان شاء الله تعالى وبالجملة لو كان كذلك لما وقع الخلاف بين ارباب  
الصناعة لكنه واقع وقوعا لا يمكن انكاره وذلك لان كل مسألة من المسائل النظرية ان  
كانت مكتسبة لاهل قانوه ضروري ولا بطريق ضروري فلا يرد في ذلك الاكتساب من  
الرجوع الى قانونه اخر من قوانين المنطق بليست من القوانين السابقة والنظر الجزئي  
المعلق به وهكذا فلا يرد ما استدلوا به الى قانون ضروري ونظر جزئي بين الانتاج وقد  
صوره قدس سره في حاشية المطالع في رجوع الخلف الى القياس الاستثنائي ورجوع العكسي  
والافتراض الى الشكل الاول البرهني الانتاج تركناه في هذا المقام لانه يجر الى تطويل  
مسايرة الكلام فليطلب منه محذره وكن من الشاكرين ولا تكن بالافول عنه من المتحيرين  
وقد اجاب بعض الفضلاء على السؤال الذي اجاب قدس سره عنه بما اجاب بان البرهني  
فروعه ايضا بديهيات فالاكتساب من البعض البرهني جعل البرهني مادة الاكتساب  
وجعل الدليل على وجه يكون انتاجه من فروع البرهني فينقطع سلسلة الاكتساب ويعقب  
ذلك القاصي ما اجاب قدس سره به بان المصنف قد تعرض لما لا يخفى وهو الاكتساب مما  
البعض البرهني وترك ما لا يرد منه وهو كون اكتساب بطريق بديهي وعلمنا باننا امل في اشارة  
الى الجواب الخامس الى فان معنى قوله والتقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق ان كل اكتساب  
لا يتم من غير احتياج الى المنطق فاذا كان بعض الاكتساب بديهي الصفة لا يحتاج في موافقة صحتها  
الى المنطق لا يستقيم هذا التقدير فيكون حال ما ذكره قدس سره من ذلك التقدير قدس  
سرره في مقدمته الثانية وهو قوله ولو كان كسبيا لزم في تحصيله اما الادوار والتسلسل  
ارسلاني واعلم ان ههنا مقامين الى توطئة وتعميد الماسئلة من ان ما ذكر في موضع  
المعارضة لا يصلح لها قال بعض الفضلاء المشهور في الميم في المقام والمقام اعني مقام  
بيان الحاجة يستدعي ضمها ليكون طرفا من الاقامة اي محل اقامة الدليل هذا وان صير  
بانه ليس تحت كسرها بل وقوله الدليل يعني قوله لان بعض العقلاء يوافق بعضا في مقتضى  
افكارهم الى وقوله انما ينتهض اي ينتهض على ثبوت الاحتياج اليه فينبغي ان يقال الدليل عليه



لكل يلزم تحطئة القوم بالضرورة داعية اليها اذ لا ضرورة في كون المنطق محتاجا اليه  
 للاحتراز عن الخطا دون تعلمه لما ذكره الشارح وعورض ذلك بأنه ينبغي ان يجعل المقصود  
 بالاستدلال هو الاحتياج الى تعلم المنطق وان كان لا يتم الدليل عليه لئلا يلزم تحطئة القوم  
 في الموارضة واجيب بان الخطا في الموارضة المحاجة عندهم ليس كالخطا في الاستدلال الذي يتم  
 اتمامه في اثبات الحاجة الى التحطئة في مقام قصد المواقفة وذلك اذا جعل منصبه دعوى علم  
 صلاحية الموارضة لانه يكون موارضة واما اذا جعل منه كونه دليل الموارضة مستلزما لا دعواه  
 وهو يقتضي مطلوبه بسند جواز كونه مدعاهم اثبات الحاجة الى المنطق نفسه فالما فتية  
 غير متجهة فليتامل وقوله وان فرضنا اتمامها اي من غير نظر الى كونها موارضة بل  
 بالنظر الى ذاتها فانه يوجب اتمام الموارضة لا يسيء المقام للمناقشة بانها لا تدل على ما  
 يناقض الاحتياج اليه فلو تبدل بقوله ودليل الموارضة وان فرضنا اتمامها لكان في الواقع  
 وفي اعتبار الفرض اشارة الى انها لا تتم لانها فاعها بالجواب الذي ذكره او بمنزلة استلزام  
 البراهنة عدم الاحتياج الى العلم اذ التجريبات والبراهينات شاء العلم فيها على ما ذكره  
 بعض الفضلاء وذلك في جواب وجه آخر قد برر قائلنا عليه حال ما فاعل معترض او حال  
 بغير حال لتفسير قوله على ان الاحتياج اليه غير حاصل الموقوف لقوله فعدم الاحتياج اليه  
 واقوه ان يقول على ان عدم الاحتياج اليه حاصل والفريق فيما حصل عدم الشيء وعدم حصول  
 الشيء بئس لمن تعطلن وكل ما التزم من محال وقد بينا وجه الاستحالة في الحاشية  
 الشريفة واعتراضه بانه استحالة القسم الاول بالزوم الاستفاد عن تعلمه لا يخلو عن نوع خلل  
 اذ عدم الاستفاد عما تعلم العلم عينا الاحتياج اليه فلا يباين ذكره في ما بان عدم الاحتياج  
 اليه ويحاجب عنه بان المراد عدم الاحتياج اليه في الاكتساب وهو لا ينافي قسما تعلمه لغرض اخر  
 فافهم قوله وما ذكره في الكتاب وهو قوله وليس كونه بديهيا والاستغنى من تعلمه الى هو بيان  
 بطلانه الى يعني لا اشارة الى جواب الموارضة كما ظنه الشارح بل اشارة الى الموارضة نفسها  
 سواء علمت مقدما لها فكلما المصنف على ما قاله الخالي ساكتا عن جوابها نظيره فليتامل  
 وما ذكره قدس سره بقوله قبل علمه لا يحترق كماله لما في دلالة كلامه على مراده خفا فخره  
 قدس سره وتوضيح مراده قدس سره وهو رد الى قيل الظاهر انه عطف على قوله قبل لكن  
 تحلل بين الوجهين اللذين هما مقول قبل او الوجهين كلامهم قول الخالي وانما غير المحتمل

وسيجي وجهه في المحتمل  
 مع

الثاني

الثاني الى المحقق التفتا الى لكنه ليس باعذره بل هو باعذره لا في ذلك ليس كما ينبغي فافهم  
 قوله وقد بان ابطال الوجود حاصله نقض اجمالي بقرينه ان يقال ذلكم بحججه مقدما غير  
 صحيح لجريانه في نقيض الاحتياج مع تخلف الملول فافهم قوله يعني ليس اخصار المنطق الى اذ  
 ليس بينهما علاقة تقتضي لزوم اذ لو كان كذلك لما وجد هذا الاخصار مع نقيضه وقد وجد  
 معه ايضا ففهم فانه قلت لا يكفي الى حاصله منه جريان الدليل على تقدير عدم الاحتياج وتوضيحه  
 اننا انسلم بطلان كسبة الكل على ذلك التقدير بسند لزوم الدور او التسلسل لم لا يجوز ان لا يلزم  
 ذلك لجواز الانتهاء الى قانونه بديهي غير متعطل وحاصل قوله قلت سلمنا ذلك الى ان ذلك  
 الكلام كلام على السند الاخصر الذي سندا غير هذا السند وهو كون كسبة الكل خلاف  
 الواقع والكلام على السند الاخصر لا يثبت المقدمة الممنوعة فتامل له واذ انت هذا الى  
 اي واذ انت اخصار المنطق في البديهي والكسبي ليس في الاحتياج وعنده وثبت ايضا  
 بيان البطلان على تقدير عدم الاحتياج بما ذكره القائل بل بما ذكره المحتمل ان اخصار  
 في الامر لا يقع فرع لوجوده في الاخصر بمعنى لو وجد في الاخصر فلا يخفى ان يكون وجوده فيه  
 بطريق البراهنة او بطريق الكسب اذ لا يوجب ذلك الاخصار مع نقيضه اصلا يعني  
 لا يقال لو لم يكن موجودا ذهليا لكان اما بديهيا او كسبيا اذ الموجود والمحمض لا يتصف  
 بالبراهنة ولا بالكسب فاذا بطل ذلك الاخصار لزوم بطلان الوجود الذهني للمنطق فيدل  
 نقيضه على عدم المنطق واستحالة في نفسه فثبت ما ذكره الراد من ان ابطال كونه بديهيا او  
 كسبيا يدل على استحالة في نفسه قوله ولما قلنا ان يقول الى وحاصله منه تخلف الملول وهو  
 بطلان الاحتياج اليه في تلك الصورة اعني صورة نقيض الاحتياج وانما يتخلف فيها لو ثبت الاحتياج  
 والفرض انه ليس ثابت بعينه ذلك الدليل او محصل ذلك ان بطلان الاخصار يستلزم بطلان  
 الاحتياج اليه بواسطته فان بطلان الاخصار يستلزم بطلان وجوده الذهني لا الاخصار  
 فرع ذلك الوجود كما عرفت وبطلان ذلك الوجود يستلزم بطلان الاحتياج اليه لانه يتفرع على  
 وجوده كذلك بل الى صفة يستدعي ثبوته لوجوده كذلك فبطلان الاخصار يستلزم  
 بطلان الاحتياج اليه فان مستلزم المستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء فثبت عدم الموارضة  
 على ما قيل وتجب ذلك بعض الفضلاء بان ذلك الاخصار لا يكتفون باقامة ما يدل على  
 وجود الشيء مقام ما يدل على نفي صفة مخصوصة من صفاته يعني ان ذلك بغير فصل الموارضة

وجه الفهم اشارة الى ان جعله حال لا يتغير  
 من تحول قيل مساعا فلا يلزم المحذور  
 مع

نظ  
 اي عدم كسبة الكل بديهيا بطلان على تقدير  
 عدم الاحتياج بما ذكره ذلك القائل  
 مع



ذهب مستبعد جدا وذلك مما لا ينافي مع من له مسكة في رعاية مناسبة الادلة بالمطالب  
 بالجنب عما يستحق العقل انتم تجده عليه ما اورد ان هذا الدليل لم اختصاص في الحاجة  
 اذ لزوم الاور والتسلسل على تقدير الكسبية لا يلزم وجود المنطق بل انما يلزم الحاجة اليه فليست  
 قوية وكان غير يديهي اي بالنسبة الى الواقع **قوله** كان الحاجة ماسة الى تعلمه فيكون المقصود  
 من اثبات الحاجة الى تعلمه ليسهل على المتعلمين تحمل مشقة التعلم ومونة السعي فيه واجيب  
 عنه ان وقد ايجبت ايضا بان الظاهر ان المراد من الدليل في قوله والدليل انما ينتهض الى هو  
 الدليل المذكور المسوق في بيان الحاجة في المقدمة لا مطلق الدليل وما ذكره الجارح في الاعتراض  
 ليس ذلك الدليل بل دليلا اخر اذ قوله وكان غير يديهي جزء منه وليس جزءا من الدليل المذكور  
 فيما سبق وكما منشا اعتراضه هو قوله ينتهض بعوضه الاستقبال دون الماضي  
 فتدبر وما قيل من انه وان لم يكن ذلك الدليل بعينه الا انه يتوقف عليه فانه نتيجة  
 مأخوذة فيه وهو قوله ان الحاجة ماسة اليه مع مقدمه اخرى وهي قوله ولا غير  
 يديهي فيما لا يجدي نفعا في المقام لان المنطق اي بعرضه كونه محتاجا اليه لا يخفى  
 ان **قوله** فظاهر فقدم كونه ذلك المنه مضرا لظاهره لا بناء هذا المنه عليه فتبصر **قوله** لان  
 اتمام المعارضة موقوف الى لان المعارضة بصد ادبات ان المنطق لا حاجة الى تعلمه وقيل  
 ولعله لعل مراده ان اتمام المعارضة موقوف على عدم التعرض بكونه بريها لانه مقدمة  
 من مقدمات المستدل ولا بد ان لا يتعارض المعارض اياها هذا وان خبير عما فيه فبقا بل  
 ان يقول ان الكلام ليس في عدم تمام المعارضة بل في عدم صلاحيتها لها بعد تمامها لعدم  
 مما نفقها دليل الخصم قائل **قوله** هذه هي المعارضة التي اوردتها استاذي وعلتها على  
 ما ذكره وليس به ان المنطق كسبي لانه لو لم يكن كسبيا لكان بريها اذ هو موجود ذهني  
 والا لا يتغير التقيضا وانما الى اعني كونه بريها باطل للزوم الاستغناء عن تعلمه حينئذ  
 واذ كان كسبيا فلا يحتاج اليه في اكتشاف النظريات لانه لو ايجبت اليه في اكتشاف النظريات  
 والحال ان المنطق من النظريات لا يجتبع في اكتشافه ايضا يعني انه ايجبت اليه في اكتشافه  
 منه الى قانون منطقي كما قرر المحشي فيما سبق وذلك القانون المحتاج اليه ايضا محتاج  
 الى قانون اخر من القوانين المنطقية وهلم جرا فان عاودنا وان ذهب تسلسل وهما  
 محالان فلا يحتاج اليه في اكتشاف النظرية بل محال الاستلزام المحال فلا يحتاج اليه وهو

وجه التماس في سلوك اي طريق برهانية  
 وذكر طريق سلوك للفتاوى  
 ص

مطلوب

مطلوب المعارض وعلى الجواب من الحصر بان لم لا يجوز ان لا يكون يحتمل اجزائه لا بريها  
 ولا يصح بل يجوز ان يكون بعضها بريها وبعضه نظريا مستفادا من بريها فلا يلزم  
 الاستغناء عن تعلمه ولا الدور والتسلسل **قوله** اما الاول وهو قوله ان من تنظيم  
 القياس هكذا المنطق كسبي ولواجب اليه مع كونه كسبيا لزم الدور والتسلسل  
 في مورد كسبي الحواشي اي في الحواشي الهادية ما ذكره في بيان الاستلزام اي في ضمن  
 بيانه وهو مجموع قوله لواجب اليه وقولنا وهما محالان وما ذكره في ضمنه هو قوله لو  
 ايجبت اليه مع كونه كسبيا لزم الدور والتسلسل فافهم **قوله** لانه مقدمة واضحة  
 الكذب لان كثيرا من المقدمات المكتسبة محتاج اليها في اكتشاف النظريات كقولنا العالم  
 متغير وقولنا كل متغير حادث فانها مقدمة كسبية من مباديها البرهانية محتاج  
 اليها في اكتشاف مطلوب نظري هو قولنا العالم حادث قيل يجوز ان يكون موضوع  
 تلك المقدمة كل علم مدونة كسبي لا كسبي بحيث يصدق على مسئلة واحدة حتى تكون  
 واضحة الكذب هذا وتعا كل ان يقول انه يجوز ان يكون المنطق كسبيا ولا يلزم التسلسل  
 لجواز الانتهاء الى قانون اخر يديهي ولا يتوجه هذا على ما قرر المحشي من ان المقدمة الثانية  
 ما ذكره في بيان الاستلزام كما لا يخفى على اولى الافهام فليعلم **قوله** والمعارضة على ما ذكرنا وان  
 لم تكن من القياسات المتعارفة المشهورة بين القوم جند ذكر الصوري وضم اليها ما ذكره في  
 بيان الاستلزام دون الكبرى كما مضت في بعض الحواشي انها تفيد مطلوب المعارض كما لا يخفى  
 ولا يخفى عليك ان الامر في ذلك سهل اذ يمكن تقريرها على وجه لا يرد عليه لا بان يقال ليس  
 المنطق بريها ولا الاستغناء عن تعلمه فيكون كسبيا فلا يحتاج اليه في اكتشاف النظريات والآن لزم  
 الدور والتسلسل في ذلك الاكتساب فتبصر **قوله** وقد التفت الى المعارضة لا تصلح الى مع ان  
 ما ذكره الاستاذ يصح المعارضة كما عرفت **قوله** وان كان الظاهر منه ان فان قوله بل بعضه يديهي  
 وبعضه كسبي مستفاد من ذلك يديهي بل على ما ذكره قدس سره فتفطن **قوله** انما لم يورد هذه  
 المعارضة اي المعارضة التي اوردتها استاذي بل على كلامه هذا اشارة الى ان الاستعمال  
 لفظ اشارة ايضا اشارة الى احتمالات اخر لعبارة المص كما لا يخفى على من يفهم اشارة فلا دلالة  
 في كلام الشارح على عدم الالتفات كما ذكره قدس سره الا ان يقال مراده قدس سره من الالتفات هو  
 الالتفات بالتفريق بليغية الايراد **قوله** وذلك لان في تعليل عليه قوله لانه بصد الى لعدم ايراد

قوله ولما ان يقول ان حاصلا منع كلمة الكبرى في قوله  
 كل علم كسبي لا يحتاج اليه مستفادا من نظري كسبي  
 مع انه محتاج اليه ولا يلزم الدور والتسلسل لجواز  
 ان ينتهي الى قانون اخر يديهي وانته جبريات هذا  
 المنع كما يرد على كلمة تلك الكبرى برها ايضا في الاستلزام  
 الذي ذكره المحشي واعتبر انفسا مع الاول ولما  
 امر بقوله فليست  
 وجه التماس ان هذا السؤال مشكوك الورد بين ما ذكر  
 في بعض الحواشي وبين ما ذكره المحشي  
 وجه التماس ان يكون من قول المص ليس كلمة بريها ولا ان  
 توطئة وتبين لما سيذكره من قوله ولا نظريا متفهما للاشارة  
 الى حق تقرير المعارضة وتحصيله ان لا يلزم من عدم كونه بريها  
 كونه نظريا ولا يتفرع الكسبية على عدم اليه يديهي كما عرفت  
 انما المعارض لم لا يجوز ان يكون بعضه بريها وبعضه  
 كسبيا يستفاد من منه فالتاسية تامة وانما لا يحتاج  
 ذلك في الاحتجاج على اليه يديهي مقصودا بالذكر وقد عرفت ان ليس  
 كذلك معنى قول المحشي ان الامر في ذلك ان الامر في تحصيل  
 المناسبة التامة



المعارضة المذكورة **فان** لان حمل كلام المص على الجواب عن شبهة الجواب عن تلك الشبهة وان حصل  
 بما ذكره الشارح من ان المذكور في موضع المعارضة لا يصلح لها لان المص اراد حسم مادة الشبهة  
 بالكلية فاجاب بما اجاب كما ترى فافهم له اظهر من حمل على الجواب عن شبهة يمكن ان يورد  
 الاظهر اظهر من ان يخفى قال بعض الفضلاء يمكن ان يحمل كلام المص على احد وجهين لا يتجلى عليه  
 ما اورده الشارح احدهما ان يحمل ضمير ليس كله الى الفكر الذي في قوله نعم عاتقنا عن الخطأ  
 في الفكر يعني ليس الفكر كله بل هيها والا لا تستغنى عن تعلم المنطق لان تعلم المنطق ليكتسب منه  
 نظري الفكر ولا نظري بالاولى والاولى التسلسل فلا يمكن اكتسابه من اطلاق بل بعضه يدعي  
 وبعضه نظري يستفاد من اي من البراهين او من المنطق وانما ان المقصود من بيان الحاجة الى  
 المنطق ان يثبت ان المنطق يجب ان يبذل الجهد في تحصيله ويبلغ الفائدة من السعي في تعلمه  
 والمعارضة تفيد ما نانا فيه فيكون صالحة للمعارضة بالنظر الى ما هو المقصود الاصل من دليل الحاجة  
 وبهذا الوجه يندفع المحذور عن المعارضة على الوجه المشهور في هذا المقام ايضا هذا ولا يذهب  
 عليه ان كلامه الوجهين المذكورين لا يخلو عن شيء فليتأمل في اصطلاح اهل العلم الظاهر  
 ان الماد من العلم هو علم الادب هي دليل يدل على اعترضه عليه بانه مما لا يقال من ان  
 المعارضة في الاصطلاح هي قامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الحزم وما سبق ايضا من  
 قوله قدس سره وان لم يعمه شيئا من المقدمات لا معينة ولا غير معينة بل اورد دليله مقابل الدليل  
 المستدل والا على تقييد مدعاه فلا يسمى معارضة فالما سب له ان يراد بها ايراد الدليل  
 لا الدليل كذلك وانت خبير بان تعريف المعارضة بالا قامة او ايراد المذكورين من قبيل التسامح  
 اذ هي في الحقيقة منه المذكورين باقاة الدليل على خلافه فكما يتسامح فيها بتفسيرها بالا قامة او  
 الايراد المذكورين كذلك يجوز ان يتسامح فيها بتفسيرها بالدليل المذكورين فلا تارة اليه ارادها  
 بهذا الدليل المذكورين قداما وكن من المتكلمين **فان** لا مذكورة لانه اعم **فان** والجواب انه الخ  
 ولا يخفى عليه ما في هذا الجواب من البعد ويمكن ان يجاب عنه ايضا بانه ليس المراد بيان مفهومها  
 الاصطلاحي واللعوي بل المراد بيان انها ليست في محلها وهو يحصل ببيان لازمها كما يحصل  
 ببيان مفهومها اصطلاحيا كانه لا يوافقا فافهم **فان** او المعنى انه يلزم الخ ولم يخصه انه انما ستر  
 المعارضة بالمقابلة المذكورة التي هي معناها اللغوية لانها لازمة لها في كون المقام مقام  
 يكره فيه المعارضة اللغوية يلزم من كونه مقام يصلح لا يكره فيه المعارضة الاصطلاحية

وهو غير ممكن ان يكون مذكورة عندنا  
 غير المعناه المستعمل في هذا المقام  
 هو ان لا يقال اي مقابلة في بيان  
 على سبيل الممانعة لغير بعض التعريفات  
 بين التعريفين انما لا يمكن ان يتفصل

فيشت

فيشت المطلوب بطريق برهاني على من تأمل فيستظهر **فان** لا يكرر في معضها اشارة الى ان في العبارة  
 تسامح فيقتصر والمعنى على ما قاله الشرح في شرح المقامات الخبرية يجوز ان يكون بفتح الميم  
 وكسر الراء اسما من العرض اي موضعه ظهورا معارضة وان يكون بكسر الميم وفتح الراء اسما له  
 بمعنى ثياب تجلب على الجوارى وتعرض للبيح استقير لموضعه هذا في خطها حمل على ان لا يفتقد احدا  
 ابناخت خالصة **فان** لا يميز عند العقل وفائدة قوله عند العقل اشارة الى ان العلوم انفسها  
 متغايرة متميزة وانما الالتباس بينهما عند العقل **فان** وصف الاعراض انما لا ينافي كلامه  
 رحمه الله بل كلام القوم **فان** اي ما صدق عليه الموضوع في الغضا في اليه وانما فسره بانه ما هو  
 من مقومات الشروع على ما يترى من كلامهم هو تصور ما صدق عليه الموضوع وهو المورد للرد  
 المذكور كما استقر لا تصور مفهومه وسبحي ما فيه وهو المعلومات التصورية والتصورية  
 او المقولات الثانية المنطقية على المقولات الاولى على ما ذهب اليه اهل التحقيق والمذكور في الشرح  
 هو الاول فلما حصل المحض بالذكر **فان** من كلامهم هذا صفة للاهم واسارة الى قولهم ولما  
 كان موضوع المنطق احصا **فان** فلذلك اعترض عليه اي فلاجل تبادل ما ذكره من كلامهم  
 اعترض بناء على ذلك التبادر الخ قيل ويرد عليه ايضا ان اراد ما صدق عليه الموضوع كما صرح  
 به قلنا ان موضوع المنطق وهي المعلومات التصورية والتصورية موضوع فامرك ذلك موضوع  
 ما عداه من العلوم فلا يتصور هناك موضوع يكون اعم بالنسبة الى موضوع المنطق حتى يقال  
 ان تصوره يتوقف على تصوره ولا يذوق ذلك بان يعتبر مفهوم الموضوع مطلقا ومضافا كما  
 توهم اذ الغرض ان المراد بالموضوع ما صدق عليه المفهوم كما عرف في تدبر قوله وكلاهما  
 ممنوع لعل الاول فلانه ليس بواجب علينا ان نتصور المعلومات التصورية والتصورية بكنهها لما  
 عرفنا ان مدار الشروع على المعرفة بالرسم وان ذلك التصور لا يعمل التصديق بالموضوعية وهو لا  
 يستدعي تصور المصدق به بالكنه ولها الثاني فلان تلك المعلومات موصوفة بالموضوعية  
 والوصف خارج عن الموضوع فلا يكون ذاتيا لها وكيف لا يكون المقدمة المذكورة اعني قوله رحمه  
 الله والعلم بالامر مسبوق بالعلم بالعام مقيدة بالاجتماع المذكور ولو كانت حقة على الاطلاق  
 لوجب هناك تقييد مفهومات كثيرة كل منها اعم من موضوع المنطق كموضوع العلم العقلي  
 وموضوع العلم الاول الى غير ذلك **فان** هناك اي في مقام كونه المطلوب هو العلم الخاص به  
 فهذا اعترض على تعريف الخ اي على تعريف المص مطلقا موضوع في هذا المقام مع عدم الاحتياط اليه

وإذا استغنى عن تعريف المص في هذا المقام  
 فلا حاجة الى تعريفه

صحيح

وجه التدبر ان يجوز ان يكون مراد الدافع ان هذا  
 الاعتراض يرفع باعتبار المفهوم لا ما صدق  
 ان الاعتراض الذي ذكره قدس سره رفع بذلك  
 الاعتبار فافهم منه



**قوله** يعني هذا المفهوم اشارة الى ان مال هذا الجواب تسليم ان المقصود بهذا التصور  
 الا ان المتصور هو المفهوم لا ما صدق كما يتبادر من كلامهم مع ما ضمه اليه قدس سره من قوله  
 الخاص بالاعتقاد العام بالملحق **قوله** وهو مبني الاعتراض اي والمتبادر من كلامهم هو مبني  
 الاعتراض **قوله** يعني ما يتبادر الى اشارة الى ان كلمة بالاعتراض عما يتبادر من كلام القوم تحقيقا  
 للمقام فلا تدهشك خرافات الاوهام **قوله** لانه وقع محمول الانسب بالمقام ان يقال لان  
 الواقع محمول ليس هو اي مفهوم الموضوع فمال **قوله** اي المصدق به وانما يفسره به لان المحمول  
 لا يكون جزءا من المصدق بل على ما يفيد كلمة في وانما يكون جزءا من القضية وهي المصدق به **قوله** اي  
 قبل الاستعمال في قيل عليه ان الظاهر ان حاصل الاعتراض هذا هو ان ما هو الجزء من المقدمة هو  
 التصديق بالموضوعية فلم يستعمل ببيان الموضوع اولاً ثم التصديق هو ان العكس هو الانسب  
 ليكون التقديم اشارة الى مقصود بترتيب اولاً وبالذات فيكون معنى اولاً اي قبل ذلك التصديق  
 بل عليه **قوله** رحمه الله وجب اولاً في موضوع العلم حتى يحصل معرفة موضوع المنطق  
 از المراد من معرفة هو التصديق به هذا وانت خبير بسياقه هذا الكلام ان كنت من اولي  
 الافهام **قوله** وما هو الحق وهو الجواب الذي ذكره قدس سره **قوله** هو مقام بيان مقدمات  
 الشرع في مسامحة وحق الكلام ان يقال مقام بيان ان بيان الموضوع من مقدمات الشرع  
**فتبصر** **قوله** كما هو الحق فانه قد بينا في موضعه ان ما هو من المقدمات هو التصديق  
 بموضوعية الموضوع لا تصوره فانه من المبادئ التصورية لتوقف التصديق بالموضوعية عليه  
 لا من المقدمات واما التصديق بوجوده فقد قيل انه من اجزاء العلوم واما الشئ فقد صرح  
 في الشفاء بانه من المبادئ التصديقية فتنبه ومما ينبغي ان يتنبه عليه ان التصديق ببيان الشئ  
 الغلاني موضوع العلم يتوصل به الى شيئين احدهما ان قاعدة الكلية القائمة بان كل مسألة  
 يبحث فيها عن كذا فهي من هذا العلم وانها تخرج العلم بانه علم باحث عن كذا اعني بخصوص  
 ولا شك ان البعيرة والتميز المقصود به بالعلم بالموضوع انما يحصل بتلك المقدمة الكلية  
 او بالتعريف لا بذلك التصديق نفسه بل اذا تحققت فالتميز ليس الا بتلك المقدمة الكلية  
 اذ عند التعريف بانه علم باحث عن كذا اعني ووجه مخصوص يحصل ايضا تلك المقدمة الكلية التي  
 بها التميز الحقيقية لكن لما كان هذا التصديق وسيلة الى تلك المقدمة الكلية التي هي من  
 مقدمات الشرع حقيقة ساهموا في ذلك وجعلوه من مقدمات الشرع فاحفظه فانه مما

بهمة

**قوله** يعني هذا المفهوم اشارة الى ان مال هذا الجواب تسليم ان المقصود بهذا التصور  
 الا ان المتصور هو المفهوم لا ما صدق كما يتبادر من كلامهم مع ما ضمه اليه قدس سره من قوله  
 الخاص بالاعتقاد العام بالملحق **قوله** وهو مبني الاعتراض اي والمتبادر من كلامهم هو مبني  
 الاعتراض **قوله** يعني ما يتبادر الى اشارة الى ان كلمة بالاعتراض عما يتبادر من كلام القوم تحقيقا  
 للمقام فلا تدهشك خرافات الاوهام **قوله** لانه وقع محمول الانسب بالمقام ان يقال لان  
 الواقع محمول ليس هو اي مفهوم الموضوع فمال **قوله** اي المصدق به وانما يفسره به لان المحمول  
 لا يكون جزءا من المصدق بل على ما يفيد كلمة في وانما يكون جزءا من القضية وهي المصدق به **قوله** اي  
 قبل الاستعمال في قيل عليه ان الظاهر ان حاصل الاعتراض هذا هو ان ما هو الجزء من المقدمة هو  
 التصديق بالموضوعية فلم يستعمل ببيان الموضوع اولاً ثم التصديق هو ان العكس هو الانسب  
 ليكون التقديم اشارة الى مقصود بترتيب اولاً وبالذات فيكون معنى اولاً اي قبل ذلك التصديق  
 بل عليه **قوله** رحمه الله وجب اولاً في موضوع العلم حتى يحصل معرفة موضوع المنطق  
 از المراد من معرفة هو التصديق به هذا وانت خبير بسياقه هذا الكلام ان كنت من اولي  
 الافهام **قوله** وما هو الحق وهو الجواب الذي ذكره قدس سره **قوله** هو مقام بيان مقدمات  
 الشرع في مسامحة وحق الكلام ان يقال مقام بيان ان بيان الموضوع من مقدمات الشرع  
**فتبصر** **قوله** كما هو الحق فانه قد بينا في موضعه ان ما هو من المقدمات هو التصديق  
 بموضوعية الموضوع لا تصوره فانه من المبادئ التصورية لتوقف التصديق بالموضوعية عليه  
 لا من المقدمات واما التصديق بوجوده فقد قيل انه من اجزاء العلوم واما الشئ فقد صرح  
 في الشفاء بانه من المبادئ التصديقية فتنبه ومما ينبغي ان يتنبه عليه ان التصديق ببيان الشئ  
 الغلاني موضوع العلم يتوصل به الى شيئين احدهما ان قاعدة الكلية القائمة بان كل مسألة  
 يبحث فيها عن كذا فهي من هذا العلم وانها تخرج العلم بانه علم باحث عن كذا اعني بخصوص  
 ولا شك ان البعيرة والتميز المقصود به بالعلم بالموضوع انما يحصل بتلك المقدمة الكلية  
 او بالتعريف لا بذلك التصديق نفسه بل اذا تحققت فالتميز ليس الا بتلك المقدمة الكلية  
 اذ عند التعريف بانه علم باحث عن كذا اعني ووجه مخصوص يحصل ايضا تلك المقدمة الكلية التي  
 بها التميز الحقيقية لكن لما كان هذا التصديق وسيلة الى تلك المقدمة الكلية التي هي من  
 مقدمات الشرع حقيقة ساهموا في ذلك وجعلوه من مقدمات الشرع فاحفظه فانه مما

مطلب  
 كلمة لا جرم

وجه التفتن اشارة الى كيفية الاستدلال  
 وذلك لان النتيجة الجزئية تنعكس بنفسها  
 مه



والمعنى كسب ذلك الكون أي كون موضوع المنطق مقيداً بالعلم بالحق مسبوقاً بالعلم  
 بالماضي تعريف المطلق أولاً ويجوز أن يقال إن لا جرم نظير لا بد فعل من الجزم وهو القطع  
 كما أن لا بد فعل من التبدل أي لا بد من التغير فكذلك لا بد من كون فعله  
 فكل ذلك لا جرم أن لا تفعل كذا أي لا قطع لذلك بمعنى أنه لا لازم لا تفعل عنه وروى عن العرب  
 لا جرم أن تفعل بضم الجيم وسكون الراء بترتيد وفعل وجعل أجود كرسد ورسد وعدم  
 وعدم قوله الإضافي كونه مركباً إضافياً **قوله** لا على ما صدق هو عليه كما هو المفهوم من كلامه  
 قدس سره **قوله** فكيف يصح منه بناء على حسن الظن به **قوله** وأنا اعترضه على كلياته الكبرى لا على  
 تعريف مطلق الموضوع كما مر وهو على ما عطف على قوله أنه حمل على **قوله** وما جعله بالبيان  
 له أي لازم للنتيجة لأن نفس النتيجة كما يظهر بالبناء على **قوله** وهذا كما يقال في فنون في ترتيب  
 القياس هنا كما كان موضوع المنطق أضيق من مطلق الموضوع وكان كل ما هو أضيق مسبوقاً  
 بالعلم بالأعم كان موضوع المنطق مسبوقاً بالعلم بمطلق الموضوع وإذا قدرنا هذا العلم  
 على هيئة الشكل الأول من القياس لاقتضى التركيب من الخلقين قلنا هكذا موضوع المنطق  
 أضيق من مطلق الموضوع وكل ما هو أضيق مسبوق علمه بالعلم بالأعم ينتج موضوع  
 المنطق مسبوق علمه بالعلم بمطلق الموضوع **قوله** فيكون المراد بالعلم بكل خاص الحمل  
 اللام على الاستغراق بمجموعة المقام قيل بل المراد بالعلم بكل خاص مسبوق بالعلم بكل  
 عام بل وكل علم بكل خاص مسبوق بكل علم كل عام والآن لم يصدق الشرطية المذكورة  
 هنا يعني لم يصدق الشرطية المذكورة أن يكون المراد بما ذكر في موضع الكبرى ما  
 ذكره المحقق بل يلزم أن يكون المراد بالعلم بكل خاص مسبوق بالعلم بكل عام بل يلزم وكل  
 علم بكل خاص لا بد أن لا يصدق الشرطية المذكورة ولم ينتج المقوم الثاني وكان في ذلك وانت  
 خير ما ذكره المحقق موجه وأما ما ذكره ذلك القائل من المراد به علم حقيقة الشئ في كل  
 منهما في موضع الفساد والثاني أشد من الأول كما يظهر بآدمي تأمل وتوهم الخلل والفساد  
 لكل ما ذكره المحقق والقائل من ضيق العطف فتعطل **قوله** في بيان المطلوب وهو  
 وجوب تعريف مطلق الموضوع أولاً **قوله** وهذا الكلام منه أي من البخاري لا يقتضي  
 الخ لخرج الجواب عن التردد الذي ذكره في آخر هذه الحاشية باختصار الشق الثاني منه  
 ومنه عدم تمام التقريب وعدم حصول المطلوب وتوضيحه أنا بخار الشق الثاني

قول احمد

عبد الرقيم

ومنه

ومنه لزوم عدم تمام التقريب وإنما يلزم ذلك لو كان المطلوب تصور هذا المفهوم  
 باعتبار أنه من مقدمات الشروع لم لا يجوز أن يكون باعتبار أنه محمول للقضية المطلوبة  
 في هذا المقام فافهم **قوله** وأما عرفت هذا الخ أي وأما عرفت ما هو الظاهر من كلامه على  
 ما فصلنا عرفت صدق قولنا من أنه لم يبن اعتراضه على ما ذكره قدس سره وليس ما ذكره في  
 موضع الجواب جواباً عن اعتراضه بل هو توجيه آخر كما مر في **قوله** أنا لا اعترض المذكور  
 أي في كلام البخاري وهو قوله وفيه نظر الخ وقوله وأنه المذكور في موضع الجواب في كلامه  
 أيضاً هو قوله فالصواب أن يقال الخ نعم لو كان المذكور في كلامه اعتراضاً على المطلوب  
 يعني الثاني في الشرطية المذكورة في الشرح وذلك بأن يقال قلنا إن لم يبن هنا مستنداً فأن  
 دليله هذا من غير لا يشتهر ولا دليل عليه سواء وكل ما لا دليل عليه لا يشتهر فيكون توجيهه  
 بوجه آخر جواباً له بذية الاستدراك عن في الحقيقة وأنه لم يكن كذلك في الظاهر لعدم كونه  
 على طريقة الجواب فإن طريقة الجواب عن هذا الاعتراض هي تصحيح ذلك الدليل بعينه وهذا  
 ليس إلا إذ قد سلم الاعتراض واعترف بطلان الدليل الذي هو مدعى الاعتراض كما يشير  
 إليه قوله فالصواب أن يقال **قوله** عرفت فيما سبق أن هذه الطريقة أيضاً مسبوكة لأرباب  
 المناظرة كما ملأ **قوله** وذلك لا يستلزم الاعتراض على المطلوب بل لا يستلزم عدم ثبوت ذلك الدليل  
 وذلك لا ينافي بقوله دليل آخر لعل قوله تأمل الإشارة إلى أن قوله نعم لو كان الخ الاعتراض على  
 المطلوب بتبريد دليله فهو اعتراف باستلزام الاعتراض على الدليل الاعتراض على المطلوب  
 ودفعه بما ذكرنا في بيان **قوله** وكان قدس سره الخ والآفة عرفت أنه يمكن حمل كلام البخاري  
 على وجه لا يمكن رده كما مر **قوله** أي بعض ما ذكره وهو كون الاعتراض مبنياً على ما يبادر  
 من كلام القوم وكون الجواب مردوداً بما ذكره **قوله** الكلام بعض الظاهرية وهو الواضحة  
 السمر قند **قوله** أيضاً أي كما أن ما ذكره لديه الاعتراض للموافقة لكلام ذلك البعض  
 كما عرفت كما والآلة يدفع الاعتراض به لانه على ظاهر العبارة والتمتاد من موضوع  
 المنطق ما يصدق هو علم هذا المفهوم كما أن التبادر من قوله والعلم بالخاص مطلق  
 الخاص لا المفيد فليتام **قوله** وأما قوله لا بيان ما قال ومن فسر ما قال بقوله هذا هذا  
 الاعتراض إنما يراد على ما فهمه لا على ما قال رحمه الله فقد فقه المقصود وتوالت الحاشي  
 رحمه الله إلى الجواب عن التردد المذكور في حيز ما قال قدس سره وابتداء حقيقة الحال قوله المناسب



في التفسير المذكور يعني لقوله وجب اولاً تعريف موضوع العلم كما يشير اليه ذلك وكذلك  
لفظ ذلك ايضا اي وكذلك المناسب ان يترك لفظ ذلك كما ان المناسب ان يترك لفظ  
وكذا المناسب للمقام ان يصير في العلم ونحو موضوع العلم ما يثبت فيه **قوله**  
لأن مقتضى التفسير المذكور في قلة الكلام في ماهية الموضوع مطلقا كما في مقتضى ذلك  
الماهية ليست الى كلف يعبر عنه بما عبر به الشارح من قوله موضوع كل علم ولما استثنى  
من ذلك لزوم ان لا يوجد موضوع العلم اصلا دفوعه بقوله بل ما صدقت هي علم اي بل  
الموضوع ما صدقت تلك الماهية عليه ولا يلزم من عدم وقوع مطلق للموضوع  
موضوعا لشي من العلوم عدم وقوع افراد موضوعات العلوم قوله فلا يكون الى  
تفسير على عدم وقوع تلك الماهية موضوعا لشي من العلوم فانها اذا لم تقع موضوعا  
لشي منها فلا بد لم تقع موضوعا لكل علم او كما لا يخفى وقيل تفسير على كون  
موضوعات العلوم هي افراد تلك الماهية بانه لما كان موضوع كل علم في ذاته افراده  
لم يبق علم كان موضوعا لنفس الماهية وفيه تأمل فافهم **قوله** وكأنه اراد ان اشارة  
الى تحصيل المناسبة المنقبة بطريق المفهوم وحاصله ان المراد بموضوع كل علم مفهوم  
يصدق على موضوع كل علم باعتبار الخوض في الخلف اي في ماهية موضوع كل علم الى او  
باعتبار الخوض في الارباع والادراج لفظ الكل اما لاشارة الى جامعته التفسيرية او للتصريح  
بان التفسير للعلم العام حتى انه لو قال موضوع العلم لكافة ما في لغة انما هي على المنطق  
بتميز المقام والاضمار في مقام الامر على ما قلنا لاشارة الى ان التفسير في تعريف المقام  
ليس راجعا الى كل علم وليس التفسير ما هو موضوع كل علم اذ ليس موضوعا لشي بل التفسير  
لموضوع العلم مطلقا وتفسيره راجع الى العلم بحيث ينطبق على كل علم فليست امل  
وفي ذلك اي ومع ذلك التوجيه لا يخفى ذلك الى لانه ان يكون اشارة الى كل علم وان  
الامر هو الامر الصادق على كل علم فيكون حاصل الكلام ان الامر الصادق على كل علم ما  
يجب فيه عن اعراضه وليس الامر كذلك في علم من العلوم فضلا عما ان يكون كذلك في كل  
علم فافهم واما ان يكون اشارة الى علم معين وحاصله ان الامر الصادق على موضوع علم  
المنطق مثلا ما يثبت فيه في غير علمه انه تخصيصه من غير محققين فتبصر وانما قال لا يحسن  
دونا ان يقول لا يصح لانه يمكن التوجيه على كل من الوجهين اما على الاول فيجمله على الاستناد

وجه التفسير  
تارة راجع الى المقام  
تارة راجع الى الموضوع

المجازي

المجازي ونما على الثاني في الكلام على التوزيع والتفصيل او على التمثيل وعلى ذلك  
وكافي بك وقد ظمرك مما ذكرنا وجوه الامر باننا لم نقف على قوله اعلم ان المراد بالعرض الى  
لما كان تعريف الموضوع لا يتضح حق اقتضاج الابواب بيان الامور ثلثة الاول العرض والثاني  
العرض والثالث البحت عن الاعراض الذاتية اشتغل ببيان المراد من كل منهما  
فصدر الكلام بقوله اعلم انهما ما تشابه به ههنا لا حصر في العرض المقابل للجوهر  
المحمول على الشيء الذي قد يذكر في امثلة ما هو مسمى المحمول كالتقريب والاختصاص والادراك  
على قياس تشابههم في امثلة الكلمات وسجي ما يتعلق به ولا يبعد ان يستفاد الخوض في لفظ  
الحقوق **قال الشارح** والعوارض الذاتية هي التي لا قبل الا بالعرض الذاتي هو الذي لا بد  
التعريف للماهية دون الافراد لانه اوفق بما سطره من اقامة المقام المحرر فافهم **قوله**  
وجبه الاقتضار الى الظاهر ان الرجوع الى لفظه ماموصولة وان كانت مشتركة بين الموصولة  
والموصوفة فتعين حملها على الموصولة لان اللفظ المشترك متعين لمفاه الرجوع ووجه  
رجوعه ان الاصل في الصفة الافراد والاصل في الجملة عدم قبول الاعراض في حملها على الموصوفة  
يوجب خروج جملة بقرها عما هو الاصل من وجهين وللتبسيط وجه اخر وهو ان الموصولة معرفة  
والموصوفة كثره والمقام مقام التفسير في حملها على الموصولة بمقام التفسير ويريد ذلك بان  
التفسير في حيوانا طلق اشيع من التفسير في الحيوان انما طلق ولا يذهب عليك ما فيه **قوله** لانه  
مختص في خاص وقد اشار قدس سره اليه في التفسير **قوله** كما في هذا المقام قيل عليه ان  
فيه مانعا وهو بعد الثاني عن مرجعه حيث جاز ان يقال انه لم يرجع الاول الى الاخر بل  
يلزم بعد الرجوع عن مرجعه ولا ريب ان بعد الواو عن مرجعه ولو كان في غاية البعد  
وهو ان بعدهما معا عن مرجعه فافهم **قوله** فالتميم لا اي بقوله واحد التفسيرين الى  
وقوله والتخصيص ثانيا اي بقوله اي الحق الشيء على تقدير كونها موصوفة يكون التفسير  
اي الحق الشيء لما اي شيء هو اي ذلك الشيء الثاني هو اي الشيء الاول **قوله** قدس سره  
وحاصله الحق الشيء لذاته فان الامر الذي هو ذلك الشيء ذاته الغرض من هذا الكلام  
وهم واهمة تبعها الشارح اقتضار ان هذا انما يجوز ان يطلق الا على ما هو موضوع  
الذاتية الاولى الا حقيقة بلا واسطة كذلك يطلق على مطلق الاعراض الذاتية وقيل عليه  
رجواز عطف قوله او جزمه على قوله لذاته على ان يكون المجموع تفسير القول ما هو هو ان يحمل

وجه التفسير يظهر ملاحظة المقام  
تمام التعريف مسرعة



اللفظ على معنى لا يحتمل وذلك لان هو قد يستعمل بمعنى الاتحاد وهذا خارجا وهو المراد  
من قولهم ما به الشيء هو هو وقد يستعمل بمعنى اتحاد خارجا وهو المراد بقولهم مما هو هو  
وهذه العبارة شائعة في المعنى ولا تستقيم هنا في المعنى الثاني والالتئام والارض خارج  
اعني العارض خارجا اصل قوله ما هو هو لانه كذا اختياره على قوله لانه مع كونه  
اخضر واضمح ما يخفى وجهه فتبصر وكأنه انما حذر ذلك الشارع الناضل على ذلك توجيه كلام  
صاحب المطالع حيث قال موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو ولعله  
جعل مقادير تحققه لانه او لماله اختصاص به على طريقتين عموم المحال والخاصة الى ذلك في الرسالة  
لذكر قوله او لماله وما فيه فيها دون المطالع اي كالمطلع المحيول عليه اشار في قوله  
هذا التفسير بالوصف قوله فاللام للاجل فيكونه المعنى كالتبعية لللاحق لان الانسان لانه صلة  
اللاحق والاله كنه الاقسام الثلاثة على وتيرة واحدة فافهم كما في شرح المطالع حيث  
قال فيه او لماله بواسطة امر خارج مساو لمحوقة التوحيب لادراك الامور المستترة لئلا  
ان يقول كيف يكون ادراك الامور الغريبة مساويا للانسان وقد جعل صاحب الكشف  
قول الملائكة اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء تعريضا من الملائكة فليست هي  
فارد بالتعجب الى اسناد هذه الارادة الى الشارع رحمه الله تعالى على الحسن بن قتيبة  
التابعة لادراك الصفة الهيئية الانفوائية . . وهذا الكلام من انما يتم اذا كان الخ  
فيكونه التوحيب في الحقيقة فبالا للاحق بواسطة الخارج المساوي كما في شرح المطالع وكونه  
فبالا للاحق لانه الانسان على سبيل التسامع كما في هذا الشرح وقد حكم بعض الفحول بحقيقة  
كونه حقيقة في الهيئية الانفوائية محازا في الادراك قوله واما اذا كان حقيقة فيها فلا وكذا اذا  
كان محازا في الهيئية متعقبا في الادراك قوله وايضا اي واعلم ايضا بوجه فلي الاول التعجب  
يصح لما لا يخفى يكون الحيوان ايضا كونه ذاتا مستورا كذا فيكون التعجب بمعنى الادراك عارضا  
لان الانسان فان منشأ الرض هو الحيوانية والنطق مع الا نطق فقط حتى يكون  
مما يرضى بجزئه فمما قيل وكل واحد من القولين بناء على ان يكون الانسان عبارة عن  
المشاعر العشرة والعقل كذا على القول الاول المذكور هو المجموع وعلى الثاني هو العقل  
فقط هذا ولا يذهب عليه انما يتم ان يكون المذكور هو المجموع اذا كان كل ادراك حقيقة  
لا يحصل الا بان يكون العقل من المشاعر والعقل دخل في ذلك الادراك ويكون الانسان عبارة

مباركة

عن

عن تلك المشاعر والعقل وكل منهما في جزئيه اما الاول فبديهي واما الثاني فلما حقق  
في الكتب الكلامية ان الانسان عبارة عن هذا الهيكل المحسوس وعن النفس الناطقة المتعلقة  
بتعلق التوحيب والتصرف في الجوارح انما هي في ذلك المقام . . فبالا للمناقشة مجال الخ  
اي اذا عرفت ما قررناه من اختلاف عبارته رحمه الله في التوحيب واختلاف القوم في  
الجوارح فقد عرفت ان مقام التمثيل لما يلحق الشيء لانه بالحق للاحق للانسان هنا ومما يحصل  
منه قسستان مذكوران وان في هي مناقشة في المطالع هي الاولى كما لا يخفى فجزءه واتباع سبل  
الادراك ولا يتبع اهورا لا غيا . . يكون شيئا للشيء اي بينا الثبوت له وفي بعض النسخ  
يكون ثبوتها بينا له وهو الاظهر قوله فكيف يكون مسئلة من العلم يعني لا يكون مسئلة من  
العلم فاما المسئلة ما برهن عليه في العلم ويفهم من هذا الكلام ان المسئلة عبارة عن المحيول  
وقد مر التردد في المسئلة فيما قبل فنذكر قوله ومنشأ الاشكال اشتباه الواسطة  
الخ والفئلة عن تحقيق قولهم المسئلة ما برهن عليه قيل وانما لم يقرض لم قدس سره لعم  
ذكره السؤال صريحا لكونه غير مناسب لمقام بحث الموضوع هذا وفيه تأمل يظهر بادي  
التفات توجه لا تشذ الواسطة بينهما اي بينا الواسطة في الثبوت والواسطة في العلم  
والاثبات بل بينهما وبين الواسطة في الوضو والفرق بينهما يظهر بتقديريتها فاعلم  
ان الواسطة في الثبوت علمي ما يكون سببا لثبوت وصف لشيء من غير لزوم ان يتصف  
ذلك السبب بتلك الصفة في الواقع سواء كان العلم بلحوقه بديها او كسبها كالباري عنه  
اسمه فانه واسطة وسبب لثبوت وصف السواد او البياض لزيد مثلا من غير ان يتصف  
سبحانه وتعالى بعلو كبير ايمه وكان بارفانها واسطة لتسحق الما بوثبوت له وينقصر  
الواسطة في الثبوت الى قسمين احدهما ما لا يتصف بتلك الصفة اصلا لا حقيقة ولا محازا  
كالباري عز اسمه لا يتصف بالوصف المذكور الثابت لزيد اصلا والثاني ما يتصف بالوصف  
الثابت لذي الواسطة حقيقة واما ذو الواسطة فهو يتصف في الصور بتباين حقيقة  
واما الواسطة في الاثبات والعلم وهو ما يفيد العلم بثبوت شيء بعبارة اخرى ما يقرن  
بقوله لانه حين يقال الامر كذا لانه كذا وكذا وما يقوم مقامه كالجهة بالنسبة الى النتيجة فانها  
واسطة في العلم بها فانه يلزم من العلم بالجهة العلم بالنتيجة والاطمئنان في قولنا لانه  
متغير واما الواسطة في الوضو فمما قيل هو ما يكون سببا لوضو وصف لشيء ما يتصف

وهو عرف الشيخ في اشياء  
منها  
اي العلم بثبوت محمولها  
لموضوعها في الواقع فتبصر  
مصر







الحياة والالام يدل عليه فيكون حلا قما مل قوله بالفعل الظاهر انه لا حاجة اليه لان الانتقال من  
مكان الى مكان اخر سواء كان بالقوة او بالفعل غير صيدا وذلك الانتقال والجزء هو ذلك الجزاء  
الا انه اراد الاشارة الى ما اجاب به بعض الافاضل حيث قال الفاضل هو المتحرك بالفعل  
وهو ليس كذلك والالام يكن الحيوان حيوانا حال سكونه قبصره فلا اشكال لم ينتف  
الاشكال بالحكمة بعد اذ يدان المتحرك بهذا المعنى هو الانسان لانه حيث انه حيوان بل ان  
حيث انه متحرك بمعنى هو جزء الحيوان اعني تاني معنى الحركة ويندفع باذي تامل قوله  
الانوار والعرض التي لا تكون الا مصاحبة له وينبغي ان لا يخفى ما في العبارة من الركك  
والظاهر ترك الواو في وينبغي او ترك لفظة الموصول اعني التي او تترك الواو والفاء كما في  
بعض النسخ لتضمن المبتدأ معنى الشرط لكونه موصوفا بالموصول كقوله تعالى قل ان الموت  
الذي تفرقون منه فانه ملائكم وقوله في كل علم اي ينبغي ان يكون المطلوب في كل علم من  
العلوم انار موضوعه في الحقيقة ولو ترك الكا وقال في العلم كان اظهر وقوله لا يغطف  
على الضمير قوله تكون من غير تأكيد بالمنفصل لوقوع الفصل قوله واما الانار التي بالما كمة  
بالارادة فانها تنسب على الانسان بسبب استقاراد الاختصاص له وهو الحيوانية فانها  
لا اختصاص لها به لتحققها في النفس والبرق ايضا كذا لها اختصاص بالحيوان الذي هو الامر  
الا عم فففي الحقيقة حال وعرض ذاتي له فلا يبحث عنه في علم الانسان بل في علم الحيوان اذا  
دون له علم فانفسه وكذا الانار التي بالما كمة فانها تنسب على الحيوان بسبب استقاراد  
لا يحصل له ما لم يصير نوعا وهي الناطقة فان ذلك الاستقاراد لا يحصل للحيوان نظر الى ذاته ولا  
لتحقق في النفس والبرق ايضا بل خاص للانسان الذي هو نوع منه فهو بالحقيقة حال وعرض  
ذاتي له لا للحيوان فلا يبحث عنه في علم الحيوان بل في علم الانسان اذا دون له علم فقاما  
منه ولا يخفى عليك ان الاتفاق المناسب الى اذ قد مر في اواخر الكتاب من ان عدل طائفة  
مخصوصة بشي من طوائف الاحوال علميا واحدا امر مستحسنا لا واجب عيني اذ لا مانع عقلا من  
ان يتخذ كل مسألة علميا ولا من يعد مسائل كثيرة غير متشابهة في الموضوع علميا واحدا مع بالتوابع  
فالخاص ان ذلك العذر اخذ بالابق والاولى في باب التعليم والتعلم فذلك قال ان الاتفاق والتكاسب  
دونه الصريح ولان الاتفاق بحق بواسطة الجزء الاعلى قد يقيد بما يخص بالموضوع فلا يبعد عنه  
الاعراض الذاتية كالبعد وان كان لا يخلو عن البعد بسبب عدم اختصاصه بالموضوع من حيث هو

فعلى

فعلى هذا التفسير اعني قوله فليس اعتبره المتأخرون حقا صحيحا الى وكذا قوله قد سره وليست  
بصحيحة لا يكون صحيحا الا ان يقال ان بالصفة الاولى بعلاقة الزوم اذ الاولى تستلزم الصحة  
للمبالغة في نفي كونه طرفة المتأخرين اولى ويمكن ان يقال ان مراده قد سره هو الحكم بان جعل ما  
يلحق الشيء بواسطة الجزء الاعلى من الاعراض الالائية ليس صحيحا لا الحكم بان البحث عن العلم  
غير صحيح وفيه بينهما فليتا مل قد نسب قال بعض الفحول قد ظهر فاما قاله المحتج بقلا عن الشريف  
قد سره انه لا يبحث في العلوم الا عن الاعراض التي تلحق لموضوعها لما هو هو او لا امر  
مسيا وهذا ما قاله المتأخرون وهو قول ينبغي ان ينظر فيه لانه قد يبحث في العلوم عن الاعراض  
التي تلحق الموضوع بواسطة امراض كما يبحث في العلم الطبيعي عن الاعراض المختصة بالعلم  
والفناصر والنبات والحيوان مثلا يبحث في ان الارض من جهة الى المركز طبعا ولا شك ان هذا الامر  
لا يلحق بالبحث في العلم الذي هو موضوع العلم الطبيعي بل بعرضه من حيث انه عرضي وكذا  
يبحث في الهندسة عن الاحوال المخصوصة بالخط والسطح او الجسم في التعليم ولا شك ان هذا  
تلحق المقدار الذي هو موضوع صناعة الهندسة لانه حيث انه مقدار مطلق بل ان حيث انه  
مقدار خاص هو وسطا ووسطا او وكذا في سائر العلوم فالقول بان الاعراض الالائية تلحق  
التي تلحق الموضوع بواسطة امراض منه لا يبحث عنها في العلوم ليس كما ينبغي والجواب عنه  
انه لانه ان يبحث في العلم الطبيعي ان الارض من جهة الى المركز طبعا بل يقال فيه الجاهل لا يكون  
له حركة اينية اصلا او يكون له حركة اينية اما من المركز او الى المركز فالمجول فيه احد هذين  
الامور وهو يلحق بالذات لا لا امراض فقولهم ان الارض من جهة الى المركز لا ثبات القسم  
الذي هو كذلك لا على انها من مسائل العلم الطبيعي وكذا الجواب عما قاله يبحث في الهندسة  
عن الاحوال المخصوصة بالخط والسطح او الجسم في التعليم فافهم مع انه لو بحث في العلم بالبحث  
انه اذا جعل الاحق بتوسط الجزء الاعلى من الاعراض الالائية التي يبحث عنها في العلم يلزم شيان  
احدهما ان يكون ذلك الجزء الاعلى موضوع العلم لا ما فرضناه موضوعه الثاني اختلاف مسائل  
العلم الاعلى وهو الذي يكون موضوعه اعلى بمسائل العلم الادنى وهو الذي يكون موضوعه اخص  
على تقدير تدوين علم لبيان احوال ذلك الاعلى كما في الكرة مطلقا والكرة الممثلة وذلك لان  
اللاحق بتوسط الاعلى انما هو من مسائل ذلك الاعلى حقيقة فلو بحث عنه في ذلك الاخص وجعل  
منه مع كون ذلك الاعلى موضوع العلم يلزم الاختلاف قطعا وكذا الاحق بتوسط الاخص خلاف



اللاحق بتوسط المساوي فانه لما لم يتحقق بكونه كان اللاحق له بواسطة من احواله المخصوصة  
 به المطلوبة له فيكون من مسائله حقيقة فلو فرضنا افراد الامر المساوي عنه وجعل موضوعا  
 على حدة والبحث عنه على حدة لم يلزم من ذلك ما ذكر بل يكون من قبيل افراد بعض مسائل العلم  
 بالتدوين والبحث عنه على حدة ككثرة الاعتناء بشئها كما وقع افراد المحصورات والكميات  
 عن المنطق وافراز المسئلة الكلية عن النحو وافراز مسئلة الرؤية او الكلام في القضا والقدر  
 عن الكلام ساما عن الكلام والتوفيق من الملك العزيز العلام <sup>فليس اعتبره المتأخر</sup>  
 حقا صحيحا الفرض من هذا التفرع بيان وجه تعلق بل بما قبله ولا حاجة فيه الى ما ذهب اليه  
 بعض الافاضل من انه متعلق بمقدمة سلبية مطلوبة ورد ذلك المقدمة بينا احتمالات  
 بلنة فانتشار الى انه متعلق بقوله قدس سره وليست بصحيحة على ما فسره به من غير احتياج  
 الى ما ذهب اليه ذلك الفاضل فافهم <sup>له</sup> ويجعل عليه إشارة الى ما سبق منه ان الفرض الذاتي  
 هو المحمول والتمثيل بعد بناء على المساواة وما قبل من ان حمل الحق على الحمل لا يلزم جعل  
 اللام للاجل كما مر ففهم من الاهول ما لا يخفى <sup>اعلم</sup> من ان يكون له فيه تفرع لانه السبيل  
 على حيث علم المساواة للصدق والوجود في حاشية المطالع لغيره ومشتا فهم لهما اشتباه  
 الوارض واطر وض له عنده فافهم <sup>اولم يكن</sup> بل يكون مبيانا له كالسطح بالنسبة الى  
 فانه خارج عن المبيانية صرح بذلك اي بما ذكر من اول الحاشية الى هذا ومن خصه بعض  
 ما ذكر في هذه الحاشية فقد قصر فافهم <sup>وتحققه</sup> اليه اي راجع او مغوض اليه  
 قدس سره فليطلب ثمة وكان ذلك وانت لا تنظر الى الطلب بعدما نقضنا لك ما يروج في فوق  
 الاعتماد والله الهادي الى سبيل الرشاد فتبصر <sup>افاد بعض الفضلاء</sup> ان مشتا ما ذهب  
 اليه المتأخر هو المستند الى ما في الذات مستند الى الذات في الجملة كما سيحى <sup>فكأن</sup>  
 عرضا ذاتيا وينجى عليه بناء على هذا ان يلزم ان يكون الوارض بواسطة خارج اعلم عارض  
 للعرض <sup>الاعلم</sup> ايضا عرضا ذاتيا لا مستند الى المستند الى ما في الذات فيكون مستندا الى ما في الذات  
 والتفصيل هناك الى اي وتفصيل العوارض في مقام بيان تعريف الموضوع  
 والتفصيل بقوله في قيد العوارض الذاتية اما تفصيل العوارض الذاتية فلا خلاف  
 في عوذه اليه واما تفصيل العوارض العرضية فهو ايضا باعتبار ان يعلم منه فائدة ذلك القيد  
 في التعريف فهو من مقتضيات التعريف لتفصيل الامر في الذاتية ولا حاجة الى ما يتوهم

في قوله مستند الى الذات  
 مستند الى الذات  
 مستند الى الذات  
 مستند الى الذات

وجاز انهم لا يلاحظون ذلك البعض من مراد المحقق  
 بقوله مستند الى الذات  
 بتفصيل حقيقة ما يقتضيه من مقتضى  
 كما لا يخفى من حيث هو في حاشية  
 على ان يكون مستند الى الذات  
 هو المستند الى الذات  
 المستند الى الذات  
 المستند الى الذات  
 المستند الى الذات

من ان

من ان التعرض لتفصيلها استلزم ادى وتطلف في جري اليه التفصيل في العوارض الذاتية وانما  
 قيد بقوله هناك لان التعرض لتفصيلات اخرى بحث تقسيم العرض من تقسيمه الى اللازم  
 والمفارق الذاتي والزائل والى الخاصة والعرض العام لا فائدة لتلك التفصيلات هناك  
 وقوله فاما ان يكون عرضا لذاته الخ اورد على ذلك المحصر بان مقتضى اجتماع العارض للشئ  
 لذات العارض ودفعه بان عارض للشئ بواسطة امر خارج هو العارض وفيه ان العارض  
 للواسطة وذو الواسطة ففهم من ذلك عرض واحد للواسطة بالذات وذو الواسطة ولا  
 يتصور هذا في العارض للشئ لذاته العارض بل الرفع لهذا الايراد بحمل المحصر الاستفاد  
 فليما مر وقوله لا ستنداهما الى الذات قال بعض الفضلاء الاستناد الى ذلك المعروض  
 امر اجمالي تفصيله ما بعده من ان معناه الاستناد الى نفس الذات او الى ما فيه او الى ما  
 يستند اليه فلا يرد ان العارض بواسطة ليست مستند الى الذات لانه ليس حالها  
 في الحقيقة بل حال الواسطة هذا وسيجي من المحشى تفصيله وقال ذلك البعض بعد ذلك  
 والاظهر بالنسبة الى الاعراض الغريبة ان يجعل الوصف بالغايب باعتبار انها ليست  
 متوطنة في العلم بل لوقوع في العلم لكان غريبا فيه في تسمية الاعراض المتعابلة لهما  
 بالذاتية لكونها منسوبة الى الذات متوطنة فيها فانها اجزاء العلم ومجولات مساكنه  
 واما ما ذكره الشارح فيجوز عليه انه ينبغي ان يجعل العارض لا مر اعلم مستند الى الاعلم  
 عرضا ذاتيا لا مستند الى ما في الذات ولانه ينبغي ان يجعل العارض لا مر اعلم عارض  
 للشئ لذاته ذاتيا لا مستند الى مستند الى الذات وقد حقق ان العرض الذاتي قد يكون  
 اخص من الذات اذا كان يعرض للذات من غير حاجته في عروضة لها الى ان يصير امرا خاصا  
 هذا ولا يذهب عليه انه لا يجزى عليه ما ذكره ذلك الفاضل اذ مراده من الاستناد استناد  
 معتبر في العلم وهو استناد العرض الذي يبحث عنه في العلم فتفطن وقوله فلان المساوي  
 يكون مستند الى ذات المعروض اي في الجملة بقرينة ما سبقه واستناده الى ذات المعروض  
 اما بان يكون مستندا الى نفس الذات او الى ما في الذات من اجزاء او الى المساوي للذات  
 وهذا المساوي مستند الى الذات قوله وحملها عليها عطف تفسير لقوله وعروضها  
 للذات يعني ان اللام صلة لعروضها لالام الاجل قوله من غير اختصاص له بجزء من اجزائها  
 ليس البيان الاستقلال بمعنى ان استقلال الذات انما يحصل من غير ذلك الاختصاص لان

نقل قول بعض الفضلاء  
 لما كان ثانيا فافهم



الاستقلال حاصل مع الاختصاص أيضا كما يشهد بذلك سياق الكلام بل ببيان نوع الاستقلال  
 فلا تلتفت في هذا إلى المقال **قوله** ومع اختصاصه له جزء منها أي بجزء مساوٍ للجزء  
 اعم كما عرفت مستند إلى الذات متربعا عليها باعتبار استعداذ الذات مخصوص بها  
 طالب لذلك الجرح أيضا أي كما أنه يكون في ذلك الاستعداد يكون مستند إلى الذات أو كما  
 أن ذلك العارض لها بواسطة ذلك الأمر الجرح مستند إليها أو كما أن الجرح مستند إلى الذات  
 بالجزئية فتبصر قوله واللام يكن الأسود مع كماله بالضرورة فالمراد من قوله واللام يكن  
 له اختصاص بالانسان بل يعلم القرس والبق وغيرهما كبقا في احواله كالمشي والمتنفس وغيرهما  
 قوله وإن تلك الحركة حال السفينة حقيقة لا حالها جارية فيها وهو المشهور في القوم في  
 المحركات هذه مسطرة ظاهرة بنسبتها العقل لا بالناظر السفينة حركتها من مكانة إلى  
 آخر بالذات بواسطة عرضها للسفينة غاية ما في الباب أن حركة السفينة متناهية الحركة  
 جالساها وكذا الحركة الأصلية والخاصة بالحركة السفينة واسطة في ثبوت الحركة  
 الجارية لا في عرضها فامل ولا مما سنها من قبيل القام الحرك في فهم المعارض بأنه يمكن  
 أن يطابق المذكور في الشرح للمثل بأن يراد بالناظر مما سنها الماء على حذف المضاف  
 أو الجوز الارسالي والافليس في الشرح ذكر المماسية بل عرض واحد منسوب إلى الواسطة  
 أولا وبالذات ولذي الواسطة بالواسطة وما قيل أنه لا يتصور مبانيتها الواسطة  
 اذ لا يكون الشيء ومبانيته مع وضائعه شيء واحد بعرض واحد فموقعه بأنه انما يراد ذلك  
 لو كان يجب أن يكون عرض العارض للشيء حقيقيا اما لو اعتبر الحمل الجازي فلا اتجاه لهذا  
 الكلام والظاهر أنه معتبر في العلم لا بغيره على الجسم في الحقيقة حال السطح  
 والسير السري سره كلام متعلق بهذا المبحث في مبانيتها المطالع رده أولا بعض الفضلاء  
 ثانيا تركناه فلا يؤدي إلى الملال **قوله** لانه الجارية العارضة للناظر المماسية الجارية  
 الجارية العارضة للناظر ليس معروضها النار حتى يكون هي واسطة في العرض انما العارض  
 للناظر من الحرارة والياء فذلك هو معروضها هو الجسم العنصري ليس الا وهو كالجسم بالنسبة إلى  
 الصور النوعية كالماء والنار فيكون هو معروضه الاول وبواسطة يتصف الصور النوعية  
 بها فيكون عرضها بتوسط الجرح الاول كالمشي العارض للانسان بواسطة جرحه الاعلى الذي  
 هو الحيوان غاية ما في الباب ان ماسية النار واسطة في ثبوت الحرارة للماء هذا المبدأ بخلاف الحيوان

فانه

فانه واسطة في العرض فإلى اصله ههنا عرضين فلا يكون المثال المذكور للمباني منجرا  
 في العارض التي اعتبر فيها الواسطة في العرض بل يتبقى في عدم مطابقة المثال المذكور  
 للممثل بأنه الحرارة للجسم العنصري الذي هو الجرح من الماء والنار فانه عبارة عن جسم  
 العنصري والصورة النوعية المائية والنار عبارة عن الجسم العنصري والصورة النوعية  
 النارية وكذا التراب والهواء فيكون عرضها الجرح من الماء والنار بتوسط الجرح الاعلى وهو  
 فقيه للمبحث مجال اذ قلنا ان يقول ان اراد بالجسم العنصري ما صدق هو عليه فهو  
 الماء وان اراد بمفهومه فالحرارة لا يعرض له ويمكن ان يجاب عنه بأنه موقوف على موضوعا اوليا  
 ان هذه الطبيعة قابلة لذلك والا وبالذات ولا اعتبار بخصوصية النوع في تلك القابلية  
 بل هي ثابتة للجسم العنصري من حيث هو يوجد في نوع وجوده لا في نوع وجوده لا في النوع في الوجود  
 الجرح لا ينافيه واللام يصح استناد بعض الأثر إلى الجرح والبعض الآخر إلى الفصل أو  
 النوع لأن الكل واحد في الجرح كالجرح والتجو لا شأنه فالاول لجسميته ليس الثاني  
 باعتبار الادراك وليس بخصوصية الجرح فدخل فيه قطعا فليتأمل فقد اعتبر قدس  
 سره أي اذ لم يصلح ما جعله الشارح مثالا للمثالية فقد اعتبر قدس سره الجرحا من انما  
 ذكره يصلح لها وقد عرفت فسار به ما نقلناه من كلام نفسه قدس سره أيضا وما أحسن ما  
 قيل في جوابه لم يقتضه كبره وإني حسام لم تقبله فلول وإي هلال لم  
 يشتبه محاقه وإي طلوع ماله أقول يعني فالتمثال المطابق للمثل هو ما نقلناه به  
 من الحركة الغير الارادية الحاصلة للجسم السفينة ولا يذهب عليه ان ما ورد في الشرح  
 وارد عليه أيضا اذ الحركة العارضة للجسم السفينة أيضا غير الحركة العارضة للسفينة والا  
 يلزم قيام العرض الواحد بالشخص بعين وهو محال بديهة فلذا قال بعض المحققين  
 لا يكون هناك شيئا من مبانيتها كما زاده صاحب القسطار وصورة الشارح في شرح المطالع  
 فليطالع ثمه وليتأمل فانه من مطارح افكار الأركيا فلهذه الثلاثة أي اذ عرفت  
 التفصيل المذكورة في الثلاثة الأخيرة فهذه الجارية ومحصل هذه المناقشة أي وهي كون  
 ما عرض واسطة غير واسطة ولما لم يمكن إجراء هذه المناقشة بعينها في العارض  
 لا مخصصا أو العارض لا مخصصا وما لم يكن لكونها جزئية قال ومحصل هذه المناقشة  
 أي ما يحصل بالنسبة إلى هذه المناقشة من المناقشة جري في العارض لا مخصصا بأن يقال

وما تأمل هو ان ما ذكره المحققين من ان  
 العارضة للناظر المماسية للماء متوقف على الحركة  
 العارضة للجسم السفينة أيضا غير الحركة  
 العارضة للسفينة ولا يلزم قيام العرض  
 الواحد بمجولين وهو محال فافهم



ان تمثيله للعارض بواسطة امراض بالضمير لا يصدق الحيوان بواسطة الانسان ليس كما  
ينبغي فانه الموضع ذات الحيوان اي فرد لا محالة دون مفهومه ولا شدة في الحيوان  
المعرض للضمير كما انه فرد له ولا انسان ايضا فلا يتصور العوض بالواسطة وكذا الحال في العارض  
بواسطة الامر الجرح المساوي واما المناقشة الاولى وهي كون ما فرض خارجا غير خارج فغني  
عن ما فيها ففهم الكلام فقد برر قوله ايضا اي كما يجري في العارض لا من خارج اعلم ان كما يجري  
في العارض الجرح مساويا كما في او اعلم فليتام قوله وما صدق هو عليه عطف تفسير قوله  
والا فلا يكون له في النبات الصغرى اعني قوله في المعارض ذات الابيض الجرح وكبرها قد اشار  
اليها بقوله ولا شدة في ان الجسم الجرح الجرح وهو القياس هكذا المعروض ذات الابيض  
من حيث هو وكما كان المعارض ذات الابيض من حيث هو كانه الجسم الجرح فالفرض كان  
الجرح خارجا عنه وهو ظاهر اشارة الى بيان الملازمة ولم يقرض المقدمة الاستثنائية  
وبطلانها الظهور وقوله فان دفع المناقشة الثانية ايضا الا انه يريد عليه ان الذراع واحدة تقدر  
بالاعتبار كغيرها متساوية وان فلا يكون العوض بواسطة الاعم الجرح فافهم وقد اجاب  
بعض الفضلاء عن المناقشة المذكورة بكلام شيقها بان المعارض هو المفهوم لاذم من  
المعرض هو المعارض الذكرى وقد جعل موضوع العلم موضوعا باعتبار الوضع الاكبر والشئ  
قد يستحق الوضع الذكرى لانه وقد يستحقه بواسطة على التفصيل المذكور فقام  
المناقشة عن الكل كما ان محصل المناقشة يجري في الكل فكل منهما عموم الجرحان للمعارض  
الثلاثة المذكورة بالاربع كما عرفت فان قلت القوم يحتجون الى الماد من القوم فله المفهوم  
اذ لا ورود لهذا السؤال على المتأخرين واصلها من كون العارض الجرح اعلم من المعارض الغريبة  
كما هو مذهب المتقدمين والالام يحتجون في العلم اذ هم المعترفون بان البحث في العلوم لا يكون  
الاعراض الذاتية لموضوعاتها قبل وكذا الحال في العارض الجرح اعلم وهذا السؤال  
يجري على كلا المذهبين اذ كون العارض الجرح اعلم من المعارض الغريبة متفق عليه بين القوم  
والمخالفين وتوضيحي ان الحكم الالهي سمى بحث عن وجود الواجب حيث يقول الواجب موجود  
والحال ان الوجود عرض عريب للواجب بلحقه بواسطة الامر الاسم الجرح الجرح  
وهو مطلق الوجود ولا اعلم به على ما عدا الواجب ايضا وفيه تامل فافهم قلت  
انهم يحتجون عنه مع ملاحظة قبوله في ملاحظة عن الحكم الاراديه العارضه للانسان

وبما قلنا انه لو فرض الجرح في  
العارض الجرح مساويا كما في او اعلم  
كما فرض الجرح في العارض الجرح  
خارج كانه اولي فافهم  
ثم انهم اشارة  
تقرن قوله قوله

وبما قلنا ان العلم بالعارض وان كان  
في دفع مناقشة الثانية لانه اذا اتقن النظر  
يلين ان يدفع به المناقشة الاولى ايضا ان  
سألت على الاعتبار بالوضع الذكرى فافهم

بواسطة

بواسطة كونه حيوانا من حيث عرضها له بواسطة الحيوانية الانسانية فيكون المبحث عنه  
ج هو الحركة الانسانية وهي من الاعراض الذاتية له فليتام قوله اما وقعوا فيما وقعوا  
من عدهم العارض الجرح اعلم من الاعراض الذاتية له فليتام قوله اما وقعوا فيما وقعوا  
فلهذا قوله لانه يكون ما عدا الجرح اعلم من الاعراض الذاتية له فليتام قوله اما وقعوا فيما وقعوا  
وفي بعض النسخ وتبيننا بدل وتبينها واما ما كان فهو معطوف على التقييد والمعنى  
ان عدم البحث المذكور يقتضي تقييد العوارض الجرح ويقتضي ايضا تبيينها على الوجه الانسب الذي  
هو بيان القيود على وجه الاجاز والاقتصار لكونه ذلك الترخيضا فافهم الحصول التبيين على الوجه  
الانسب بتمام الترخيظ والمعنى على نسخة التبيين انه يقتضي تبيينها التقييد المذكور على الوجه  
الانسب وذلك التبيين والتبيين انما يتيسر باقامة الحد مقام المحدود اذ لو اقتصر على  
المحدود بان يقال عن الاعراض الذاتية لما حصل البينة المذكور اعني بيان معنى انشأه تلك  
الاعراض الى الذات بل هوهم الاقتصار على قسم واحد من الاعراض الذاتية وانه ذكر المحدود مع  
الحيوان يقال عن الاعراض الذاتية وهي التي للحق الجرح فان حصل البيان لانه لا يكون على الوجه  
وهو الاجاز والاقتصار وتلك الاقامة تقتضي القول المذكور هذا ولما كانا ان يقول ان في  
اقتضا عدم البحث المذكور تبيينها او تبيينها على الوجه الانسب غناء وان بين وجه اقتضا بقوله  
ليكون نافعا لكنه ليس بمقتضى حق التبيين كما يظهر بالاعمال فتبين قوله فاستدل المعلقون اي اذا  
كان عدم البحث يقتضي ذلك والاقامة تقتضي هذا القول فاستدل الجرح ومحصله ان عدم البحث  
عن الاعراض الذاتية مقتضى وعلة للاشارة التي تحصل بالتقييد والاقامة التي تحصل  
بسبب التبيين والتبيين على الوجه الانسب وتلك الاقامة علة للقول المذكور فيكون عدم البحث  
المذكور علة بعيدة للقول لانه انما يكون علة له بواسطة علة الغريبة التي هي الاشارة  
والاقامة المذكورة كما ان الجرح علة للاب والاب علة للابن فيكون الجرح علة للاب والاب علة  
لعلة الجرح لانه فاستدل المعلقون الى العلم البعيدة او لا تكون العلة الغريبة مسببة لعليتها  
والتبيين هذا الابهام والى العلم الغريبة ثانيا لا لانه سخر عليها ولم يلق بالاسناد الى  
العلة الغريبة فقط كونه اوقية في النفس فانه تفصيل بعد الاجمال والابهام قوله وبهذا اندفع  
ما ذكر في بعض الخواشي عن الجرح الغريبة ولا يذهب عليك خفا ذلك الاندفاع بما ذكره  
لما عرفت وقوله كما يجب قبله للمنفق قوله لا يشتق العليل ولا يروى القليل الاول بالهمزة



واثنان بلحجته ولقد اخرج من فان كلامها بالمعنى مستدل بما ذكره قوسه في بعض تصانيفه من ان  
 الخصوصية بفتح الحاء اوضح من العلم المشهور بين القوم وبينها وهذا العجب من ان  
 الخواص يقولون عند ملاقاته اننا الخليل نشاء الخليل بالهمزة والحاء ان المعنى مالك علم الله  
 خبير بان لا يقوم دليل لما قاله ذلك القائل والالزم تكرار اللفظ الواحد وهو مستقيم عند اهل  
 اللسان كما هو مقتضى الحال فان الشيء اذا لم يوجب الى اللفظية مفهوم عام له لم يوجب  
 مفهوم عام له ايضا ولا يخفى على ما فيه من اللطافة على اهل النظر فانه قد قلنا الاشارة الى  
 منشا هذا السؤال عطف الاقامة على الاشارة فانه يشع بان كلامهم علم على حدة وقوله  
 قليل يصح التعليل اي والى ان كلامهم لا يستقل بالعلية فافهم **قال** **الاشارة** واذ اتم هذا  
 فيه تشبيه على ان المقصود في المقدمة ليس تصور موضوع المنطق كما يوهمه العبارة المتداولة فيها  
 بين القوم بل المقصود هو التصديق بموضوعية وتخصيص معرفة الموضوع تهديد تفهيم التصديق  
 قد لا وذلك لانه الجمع بين ما منشأ الاقتصار المذكور وليس كذلك اشارة الى بطلان التالي  
 وهو لزوم بطلان المقدم فلا يكون المعلومات مطلقا موضوع المنطق وقوله لان الفرض  
 تعليل لبطلان التالي فيكون قوله يعني ان تعني الموضوع الى بيان القول قد لا يبرهن المراد  
 بان هذا القول منه قوسه لا فيهما او رد على الشارح من ان الدعوى اعني قوله موضوع  
 المنطق المعلومات التصديقية والتعريفية على خلاف الواقع اذ موضوعه ليس ذلك مطلقا ومن  
 اذ الصوري ايضا في غير المنطق اذ المنطق لا يبحث عن تلك المعلومات مطلقا فافهم ومن جعله  
 تقرير المقدم لا يباين قوله قوسه فقد غفل عن سياق الكلام **قوله** قوسه لا هي مقيدة  
 الى بل الم لا ان تلك المعلومات مقيدة بصحة الاتصال موضوع المنطق وتلك الارادة اما  
 مستفاد من قيد الجينية المحذوفة لا شهادته او من ارادة العهد بالمعلومات واعراضها  
 الذاتية او لكونها فيما يورفت بصحة وقوله مقيدة حال من المبتدأ اعني هذا كما قرر  
 في قولنا انما الى حبس وحاضاج علمي للضيق فقطن قد لا يبرهن فلا يبحث للمنطق عنها اي  
 عن تلك الاحوال التي لا تدخل لها في الاتصال قبل ان لا نسلم ان المنطق لا يبحث عن المعلومات  
 من حيث كونها مطابقة لما هيته الاشياء في انفسها او غير مطابقة لها لكونها هيته عن  
 المعلومات المتعدية من حيث ان مطابقة ليجوز ان مواد البرهان ومن حيث انها غير مطابقة  
 ليعلم من مواد المنطق ويمكن ان يجاب عنه بان الم لا يبحث عنها من حيث المطابقة وعدمها

معنى

بمعنى ان اصل في العقل هو شيء محال فلهذا هي الاشياء او هو عينا للمعاني لا انه لا يبحث  
 عنها من تلك الجينية بمعنى انها صادقة او كاذبة فليست محال في ذاته بل في علمه يعني علمه قوله  
 من ظاهر قوله فافهم قوله هو الاتصال وليس كذلك لانه من الاعراض الزائفة له ومن  
 البين ان الموضوع وما هو قيد له يلزم ان يكون مسلما للثبوت في العلم فاذا كان الاتصال  
 قيد الموضوع لم يكن من الاعراض المطلوبة له في الفن بل يجب ان يكون المحذور عنه فيه احوالا  
 يورث للموضوع بقوله موصول **قوله** ذلك اي وجه الذي مع الاشارة الى تتمم السؤال فافهم  
 لانه في حاصله ان قيد الموضوع هو صحة الاتصال لانفسه فلا يلزم المحذور المذكور وهذا  
 الجواب من خواطر نصير الربا الطوسي في شرح اشارات وبرد عليهما ان قيد صحة الاتصال  
 قد يقع محولا في المسائل كما يقال الحد التام يصح اذ يوصل الى كنه الشيء والرسم يصح ان  
 يوصل الى تصور الشيء بوجه ما والقياس يصح ان يوصل الى اليقينة اذ كان برهانا الى غير ذلك  
 بل يقال ان قوله الحد التام موصول الى الكنه لم يريد به انه انما يصح من الاتصال ومن  
 شأنه ذلك وايضا ان قيد الاتصال او قيد صحة الاتصال لا يدخل في عرض تلك العوارض  
 للمعلوم اي معلوم كان فلا وجه لاعتباره قيد الموضوع فافهم ويحيى من المعنى ما فيه قوله  
 ويمكن تصحيح المتوهم برده على ان اريد ان الاتصال مطلقا اي بشرط الاطلاق في فهم  
 اذ لا تحقق له الا في الذهن فيتمتع بقيد الموضوع به وان اريد ان الاتصال مطلقا اي لا  
 بشرط الاطلاق ولا يورده فالسؤال باق لانه الاتصال بهذا المعنى لا يتصور الا في ضمن اتصال  
 مخصوص وكل اتصال مخصوص فهو من تمة المحمول ولا يتصور اتصال مخصوص بكونه من  
 تمة الموضوع يصدق عليه مطلقا الاتصال فليست محال والاولى ان يقال ان قوله الجينية اعني  
 جينية الاتصال في قولهم المعلومات التصديقية والتعريفية موضوع المنطق من حيث الاتصال  
 اشارة الى جهة وحدة محولات المسائل من ههنا يطهر صدق ما يقال ان تميز العلوم كما يكون  
 تميز الموضوعات يجوز ان يكون تميزا لم لا يتصور لامتساق هذا العلم بالانساب بالسؤال  
 حذف الاتصال القريب كما حذفنا الشارح في شرح المطالب لانه الجواب ظاهر بالبرهان كما لا يخفى قوله  
 ينتج المطالب لانه اربعة هذا معنى على ان يراد بالقضية القضية الطبيعية والافق من اول البتة  
 الاول لا ينتج المطلوبين فضلا عن التثنية فضلا عن الاربعة كما تقدم فيما سبق قد ذكرنا **الاشارة**  
 وما يبحث في العلم وهي كبرى الدلائل المنتجة للتصديق بالموضوعية فالظاهر ان الم لا من العلم

وجه التام ان لا يبحث في علم من العلوم  
 بالاعتبار الذي ذكرته اول البحث عند الاعتبار  
 عن القيمة العلمية وجواب ان القصور العلمية ايضا  
 ليست بخارجة عن المعلوم القصور او  
 التصديق فانهم



هو الخسر وقد تقدم ما يتعلق بذلك المبحث في تعريف موضوع العلم **قوله** والمضاف محذوف عن  
الاول والاخر ان يكون المبحث عنه هي المعلومات وهي نفس الموضوع وقد عرفت انه لا يبحث عنه  
في العلم وانما يبحث فيه عن اعراضها الذاتية وما قيل من ان فيه معاداة على المطلوب اذا  
الكلام الى اثبات المبحث عنها من حيث الاتصال بالمبحث عنها من حيث الاتصال فمذموم بان  
مراده رحمه الله وانما قدما تلك الاعراض بالذاتية لانه لا يبحث الا عن الاعراض التي لها موضوع  
دخل في الاتصال وهذه العوارض عارضة لتلك المعلومات لذاتها ولا حاجة في دفعه الى  
انه يقال انه قوله من حيث تقييد اي وانما قلنا انه يبحث عن المعلومات المعهودة اعني المقيدة  
بصفة الاتصال لانه يبحث عن المقيدة بالاتصال والمقيدة بتوقف الاتصال عليها وتوقف الاتصال  
عليها يرجع الى الاتصال فيثبت انه يبحث عنها بمقيد بالاتصال فافهم **قوله** وج لا بشر  
في الضمير بتقديم الباء الموحدة على التاء المشناة بمعنى القطع والمعنى وج لا قطع للمنا سبة  
بين الضمير ولا استشارة يعني الى يعني محصل قوله فلان يبحث عما عداها انما عاين للمنطقي  
على البحث الى وقوله فالعوارض تفريغ على ذلك المحصل والشارة الى ما هو الغرض منه وهو  
تقييد العوارض بالذاتية بتقييدها بالاتصال وتوقف الاتصال عليها لتقييد موضوع المنطق  
بالايمان **قوله** ويجوز ان يكون متعلقا بالثبوت الى ويكون ظاهرا مستقرا وج يكون قوله من حيث  
الى للتفصيل ايضا كما كان على تقدير كونه ظرفا لغوا لكن كونه تقييدا للنسبة حسنا لا للبحث كما اشار  
الى بقوله يعني يكون الاتصال منشأ ثبوتها لها **قوله** كنهنا اضافة العوارض اليها المقدرة في قوله  
عنها **قوله** وهذا الظاهر في افادة تقييد الى وكذا في تقييد العوارض المسبب عن تقييد الموضوع  
**قوله** ويجوز ان يكون متعلقا بالضمير فيها حالاً منه اي عن العوارض الثابتة للمعلومات حال  
كون تلك المعلومات موصولة وجب ان يكون الحشنة للتقييد فان الحال قبل لعلها **قوله** وهذا  
اصح في المقصود وهو تقييد الموضوع والمعنى على كل من الاحتمالات ان ثبوت الاعراض  
للمعلومات انما هو معتبر بحشنة كونه تلك المعلومات موصولة حتى لو لم تكن كذلك لم يقرض  
لها تلك العوارض فلا لو لم يكن الجو الحيوان الناطق موصولا الى المجهول انساني لم يثبت  
له الحرية وكذلك قولنا العالم متغير وكل متغير حادث لو لم يكن موصولا الى قولنا العالم حادث  
لم يثبت له القياسية الى غير ذلك فتبصر **قوله** من القول بجوز المضاف بيان لما قبله **قوله** مع  
الوجود المذكور في الحقيقة يقال عليه ان حبان غير الاول من الوجوه المذكورة في هذا الاحتمال

لا سيما الوجه الاخير نظر اذا لا يكون حينئذ محذوف مضاف حتى يتعلق قوله من حيث بالثبوت  
المستفاد ومن اضافة العوارض اليها المقدرة في قوله عنها ويمكن ان يجاب بانه الضمير حينئذ  
يكون عبارة عن الاعراض الذاتية الثابتة للمعلومات فيتعلق قوله من حيث بالثبوت المفوز  
تحت ما هو المعبر عنه بالضمير فتأمل **قوله** لان الضمير الثاني يتعين الى فيه انه كيف يتعين ذلك  
ولم يفسد باب التجوز فافهم **قوله** لا مطلقا حتى يشمل الجزئية التي يجب على المنطقي ان يبحث  
عنها مثل قولنا زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان فانه قولنا زيد انسان مما يتوقف عليه  
الموصل الى تصديق قولنا زيد حيوان ويتوجه عليه ما ذكر في بعض الحواشي والتحقيق انه لا يبحث في هذا  
الفن عن الجزئية اصلا والقياس الذي موضوعه مقدمة منه ومجملها على مذهبنا يجوز حمل  
الجزئية وحده الاوسط جزئي فلا اعتبار به في الفن فافهم **قوله** تجوز انما قيل قوله عليه السلام  
من قتل قتيلا فلا سلبه **قوله** لانه كونها الى حاصله انه اذا لم يكن المراد كونها من قبيل النصوص  
بالحسب كان كذلك بحسب الواقع اذا لاثبت لها وكونها كذلك بحسب الواقع لا ينافي كونها  
من قبيل النصوص بحسب الواقع المتقدم والثاني فلا يعم قوله قدس سره بخلاف الموضوع والمجمل  
قال **التمساح** وبالحج الى محمل الصغرى وج يكون كبرها قوله وهذه الاحوال عارضة الى او محمل  
الدليل وج يكون الكبرى مطوية **قوله** الاحوال التي يتوقف الى قال بعض الفضلاء الاولى  
انه يترك الاحوال ويقول او ما يتوقف عليها الاتصال لئلا يتوهم انه قوله وهذه الاحوال عبارة  
عما يتوقف عليه الاتصال فقط فتعطيني **قوله** كما عرفت سابقا في تحقيق معنى استناد الاعراض الذاتية  
الى الذات في الحاشية على قوله قدس سره ما استندت الى الذات قد ذكرنا فافهم **قوله** اذا لاشبهه الخ  
تنبيه على عدم الخفاء لاستدلال **قوله** للمعلوم التصوري صفة العرف وكذا نظائره **قوله** للمعلوم  
التصوري يعني الشكل الاول لئلا يعمد الى الضمير الى القريب الى المطالب الدريعة انما هو له دوة باقي  
الاشكال وكذا يدل على اعتبار تركب من الصغرى الموجبة الفعلية والكبرى الهيئية فتبصر **قوله**  
التي هي في قوة الاتصال البعيد اي من شأنها الاتصال البعيد لكونها مما يتوقف عليه الاتصال القريب  
بواسطة عرض الذاتية الاعم كونها اعم من وضعها الجنسي اذ هو اعم من الفصل فيكون ما يخص  
لا اعم اعم مما يروض للاخص لا انها اعم من الجنسية فانها تكون عرضا عنما بالذاتية اليها لا عرضا  
ذاتيا واللام انما هو فيه لا في القريب وهكذا اي وهكذا الامر في الخاصة والعرض العام وفي  
جانبه التقييدات ايضا فتعال مثلا ان عرض الحاشية للمعلوم التصوري فرع استقراء مخصوص به



حاصل له بواسطة عروض القضية الاخصر وهكذا فلا يكون تنوع على ما ذكر من  
الوجوه لمقتضية لوجود الواسطة في العروض في عروض الاحوال المذكورة للموضوع قوله  
والجواب الى وقد اجاب عنه بعض الافاضل بان جعل قوله لذاتها بدل عن قوله للمعلولات  
وانت خبير بان لا ينبغي قوله فهو باجته عن الاعراض الذاتية والطلب ذلك فقام واجاب  
عنه بعض الفضلاء ايضا بان المراد من قوله لذاتها اي لذاتها ولما ينزل منزلة ذاتها  
من الجزء او الامر المساوي فلا يلزم من قوله لذاتها ان لا يكون واسطة في العروض ويمكن  
ان يقال ايضا ان الواسطة في عروض الاحوال هي المعلومات المتصورة مثلا معلوم بتصور  
فيمكن اعتبار موضوع المنطق فالاقرب ان يعتبر الموضوع ما يكون احوال الفاعل ايضا  
له لذاته او بالاعتبار فلذا اعتبره الشارح هكذا اعتبار الاقرب ما يمكن وما يجب  
به عنه من ان علم الشارح بالتبع انه ليس للمعلوم حال من حيث الاتصال بعرض له لا ذاته  
فلا يلتفت اليه كيف يغرض من ان تتبعه واستقصى الاحوال التي لم تستخرج من القوة الى الفعل  
ولا مطلقا اي من غير اعتبار قيد اليشبة المذكورة قوله ولكن ذلك يعني وليس الموضوع  
هو المعلومات التصورية والتقديرية مطلقا كما عرفت بل الموضوع الى فاعلم ان تلك الاحوال  
عارضه لذاتها ولا يذهب عليها ما فيه فان استثناء تقييد المقدم لا ينبغي تقييد التالي كما  
في قولنا لو كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة كما اجمع عليه اهل الميزان ولا ان تقول  
انه الملازمة اذا كانت من الطرفين كما بين الفكرة الموجبة والمعلول ينتج استثناء عين كل  
من المقدم والتالي عين الآخر واستثناء تقييد الذي صرح به ابن سينا في الفضول وفي  
تعليل القوم اشارة اليه حيث قالوا الجواز كون الاثر اعم فقامل عن استنباط قوله وما  
لم يصلح الاتصال الى ان اراد بذلك الاتصال المطلق لم يتكرر الحد الا وسط الاتصال  
الماخوذ في الصغر هو الاتصال الى كنه المحدود وان اراد به هذا الاتصال ليتكرر الحد الا وسط  
لا يكون الكبرى كلية كما يظهر بادي تامل ولعله لهذا امر التامل فامل قوله وكذا الى ان والبراق  
يعني ان المعلومات التصورية ينتج للمطالب الاربعة مثلا ما لم يصير مر كبا من الصغر  
الموجبة الفعلية والكبرى الكلية لم يصلح للاتصال الى تلك المطالب وما لم يصلح الى وقد عرفت  
ما فيه وجعل الجنبية المذكورة تقييد لتقييد بان يكون حالا عن ضمير عنها وان كان مفيدا  
لهذا المعنى وهو كون الفرض من المنطق ذلك الاستحسان الحديث ان تعليق الحكم المشتق

يقيد

يقيد عليه الماخذه لتعلق النسبة وهو الثبوت المستند من اضافة العوارض المقدرة الى  
الضمير في قوله عنها فافهم قوله اقول له من اي افيد لهذا المعنى من جعلها للتقييد والوجه في  
ذلك تقييد قوله فلولا لم يكن الفرض الى اي والتالي باطل فالمقدم مثله قوله والاول الى اي الاحتمال  
الاول وهو ان يكون المعنى قد عرفت من قوله لان المنطق يبحث فيها الى انشعب بكلمة قد المعينة  
لتقريب الماضي من الحال كونه اقرب من تعريف المنطق وتعرف الفكر قوله ويجوز ان يكون المراد  
الحقيل اذا كان كل من المجموع مستقلا في تلك المعرفة فلا وجه لهذا الاحتمال وان لم يكن مستقلا  
فلا وجه للاحتمالين السابقين هذا وفيه تامل والمهم ان التسمية جواب سؤال تقديره ان  
العادة من العود وهي الرجوع مرة بعد اخرى فيلزم من كون التسمية عادة تكرر التسمية  
والوضع فاجاب بان المراد من التسمية الاطلاق بمعنى انهم سموه قولنا شارحنا لم يمت  
الحرمان على هذه التسمية والاصطلاح هذا اعلم ان الفعل الاختياري اذا دلت او غلبت  
يسمى عادة وان خلا عنهم بل كان قليلا يسمى نادرا في قوله وقد جرت العادة بالاشارة الى ان  
القالب عندهم في الاطلاق القول الشارح والمجمل دون المعنى والدليل اعلم  
انه قد سماع وشاع اضافة الارب والسنة الى الله تعالى فيقال داب الهي سنة العية ولا  
يقال عادة الله او عادة العية لما فيه من سوء الادب وانه قاله بعض الخوارج ذكره صاحب  
الانصاف في حاشية الكشاف قوله والمعنى ان هذا الوضع عرفي اي والمقصود انهم اصطلاحوا  
على ذلك وجروا على ذلك الاصطلاح وقوله تامل اشارة الى ما ذكره بعض الخوارج من الاشكال  
والجواب حاصل الاشكال انه ان اراد بالاتصال مطلق الاتصال لم يصح قوله بان يسموا  
الموصل الى التصور قولنا شارحنا والموصل الى التصديق حجة لاختصاصهم بالموصلين القريبين  
ومما اراد بالاتصال الاتصال القريب لم يصح حصر الموضوع فيه ضرورة ان موضوع  
المنطق المعلومات التصورية الموصل ايضا لا بعيدا والمعلومات التصورية الموصل الى التصديق ايضا لا  
بعيدا او بعد على ما اشتبه في كتب الفن وحاصل الجواب ان اغمار الشق الثاني وندفع  
المخزور بان ما اشتبه من تفصيل اقسام الموضوع مبني على ما هو الظاهر من مسائل الفن  
والصحة يصرفها ويرجعها الى الموصلين القريبين لكلمة ضمن الشرع رجحان جانب المعنى على  
جانب اللفظ فافهم وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بحجة ان تعليق الحكم المشتق يقيد عليه الماخذه  
فغنى قوله وقد جرت عادة المنطقية بان يسموا الموصل الى التصور قولنا شارحنا وعلى هذا التقدير

لانه قولنا شارحنا



ينظم قوله اما كونه قولاً الى واما كونه شارحاً الى انتظاماً تاماً فليما مل وقى اجيب بوجوه  
اخر انه شئت الاطلاع عليها فارجع الى حواشي التذييل قوله قد سره لانه ما كان مجهولاً  
الى ما ينبغي ان يبين عليه ان الجهل عدم تعلق العلم بما شئت ان يكون معلوماً بذلك العلم مفهوم  
الانسان ليس مجهولاً تصديقاً مع عدم تعلق التصديق به لانه ليس شئت ان يصدق به **قوله**  
والاول اظهر منه العبارة اي من عبارة الشارح فان فيها لفظ التسمية وقد عرفت ان المراد  
منها هو الاطلاق والاستعمال **قوله** والمقدمة يعني قوله فلان في الاغلب مركب حيث اي حين  
كان المراد في اغلب الاستعمالات استقرائية حصلت بتتبع مواقع الاستعمال **قوله** لكنه قد سره  
سره ذهب الى وبقوله بعض الفضلاء **قوله** هذا الكلام يدل الى اخر القول ويمكن منه تلك الالالة  
مطلقاً بان لم لا يجوز ان يكون تلك القضية مهملة بمعنى من جوب الى ان قص بالفضل وحده  
اذ لم يحز على التسامح كما جرى المصنف قال في تعريف النظر انه تحصيل امر وترتيب امور  
الى فافهم وقوله وكلامه في شرح المطلب يعني فيلزم المثلثة بين كلامي الشارح والسيد  
السند قد سره قد برون قوله وانما استصعب الظاهر انه بالهبة عطف على المارول الذي سبقه  
ويجوز الكسرة اذا دار الواو بين العطف والحال كما يدقن للعطف وقوله وكلامه قد سره  
ايضا يدل الى يعني فيلزم المثلثة بين كلامه قد سره ايضا قما مل وباقي كلامه واضح للخدمة  
الى الكلام فيه **قوله** اي تساهل في الامر الظاهر ان هذا التفسير على الفرق بين التسامح والتساهل  
على ما قيل ان التسامح ايراد لفظ يدل على المراد دلالة اولية والتساهل ايراد لفظ لا يعلم  
الغرض منه الا بالاحتياج في فهمه الى تقدير لفظ اخر كذا قد سره في بعض مواضعه  
والمشهور المستطوري اكثر الكتب هو التسامح والتساهل والمساهلة والمساهلة كلها  
بمعنى واحد فافهم والتسامح ههنا بان عبر عن المهر في الذي هو احد قسمي النظر بطلق النظر  
وقال النظر ترتيب امور بخوار ارسلنا من قبيل ذكر المطلق واردة المقيود والاعتماد اعلى  
قرينة ذلك الجوز وهو ما سبكره في فضل التعريفات كذا قيل قما مل وجوز التعريف بالفضل  
وحده وبالخاصة وحدها حيث مثل في باب التعريفات بالتعريف بهما **قوله** ليكون قرينة دالة  
على المراد بالنظر الذي عرفت سابقاً وهو احد قسميه اعني المركب الذي هو اغلب في الاستعمال  
واكثر اقساماً كما عرفت فيما قبل **قوله** لا يدلان على المطلوب وذلك لانه الفضل والخاصة  
كالناطق والضاؤل مثلاً اعم من النوع بحسب المفهوم فلا ينقل الا من منها الى الاخر

عقلية

عقلية وتلك القرينة هي عدم وجوده في الخارج الا في الانسان وقد سره قد سره الى واصل  
ان اخصار التعريف بالمهر في المشتقات في حيز المنع ولو سلم ذلك يحمل الام في المهر على العلم  
الخارجي اشارة الى الفصول والخواص بقرينة السؤال اذ السؤال شئت ان التعريف بالفضل  
وحده وبالخاصة وحدها ولا شبهة في ان الفضل والخاصة مشتقان عنه كونه المشتق مركباً  
بانه يكون مفهوماً غير المشتق منه اذ يراد عليه ان مفهوم الشيء لا يعتبر في معنى الناطق مثلاً  
والالهة الغرض العام داخل في الفضل ولا يعتبر في المشتق ما صدق عليه الشيء انقلب مادة  
الامكان الخاص ضرورية فان الشيء الذي هو الفضل هو الانسان وبنوت الشيء بنفسه ضروري  
فذكر الشيء في تفسير المشتقات بيان لما يراد به اليه التمييز الذي يذكر فيه هذا والظاهر ان هذا مشتق  
في اعتبار مفهوم الشيء في المشتق لا في الفضل يدل عليه قوله ولو اعتبر في المشتق ما صدق عليه  
الشيء الى ورح يتوجه المنع على الملازمة المستفادة من قوله والالهة الغرض العام داخل في  
الفضل لجواز ان يكون داخل في المشتق ولا يكون داخل في الفضل بل يكون الداخل في الفضل ما صدق  
عليه الشيء ولا يكون الغرض العام داخل في الفضل ولا يلزم انقلاب مادة الامكان الى ضرورة  
والمراد بالفساد هو ذلك الانقلاب ههنا ما يتعلق بالجواب الاول من الفساد ولما الفساد  
الذي في الجواب الثاني قد سره ان يقال ان التعريف بالفضل وحده اما تعريف بالمهر او معتبر معه  
القرينة المخصصة لا يسئل الى الثاني واللام يكتد داخل في المهر فلا يكون حراً ناقصاً والمشتق  
خلافه هذا وانت تعلم اذا راجعت الى باب التعريفات ان كلام المصنف لا يقتضي ان يكون التعريف  
بالفضل وحده داخل بل يجوز ان يكون من قسم المركب من الاصل والخاصة فافهم هذا الفساد  
ايضا ما لا يخفى على ما اجتنبه الفاضل فافهم وفي ذلك المبحث بحث عظيم لا يصرى له نظراً  
الكلام بحيث لا يسهل المقام **قوله** لا يشبهها الفساد دالة لعدم ذهاب الشارح ههنا الى  
ما ذهب اليه في شرح المطلب والمعنى تبين الشارح بقضاء ما ذكره في شرح المطلب فله  
يكثر ههنا وعول الى وجه اخر تبينه نا شياً من ملهم الرشاد ومعه ريل الفساد  
والقول يراد به الضمير المضمون راجع الى لفظ المركب بطريق الاستحسان قال بعض الفضلاء  
في الترادف نظراً للمركب صفة اللفظ باللات وانما في المعنى به بالتبع والقول بالعكس  
يفصح عنه كلام السيد السند قد سره في مطالع الغيات واول المأثرة الثانية ويمكن ان  
يجاب عنه بان كلام السيد السند قد سره لا يدل على كونه القول صفة للمعنى باللات لجواز



ان يكون المستفاد من قوله وكذلك فيما سياتي في مجرد اطلاقه على المعقول والملفوظ فليكن القول  
ايضا صفة اللفظ بالذات والمعنى بالعرض كما ان المركب كذلك فعلى هذا يكون معنى قول السيار  
قولانه في المعنى المجازي للمركب وهو مرادف للقول فيكونه في المعناه المجازي ايضا  
وجوز بعض الفضلاء ان يسمى قولانه تعقل المعاني بدونه تحيل القول متفسرا ويسمى قولاً  
نظراً الى لفظ المفوف فانهم يسمونه الاحكام على الاطلاق انما ياباه انهم يسمونه  
الاتواط باسم المعاني وانه العكس **وقال** ايضا غلب على الخضم وقيل ايضا من غلب  
جانب علمه على جهله **وقال** ويجب تقديم مباحث الاول في اشارة الى ان عبارة المص  
حذف مضاف اذ عبارة المص هكذا ويجب تقديم الاول على الثاني قال بعض الفضلاء ولا  
حاجة اليه لان يجب تقديم الموصول الى التصور في ضمن تقديم البحث هذا فانهم **قال** لان  
الموصول الى التصور تصورات الخ فيلزم مسامحة ظاهرة لمن ينظر في تعريف النظر وتلك  
ان يقول في دلالة تعريف النظر على المسامحة هذا الكلام اذ يجوز ان يكون النظر بالذات في المعقول  
والا يصال بالذات للعلوم فتدبر **وقال** وفي هذا الكلام اي كلامه قدس سره الى قوله والموصول  
القريب الى التصديق **وقال** اذ الموصول الابرار لتعريف لكوه مراد الشارح ذلك لا هذا  
وقوله هو الموضوع والمحمول وكذا المتقدم والتالي فانهم من قبيل التصورات ايضا ما هو كل  
واحد من الموضوع والمحمول والمقدم والتالي موصول الى التصديق فحينئذ يريد مطلق الموصول  
يلزم ان لا يصح قوله والموصول الى التصديق تصديقات **وقال** ولا الموصول القريب فقط مع انه  
المتبادر عند الاطلاق لان في اكمال كمادة المتبادر من الوجود عند الاطلاق هو الوجود  
الخاص وقوله اذ بهذا القول في تعريف لعدم كونه مراده هو الموصول القريب فقط يعني اذ يقول  
الشارح لان الموصول الى التصورات التصورات الخ حية كان مراده بالموصول هو الموصول القريب  
فقط لا يظهر **الخ قوله** وفي ما اشار اليه قدس سره نظر قيل لعل وجهه هو ان يكون  
مراد الشارح رحمه الله من الموصول هو الموصول الاعم من القريب والبعيد لا الموصول الاعم منهما  
ومن الابرار ايضا ولا الموصول القريب فقط مما لا يخفى بعده بل الظاهر ان المراد من الموصول عند  
الاطلاق هو الموصول القريب فقط بناء على انباده واما مطلق الموصول كما على اطلاقه وعموم  
على كل ما يجوز ان يطلق عليه واما ارادة ما اشار اليه قدس سره فتخصيصه لا محذور  
ان يكون وجه النظر هو انه لا سلم انه اذا ادعى الموصول القريب فقط لا يظهر وجه تقديم

عصا تدبر

مباحث

مباحث العمليات الخمس على مباحث القضايا لان ثبوت وجوب تقديم مباحث الموصول الى التصور  
على مباحث الموصول الى التصديق يستلزم ثبوت وجوب تقديم مباحث العمليات الخمس على مباحث  
القضايا فانهم من مبادئ ذلك الموصولين فانما وجب تقديم مباحث احدهما على مباحث الاخر  
وجب تقديم مباحث مبادئ المتقدم على مباحث مبادئ المؤخر بالضرورة وكذا يجب تقديم  
مباحث كل من المبادئ على ما هو مبادئ وهو ظاهر وانما خبير بان على كل من وجهي المص  
النظر كان عرض المحنثي اعتراضا عليه قدس سره لا على الشارح كما توهم الا ان الوجه الاخير  
يدفعه قوله لا يظهر اذ الظاهر ان لا يظهر بهذا القول وانما استلزم ذلك القول وجه  
تقديمه كما عرفت بل انما يظهر اذ اكثر ظاهرا قداما **وقال** على مباحث الموصول الابرار الى  
التصديق كالموضوع والمحمول والمقدم والتالي كما عرفت **وقال** وفي قوله لان الموصول الخ  
مدار الاشارة قوله وهما من قبيل التصورات وسبحي ما فيه وقوله نعم يعني ان يقال انما  
قيل وهل فرق بين اقام قوله قبيل وبين تركه فاجاب بقوله نعم **الخ قوله** لان قبيل الشيء  
متناول لافراده ومتعلقاته ايضا وما نحن فيه من قبيل الثاني اي المتعلقات الا ان المصادر  
هو الاول ففي ما اشار اليه قدس سره على ما فهمه المحنثي نوع خفاء بل يقال ان يقول  
الظاهر قدس سره لم يقصد بذلك اشارة الى ما ذكره المحنثي لانه لا حاجة اليه فان ذكر المبدأ  
وارادة المشتق بلغ من الشهرة فيما بينهم الى ان صارت حقيقة عرفية مستغنية عن الاشارة  
اليه والتنبية عليه بل مقصوده قدس سره من اقام لفظ القبيل هو الاشارة الى انه ما يبادر  
يتوهم من الاستمرار كونه كل من التصورات والتصديقات مجتمعا على الالام في ليل على  
الموصول الى التصورات والموصول الى التصديق مسامحة كما لا يخفى على من ليس في ذهنه فراغ فلذا  
اقحم القبيل فحده ولعله مما عليه التحويل قوله ولم يسا عدة دليله المذكور وهو قوله فلان كل  
تصديق لا بد فيه من ثلث تصورات قوله اذ التصديق بالوجود الخ وانه كان تصور الشيء والوجود  
ونسبة الوجود الى الشيء مقدما على هذا التصديق وكذا التصديق بقاءه النظر مقدم على التصور  
الحاصل بل اراد ان التصور في ضمنه قدما وكل مقدم الخ الكلام على القول الشرعي الترتيب  
ولا يلزم عليك ان الاحتمال الثاني اعني كون كل تصور مقدما على تصديق ما شريك الاحتمال  
الاول في كونه خلاف الواقع وعم مسامحة دليله له فبقي الاحتمال الاول في الاحتمال الثاني  
جوزهما المحنثي وهو ان التصور في ضمنه قدما مقدم على التصديق من غير عكس فليكن كما



**قول** وهذا ما تقدم النوع الى اي وهذا الامر الذي بينه الاحتمالين المذكورين هو  
 اشارة تقدم النوع على النوع وهذا كما قال قدس سره ان لهذا النوع قدما على النوع الاخر  
 جدير بان تقدم نوع التصور على نوع التصديق من غير عكس منقوض بتقدم التصديق بفاصلة  
 النظر على التصور الى اصله فلا يظهر ان يقال ولما ثبت ان النوع قدما على كل تصديق  
 من غير عكس كما عرفت بل الظاهر ان يقال ولما ثبت ان النوع قدما على كل تصديق اذ  
 توقف التصديق ليس على نوع التصور بل على فرد فقولنا بالذات **قول** فانه قلنا في هذا  
 السؤال عرفت ان النوع قدما على حصوله المتقدم على التصديق طبقا هو التصور الواقع شرطا  
 او لا يلزم من ذلك تقدمه على ما عرفت والتصديق وهو المدعى **قول** قلت  
 ليس للموصل الى ولا ينفذ بما ذكره قدس سره كما قاله بعض الافاضل ما عرفت كما قد عرفت  
 المحتمل فكما مراده من ايراد السؤال والجواب بذلك العنوان هو الترخيص لذلك  
 الفاضل وكانى ذلك وانت خبير بما كان ان يوجد الاشارة الى ان ذلك في كلامه قدس سره  
 فليست له هو الموافقة المذكورة وهي موافقة الوصف الطبيعي بل هو اي لا يوافق  
 ذلك التقديم اذ قد عرفت ان تقدم التصور على التصديق فضا انما يكون بتقديم  
 احدهما على ما عرفت الاخر والتصور بالنسبة الى التصديق لذلك اي محتاج الى غير  
 ان يكون عليه **قول** كذا لا يجوز ان لو قيل لو قدم الاحتياج على في العملية في الدعوى  
 كان الدعوى والبيان على وتيرة واحدة يقال نعم لكن لما كان الوجود شرفا على الوجود قدما  
 الاحتياج على عدم العملية وكوجوب اخر فتعطف الاحتياج على فارتدنا قال بعض الفضلاء  
 بل قلت فوالله انما لهما ان الوجه الذي يتصور به الشيء يجب ان يكون محمولا ولا يصح ان يكون  
 محمولا جنته قال اما فواتر او لم يصادق عليه وفيه نظر لان في الشيء مع وجوده وتطنه انما كان وهو  
 فليس وعلمه عليه انما في انسان في هذا الحكم فتصورنا المحكوم عليه بامر ما في هذا والى ان  
 تقول الحق المقصود بامر صادق عليه في ذلك لا في الواقع فافهم في كونه كذا التصديق  
 لا يستلزم ان يكون المقصود من هذا الكلام في هذا او وجه الاحتياج من ان لا يكون  
 تنبيه المحكوم عليه بالامر في ذلك لا في الواقع فافهم في كونه كذا التصديق  
 التنبيه كذا ان يكون الامر على الامر لا في الواقع فافهم في كونه كذا التصديق  
 المعنى وسموه له النسبة انما يتم لو كان النسبة مقصورة تارة بالكنه واخرى بالوجه وفيه تردد لان

النسبة

النسبة بتواتر المحمول للموضوع ولا يتصور فيه ما ذكرنا ان يقال ان البتة المذكور ويكون على  
 وجه عتق زواله وقد لا يكون على هذا الوجه وهذا معنى داخل في مابيتها فيكونه ما ذكره من عدم معرفته  
 كنهها متصورا فليسا من وما قيل من ان تصور النسبة تابع لتصور طرفيها وان كانا متصورين  
 بالوجه وفي ذلك وان كانا متصورين بالكنه ففي بالكنه ففهم ان الخصوص الى اصلها باعتبارهما  
 ليس بدخلى في مابيتها فافهم **قول** هي البتة او الاتفا اي الوقوع والا وقوع كما هو في  
 القدمات **قول** في الملاحظة الطرفين اي من حيث هما طرفاها والافا طرفاها ايضا انه ملا حظته  
 النسبة اذ لا يتحقق بدون ملاحظة الطرفين فافهم ولا يتفاوت الا في تصورهما الاتفا وت  
 الامر في فانه كان طرفاها متصورا بالكنه يلزم ان يكون تصورهما بالكنه ايضا وان كان كلاهما  
 او احدهما متصورا بالوجه يكفي تصورهما بالوجه وذلك كما انهما تارة تابعة لهما كذا  
 الطرفين ونظر بينهما تابعة لتقدير احدهما فافهم **قول** ان لا يكون مضافا الى قدما المص  
 بزاره على الحقيقة وفيه ان الحكم على الشيء يتصوره بوجه من الحكم بتصوره بكنه حقيقة  
 فيكون الحكم على الشيء يتصوره بالكنه الحق بالحق الاول انما يجعل المقصود بالنسبة ان الحكم  
 على الشيء لا يجب ان يكون يتصوره بالوجه بل يصح بتصوره بالكنه ايضا على عكس ما ذكره السراج  
 فيكون تقدمه في البيان لكونه مقصودا بالنسبة ولما عرفت ان السراج فلا يلحق تقدم الامر  
 الصادق لانه هو الاتفا بانما يتم بشيئنا هذا ولان كل قوله بذاته على نفس الموضوع الذي  
 وقوه الحكم عليه فيكون الذات في مقابلته المفهوم والتشبيه على ان الحكم على الفرد لا يجب ان  
 يكون بتصوره بخصوصه كما في الشخصية بل يصح ان يكون بتصوره بامر صادق عليه كذا القضية  
 المهمة كذا قال بعض الفضلاء وفيه ايضا ما لا يخفى على الاذكياء **قول** ان الحكم فيما  
 بينهم مقول بالاشترار على معينه او رد عليه انه يقال على وقوع النسبة او لا وقوعها ايضا  
 هذا وانت خبير بان الحكم على الشيء بانه مشترك بين معينين لا يستلزم الحكم عليه بغير معنى ثالث  
 فافهم **قول** اما بنا على ما اشتهر في تعقيب ذلك بانه فرق بين النسبة الاربعية والثنائية والامر  
 للثانية دون الاولى فليسا من وانما قدما هذا الوجه لكونه محمولا على الحقيقة وسالما عن الضم  
 والتقدير **قول** واما بنا على قصر الاضمار الى فيه اشارة الى اننا عرفت على الاقتصار والمصحح  
 له وقد عرفت على الوجه الثالث لكونه محمولا على الحقيقة دون الجوز كذا ان وقوله لعلنا اعلى  
 ذكرنا انما يلزم على اعتبار اعمى السبيل الى ان من ذكر الاربعية الى السبيلية ومن الاول هو

وجه الفهم ان ذلك انما يتم ان لو كانت النسبة متصورة  
 تارة بالكنه واخرى بالوجه وكانت مورد الاحتياج  
 والسلب بكلا الاعتبارين كما ذهب اليه قدس سره وفي  
 تمامه بحث اذ قد منع تقدم النسبة على وجه مختلفة  
 وهو عتق الكنه فيما عني الوجه وتعلق التصديق بها  
 بكلا الاعتبارين وكذا في التوقف فيما ذكره في تعديها  
 المصنف بقوله كذا كذا كما في المحكوم به بذلك  
 فافهم



لما ذكره قدس سره في ادراك الكتاب عند بيان قول المصنف واما الحكم فهو اسناد امر الى امر وقد  
عرفت ما فيه من دقة من ظن ان النسبة في الموجبة والسالبة واحدة وظن انها نسبة بتولية بتقدير  
فقد اضطررنا الى ايجاع اليد لما ذكره في هذا المقام كما يتبادر الى الاوهام فليتام مل وقوله والا اول  
كرا وانما كذا لا يخلو عن نوع ترجيح لهما على الوجه الثالث <sup>فانما يتبعها ايقاع تلك</sup>  
النسبة او انتزاعها قيل عليه انه يلزم من هذا زيادة المعنى المنبسط عليه على اثنين ولا يذهب عليك  
ان المقصود بانها هي هو الامر الصادق على الايقاع والانتزاع فلا يلزم ما ذكرنا <sup>فانما يتبعها ايقاع تلك</sup>  
الحكم هذا تفصيل لكيفية التبيين قبل الحاجة الى قوله تنبيهها لانه علم من قوله وفي هذا الكلام قوله  
ويمكن ان يقال في بين التبيين وكونه غرض ولا يفيد ما سبق غرضية قيل انما يصح جعل التبيين  
على المعنى باعتبار ما على التامة المذكورة لولم تكن ضرورية كغيرها ضرورة كما سبق بقوله والا فان  
كان الى وجوب عن المراد جعل التبيين باعتبار غاية المعنى فليقل الحكم وهي ليست ضرورية  
لان يجوز التفسير بل يظن متغايرين والضروري هو حمل الحكم في عبارة المصنف على المعنى  
بالترتيب المذكور فليتام مل <sup>فانما يتبعها ايقاع تلك</sup> ولا تعلق لاحد به لا بالقبول ولا بالصدور في هذه ما ذكره من  
نفي التعلق انما يصح بالنسبة الى القبول ولا يصح بالنسبة الى الصدور فانه لكل نسبة مصدر  
لا محالة فلا يحصل بدوه تعلق احدها بالصدور فالاولى ان يقتصر على القبول فتصير  
ان يقال في بيان قوله لم يكن لقوله لا امتناع الحكم من جهل معنى اي معنى صحيح لانه غير صادق  
لان امتناع صدور النسبة من الجاهل في غير المنه فانه مصدر النسبة ويكون ما لا شعور له كالنار  
فانه يصدر منه نسبة الحرق الى الخشب ولا شعور لها بها وكثيرا ما يصدر اشياء مما لا شعور  
به جهلا بها كالنار يكون النسبة المصادرة عنه طبيعية او اختيارية كما لم يكن فانه لا يتوقف  
صدور النيران عن المحرر بالاختيار الا على شعوره بالحرر ويصدر منه بواسطته النيران  
مفهوم النيران لا شعور له به فافهم قوله وهذا اوفق الى ان النسبة على ما ذكره قدس  
سر ان يقول الشارح بل قوله لم يكن لقوله لا امتناع الحكم من جهل معنى كان معناه كذا او فذا  
معنى باطل وانما خبير ما فيه فتنبها <sup>فانما يتبعها ايقاع تلك</sup> قوله قدس سره كان المعنى الى يقال عليه الظاهر  
ان كلمة من في قوله لا امتناع الحكم من جهل متعلقة بقوله لا امتناع فانه الحكم بمعنى النسبة  
الحكمية لا يكون عاجلا في شئ ولا يصير المعنى ما ذكره بل المعنى ان النسبة متممة عن الجاهل  
على معنى انها لا يمكن ان تحصل منه لانها لا يمكن ان تحصل في الواقعة كما انه جعل كلمة من من ثمة

وبما يتبعنا في ما ذكرنا  
فان لا ولي دون ان تقول فالايجاب  
تفتن

الحكم

الحكم اي لا امتناع الحكم الصادر من الجاهل به وجعل ذلك كناية عن النسبة الغير المتصورة بهذا  
وقيل بقوله في الواقعة لان الامتناع اما ان يكون في التصور او في الواقع ونفس الامر ليس  
هناك تصور فيكون في الواقعة <sup>فانما يتبعها ايقاع تلك</sup> لانه خلاف الواقعة فان النسبة الحكمية بدون تصورها ليست  
مستغنى بل هي ثابتة في نفس الامر وصورته او لا قوله لان توقفها الى اي لان توقف  
النسبة الحكمية في الواقعة على تصورها على التسليم لا يقتضي توقف التصديق على تصورها بل  
انما يقتضي لتوقف التصديق على تحقق النسبة في الواقعة وليس كذلك اذ يكفي تحققها في  
زعم الى كم بل هو ليس يلزم ايضا كما في القضايا الهادئة العالم ما كملها بكونها فقوله  
على تصورها اي على تصور النسبة الواقعية الموقوفة وقوعها على تصورها قد برز قوله  
لا امتناع النسبة الى شئ الى ثمة الشريعة في هذا المقام مختلف في بعضها لا امتناع النسبة  
وفي بعضها لا امتناع النسبة بدون تصورها وفي بعضها لا امتناع النسبة بدون تصور النسبة  
الحكمية وكان نسخة المحسن لا امتناع النسبة فلذا فسر بما فسر به <sup>فانما يتبعها ايقاع تلك</sup> ولا اختصار في العبارة  
اعتمادا على ما ذكرنا الى الباعث والمصنف لعدم ذكر الشارح سوى التفسير الثاني حيث قال  
فيما بعد لوجب ان يقول لا امتناع الحكم من جهل احد هذين الامرين <sup>فانما يتبعها ايقاع تلك</sup> قوله ولما بالنظر الى  
المقام والمدعى وهو استدعاء التصديق تصور النسبة الحكمية <sup>فانما يتبعها ايقاع تلك</sup> قوله اذ بانضمام مقدمة  
كاذبة موه اي مع قوله لا امتناع النسبة الحكمية في الواقعة بدون تصورها والمقدمة الهادئة  
المنظمة اليه قولنا لا امتناع التصديق بدون النسبة الحكمية هو تسليم تلك المقدمة القائلة  
بامتناع النسبة الحكمية في الواقعة بدون تصورها بحيث المطلوب فيكون ترتيب القياس  
هكذا التصديق متمم بدون النسبة والنسبة متممة بدون تصورها فيثبت المطلوب وهو ان  
التصديق متمم بدون تصور النسبة <sup>فانما يتبعها ايقاع تلك</sup> بخلاف المولى الثاني اذ لا يثبت به الى ترتيب القياس فيثبت  
يكون هكذا التصديق متمم بدون تصور النسبة والنسبة متممة بدون تصورها فلا يثبت المطلوب  
الذي هو استدعاء التصديق الحكم اذ لم يتكرر الحد الاوسط فلا ينتج فليتام مل <sup>فانما يتبعها ايقاع تلك</sup> فلا دخل  
لا كره ههنا اي لكر الحكم في مقام بيان اصل المدعى اعني تقدم التصديق على تصورها فليتام مل  
ذكره مستدركا ولا يذهب عليه ان التقدم الطبيعي معناه توقف الظاهر على المتقدم بالطبيعي على  
غيره فذكر الحكم في اثبات تقدم التصديق على التصديق بالطبيعي ليعلم ان التصور ليس على كافيته  
فلم يدخل في اثبات ان تقدمه تقدم طبيعي لا تقدم بالعلية فافهم قوله كما هو ظاهر عبارة

والا يلزم احصاء التصديق في القضايا  
القاصرة

وجه التأمل اشارة الى انه لو تكرر لا يثبت  
المطلوب ايضا فافهم



قد سره حيث لم يرد على ان يقول لا متناع التبعة على نسخة المحنسي اذ الموقوف  
 على الحال محال اورد عليه انه ممنوع لم لا يجوز ان يكون الموقوف على الحال محال لا كعدم  
 المعلول الذي هو ممكن كعدم الممكنات فانه موقوف على عدم الوجود الذي هو ممكن  
 كعدم الباري جل شاناه فلهذا المادة لا يكون الموقوف على المحال محالا ويمكن في دفعه  
 ان يقال ان عدم المعلول عدم علمه التامة لا مطلق علمه العلم ولا سلم ان العلم  
 التامة للممكنات هو الله تعالى فقط بل يعلق ارادة داخل فيها فيجوز ان يكون عدمه لعدم  
 التعليق المذكور فلا يكون عدم العلم التامة في هذه المادة محالا وفيه تأمل قد سره  
 قلت هناك وجب رايه الى حاصل منه الحصر وقوله فيلزم ان يكون الى اعتبار من قبل ان  
 بان هذا الاحتمال لما كان اظهر فسادا مما ذكره لم يتعرض له وقوله مع انه المقصود الى  
 اشارة الى ان هذا المنع لا يضر في مقام بيان اطلاق الحكم اي فلا نسلم بطلان اللازم  
 الى اشارة الى ان محال قوله فانه قلت الى من قبل الظاهر من كلام الشارح انه موافقة  
 لا من حيث اوله لا بقوله لان من الافعال الاختيارية الى على طرية التمثل الاول قوله حصول  
 الحكم موقوف على تصوره ثم جعل هذه النتيجة تسمى لصغرى مسلمة عندهم وهي  
 قوله لهم حصول التصديق موقوف على حصول الحكم فثبت هذا القياس المساوي وقوله  
 التصديق موقوف على تصور الحكم فهذا هو المعارضة ويتقضي بطلان التالي والقول بان  
 منه يستلزم ان يكون غصبا لوظيفة المستدل وهو غير مسموع الاعتد بعض هذا ولا يهين  
 عليه انه قد يورد السند في صورة الدليل تنبيهها على قوته فليكن ما نحن فيه ايضا كذلك  
 وقيل ايضا على ما ذكرنا يكون الجواب ايضا موافقة والمعارضة على المعارضة وان منها  
 قوم لكن الشارح الحنفى قد جوزه واستدل على جوازها باستصحابها من المحققين  
 والمحققين المتأخرين في مواضع كثيرة من كتبهم هذا فيلزم تأمل وقوله فنقول في  
 الجواب تسليم الكلام المأثور الى وان لا يتوهم منا ظاهر انه جواب عن كل العداوة  
 لزم من قول المصنف لا يرفيه الى ان لفظه في تدل على الجزئية فيما اذا لم يصح مدلوله  
 للظرفية المحضة لا ترى انك تقول لا يذوق الحق البيت من الجوار ولا تقول لا يذوق البيت  
 من البناء بل لا يذوق البيت من البناء وقوله قال الامام الى قوله وفيه نظر اشارة الى  
 وقائده نقل عبارة المصنف توطئة للمنه الذي اورد بقوله قبل فراقا الى لا تقوية لما يتضمنه الجواب

والمراد مولانا جلاله  
 الدواني رحمه

مستند الجواب

هنا ان معنى كلام المصنف هو ان التصديق لا يرفيه من تصور الحكم بان كلام الامام صريح  
 في هذا المعنى فيجوز كلام المصنف ايضا على هذا المعنى فيكون قوله قبل فراقا الى اعتبارا على  
 تلك التقوية لان هذا الاعتراض ليس له كثير حسن فانه ذلك المعنى قابل للاعتراض فافهم  
 مستند الجواب الظاهر ان الباء صلة الاستناد فلولا لفظه الى بان كان اظهر  
**تأمل** على الدعوى المستفادة الى ما لم يكن في المتن في صورة الدعوى بل كانت مذكورة  
 في انباء الدليل قيدها بقوله المستفادة الى **تأمل** لما كان دليلا واراد على عواذ فانه  
 لا يثبت الجزئية كما لا يخفى فلا يثبت التقييد **تأمل** مع ان بيان تقديم التصديق فانه يتم  
 بتوقيف التصديق على التصور وان كان خبرا منه كما هو ذهب الامام او خارجا عنه كما  
 هو ذهب الحكماء ومن هذا تبين لا وجه لوجه لقوة هذا السند وهو مسموع على المذهبين  
 فافهم **تأمل** فلا يخفى نفاذ السند بان لو كان المراد بالحكم في الموضعين الايقاع  
 لراد اجزاء التصديق على اربعة **تأمل** اذ لا شبهة في صحة الجمل وانما الشبهة في نقل الجمل وكلمة  
 لو مشقة باستبعاد مدلولها فلو في كلامه قد سره قد اصابت من هذا دون كلامه رحمه  
 الله وايضا ترتب الجزاء انما هو على نفس الجمل لا على صحته ولما كان ان يقول ان استصحاب الامر  
 بمعنى الامر مجاز ولا يوجب الجمل على المجاز مع صحة المصير الحقيقة ونص هنا في كل  
 الحكم على التبعة فيكون لوقوعها وترتب الجزاء ايضا فافهم لان المنطق من حيث هو  
 منطقي الى محصل ما ذكره الشارح وقوله والقرضا منه الى تحقيق المقام وتوطئة لما ذكره  
 بعده وقوله كما صحت طائفة بنا على ان موضوع المنطق الاقار والاطام جارية عليها  
 ويخرج عنها من حيث انها تدل على المعاني وليس كذلك فانظر المنطق ليس الا في المعاني  
 المقولة وقوله ولا شبهة في انها ليست من الخوص والصرف وغيرهما الى اي بل هي من  
 مقدماتها ايضا وانما خصت بالابرار في كتب المنطق لما ان المنطق من العلوم كلها فاسب  
 ان يذكر في كتب مقدمة العلوم مطلقا ولا اخرت عن مقدمة المنطق خاصة وجميع  
 مقاصده وبحث عنها على وجه العموم غير مختص بلغة دون لغة لئلا ينسب الى المنطق  
 الجاهل معها فاسبا جدا ولا يكون بينهم منافرة واما المباحث الاقضية التي هي من العلوم  
 العربية فغير المباحث المذكورة في كتب هذا الفن فلا يحتاج الى الاستدلال من حيث كونه عربيا او  
 صرفيا الى غير ذلك كما يدل عليه كلامه قد سره قد ذكر الخوص في كلامه قد سره محمول على  
 التمثيل بل الاستدلال من حيث كونه مستفيدا او مفيدا قبل علمه ان المنطق لا يشغل بالبحث

تيسيل لقوله لا تقوية لما يتضمنه  
 الجواب منهم

مباشرة



عن اللفظ من حيث انه مفيد او مستفيد بل بنفس اللفظ وانما شغل به من حيث انه مبين  
 طريق الافادة والاستفادة هذا وقيل في دفعه ان المبين لطريق الافادة والاستفادة مفيد  
 ومستفيد فلا وجه لرد كلام المحققين بل وانما خير ما ياتي عن ذلك نوع ابا اخذ الاستفادة  
 ح فانهم وقال بعض الفضلاء ان هذا التقييد اما لكلامهم كذب المقدمة الثالثة بانه لا شغل  
 للمنطق بالانطاف فان من حيث انه طبيعي يكون الانطاف من الاعراض ومن حيث انه نحوي لا غير  
 ذلك من القول بكونه العينية ومن حيث انه مبين لطريق الافادة والاستفادة له شغل بالانطاف  
 وما قيل من انه لا يكون الا احتراز عن حيثية كونه نحويا والالهام شغل للمنطق بهما من حيث  
 انه نحوي فغير صحيح اذ الاحتراز عنها للتصحيح المقدمة لا يوجب كون اشتغال المنطق بها من هذه  
 الحيثية ولعلنا ان المقصود من شغل المنطق بها بيان ان تحت الانطاف خارج عن المنطق ولا يدخل  
 في اشتغال المنطق من حيث انه منطقي في خروجهما عن المنطق هذا فليكن من هذا هو الملائم  
 إشارة الى تقوية ما ذهب اليه وايضا الى صحة ما ذهب اليه قدس سره ايضا فلهذا ومعنى هذا  
 الكلام الى إشارة الى دفعه ما كان يدور من اننا لا نسلم التوقف كيف وقد يمكن الافادة والاشتغال  
 بدون الانطاف ايضا وإشارة الى ان كلامه قدس سره في هذا المقام منطوقه ان لا يمكن ان  
 يقال لعل مراده قدس سره بكون اللفظ ضروريا في افادة المعاني الى الغير ليس مطلق الافادة  
 بل الافادة بالانطاف فيرجع الى التوقف الوارد في كامل موضوعه بآراء المعاني الى كل  
 واحدة من الاشارة والكتابة فهي حال منهن فكل قدس سره وتشتغل منها الى المعاني  
 اورد عليه ان تحيل اللفظ في عقل المعاني ليس للاشتغال اليها بل لازم للتفكير فيها عن اذ  
 لا وجه لتحيل اللفظ المحض بلا تفكير المعاني المعنى المحض فارجع الى وجدنا ان شاهد  
 صدق لما هو المطلوب قدس سره وهما معا ثم ان العلم المطلوب اي وتعليم المجهول  
 التقدير بالقول الشارح والمجهول التصديق بالجملة من فروع قواينة الكلية فيكون  
 التوقف الاول توقف الاصل والتوقف الثاني توقف الفرع وطاهر ان سببية توقف الاصل  
 اقوى من سببية توقف الفرع فالجملة الى الية اشارة الى وجه كونها اقوى منها ويمكن ان يكون  
 وجه الاقوى ان في الاول سببية من جهة التعليم والتعليم في الثاني من جهة التعليم فقط وما  
 هو سبب من جهة اخرى مما هو سبب من جهة واحدة والى ذلك اشار المحقق ايضا حيث اخذ في  
 الاول التعليم ايضا دون الثاني فانهم قدس سره في الكلام في الدلالة اي قلم تقسيمها  
 الى المطابقة والتميز والاشتمال وبيان النسب بينها ليكشف حقيقة موضوع البحث عن الانطاف

قوله وانما رد في تمام الاول  
 وجه التامل اشارة الى ما يقال من ان وضع  
 الكتابة بآراء المعاني محضة فليس لا تحقيق  
 وهذا التدرك في العقل لا يمكن لان المعنى  
 لا يلزم من فرض وجودة محال فانهم  
 مع

وانما

وانما لم يعرف اللفظ لسبق معرفته في كتب النحو دون تقسيم الدلالة فاجتمع الى ذكره وقالوا  
 ان يقول يحتاج الى ذكر تعريفا ايضا لانه وان عرف في كتب النحو كونه بمعنى غير معتبر في هذا الفن  
 اعني ليس على الوجه الذي اشتمل عليه اللغات وقال بعض الفضلاء الاولى ان يقال ان تقديم  
 الكلام في الدلالة لكي يكون تحت المنطق عن اللفظ المفرد الذي هو طريق افادة الموصلي البعيد غالبا  
 وعن اللفظ المركب الذي هو طريق افادة الموصلي القريب والبعيد والمقسم للمفرد والمركب  
 هو اللفظ الاول بالمطابقة فلا بد من معرفة اقسام الدلالة لتعيين ذلك وهذا هو المراد  
 الى اشارة الى مستباحته قدس سره الى تفسير العلم بما فسره وقوله ليعلم اي ليعلم تعريف  
 الدلالة ودلالة المفرد في تعييل لعدم الارادة اي ياتي الشارح عن تلك الامثلة فانهم قال  
 انما هو الشيء الاول هو الاول والثاني هو المدلول قيل يحتاج الى تعريف بعد تعريف المبدأ  
 لان الدلالة بهذا المعنى لا يمكن اشتقاق المدلول فاطلاق المدلول (استيفان اصطلاح لا اتفاق  
 له من هذه الدلالة هذا فليكن من هذا ايضا والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية الى اورد  
 عليه ان ان ارد به كونه الدال مجرد لفظ يخرج عن الدلالة اللفظية دلالة مجموع الهيئة والمادة  
 فان المجموع ليس لفظا لعدم كونه الهيئة لفظا ولا اريد مدخلية اللفظ بكونه دلالة المجموع المركب  
 من الخط واللفظ دلالة لفظية قيل وقد ان ترجع الهيئة الى اللفظ لكونه ما تقدم به لفظا دون  
 الخط ويمكن ان يمينه وجوب كونه جزء اللفظ لفظا والمركب من الصورة والمادة لفظ  
 لكونه ما يقوم به الصورة لفظا دون المركب من الخط واللفظ وكل من الجوابين لا يخفى على شيء  
 فالجواب الذي يرضون هو اختيار الشق الثاني ومنه عدم كونه دلالة المجموع من الخط واللفظ  
 دلالة لفظية ايضا فانهم ايضا والدلالة اللفظية اما بحسب جعل الجاعل دون ان يقول  
 والدلالة اللفظية على الشيء اما بحسب جعل جاعل له ليعلم اقتسامه فان التقسيم بحسب جعل جاعل  
 لما دخل فيه الشيء ولا يلزم بحسب جعله ملزومه **وقال** ايضا كدلالة الانسان على الحيوان  
 انما يقع اي مجمله وبسبب تفصيل ذلك في بيان النسب بين الدلالات فاشارة الله تعالى قوله  
 قدس سره هذا توفي وضع اللفظ لا ليعلم ان يكون اشارة الى ما يراد عليه رحمه الله ان الاستفادة  
 من تعريف وضع اللفظ انما المنسوب اليه الدلالة الوضعية وضع اللفظ وليس كذلك بل هو مطلق  
 الوضع ولا يصح تقسيم الدلالة الغير اللفظية الى الوضعية وغير الوضعية فالاول في تعريف الوضع  
 في هذا المقام ان يقال هو جعل الشيء بآراء المعاني على ما قال بعض الفضلاء وفيه تامل وانظروا

وان اردت فيما ذكرناه من الاختلاف في الجوابين  
 وكون القنواب ما ذكرناه من الجواب فارجع الى  
 شرح المطالع وحواشيه التشريفية معهم



اشارة الى محقق المقام **الاشارة** اولاً بسكون الواو اختارها في قوله (ما بحسب جعل  
الجماع) ومقتضى لقوله لا يخلو وما توهم من انه يستلزم الواو قيد التعريف وفيه لفظ بناء على ان  
المعنى في الالة الوضعية التي هي مقسم الالات الثلاث هي النسبة الى الوضع بالمعنى الخاص اعني  
تعيين اللفظ للمعنى بآراء المعنى لا بشرط شئ من القرينة وعدمها وهو المعنى في تقسيم اللفظ الى  
الحقيقة والمجاز فاشارة بقوله اولاً الى ان المعنى هنا هو الوضع بالمعنى الخاص فان التعيين  
للمعنى المجازي تعييناً ثانياً مناسباً للمعنى المجازي بالموضوع له فلا يخفى ما فيه بالنسبة الى ما قبله  
وما بعده فافهم **قوله** ايضاً بحسب اقتضاء الطبيعة الى اي اقتضاء الال على المعنى عند عرض  
وليس مقتضى الال نفس المعنى والالات العقلية من قبيل دلالة الاثر على المؤثر  
فان نسبة الالات الى الطبيعية لمخلقتها في وجود الال ومدخلية العلم بانه يقتضي الطبيعة  
عند عرض المعنى في الالات فقوله رحمه الله عند عرضها ذلك المعنى له تخصيص للمثال فيبصر  
قبل اللفظ ان كماله على الوجه يدل على زمان الوجه ايضاً وليس دلالة عليه لاقتضاء طبع  
اللفظ السلف بـ عند عرض المعنى له لان زمان الوجه لم يعرض اللفظ فاما ان يكون الالات  
الطبيعية قاصراً او يكون تقسيم الالات اللفظية فاسداً واجيب بان الالات الطبيعية ما يكون  
الال مقتضى طبع اللفظ عند تحقق المعنى سواء كان عارضاً له او لا فليكن **قوله** وسكون الخاء  
المستدرة يقال عليه ان السكون ياتي بالتشديد فانه يستلزم الادغام وهو اما يكون بفتح الياء  
الثاني في هذا وانت خير بان المراد بالتشديد هنا هو التشديد باللفظ وهو ان يلفظ بفتح الساكنة  
كاندكرها فافهم **وعلمها** لغتان بمعنى واحد يقال عليه الالة اللفظية انما يطلق على الالات  
الموضوعة بآراء المعاني واللفظة الخ ليست كذلك والالات دلالات وضعيتها الالات يرتكز  
التحور بان يدكر المعقود ويراد المطلق فليكن قبل **وعلمها** لفظان بمعنى واحد فافهم وبهم  
منه الخ فيه انه يمكن ان يكون معناه اذا فتحت الهمزة دلت على التثنية واما الخ بضم الهمزة  
وتشديد الخاء المعجمة فلا يدل على الالة المعجمة فليس يصح فيما ذكره المحققين فافهم فافهم  
كلامه قدس سره حتى يحتاج الى الجمع بينهما بما ذكره **قوله** ويمكن الجمع بينهما بان يحل  
الخاء على التحقير فيدلالة الالة بفتح الهمزة ووضوحها وسكونها الخ بالتشديد على الوجه وعلى الخ  
ايضاً يحتاج بضم الهمزة وتشديد الخ المعجمة يدل على الوجه فقط واما الخ بفتح الهمزة وتشديد الخ  
المعجمة فيدل على التحقير على ما حققه الا ان فيه كلاماً والحاصل ان كلام السيد قدس سره في

هذا

هذا المقام مضطرب والحق احق ان يتبع **قوله** وكانه موقر الى انما اورد كان الالة على  
لاحتمال ان يكون الخ جامداً لا يستحق منهما شئ فتدبر **قوله** وكذا مراده بقوله فان طبع اللفظ  
الخ يعني انه المراد ان الطبع مدخل في ذلك الاقتضاء الالات مستقلاً به وهذا صريح في انه المراد  
بالطبع المنسوب اليه للالات الطبيعية هو طبع اللفظ ويحتمل ان يراد بالطبع طبع اللفظ  
فانه يقتضي السلف به وانما يراد به طبع السامع فان طبعه يتبادر الى فهم ذلك المعنى عند  
سماع ذلك اللفظ لاجل العلم بالوضع بل تنادي الطبع اليه عند السلف به الا ان هذا الاخير  
مستلزم بين الطبيعية والعقلية اذ ليس الفهم فيها مستند الى العلم بالوضع فلا يصح فرقا  
فالقول في الفرق على احد الطرفين **قال** **اشارة** وهي كونه اللفظ بحيث الخ  
الالات اللفظية وان علمت من تعريفه مطلق الالات وتعيينه بان كان الال لفظاً فالالات اللفظية  
الا ان اراد افراد تعريفها بالذكر ليعتبر التقسيم الى قسمين كما ان **اشارة** **قوله** لا غير اي لا  
تتبعه وكلمته متى ان يكون سور الايجاب الكلي الى غيره وانما اتي بقوله لا غير ليعلم ان تفسيره  
قدس سره اياه بقوله كماله ليس ان يكون اظهر منه في اداة الايجاب الكلي ولما لم يستقم الايجاب  
الكلي على جميع اوضاع الاطلاق بل على الوضع الواحد ايضاً اذ لا يستلزم الاطلاق فهم المعنى  
على الوجه الكلي حتى بقوله للعلم بوضوح سور كاه الوضع له كما في المطابقة او ما دخل هو فيه  
كما في التمكن او لم يزل كما في الالتزام ولذا اطلق العلم بالوضع وسيجي منه قدس سره  
كتبت في انما متعلق بالفهم غير عليم ان فهم المعنى المقيد بالعلم بالوضع لا يلزم الاطلاق لان  
العلم بالوضع لا يلزمه ولا متعلق بالاطلاق اي متى اطلق للعلم بالوضع فلا وجه لتأخيره  
عن الفهم واما متعلق بالملازمة بين الاطلاق والفهم فيرجح انه لا يتحقق الملازمة العلمية  
بينهما لاجل العلم بالوضع اذ العلم بالوضع يجوز ان لا يتحقق الا ان الامر في ذلك سهل فلفظ  
ومما يفيد قوله للعلم بوضوحه سمول التعريف لا افراد المعنى في الالات اللفظية الوضعية  
اذ لو لم يقيد الملازمة الكلية بذلك القيد لم يصدق التعريف على من اراد المعنى اذ  
لا لزوم كلياً في دلالة الالات ومنه ايضاً على ما ذكرنا في شرحه للمطالع انه لا يترتب  
عن الالات الطبيعية والعقلية وبينه قدس سره في هذا المقام وقد افاد بعض الفضلاء  
انه يلزم من اشتراط كلية اللزوم في الالات الخ في كثير من طرق الافادة والاستفادة من  
المجاز عن الالات مع ان البيان بها شارب وما قال **اشارة** في شرحه للمطالع وتبين عليه

مقام



السيد السلف قدس سره في الاعتذار عنه بان دلالة المجازات كلها مع القرينة كلية والقوم يعيدوه  
اللال مجموع اللفظ والقرينة واحة العربية مجرّد اللفظ فلا اختلاف بين اللفظين يوجب فوات  
طريق افادة اذا اختلفا ليس في إطلاق الال ففريق يطلق على مجرّد اللفظ والاخر على  
مجموع اللفظ والقرينة فيستدل عليه انه يلزم فوات المجازات التي قد مر منها معنوية لان  
دلالة المجموع ليست لفظية والمعتبر هو الالة اللفظية الوضعية نعم لو جعل الال بشرط  
القرينة لزم الاعتذار انتهى ومن رآه التحقيق في ذلك المتأمل فعليه عواشي شرع المطالع  
قوله يعني يعلم وجود لفظه بالمشاهدة ايضا في دلالة اللفظ في جنب دلالة الحس لعدم  
ما سنقول ان الثاني يستلزم العلم بداهة دون الاول لا لما ان حسن البصر اقوى من حسن  
السمع كما توهم لانه الكلام في دلالة اللفظ المحسوس السمع بعد كونه محسوسا بذات الحس  
على انه قوة بعض الحواس بالنسبة الى بعض اخرى في جزئ منه بل لو سلم ذلك لكان حسن السمع  
اقوى من حسن البصر كما لا يخفى على من يتصور لا يذهب عليه انه خلاف المتيقن من قوله فان  
المسموع من المشاهدة يعلم وجود لفظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ وايضا ان المعلوم  
بالمشاهدة معلوم بالداهة فلا يكون معلوما بدلالة اللفظ فان العلم الحاصل بدلالة اللفظ  
استدلال في حيث يستدل بالاشارة على المؤثر وبالجملة فوجوده لا يعلم الا بالاحس والكلام فيه  
وانما الكلام في وجود دلالة اللفظ عليه وكلامه قدس سره يشتم بوجودها حيث  
قال في نظم دون ان يقول يستحق والتحقيق انه اريد بالزوم في تعريف الالة الزوم  
الحكي وبالعلم معناه الحقيقي فلا شبهة في انعدام الالة وان اريد الزوم على تقدير  
عدم العلم بالمعنى من قبل فلا شبهة في وجود الالة وان اريد بالعلم التفات النفس فيه  
تردد في ما من قول ولا يريده اللفظ لا يدل عليه لانه خلاف الواقع وهذه هي ابناء على  
الظن به قدس سره فلا يرد عليه قدس سره انه كيف يصح نفي العلم بدلالة اللفظ على  
تقدير المشاهدة ولا امتناع في تعدد طرق العلم وقد عرفت ما فيه ولما كان ان يقول  
عليه قدس سره ان ما يعلم بالمشاهدة هو وجود ذات الال فظهر في عن صفة اللفظ وما  
يعلم بدلالة اللفظ هو وجوده موصوفا بتلك الصفة فليأمل من **الاجاب** ودلالة  
على معناه بواسطة الال اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه الى فيه اذ وضع اللفظ لمعنى خرج  
عنه المدلول لا يكون سببا للدلالة والالة خارجا مدلول السبب هو الوضع لمعنى

يلزمه

يلزمه المدلول وكأنه اعتمد في ذلك على اشتراط الزوم فيما بعد فافهم قبل ما كان سبب  
الالة الوضعية هو الوضع لشيء او كونه الشيء لازما للموضوع له داخل كانه او خارجا فلا  
جعل القسمه تنائية ثلاثية لزم التمسك واجب بان دلالة الالتزام منهجورة في جواب ما هو  
في طريق ما هو ايضا ودلالة التضمن منهجورة في الجواب دون الطريق فالتضمن بينهما  
في التقييم للتمييز بينهما في الاحكام هذا وورد النقض على تعريف الالتزام بدلالة اللفظ  
على الجزاء ما حيث انه لازم جزاء اخر بدلالة على الموضوع له من حيث انه لازم لازمه او  
للزوم جزاء فانها لما خرجت عن تعريف المطابقة والتضمن يجب ان يكونا التزامين والا  
لم يخص القسمه ولا يذهب عليه ان الامر في ذلك سهل فتفطن **قوله** لا مطابقة اللفظ  
للمعنى الموضوع له سبب لها في كونه الالة على تمام ما وضع له مسببة عن مطابقة اللفظ  
للمعنى نظر بالهي مسببة عن الموضوع الا ان سبب الشيء لشيء قد يرد **قوله** اقوى مرات  
الزوم وهي ثلث الزوم الغير البين والزوم البين بالمعنى الاعم والزوم البين بالمعنى  
الخص والاولا هو الاخير وهو المعتبر في الالتزام **قوله** اختير لفظ الالتزام على الزوم  
فان زيادة المعنى تدل على زيادة المعنى **قوله** والملازمة الاعتبارية كافية في جواب عما  
يقال انه كيف يعتبر المطابقة بين المدلول والمطابق والموضوع كونه واحدهما عين الاخر  
**قوله** ومطابقة احدهما للآخر ترق في كونه اعتبار تلك المطابقة اولى من اعتبار مطابقة  
اللفظ للمعنى والاولو الحال وما قيل من انه بيان لوجه اختيار الانسب على المطابقة فلا يخفى  
ما فيه **قوله** وانما قيد حدود الالات المقيدة جزء الحد قيد جزء اخر منه  
والجزء هو المجموع فغير مسامحة **قوله** اضافة البعض الى الالات للاستغراق يورد  
عليه ان قوله لم يغير رفع الالجاب الحكي فيكون المراد بقوله لا تنقض حد بعض الالات  
هو الالجاب الجزئي لا الالجاب الحكي الالزم من حمل الاضافة على الاستغراق فانه لازم رفع  
الالجاب الحكي هو الالجاب الجزئي فان عدم تقييد كل حد فيكون بعدم تقييد شيء منها فينتقض  
كل منها وقد يكون بعدم تقييد بعضها فينتقض بعضها فالالزم قطعا هو انتقاض البعض  
فافهم **قوله** لما افاد التعليق المقصود فان المقصود انتقاض حد كل بعض من الالات  
الثلاث ببعض منها ولا عكس ما ذكرته وهو ان يكون اضافة البعض الى الالات  
للمعنى الذهني والى ضميرها لا تنفي لغيره هذا اي لعدم افادة التعليق المقصود ايضا



وهو ظاهر في قوله ولا الاستغراق عطفي على قوله العهد الذي اى ولم يرد بالاضافة  
 فيها قوله للمبين ح صلة المساعدة **قوله** وانما لم يتقرر للبيان المساعدة في قوله يستعبر  
 ذلك بانه لو ظهر عمادة الانتفاض على الوجه المذكور بل لو اكتفى بالفرض في الانتفاض لا يمكن  
 الاستغراق في كلا الموضوعين وهو باطل فاما المعنى على ذلك التقدير ان حركة واحد من  
 الدلالات ينتقض بكل واحد منها ومن البيان ان حركة واحد منها لا ينتقض بنفسه بل انما  
 ينتقض بالآخرين فوجب في الاضافة الثانية ارادة العهد الذي روة الاستغراق سواء  
 ظفر عمادة الانتفاض اولا وسواء اكتفى بالفرض فيه اولا فلا وجه لقوله وانما لم يتقرر  
 للبيان الخ الا ان يرد بالاستغراق استغراق افراد تصلح للانتفاض بها لا مطلق الافراد  
 بقية برادته امتناع انتفاض التعريف بما يصدق عليه فتبصر **قال** **الاربع** كالشمس  
 فانه موضوع للجزم افاد بعض الفضلاء الجزم هو الجسم الالهي استعمل في العلويات  
 كالجسم السفليات والماد بذلك الجرم هو الجرم المعهود وكذا لا يتخصص المحسوس والا  
 لم يكن كليا مختصا في فرد كما هو المقرر عندهم بل الجرم الذي هو النير الاعظم اى هذا  
 المفهوم وقوله ويتصور على صيغة المعلوم يقال صورة فتصور والمصور صورة  
 وهي الشكل او النوع ويجوز الحمل على ايها شئت **وتبصر** دلالة على الامكان العلم  
 يعني ان المنا سبب ان يستدل اعتبارا الى الدلالة الى الامكان الذي هو المعلوم لكونهم ان  
 الدلالة تابعة للارادة وهو خلاف ما اختاره واذا استدل الى الدلالة لكونه الاعتبار بوصولها  
 وتحقيقها فلا يتوهم ذلك وهو ظاهر **الا** لا يجوز ان يردح انه لا دخل فيما مقصده لقوله  
 يعتبر بل لو قال ويراد به دلالة على الامكان العام بدل قوله ويراد به الامكان العام لم يحصل  
 المقصود ايضا الا ان يقال ويراد قوله يعتبر بدل قوله ويراد به ان الارادة وان استدل  
 الى الدلالة كذا لا يخلو عن ايهام ذلك المحذور ايضا فقامل **قوله** وكذا في الثاني الكلام  
 ان يقول في البواقي لا قوله يعني بمعنى يراد ويقصد **قوله** والتعرض لكون دلالة الخ  
 لا يذهب عليك انه لا يرد على **الاربع** فانه لا بد في بيان دلالة الامكان على الامكان العام  
 تضمنها من بيان دلالة على مدلوله المطابق لمركب حتى يظهر كونه الامكان العام فانه  
 ودلالة عليه تضمنها وكذا الخ في دلالة الالتزام فانه لا بد في بيان كونه الدلالة التزاما من  
 بيان المدلول المطابق حتى يظهر كونه المدلول الالتزامي لازماله ودلالة اللفظ عليه التزاما

بخلاف

بخلاف الباقي كما يظهر بادي ناس ولو ورد هذا الورد على السيد السند فوسره حيث  
 اثبت في كل من الصور دلالة لا دخل لها في بيان الانتفاض حيث قال في انتفاض حدود دلالة  
 التضمن بالمطابقة يعني ان هناك دلالة مطابقة وان كان هناك دلالة تضمنية وفي  
 انتفاض حدود دلالة الالتزام بالمطابقة قال وهناك ايضا دلالة التزامية فليتامل  
 وفي قوله لكن ليست **اللفظ** الى اخر القول غني عن البيان سوى قوله لان الشيء  
 الذي له اسباب متقدمة الى قوله ولو حمل الارادة فانه يرد عليه ان القول بقوله اسباب  
 قول ظاهره والتحقيق ان السبب هو القول المشترك بينهما اعني واحد منهما لا عينه  
 فيصح التعليل بقوله لتحقيقه كما قامل وقوله لا يدل على ان ذلك البعض ليس سببا اى في  
 حال وجوده لتحقيق دلالة لفظ الامكان على الامكان العام مع فرض انتفاء الوضو له  
 لا يدل على ان الوضو ليس سبب لتلك الدلالة فتعطين وسوى قوله لكن الكلام في  
 ذلك الحمل اى حمل الارادة على ارادة السامع التي هي بمعنى فلهذا من اللفظ الذي اطلق  
 على ذلك الحمل اى حمل الارادة على ارادة السامع التي هي بمعنى فلهذا من اللفظ  
 صحيح ام لا والظاهر عدم صحته ليعكون الارادة بمعنى الفهم والانتقال جدا وقيل في وجه  
 عدم صحته انه اذا حمل الارادة على ارادة السامع فحين اراد السامع الامكان الخاص  
 بان ينتقل ذهنه اليه لا يمكن ان ينتقل ذهنه الى الامكان العام لانه ذهنه بساطته لا  
 يتوجه الى شيئين في آن واحد والدلالة لا تتحقق الا بعد الانتقال هذا وغيره تامل فتبصر  
 وقوله **الاربع** ففهم التقييد عن السياق غير بعيد فان السياق يدل على ان الكلام في كون دلالة  
 على الامكان العام في تلك الصورة تضمنية فيثبت المطلوب بفرض الانتفاض المذكور وقال  
 بعض الفضلاء للابنات طر قيا وضع من فرض الانتفاض وهو ان يقال تلك الدلالة متحققة  
 عند حلا يعلم الوضو للامكان العام فليست لاجل الوضو والامكان متحققة بدون العلم  
 به او ان الدلالة على ما في الضمن لا يكون بسبب الوضو له اذا الوضو يوجب الدلالة القصديرية  
 هذا فليست **برقة** قد يرد والالتزام ان يكون كل لفظ وضو معنى الخ قبل ويلزم ايضا ان يكون  
 اللفظ دلالة على نفسه لانه من جملة الخ ارج عن المعنى ويلزم ايضا ان يدل اللفظ لا وضو  
 على مقاده الموضوع له فيكون الوضو لغوا ويمكن ان يحاب عن الثاني بانه انما يكون لغوا لو  
 كان فاكته مجرد فهم المعنى لم لا يجوز ان يكون فاكته صحة ارادة المعنى بلا قرينة لانه

فان بيان دلالة مطابقة وتحقيقها لا يتوقف  
 على تضمن والالتزام بخلاف بيان التضمن  
 والالتزام فان بيان كل منهما يتوقف  
 على المطابقة فافهم **مسألة**

قوله قول ظاهره اذ يرد عليه ان تلك الاسباب  
 اياها ان يكون عللا لا فقه بحيث يكون المجموع  
 عللة تامة واما ان يكون كل منها عللة تامة  
 فانه كان الاول فلا سلم عدم لزوم انتفاء  
 المعلول من صحة انتفاء شيء منها كيف وقد  
 يتبقى العلة التامة المركبة بانتفاء واحد منها  
 وهو ظاهر وان كان الثاني يلزم توارد علل  
 متعددة مستقلة على معلول واحد بالتحقق  
 وهو بدعي البطلان كما تقرر في موضع وجب  
 المصير في مثل هذا المقام الى ان يقال ان  
 السبب هو القدر المشترك بين الاسباب  
 المتقدمة بمعنى ان كل واحد منها سبب  
 لذلك المعلول لكن على سبيل التوارد والتفاوت  
 قد يرد **مسألة**



الاصح لها بدون الوضوح وفي ترتيب لزوم كونه كل لفظ دلالة على معان غير متناهية على ما قبله كما  
 قاله السيد السند نظرا لانه ان حمل قول الشارح اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن الموضوع له على  
 السلب الكلي فلا يترتب على تقييده دلالة كل لفظ على كل امر خارج وانه حمل على رفع الإيجاب  
 الكلي لا يثبت به وجوب شرط للدلالة الالتزامية بخصوصها بخارج دون خارج اذ دلل اللفظ على  
 كل امر خارج عنه تحقق الدلالة الالتزامية بلا شرط فالاولى ان يقول لزم ان يكون لفظ وضع  
 لمعنى دلالة على معان غير متناهية وبالجملة المقصود من تلك المقدمة بيان كلفة تخصيص بيان  
 الشرط بالدلالة الالتزامية وحاصله ان اللفظ لا يدل على كل ما وضع له وعلى كل جز ما وضع له فلا حاجة  
 الى بيان شرط في هاتين الداليتين بخلاف الدلالة الالتزامية فان اللفظ لا يدل على كل امر خارج  
 فلا بد من بيان شرط ليكون المتعلم على بصيرة في اختصاص اللفظ في تلك الدلالة بخارج دون خارج  
 وهذا ما افاد بعض الفضلاء **قوله** كما في الفوضي العام للموضوع له الخاص كوضعي الاسماء  
 الاشارة والحروف وكما في خبرنا اللفظ الموضوع بالوضعي العام للموضوع له الخاص  
 لا يدل على معان غير متناهية اجمالا بل ما يدل هو عليه هو المعنى الواحد المستخلص الملاحظ بالكلية  
 على ما تقر في موضوعه **قوله** بل المسموع اي بالملحوظ هو المسموع **قوله** وقوله  
 وهذا هو الدلالة المطابقة الى آخر القولين غني عن البيان **قوله** وعلى وجه التفصيل عطف تفسير  
 لقوله بخصوصها كما ينبغي عن قوله واصتر به عن وضع اللفظ الى اوجبه انباء هو انه ليرى كلامه  
 قدس سره ما يدل على ملازمة تلك الاجزاء تفصيلا حتى يجتز به عن ذلك الوضع وانما في كلامه  
 قدس سره ما يدل على خصوصية تلك الاجزاء وذلك لا يكون الا بملاحظة حتمية على وجه التفصيل  
 ولما كان في كلامه قدس سره نوع قصور عن افادة المرام حيث اضاف قدس سره لفظ الموضوعية الى  
 معنى مركب لا الى الاجزاء ابان المعنى مراده قدس سره باضافته الى الاجزاء تبينها على تصور  
 عبارته في مراده قدس سره لتوهم ان المقيد بالخصوصية هو المعنى المركب لا الاجزاء فانهم  
 للمبالغة في نفى المحذور المحذور الى الاشتراط قيمة اشارة الى ان الغرض من نفى ذلك وما بعده  
 هو اشارة الى دفع توهم ان الدلالة المطابقة والتضمنية ايضا شرطان لكون اللفظ  
 موضوعا لمعنى مركب ولا يكون ايضا موضوعا باوضاع غير متناهية لا موزع متناهية ولا لزوم  
 الدلالة على غير المتناهي وهو محتمل ويمكن ان يكون نفى الامكان للدلالة على نفى الوقوع فيثبت  
 المطلوب بطريقة برهانية **قوله** عطف على السابق بحسب المعنى يعني على قوله فلا بد للدلالة على

الخارج

الخارج من شرط هو اللزوم الذهني قبل ان كلام المتن اورد الشارح من نوع تحرير يكون معطوفا  
 عطفها على ما نقله عن المصنف من قوله ويشترط في الدلالة الالتزامية كما كان معطوفا على ما نقله  
 في عبارة عليه هذا وانت خبير بان ذلك بعيد غاية البعد اذ الظاهر ان يكون معطوفا على ما في كلام  
 نفسه لا على ما نقله فان قوله قال ويشترط في الدلالة الالتزامية معناه الى اخره فلا وجه  
 لكونه معطوفا عليه كما توهمه الجواب ان كون الدلالة الالتزامية الخ يعني ان كون الدلالة الالتزامية  
 بحيث لا يمكن تصورهما بدون اللزوم الذهني ويمكن بدون اللزوم الخارج في تفسيره ان  
 يكون الدلالة الالتزامية معقودة بالحيثية المذكورة واما اذا فسر كونه اللفظ اذا اطلق الخ  
 كما فسرهما ارباب العربية فلا لانا اذ انقيد الجزئية الكلية فيكون المعنى الدلالة لكون اللفظ  
 في بعض اوقات اطلاقه بحيث يفهم منه المعنى كما اذا دل اللفظ على امر خارج عن الموضوع  
 له بمعنى قرينة ظاهرا او وجود القرينة بوجود اللزوم الذهني واذا انتفت انتفى اللزوم الذهني  
 ولم ينتف الدلالة فانه يصح عليه ايضا كونه اللفظ اذا اطلق يفهم منه المعنى فانه حين  
 وجود القرينة يفهم ولا شك ان اللزوم في تفسيرها بما فسر به ودون تفسيرها بما فسر به  
 ارباب العربية اختيارا فاذا كان التفسير اختياريا يكون الاشتراط لازما من التفسير اختياريا  
 ايضا اختياريا وهذا لا يلزم عليه ان ذلك الجواب لا يحيد نفيا في دفع الاعتراض اذ  
 الظاهر ان مراد السائل لا وجه للاستناد لاشتراط اليهم ونفيه عنهم بعد ما اعتبروا في  
 تفسير الدلالة باعتبار العلة ذكرها هناك لانه ليس منوطا باعتبارهم بل الدلالة الالتزامية  
 معبودة اختيارا في تفسير مطلق الدلالة لا يمكن تصورهما بدون اللزوم بل هو محقق فيها  
 سواء اعتبروه او لا فالوجه ان يقال معنى اشتراطهم اللزوم الذهني دون اللزوم الخارجي  
 دعواهم ذلك الاشتراط فتمام اي بالاستلزام في البعض الى اشارة الى دفع منافاة  
 متوهمه من قوله بالاستلزام وعدمه بناء على انهما بالنسبة الى بعض واحده **قوله** والاولى ان يقول  
 الخ وانما قال والاولى لان ذلك انما يتوجه على تقدير تعلق قوله بالاستلزام وعدمه بالبيان  
 فيكون البيان حاصرا واما اذا تعلق بالنسب وكان البيان مطلقا فلا يتوجه كون البيان  
 قاصرا لان البيان مطلق فكما يكون بيان الاستلزام وبيان عدمه يكون بيان التوقف  
 وعدم ظهور حاله ايضا لو قل ان يقول في ترجيح الاولى على الصواب انه يمكن دبر صورة  
 عدم العلم بالاستلزام وعدمه في قسم الاستلزام بناء على ان المراد بالاستلزام هو الاستلزام

قوله صح  
 الدلالة الوضعية يكون اللفظ متى اطلق الى اخره  
 باداة صور الحكمي اعني متى فانه الدلالة  
 بهذا التفسير صح



على وجه التيقن وعدم الاستلزام عدم ذلك الاستلزام فيكون عدم العلم به ولا بعده  
مندرجا تحت القسم الثاني كما لا يخفى ويمكن ان يقال ايضا ان صورة التوقف اما داخل في الاول  
ولما داخل في الثاني بحسب الواقع فلا كلام في صحة كلام الشارح فانهم وعلى كل من الوجوه  
يكون التصريح بصورة التوقف اولى كما لا يخفى **قولهم** عليه ان هذا التفسير بالاعم يعني ان  
التفسير المستفاد في هذا المقام تفسير خاص بالاعم فانه كون هذا التفسير تفسير بالاعم انما هو  
باعتبار ايجاب القضية السلبية من المذكورين ههنا لا باعتبار سلبها اذ بذلك الاعتبار  
يكون تفسير بالاعم بناء على ان نقيض الاعم خاص ونقيض الاخص اعم وانما اعتبار الايجاب دون  
السلب مشهلا للفهم وانت خبير بان ذلك انما يرد لو كان المقصود بهذا التفسير الاستلزام  
ولما اذا كان المراد بيان ان المراد بنفي الاستلزام نفي الاستلزام الكلي لا سلب مطلقه اذ قد  
يستلزم المطابقة التضمن كما في المركبات والظاهر ان المقصود بذلك الاستغناء والاستلزام  
عن التفسير فلا يرد لهذا اليراد كما لا يخفى على من اجتنب الغفلة **قولهم** وهذا اخص منه اي  
مطلقا اذ قد قيل ان الاول يوجد في حركات السموات دون الثاني ويجمعا في فردية الثلث  
ولامادة يوجد فيها الثاني دون الاول وهو ظاهر **قولهم** ولو كان مراد المحل في جواب عما يقال  
من انه لا يجوز ان يكون المراد من الاستلزام ما يفهم من قوله حتى تحققت تحقق فلا يكون  
تفسير بالاعم وملخص الجواب ظاهر **قولهم** على عدم الاستلزام اي على عدم الاستلزام المراد  
منه ما يفهم من قوله متى تحققت تحقق **الاول** ان التعليل بالجواز يتبعه فتيقن المراد  
فلا يرد السؤال **قولهم** فلا يصح الاستدلال بهذا الجواز على عدم العلم بالاستلزام لان ثبت  
عدم الاستلزام فيعلم عدم الاستلزام بهذا الجواز ولما انه ان يمنع عدم صحة الاستدلال  
بان يقال لم لا يجوز ان يكون الجواز السابق هو الامكان بحسب الواقع والجواز اللاحق هو الامكان  
بحسب العقل وهو مجرد تجويز العقل وذلك لا يستلزم الامكان في نفس الامر اذ رب امر يمكن  
في نظر العقل ولا امكان له في نفس الامر فثبت الاستدلال فانهم **قولهم** اعني سلب الضرورة عن  
الجانب المتعلق اي المتعلق للحكم الموضوع عليه مثلا اذا قلت زيد عالم بالامكان العام  
يكون معناه سلب ضرورة جانب عدم العلم عنه ولما ضرورة جانب علمه فسكوت عنه لا يترتب  
لها استلزام ولا ايمان **الاول** صدق ما يتوقف على هذا كبرى القياس وصغره مطلوبة  
وترتبه فكذا لا صدق هذا القول يتوقف على صدق الثاني وهو قوله كل مدلول في الصدق

انما يشترط الاستدلال به على  
سليم فافهم

القول الثاني غير معلوم فصدق هذا القول اعني قوله متى تحققت تحقق غير معلوم وقوله  
الاول لو قال بدل لفظ الاول لفظ هذا او ذاك لكان اظهر واو في فنبصر وقوله اعني  
قولنا تفسير ما يتوقف وقوله لجواز انما تعليل لكبرى **قولهم** اعني سلب ضرورة صدق هذا  
القول وهو الجانب المتعلق للموضوع عليه وهو ان لا يكون كذلك **قولهم** مع عدم العلم بالصدق  
يعني ان هذه المقولة مطلوبة **قولهم** بلا قرينة واضحة وانما وصف القرينة بالوضوح لان  
يمكن ان يكون الدعوى في كل مقام قرينة اذ الدعوى تقتضي في كل مقام معنى اخر لا يمكن ان يفي  
الاستلزام يستدعي الامكان الثاني اعني الوقوع وعدم العلم بالاستلزام يستدعي الامكان  
عام كذا كونه الدعوى قرينة ليست بواضحة فتدبر **الحكم** ههنا لا موارض الخ وقد اشار  
اليه قدس سره بقوله قد يقال عدم استلزام المطابقة الاستلزام متيقن يعني قد يقال ذلك وان  
دل على مدعائكم من عدم تيقن عدم الاستلزام المذكور ويمكن ولكن عندنا ما يفيقه وهو انه  
لا يجوز ان يكون الخ **قولهم** دفعه يفهم ذلك من توفيق الالة كما لا يخفى على من تدبره ويمكن  
اثبات المقولة الممنوعة في يقال عليه انه كلام على السند وان فرضنا انه مساو له فيكون بطلا  
للسند لا اثباتا للمقدمة الممنوعة فتأمل وهكذا في كلام مرته الخ مثلا اذا اعتبرنا لزوم  
المواكس بنما مجموع المتواكسين ولازمه يكون المجموع من المعاني الثلاثة ايضا مع معنى والغرض  
ان لكل معنى لازما مادانيا فيكون لذلك المجموع ايضا لازما ذهني الى غير ذلك من المراتب فيذهب  
السلسلة الى غير النهاية فتبصر **قولهم** ورد كلام الموارض بوجه اخر وهو ان لازم الجواز  
على هذا الوجه انه يقتضي خروج الالة الاتزامية من تعريف الالة اللفظية الوضعية فان  
تلك الالة كونه اللفظ بحيث متى اطلق ففهم منه المعنى للعلم بوضعه والمدلول الاتزامي  
على هذا الوجه متى اطلق اللفظ يفهم منه بالانما يفهم متى اطلق وتعلق الموضوع له فصدق  
فتدبر **قولهم** وان كان هناك لزوم الخ فانه في قايض معاجلة الشيء وملاحظة **قولهم** فيكون المدعي  
اي مدعي الموارض اذ عدم الاستلزام التعليل لكون المدعي ذلك لجواز الاستسقاء لا يقال  
انهم ينته سقط المعنى وان انتهى كان الاستسقاء مفهوما وهو معنى فلا يرد من لازم على ذلك  
الغرض فيذهب السلسلة الى ما لا يتناهي لانا نقول ليس يلزم من ثبوت الاتسقاء بضرورة  
فلا يتم ما ذكرتموه فانهم **قولهم** لكن لا يلزم من بطلانه بطلان الخ لان المعنى لا يسمي  
مدلوله مطابقا مالم يوضع العقد بآثاره **قولهم** وهو المطلوب اي مطلوب الموارض فاذ لم يشترط به



ثبت خلافه واجيب عن تلك المعارضة ايضا بمجيبه السخري لتعقل ما لا يتناهى مودعة لانه  
لا يضيق زمانه عن تعقل المعاني الحاصلة مما وان كثرت نعم الخصة ان يتم دليله بتدعوى استحالة  
الى دعوى انه لزوم تعقل ما لا يتناهى عند تعقل كل معنى يخالف الوجود الصادق قاصلا **قال**  
**الشيخ** يجوز علم الامام فيه اشارة الى كذب قوله لانه استعمال الزعم شيئا في الباطل حق قالوا نعموا  
مطية الكذب على ما حققه السيد اسند في شرح المفتاح ومعنى قولهم زعموا مطية الكذب ان الرجل  
اذا اراد شيئا من المسير بل والطعن في حاجته ركب مطية وسار حتى يقضي اربه فشب ما يقدمه  
المطية في كلامه ويتوصل به الى غرضه في قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى الحاجة  
وانما يقال ذلك في حديث الاسند ولا ثبت فيه وانما يحكي عن الاسن على سبيل البلاغ كما قال العلامة  
الطبري في حاشيته الكشاف فظهر من خطب من قال ان الظاهر ان المطية في قولهم زعموا مطية  
الكذب ان يكون بالذات المعنى والنون من الظن وانما قال ذلك لجهله باصل القصة فهو بالذات  
من القول على العمى والخفي خطب عشوا **قوله** اعم منه ان يكون المعنى المراد بالنسبة ههنا هو  
النسبة المطلق المراد للعلم لا المقابل للتصديق وان كان المتبادر منه هو هذا كما **قوله** تصورا  
كان لازم او تصديقا يعني ان هذا التصور ايضا بمعنى الاعم الشامل للتصور والتصديق والمقابل  
له فيصير الاقسام الحاصلة بضمير الاثنين في الاثنين اربعة استلزم التصور والتصديق  
واستلزم التصديق والتصديق **قوله** ولما توهم البعض وهو المولى احمد الابوزري  
ومبنى توهمه هو ان ينادى **قوله** اي هذا المفهوم تفسير للغير يعني فكثيرا ما تصور ما هيات  
ولم يحظر بانها غيرهما فضلا عن التصديق بانها ليست غيرهما وذلك يحتمل معنيين احدهما  
انه لا يحظر بان مفهوم غيرهما فضلا عن ظهور القضية المتوقعة على موقفة هذا المفهوم كونه  
محمولها على ما فسره المحققين وثانيهما انه لا يحظر بانها شئ من غيرها فضلا عن هذا الغير  
الخاص وهذا لا يناسب بحال المدعى لعدم اكتشاف وجود لازم لكل ماهية وعده وان افكنا ان  
يقال لا مذهب للمنازعة فالاولى على هذا الاحتمال ان يحل قوله ولم يحظر بانها على سبيل ظهور  
غيره عن سبيل الظهور على ظهور ما لفته **قوله** وذلك اي وعدم الورود ثابت لان عدم ظهور  
المفهوم الذي هو فرد من افراده مع ماهية لا يتناهى في ظهور شئ مما صدق هو عليه معها فلا يعلم  
الاستلزام ولا عدله وقوله ان المذكور على التسليم يعني سلما ان المراد بغيرها ماصدق عليه  
المفهوم دون نفسه الا انه لازم لزوم المناقاة بين كلامه رحمه الله وهما دعوى عدم العلم بالاستلزام

حاصل

ودعوى العلم بعدم الاستلزام المفهومة من قوله ولم يحظر بانها غيرهما لان قوله ولم يحظر بانها  
مذكور في مقام السند والمذكور في مقام السند لا يجب ان يكون معتقدا للمنازعة حتى يلزم المناقاة  
ويمكن تقريره بوجه اخر ايضا بان يقال سلما مناقاة عدم ظهور هذا المفهوم مع الماهية ثم ظهور  
ما صدق هو عليه معها لكن لا نسلم المناقاة بين كلامه رحمه الله وانما يلزم المناقاة بين  
كلامه لو كان المذكور ههنا معناه معتقدا رحمه الله وليس كذلك بل هو كجرح المدعى  
ومحضر المماثلة مع الخضم فتبصر **قوله** اي بالامكان القريب من الفعل اذ لم يحصل التبين بالفعل  
بل يتبين باجزاء الدليل في هذه الدعوى بادي تبيين كما ذكره **قوله** بالانفا الموقوف عليه وهو  
في بيان استلزام المطابقة الاستلزام علم بوجود لازم ذهني لكل ماهية وفي بيان استلزام تضمن  
الاستلزام علم بوجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة **قوله** بطريق واحدة وهي جواز ان يكون من  
الماهيات مركبة كانت او لا كما لا يكون له لازم ذهني **قوله** اعلم ان في القصة الحفصة وهي كون المضاف  
لازما ما سبق كما اشار اليه الشارح ونبه عليه المحقق **قوله** وكلمة بل ههنا الجرح الاستلزام اي  
لا لازم له والاضراب لان الاضراب يدعى ان المذكور فيما قبلها غلط فيتميز ويؤتى بشئ  
اخر وهما ليس كذلك اذ كما يجوز التمثيل بما هو كذا يجوز التمثيل بما قبلها ولا للترقي اذ  
الترقي يدل على ان ما هوها اشبه بالحكم مما قبلها وهما ليس كذلك بل (الحل سواسية في صحة التمثيل  
بها فتبصر **قوله** ومحصل الجواب للمدعى ان من يكون كل من المفهومات المذكورة لازم ذهنية  
للمركب باللوكانت لازم للماهيات بالمدعى الاعم لا بالمعنى الاضطر الذي هو المعنى في الاستلزام  
**قوله** فان قلت ان الظاهر انه اثبات للمقدمة المنوعة ومن قال انه اشارة الى تغيير الدليل فقول بعد  
**قوله** قلت ان اشارة الى انه المقدمة المنوعة للمقدمة المنوعة او لا وقوله فافهم اشارة  
الى الفرق بين كون الحقيقة للتقيد وبين كون التقيد وحاصل الفرق انها اذا كانت للتقيد كان  
المعنى التضمن ففهم الجزاء المقيد بكونه جزاء وانما خسران التقيد خارج لازم فيستلزم تصور  
الحقيقة للتضمن يعني فيكون التضمن مستلزما للاستلزام واما لا اجعل للتقيد كان المعنى التضمن  
فهم الجزاء بسبب كونه جزاء يعني ان كونه جزاء سببا لانفا ما من اللفظ وهذه العلة وان  
كانت خارجة الا انها ليست بلازمة لزومها بالمعنى المراد ههنا ويمكن ان يكون الامر بالفهم اشارة  
الى ان الحقيقة لو جعلت لبيان الاطلاق يندفع التشبه فتبصر **قوله** وذلك لان عدم البيان  
لكونه من قبيل الاستدلال بثبوت الحد على المحرود ومحصل ذلك الاستدلال ان استلزامها بالمطابقة

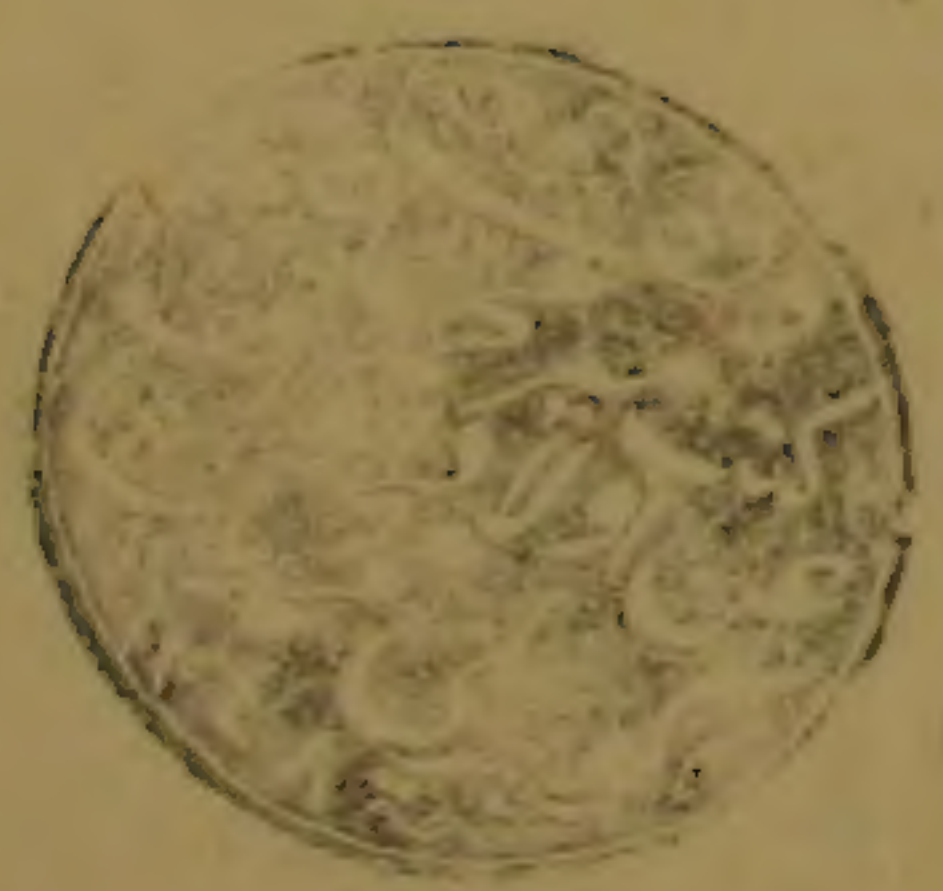


ثابتة لثبوت عدم انفكاكها عنها وذلك حاشا لثبوتها لها **قوله** ماهية واحدة اي وحدة نوعية  
**قوله** قيد التابع بالحيثية المذكور لا يخرج الاعمال من كمالها بالقياس التابع الاعمال مع قطع النظر  
عن التابع كما ذكره من غير ان يتبعه ايضا من التوابع مع قطع النظر عن التبعية فلا يخص بالتابع التابع  
الاعم ويمكن ان يقال ان لم يخصه بالتابع التابع الاعمال بل اهل تخصيصه بالتابع في ذكره بالتابع  
اذ لا حاجة الى اخرج التابع المساوي مع قطع النظر عن التبعية فافهم **قوله** وما قيل في ذلك  
انما هو الفاضل السمرقندي **قوله** فاطهر سقوطه لان المتبادر من الاحتراز هو الاحتراز  
عن الدخول لا عن الخروج فاما لم يمكن ان يحل القيد على الاحتراز عن الدخول لا يستلزم ولا يصح  
الى غير فبصرف **قوله** فلا وجه لكون الحيثية تقيد ولا للتعليل الى اذ على تقدير كونها للتقيد  
ولا للتعليل اذ على تقدير كونها للتقيد يكون المعنى التضمن متلما في اي معنوي بل ان العنوان من  
حيث هو تابع اي حال كونه موصوفا بعنوان التابع وعلى تقدير كونها للتعليل يكون المعنى التضمن  
مفهوم التابع كونه مفهوم التابع فيلزم اما تقيد الشيء بنفسه واما تعليله كذلك وكل منهما  
باطل فتعين ان يكون لبيان الاطلاق **قوله** لا المخلوطة وهي الماهية المخلوطة مع الوجود  
في ضمن الافراد واما الماهية المجردة فلا وجود لها في الخارج **قوله** واما ماهية المجردة  
ليست ثابتة لجزئياتها بل ثابتة لها هي الماهية المخلوطة كما عرفت **قوله** وسلامته عن المناقشة  
التي اوردها قدس سره في ملخص تلك المناقشة هو ان اريد بالتابع ههنا المتأخر في الوجود  
فلا نسلم ان التضمن والالتزام متأخران عن المطابقة في الوجود اذ فهم الجزء ولو من اللفظ  
سابق على فهم الكل منه وفي الالتزام اذا كان الالتزام ملكة والمسمى عدمها يكون فهم الملكة سابقا  
في العقل على العلم لما هو من حيث هو مضاف اليها وانه اريد بالتابع في العقل فيكون  
الصغرى اعني قوله لانها تابعا لها ممنوعة ضرورة ان المقصود الاصل من وضع اللفظ  
لمعنى دلالة عليه واما دلالة على جزئية ولازمه فمقصودة بالتبع فير عليه ان المقصود بالتبع  
قد يوجد بدون المقصود بالذات كما في قطع المسافة للبحر فان قطع المسافة مقصود بتبعي  
والمقصود بالذات هو البحر ويتمحقق قطع المسافة بدون البحر فيكون الكبرى اعني قوله والتابع  
من حيث ان التابع لا يوجد بدون المتبوع ممنوعة قبل علمه ان ما ذكره قدس سره من دفعه فان  
لنا ان جعل الكبرى **قوله** والذات التابعة في العقل للمطابقة لا يوجد بدونها لانه المقصود  
بالوضع لا ينفك عنه والمقصود بالذات من الوضع هي المطابقة فهي لا ينفك عنه وانما ينفك التابع

في الفصل

في المقصود اذا تخلف المقصود عن القصد بل الاشتباه ناشئ من عدم الفرق بين الالالة  
والمولود فان المولود المطابق تابع في العقل للمولود التضمني مطلقا والالتزام في الجملة لكن  
الالالة على الجزئية تابعة للالالة على الكل والالالة على الكل تابعة للالالة على الملكة وكيف لا والواضح  
جعل اللفظ بالوضع بحيث يلزم من العلم به العلم بالمولود المطابق واستتبع هذه الحيثية  
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى التضمني والالتزامي بواسطة ان فهم الكل متأخر عن  
فهم الجزء وفهم المولود لا يمكن بدون فهم الالتزام فلامر في تحقق الالالتين على عكس تحقق  
المولودين فقامل حق التأمل في الجواب والله اعلم بالصواب قدس سره كذا العلم  
في مصهار الاوراق بعونه الوهاب على الاطلاق على يد الفقير العاجز الفقير الى عناية رب الغني  
القدير عبد الله بن محمد الشهير بيوسف افندي زاده كتب الله لهم الحسن وزياده  
بعد عصر يوم الترتيب يوم الخميس من ايام شهر ذي الحجة المستظم في سلك شهر السنة  
السادسة عشر بعد المائة والالف من هجرة من باخذ العفو ويامر بالعرف في البلدة الطيبة  
قسطنطينية حيث عن المحن والبلى والله سبحانه وتعالى ابتلي ان يصل على سيدنا  
محمد النبي النبيلة البائس البينة والبرهان وعلى اله واصحابه ثمة طرق الهداية  
والايمان ما ناحت القاري على الافقان ولاحت الدار في ارفع الايوان

وقه الفراغ من استنساخه بغاية الله وتوفيقه يوم الجمعة  
المباركة لاربعة خلا من رجب عام ستة واربعين  
ومائة والفي وانا الفقير الشيخ مصطفى المنمنى  
الاصل ثم الازميري





Handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian, covering the right page of the manuscript. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines. The ink is dark and the script is fluid, characteristic of historical manuscripts. The right page contains the main body of text, while the left page is mostly blank with some faint markings.



